شؤون فلسطينية

١٨٠ آذار (مارس) ١٩٨٨

شؤون فلسطينية

١٨٠ آذار (مارس) ١٩٨٨

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ **اللجنة التنفيذية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني** ..... سميح شبيب

١٨ **القدس في الاستراتيجية الاسرائيلية** ..... رفعت سيّد أحمد

٢٥ **اطماع اسرائيل الاقتصادية في الوطن العربي** ..... ابراهيم أحمد ابراهيم

٤١ **النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني** ..... هشام فوزي عبدالعزيز

تقارير

٦١ **تونس والقضية الفلسطينية، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢** ..... حسنين كروم

٧٢ **الاسرائيليون من «الوهم» الى الخوف: هذه الانتفاضة مرحلة جديدة** ..... صلاح عبدالله وخليل السعدي

٨٣ **خطط التسلح الاسرائيلية** ..... يزيد صايغ

مراجعات

٨٨ **م.ت.ف. والعملية السياسية** ..... ي. ص.

شهريات

٩٤ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: **محاولات التضليل فشلت؛ حركة التفاعل واضحة** ..... س. ش.

٩٩ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: **حكومة المنفى؛ دوافع وموانع** ..... أحمد شاهين

١٠٥ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: **حدثان يتجاذبان المؤتمر الدولي؛ «الحجارة» والتحرك الاميركي** ..... د. نبيل حيدري

١١٢ اسرائيليات: **آراء اسرائيلية في الانتفاضة: م.ت.ف. متفوقة على اسرائيل ولها السيطرة في المناطق المحتلة** ..... هاني العبدالله

١١٨ المناطق المحتلة:
انتقال منظّم الى العصيان ..... ربعي المدهون

وثائق

١٢٤ **م.ت.ف: «مشروع شولتس» مرفوض**
١٢٥ **م.ت.ف. حيّت «مسيرة السلام»: نتطلع الى مستقبل نبنيه معاً**
١٢٦ **عرفات: الفلسطينيون جسم واحد**
١٢٩ **خليل الوزير (أبو جهاد): التنسيق العربي ضئيل**
١٣٣ **«وثيقة حاريش» بشأن مسلكية جنود الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة**

يوميات

١٣٥ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٩٨٨/١/١٦ الى ١٩٨٨/٢/١٥**

بيبليوغرافيا

١٦٠ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي**

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **جمال الأبطح**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

اللجنة التنفيذية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني

سميح شبيب

شكّلت فلسطين جزءاً أساسياً من مقاطعة سوريا الكبرى خلال فترة الحكم العثماني للمشرق العربي. وكان طبيعياً ان يترك خضوع سوريا الكبرى للسيطرة العثمانية، زهاء اربعة قرون متتالية، آثاراً اقتصادية وسياسية عميقة، في المجتمع السوري، كنتيجة لسياسة الارهاق الاقتصادي، والاستنزاف البشري الذي تعرضت له الشعوب الخاضعة للسيطرة العثمانية؛ الامر الذي ترتب عليه تحويل الامبراطورية العثمانية الى دولة نصف مستعمرة، ودفعها الى أتون الحرب العالمية الاولى[1].

كانت السلطنة العثمانية تعاني من حدة التناقضات الداخلية، مما جعلها «مريضة»، من جهة، وعرضة لمطامع الاستعمار العالمي الجديد، من جهة أخرى؛ وكان للمشرق العربي نصيب وافر من تلك المطامع، لما يتمتع به من موقع استراتيجي خاص، مما جعله يشكل ساحة تنافس حاد فيما بين الاستعمارين، الفرنسي والبريطاني، على وجه الخصوص. ولم ينته هذا الصراع، الا بعد اقتسام منطقة الشرق العربي فيما بين فرنسا وبريطانيا في مؤتمر سان ريمو سنة ١٩٢٠.

وخلال فترة نهايات الضعف العثماني، واشتداد الصراع الفرنسي ـ البريطاني على منطقة الشرق العربي، بدأت خيوط التحالف الاوروبي ـ العربي تنسج بين شريف مكة، حسين بن علي، وبين اقطاب الاستعمار البريطاني، رغبة من حسين في اقامة دولة عربية، خارج نطاق السيطرة العثمانية.

وبدأت بوادر السعي الى اقامة التحالف العربي ـ البريطاني تظهر للعلن، بعد أن وجه مكماهون رسالة الى الشريف حسين في ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٥، عرفت، فيما بعد، باتفاق حسين ـ مكماهون، تعهدت بريطانيا فيها الاعتراف باستقلال الدول العربية، واسناد حكمها الى الهاشميين، الامر الذي شجع الهاشميين على القيام بثورتهم، والتمكن من اقامة حكومة عربية في دمشق، بقيادة الامير فيصل بن حسين، في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨.

ووجد الفلسطينيون في ثورة الشريف حسين، ودعوته الى تحرير الاقطار العربية، وتحقيق وحدتها، واستقلالها، وحريتها، أملاً لهم في تحقيق استقلالهم، وبناء سلطتهم ضمن اطار الوحدة العربية، بعد ان شاركوا، مشاركة فعالة، في النضال السياسي العربي، الرامي الى الاستقلال التام عن السلطنة العثمانية، فيما بين أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكان لبعضهم دور بارز في تأسيس الجمعيات القومية السرية، بعد اعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ وظهور مخاطر القومية التركية على مستقبل الاقطار العربية.

غير ان هذا الاندفاع المفعم بالأمل سرعان ما خف بريقه، وانحسرت دائرته، رويداً رويداً،

بعد انفصال الحركة العربية عن الدولة العثمانية؛ اذ وجدت تلك الحركة نفسها في مواجهة اتفاقيات ومعاهدات سرية، خاصة باقتسام أقطارها، وتجزيء جهودها. وكان ضمن تلك الاتفاقيات والمعاهدات اتفاقية سايكس ـ بيكو، وتصريح وزير الخارجية البريطانية آرثر بلفور. ولمواجهة المخاطر الناجمة عن ذلك، تداعى رجال القومية العربية، من مختلف اقطارهم، لعقد المؤتمر السوري العام، في حزيران (يونيو) سنة ١٩١٩؛ ثم تداعوا ثانية في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٩. وكان واضحاً من خلال مطارحات المؤتمر السوري الاول، والثاني، وعي رجال القومية العربية، آنذاك، للاخطار التي تنجم عن تقسيم سوريا الطبيعية، وادراكهم للجهود البريطانية ـ الفرنسية، التي تنسج في الخفاء، والعلن، لتحقيق ذلك التقسيم. لذا، فقد قرر المؤتمر السوري الثاني ضرورة الاستعداد للدفاع عن استقلال سوريا الطبيعية ووحدتها، في وقت كان فيه فيصل غائباً عن البلاد. وعند عودة فيصل الى دمشق، في أواسط كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠، كان في جعبته مشروع اتفاق فيصل ـ كليمنصو، والذي وقعه فيصل، بالاحرف الاولى؛ وكان يتضمن اعترافاً صريحاً بتجزئة سوريا الطبيعية[٢].

الا ان فيصل لم يستطع مقاومة تيار المحافظة على وحدة سوريا الطبيعية داخل الحركة القومية، وحضر المؤتمر السوري العام الثالث في السادس من آذار (مارس) ١٩٢٠، حيث قرر المؤتمر، في جلسته الثانية، اعلان استقلال سوريا، بحدودها الطبيعية، والمناداة بفيصل ملكاً دستورياً عليها. واذيع القرار في الثامن من آذار (مارس) ١٩٢٠؛ الا ان عهد الاستقلال العربي، لم يدم سوى اربعة شهور ونصف الشهر فقط (من ٨ آذار ـ مارس الى ٢٤ تموز ـ يوليو ١٩٢٠)[٣]. وبعدها سقط العهد الفيصلي. وكان لانهياره أثر بالغ على الحركة العربية؛ فقد انفرط عقد رجالات الحركة، وتشتتوا، وحرموا من المجال الحر للعمل، وجعلت القضية العربية الواحدة الاهداف، مطبوعة بالطابع الاقليمي؛ وبذلك انطوت صفحة العمل القومي المشترك في تلك المرحلة، واصبحت القوى القومية العربية ازاء مهمات مرحلية من النضال، ضمن اقطارها المستعمرة[٤].

وفي هذا الاطار، اخذت الحركة الوطنية الفلسطينية تشكل قيادتها القطرية؛ وبدأ ذلك، بالفعل، عبر المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، سنة ١٩٢١، حيث تم انتخاب لجنة تنفيذية فلسطينية، برئاسة موسى كاظم الحسيني. وطالب المؤتمر بقيام حكومة فلسطينية مستقلة. وبهذا خرجت القضية الفلسطينية من الاطار القومي العربي العام الى نطاق القطرية الفلسطينية، وجاء خروجها في ظل أزمات سياسية واقتصادية وثقافية متعددة، كان يعاني منها المجتمع الفلسطيني.

بلغ عدد سكان فلسطين ٦٧٣ الف نسمة، وفقاً للاحصاء الرسمي سنة ١٩٢٠؛ منهم ١٢٥ الفاً من المسلمين، و ٦٧ الفاً من المسيحيين، وسبعة الآف من المذاهب الاخرى[٥]. ولم تكن الطبقات في فلسطين، حتى أوائل العشرينات من هذا القرن، قد تبلورت كطبقات محددة ومتمايزة بالمفهوم العلمي الخاص لهذه الكلمة؛ بل كان التداخل بين الطبقات مرناً الى حد كبير؛ «وعلى الرغم من نشوء بورجوازية محلية في مطلع القرن العشرين، ظلت طبقة الافندية التي خدمت الامبراطورية العثمانية، وهادنت الكولونيالية البريطانية فيما بعد، هي الطبقة المهيمنة، سياسياً، على المجتمع الفلسطيني قبل الحرب العالمية وبعدها»[٦].

كما وتفشت الامية داخل المجتمع الفلسطيني، نتيجة لعوامل الارهاق العثماني المتعددة، فبلغت نسبة الامية بين المسلمين ٨٩ بالمئة، وبين المسيحيين ٥٢ بالمئة، وبين مجموع السكان العام ٨٥

بالمئة[٧]، مما أسهم في تدني مستوى الوعي العام لدى الشعب الفلسطيني، كانعكاس طبيعي لمستوى التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي، ومن ثم السياسي، الذي وصل اليه الشعب الفلسطيني في تلك المرحلة. «فقد كانت العفوية، لا التخطيط والتنظيم، محرّكه الاساسي في انتفاضاته التي قام بها لمواجهة الاحتلالين، الصهيوني والبريطاني»[٨]؛ وبالتالي كان من الطبيعي غلبة العلاقة الشخصية على العلاقة التنظيمية، مما وسم الحركة الوطنية بسمة الانقسام الى ولاءات محلية وتجمعات محدودة. «ولم تكن مدن فلسطين تختلف عن اريافها، اختلافاً جذرياً، لأنها كانت، في الغالب، وفيما عدا قطاعات من الوافدين، مكوّنة تكويناً عائلياً، وتمارس العائلات فيها نفوذاً سياسياً واجتماعياً كبيراً»[٩].

وفي خضم كل هذه العوامل الداخلية والخارجية، ولدت اللجنة التنفيذية الفلسطينية، لتواجه ما خلفه العثمانيون داخلياً، وما تركه انفراط عقد العمل القومي المشترك من اثار ولتحاول تحقيق هدفها الوطني بانشاء سلطة فلسطينية، فيما ظل الانتداب البريطاني، وتعهداته انشاء كيان صهيوني في فلسطين.

تأسيس اللجنة التنفيذية

بدأت الدعوات الى انشاء جمعيات وطنية فلسطينية، على اثر بروز الخطر الصهيوني في فلسطين، في نهايات القرن المنصرم. وقد حرص الداعون الى تأسيس الجمعيات الوطنية على اعطاء تلك الجمعيات الصفة الوطنية، البعيدة عن دعاوى الطائفية. وقد سمّيت اولى الجمعيات باسم «الجمعيات العربية»؛ الا ان السلطات البريطانية طلبت من مؤسسي تلك الجمعيات استخدام تسمية الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، متوخية من ذلك ان تظهر هذه التشكيلات على انها تشكيلات محض محلية، منقطعة عن الحركة العربية القومية[١٠].

وهناك من يرى في حرص الانتداب على تسمية الجمعيات بـ «الاسلامية ـ المسيحية» تعبيراً عن رغبتها في ايجاد ثغرة طائفية قد تتولد جراء التصارع الداخلي في اطار تلك الجمعيات[١١]، الأمر الذي لم يحصل البتّة. وقد شُكّلت الجميعات الاسلامية ـ المسيحية، باطار فضفاض، فلم ينص قانونها على شروط محددة، أو واجبة، للعضوية[١٢].

ومن هنا سيطر مبدأ الحشد والتجميع كيفما اتفق في اختيار الاعضاء. وكان كل قضاء يقوم بتشكيل جمعيته الاسلامية ـ المسيحية الخاصة به، ووفقاً لقانون يوافق قضاؤه عليه، وله ان يزيد وينقص عدد اعضائه حسب المصلحة[١٣].

اضافة الى ذلك، لم تشكل هذه الجمعيات هيئات سياسية قادرة على التعاطي مع الوقائع والمجريات السياسية في فلسطين؛ فكانت أشبه بـ «مضافة كبيرة، ومكان سمر وحديث؛ فلا ملفات، ولا وثائق، ولا احصاءات أو فنيون، كما كانت عليه الحالة في معسكر اليهود»[١٤]. ويذكر أحد المؤرخين المعاصرين لتلك الجمعيات ان القائمين عليها كانوا «يجتمعون كل أسبوع، يفتتحون جلساتهم ويختمونها بدون قراءة وقائع أو تقرير أمر، كأنهم مجتمعون في [مقهى]، يمر الشهر تلو الشهر، ولا يدفع اشتراك، بحيث يضيقون ذرعاً بأجرة البواب»[١٥].

وعلى الرغم من ضعف الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، فقد شكلت تلك الجمعيات قواعد اللجنة التنفيذية؛ ومن بين اعضائها تشكل المؤتمر الوطني الثالث، الذي عقد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، في حيفا؛ بل ان انعقاد هذا المؤتمر جاء بدعوة منها، وذلك للخروج من الحالة التي كانت

تعـاني منها تلك الجمعيات، ولتأسيس هيئة سياسية جديدة، قادرة على التعاطي مع المستجدات السياسية، خاصة بعد ان عيّنت الحكومة البريطانية مندوباً سامياً على فلسطين، هو هربرت صموئيل، واقصت موسى كاظم الحسيني عن رئاسة بلدية القدس، بعد ان افترضت السلطات البريطانية ضلوعه في اضطرابات القدس.

عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث ما بين ١٣ ـ ١٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠، بناء على دعـوة الجمعيـة الاسلامية في حيفا. وقد تلت الافتتاح قراءة مضابط المندوبين من الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، في القدس والرملة وغزة وطبريا وحيفا ونابلس، التي انتدبت من يمثلها في هذا المؤتمر. وحضر المؤتمر ثلاثة وثلاثون عضواً[١٦] جلّهم من الوجوه السياسية التقليدية التي سبق لها ان عملت في الجمعيات السياسية السرية، أو من اولئك الذين برزوا في مجال الجمعيات الاسلامية ـ المسيحيـة والنوادي العربية. والجديد الذي اضافه المؤتمر الثالث، هو انه تمكن من ايجاد بوتقة واحدة يعمل الكل في اطارها[١٧]، تحت قيادة سياسية ترضي الجميع، وتسمّى «اللجنة التنفيذية»، بناء على اقتراح تقدم به عضو المؤتمر رفيق التميمي، الذي أراد من التسمية ان تكون على غرار اللجنة التنفيـذيـة التي ينتخبها المؤتمر الصهيوني السنوي[١٨]؛ ففاز اقتراحه بأكثرية الاصوات وجرى انتخاب اللجنة التنفيذية عبر اقتراع سري مباشر؛ فنال عارف الدجاني أعلى نسبة (٣٠ صوتاً)؛ بينما نال كاظم الحسيني ٢٦ صوتاً؛ اما الحاج امين الحسيني، فكان نصيبه خمسة اصوات فقط[١٩]. وبذلك تأسست اللجنة التنفيذية الاولى من تسعة اعضاء، هم، وفقاً لتسلسل عدد الاصوات، عارف الدجاني، سليمان التاجي الفاروقي، كاظم الحسيني، توفيق حماد، ابراهيم الشماس، معين الماضي، يعقوب برنقش، عبد اللطيف الحاج ابراهيم، عبد الفتاح السعدي.

وفي المـؤتمـر، أيضـاً، تقرر عقد المؤتمر العربي الفلسطيني مرة كل ثلاثة شهور، وكذلك عند الضرورة، وتكون له لجنة تنتخب في كل اجتماع يعقده ومؤلفة من تسعة اعضاء، وظيفتها السعي الى تنفيـذ مقـررات المؤتمر ومخابرة الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، والتنبيه الى عقد المؤتمرات في مواعيدها، وعند الحاجة، وان يكون مركز اللجنة التنفيذية مدينة القدس[٢٠].

ورفع المؤتمر مذكرة الى المندوب السامي طالب فيها دولة بريطانيا بضرورة بذل جهودها لتأليف حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي، ينتخب اعضاءه الشعب العربي في فلسطين، كما اعربت المذكرة عن عدم رضى المؤتمر العربي الثالث عن شكل الادارة القائمة، لأنها مخالفة لرغائبه وحقوقه. وعلّل المؤتمرون، في المذكرة ، عدم الرضى باسباب عدة، أبرزها: ١ ـ اتخاذها صلاحية سن القوانين لنفسهـا، أي بدون مجلس تشريعي نيـابي منتخب، وقبل صدور قرار جمعية الامم النهائي؛ ٢ ـ اعتـرافهـا بالجمعيـة الصهيـونية كهيئة رسمية؛ ٣ ـ شروعها بتنفيذ المآرب الصهيونية، بادخالها المهـاجـرين الصهيونيين، واستعمالها العبرية لغة رسمية، وسكوتها على وجود راية صهيونية؛ ٤ ـ تعيينهـا مجلسـاً استشارياً، لتوهم ان في فلسطين مجلساً تشريعياً يمثل الاهالي؛ ٥ ـ وجود زعماء صهيونيين في اعلى مراكزها، مع ان فلسطين هي البلاد المقدسة للعالمين، النصراني والاسلامي، ولا يجوز وصول أمرها الى أيدي غير اسلامية أو نصرانية[٢١].

وبذلك شكّل المؤتمر الثالث بداية مرحلة سياسية جديدة، انحصرت في مقاومة وعد بلفور والهجرة الصهيـونية وبيع الاراضي لليهود، ولم تتناول مقاومتها الانتداب البريطاني على فلسطين. وخالجت اللجنـة التنفيـذيـة، طوال فتـرة نشاطها، آمال في الحصول على بعض الحقوق من طريق عصبة

الامم، علماً بأن الحكومة البريطانية لم تعترف بشرعية اللجنة التنفيذية، ولا بالمؤتمر العربي الثالث. وعندما طرح صك الانتداب على فلسطين على البرلمان البريطاني، شعرت اللجنة التنفيذية بضرورة التحرك، في هذه المناسبة، علّها تحقق بعض المكاسب، فسارعت الى اصدار بيان، جاء فيه: «ان حالتنا تدعو الى التفاؤل والبشر، وتقتضي السرعة العظيمة في ايفاد الوفد الى اوروبا، والقيام بما يجب علينا من الاعمال لحفظ حقوقنا»(٢٢).

والواقع، ان صيغة البيان هذا يمكن اعتبارها نموذجاً لما استطاعت اللجنة التنفيذية القيام به، فيما بعد، حتى افلاسها العلني: فهي ارسلت الوفود الى بريطانيا واوروبا، مراهنة على امكان تحسين اوضاعها في معسكر الانتداب ذاته؛ ثم لجأت الى سياسة الاحتجاج والاستنكار للسياسات البريطانية، الداعمة للمشروع الصهيوني في فلسطين.

وفود بلا نتائج

باشرت اللجنة التنفيذية نشاطها السياسي بأن شكلت وفداً في آذار (مارس) سنة ١٩٢١، برئاسة موسى كاظم الحسيني، لمقابلة وزير المستعمرات البريطاني، ونستون تشرشل. وفي الثاني عشر من آب (اغسطس)، استقبل تشرتشل الوفد في مبنى مجلس النواب لمدة ساعة ونصف الساعة تلقى خلالها مجموعة مطالب تتلخص في: موافقة الحكومة البريطانية على قيام حكومة وطنية في فلسطين تكون مسؤولة أمام برلمان منتخب من السكان الفلسطينيين الذين وجدوا قبل الحرب، من مسلمين ومسيحيين ويهود؛ والغاء مبدأ خلق «وطن قومي» لليهود في فلسطين؛ وضرورة حكم فلسطين، وفقاً للقانون العثماني المعمول به قبل الانتداب، الى ان يتم وضع قانون جديد من قبل الحكومة الوطنية المنتخبة، وهذا يستدعي، بالطبع، الغاء القوانين البريطانية، وعدم فصل فلسطين عن شقيقاتها العربيات. واذ ذاك أوضح تشرشل سياسة حكومته، وطلب من الوفد التماشي معها وليس معاكستها»(٢٣).

وقال تشرشل مخاطباً الوفد: «انتم لستم في مركز يخولكم التفاوض مع الحكومة. استقبلكم، هنا، كعدد من رجال فلسطين... نتمنى ان نلقاهم دائماً حول مصالحنا المشتركة. ولكن لا نقبل، أبداً، ان نفاوضكم حول الادارة أو دستور فلسطين»(٢٤).

وفي معرض رده على تشرشل، قال عضو الوفد توفيق حماد: «اننا نحاول اقتراح طرق يمكن ان تنفّذ، ولا تؤذيكم. ان الحكومة البريطانية لا تملك غير النوايا الحسنة للعرب... من اجل هذا جئنا، لأننا نملك الثقة التامة ببريطانيا العظمى. لقد حاول اليهود، عدة مرات، ان يجرونا الى الحوار معهم، ولكننا رفضنا، لأننا لا نزال نملك الثقة بعدالة الحكومة البريطانية»(٢٥). وذكرت جريدة «الكرمل» ان كثيراً من رجالات بريطانيا نصحوا الوفد بـ «ان الطريق الوحيد للنجاح في نشاطهم هو التفاهم مع الصهيونيين»(٢٦). وعلى الرغم من الوضوح البريطاني في التعاطي مع الوفد الفلسطيني، فقد عاد الوفد الى فلسطين، ليعلن «ان أبواب بريطانيا لا تزال مفتوحة للمفاوضات»(٢٧)، وذلك استناداً لما كانت تراهن عليه اللجنة التنفيذية، وما تؤثره من وسائل غير عنيفة، وما رآه الوفد من تعاطف من بعض الموظفين في وزارة المستعمرات، ونجاحه في نشر بعض المقالات في جريدة «التايمز» اللندنية، الامر الذي اسهم في انعاش الآمال لدى اللجنة التنفيذية، وشجعها، بالتالي، على ارسال وفد آخر الى لندن، في حزيران (يونيو) ١٩٢٣، برئاسة موسى كاظم الحسيني، وعضوية امين التميمي ووديع البستاني(٢٨).

وعلى أثر عودة الوفد خالي الوفاض، على الرغم من تأكيدات اقطابه ان القضية الفلسطينية اصبحت من القضايا العالمية التي تهتم لها الامة الانكليزية[٢٩]، فقد شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية سبع سنوات عجافاً، امتدت طوال الفترة ما بين ١٩٢٣ ـ ١٩٢٩، «مما ساعد اليهود على تدعيم أسس كيانهم المستقل في فلسطين وترسيخه، واقامة مختلف المؤسسات الجديدة»[٣٠]. ففي الفترة التي تلت انعقاد المؤتمر السادس في سنة ١٩٢٣، لم تمارس اللجنة التنفيذية نشاطاً ملحوظا، وبقيت متراخية حتى انعقاد المؤتمر السابع في حزيران (يونيو) ١٩٢٨[٣١]. ويعود هذا الى عوامل عدة، منها «ان اقرار الانتداب على فلسطين بصورة قطعية، في نهاية الامر، وتثبت الحكم البريطاني في البلد، اقنعا العرب وزعماءهم بأن معارضتهم لتلك الاجراءات لم تجد نفعاً، وان طلباتهم بشأن الاعتراف باستقلال فلسطين، واقامة حكومة وطنية فيها، ليست سهلة المنال»[٣٢].

من جهة أخرى، شهدت تلك الفترة تراجعاً ملحوظاً في النشاط الصهيوني. وتجلى ذلك في تراجع نسبة المهاجرين الى فلسطين. اذ خلال سنة ١٩٢٥، دخل فلسطين نحو ٣٣٨٠٠ مهاجر، انخفض عددهم في السنة التالية، وهي السنة الاولى للازمة، الى ١٣١٠٠، ثم الى ٢٧٠٠ سنة ١٩٢٧، والى ٢٢٠٠ سنة ١٩٢٨؛ وازداد، في مقابل ذلك، عدد النازحين عن فلسطين، فوصل سنة ١٩٢٦ الى نحو ٧٤٠٠ نازح، أي ٥٦ بالمئة من المهاجرين خلال تلك السنة، ثم الى ٥٠٠٠ سنة ١٩٢٧، اي نحو ضعفي عدد المهاجرين الذين دخلوا البلد خلال تلك السنة، التي كانت أسوأ السنوات من حيث قلة الهجرة، طوال فترة الانتداب البريطاني. اما في السنة التالية، ١٩٢٨، فقد تعادل عدد المهاجرين والنازحين؛ ثم راحت الهجرة تعود الى وضعها الطبيعي، ابتداء من سنة ١٩٢٩[٣٣]. وترافق ذلك مع انخفاض حركة شراء الاراضي الفلسطينية، بشكل ملحوظ، من قبل الوكالة اليهودية، الامر الذي خلق لدى القيادة السياسية الفلسطينية، آنذاك، شعوراً بالاطمئنان، والتراخي ازاء الخطر الصهيوني؛ وتصورت ان أجل الحركة الصهيونية قصير ولا يبعث على الخوف. ومثل هذا التصور تضمّنه «تقرير بيل»؛ اذ جاء فيه «انه من المعقول ان السبب الرئيس للهدوء والاذعان العربيين، انما كان لسبب الانحطاط الحاد في خطط ومصير الوطن القومي اليهودي»[٣٤]. وساعد هذا القصور على انفتاح القيادة السياسية الفلسطينية على الانتداب البريطاني، الى درجة «أصبح فيها اطلاق صفة الوطنية على من يتصل بالانكليز ويتعاون معهم أمراً مقبولاً»[٣٥].

وعبر أجواء الركود والاطمئنان والانفتاح على سلطات الانتداب، ازدادت حدة التفسخ السياسي الداخلي، وعمقت هوة الخلافات بين الاطراف الوطنية الفلسطينية، بشقيها، المجلسيين والنشاشيبين؛ وادت هذه الخلافات «الى حالة شبه شلل، مما ساهم في استمرار الركود السياسي في فلسطين»[٣٦]. وبلغ اطمئنان اللجنة التنفيذية حداً أصبحت فيه تلك اللجنة تفكر وتقرر اموراً تتعلق بشؤون الاعمال والتجارة، وكأن البلاد تعيش حالة استقرار طويل. فقد نص القرار ٢١ من قرارات المؤتمر السادس سنة ١٩٢٣، على «مطالبة الحكومة باطلاق ايجار العقارات»؛ ودعا القرار ٢٢ الى تحقيق الضرائب؛ بينما طالب القرار ٢٧ «باستنهاض همم المهاجرين في اميركا لتنفيذ فكرة المصرف الزراعي الوطني في فلسطين، وباجتذاب رؤوس اموال من مصر ومن المهاجرين من اميركا لمشاريع اقتصادية أخرى»[٣٧].

وتميزت الممارسات السياسية للجنة التنفيذية، خلال هذه الفترة، بالضعف وفقدان ما كان لها من زخم في المرحلة الاولى من تأسيسها (١٩٢٠ ـ ١٩٢٣). واستمرت وتيرة انحدارها حتى هبّة البراق سنة ١٩٢٩، التي اسهمت كثيراً في وضع حد، ولو الى حين، لحالة التنافس الداخلي، والركود

السياسي، ولتعيد الى الاذهان صورة المخاطر الجدية للحركة الصهيونية. وفي الوقت عينه، اسهمت تلك الهبّة في خلق أجواء سياسية جديدة، اجتهدت اللجنة التنفيذية في تفسيرها وفهمها، فأرسلت ثالث وفودها الى لندن، في محاولة لاستثمار هذه التطورات، ولانتزاع بعض المطالب، وفي مقدمها محاولة تخفيف الاحكام بحق العديد من الوطنيين الفلسطينيين المعتقلين لدى سلطات الانتداب البريطاني.

ومع ان الوفد لم يلق استقبالاً لدى وصوله بتاريخ ٣٠/٣/١٩٣٠، الا انه نجح في مقابلة رئيس الحكومة البريطانية، رامزي ماكدونالد، واللورد باسفيلد، وطالبهما بتأسيس حكومة وطنية نيابية، وفقاً للمادة ٢٢ من نظام عصبة الامم، وسنّ تشريع خاص يمنع بيع الاراضي الى غير العرب، وايقاف الهجرة اليهودية[٣٨]. الا ان مكدونالد أوضح للوفد استحالة الموافقة على مطالبه، وذلك لتعارضها مع صك الانتداب البريطاني وتعهدات بريطانيا للحركة الصهيونية. ثم أكد لمحدثيه ان تصريح بلفور هو التزام بريطاني لا رجوع عنه، وان الحكومة البريطانية عازمة على تنفيذه. وعند هذا الحد انتهت المفاوضات بين الوفد وممثلي الحكومة البريطانية. وفي أعقابها، اعرب موسى كاظم الحسيني عن خيبة امله من السياسة البريطانية، واعتبرها «هضماً للحقوق الفلسطينية، اكراماً للسياسة الصهيونية». وقال: «ان شعبنا سيكافح هذه السياسة بجميع الوسائل السلمية»[٣٩]. والواقع، ان هذا الوفد كان خاتمة الوفود الى بريطانيا.

الكفاح السلبي

لجأت اللجنة التنفيذية، في سياستها الداخلية، الى انتهاج أساليب الكفاح السلبي، بدءاً بالاضراب، فالاحتجاج السلبي وطرح المطالب، وانتهاء بالمقاطعة. ولم يحدث، طوال فترة نشاطها، ان دعت الى اللجوء الى اساليب كفاحية لا يرضى عنها القانون البريطاني.

ويعلّل بعض الساسة الفلسطينيين، ممن عايشوا تلك المرحلة، طبيعة العلاقة الودّية التي كانت قائمة بين حكومة الانتداب واللجنة التنفيذية، بأنها تعود الى أسباب تتعلق بانتماء معظم قادة اللجنة الى فئة أسياد الارض والاقطاع، بغض النظر عن احاسيسهم القومية، مما جعلهم يعتقدون، انطلاقاً من مواقعهم الاجتماعية، بامكان التفاهم مع الحكومة البريطانية. وانطلاقاً من هذا الفهم، سلكوا في سياستهم السبل القائمة على تقديم العرائض، والقيام بالاحتجاجات، دون التشديد على الارتباط ما بين الحركة الصهيونية والانتداب البريطاني[٤٠].

ولعل أكثر ما نجحت فيه اللجنة التنفيذية، على صعيد السياسة الفلسطينية الداخلية، هو دعوتها الى مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي التي دعت اليها السلطات البريطانية؛ اذ رأت اللجنة التنفيذية في هذا المجلس أمراً يتعارض وطموحها لاقامة سلطة تشريعية منبثقة من برلمان منتخب. فقد قرر المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس، المنعقد في نابلس في ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٢٢، رفض الدستور الجديد لفلسطين، وذلك بمقاطعة انتخابات المجلس التشريعي. وقد علّلت اللجنة التنفيذية اسباب المقاطعة بأسباب عدة، ابرزها: عدم تمتع المجلس التشريعي بأية سلطة تنفيذية؛ وعدم السماح للمجلس التشريعي بأن ينظر في أي نقطة تخالف سياسة الحكومة الاساسية، بتمهيد السبل لانشاء «وطن قومي» لليهود في فلسطين؛ ولأن تنفيذ قرارات المجلس التشريعي يتوقف على موافقة المندوب السامي الذي عهد اليه تطبيق تصريح بلفور؛ ولأن هذا المجلس يتألف من أحد عشر عضواً من موظفي الحكومة، واثني عشر عضواً منتخباً، لليهود منهم عضوان، تحت رئاسة المندوب السامي الذي يكون له صوتان[٤١].

وأوضح بيان اصدرته اللجنة التنفيذية بشأن المقاطعة، بتاريخ ١٩٢٢/٩/١، «ان المجلس سيتكون من ١٤ [عضواً] ينادون بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وعشرة [أعضاء] ينادون بضد ذلك. وبما ان قرارات هذا المجلس ستتخذ بأكثرية الاصوات، فستكون كلها مخالفة للأمة ومصالحها»[٤٢]. وحرصت اللجنة التنفيذية على ان تذيّل بيانها بدعوة الشعب الفلسطيني الى المقاطعة «بهدوء، ومراعاة القوانين والانظمة المدنية»[٤٣]. ونجحت المقاطعة، وتمّ افشال خطوة انتخاب المجلس التشريعي، «وخرجت الادارة [البريطانية] ولديها البرهان الساطع على ان اهل فلسطين غير راضين عن هذا الدستور، الذي يجرّدهم من الجانب الاكبر من حقوقهم»[٤٤].

من ناحية اخرى، رفضت اللجنة التنفيذية عرضاً بريطانياً بتشكيل وكالة عربية على غرار الوكالة اليهودية في فلسطين، وفقاً لما تنص عليه المادة الرابعة من صك الانتداب. وعلّلت اللجنة التنفيذية رفضها هذا بكون مشروع الوكالة العربية «يجعل العرب، أصحاب البلاد، في مستوى واحد مع اليهود، فضلاً على ان اسم الوكالة يجعلهم [الفلسطينيين] يشعرون بأنهم غرباء في بلادهم»[٤٥].

وعلى الرغم من المخاطر الجسيمة التي تهدد مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي، جراء بيع الاراضي، فقد اكتفت اللجنة التنفيذية بالاحتجاج، ولفت نظر الانتداب الى تلك المخاطر. وكان أخطر ما شهدته حركة بيع الاراضي، هو ما قام به بعض آل سرسق اللبنانيين من بيع قرى العفولة وخنيفس وجباتا وشطة وسولم، التابعة لقضاء الناصرة، الى الوكالة اليهودية. وازاء هذه الصفقة، تداعت اللجنة التنفيذية الى اجتماع طارىء بتاريخ ١٩٢٤/٨/٢٥، للتداول، وقررت لفت نظر الانتداب البريطاني الى هذه الحادثة؛ وطلبت، باسم الامة التي تمثلها، «توقيف هذه المبايعة ودرس هذه القضية درسا مدققاً، وصيانة حقوق سكان تلك القرى ومزارعيها»[٤٦].

وعند زيارة آرثر بلفور فلسطين، للمشاركة في افتتاح الجامعة العبرية، دعت اللجنة التنفيذية اهالي فلسطين، بتاريخ ١٩٢٥/٣/٢٤، الى مقاطعة زيارته لفلسطين، وان ينصرف الاهالي الى المعابد يتضرعوا الى خالقهم برفع هذا الظلم المدلهم، ويستنزل من افواهم الصغيرة السليمة الادعية الحادة التي تخترق عنان السماء[٤٧].

وبلغ ضعف اللجنة أوجه بظهور بوادر عجزها التام، على اثر هبّة البراق، في ١٩٢٩/٨/١٦؛ اذ خلصت الهبّة الى جملة حقائق ترسّخت لدى الرأي العام الفلسطيني: الاولى، استحالة الاستمرار في الثورة دون تنظيم واعداد مسبق، ودون قيادة تشرف على العمل العسكري والسياسي؛ الثانية، عجز القيادة السياسية للشعب الفلسطيني، وقتذاك، عن مواكبة الاحداث، واقتناع الشعب بأن جهود تلك القيادة لدى البريطانيين في غير موقعها؛ فلم تحاول اللجنة التنفيذية، من خلال ما خلقته الهبّة من معطيات جديدة، ان تستفيد منها لتقوية نفوذها السياسي داخل فلسطين؛ بل انها اختارت اسلوب المهادنة مع الانتداب، على الرغم من التحيّز الظاهر والواضح الذي ابداه الانتداب في تسليح اليهود، والدفاع عنهم، الامر الذي أثار استغراب اللجنة التنفيذية (وفقاً لبيانها بتاريخ ١٩٢٩/٩/٢٠، والذي جاء رداً على منشور المندوب السامي بهذا الصدد). فقد ذكر البيان انه «لم يكن أحد من عرب فلسطين يتوقع ان يرى اغفال الحقائق التي عرفها القاصي والداني، وهي ان أكثر اليهود كانوا مسلّحين من انفسهم، وان الحكومة [البريطانية] قد سلّحت عدداً منهم»[٤٨]. واستمراراً في النهج ذاته، ارسلت اللجنة التنفيذية ثالث وفودها الى لندن كما ذكرنا، للتباحث مع السلطات البريطانية في الشأن الفلسطيني عموماً ومحاولة الحؤول دون التصديق على قرار المحاكم البريطانية في

فلسطين، والقاضية بتنفيذ حكم الاعدام بحق ٢٦ شخصاً عربياً، ممن اشتركوا في هبّة البراق، كان منهم ١٤ من صفد و ١١ من الخليل وواحد من يافا. وقد استبدلت احكام الاعدام بالمؤبد بحق ٢٣ شخصاً، وتمت المصادقة على حكم الاعدام بثلاثة، هم فؤاد حسن حجازي وعطا الزير ومحمد جمجوم، على الرغم من استرحامات اللجنة التنفيذية لدى المندوب السامي البريطاني. ونفذت تلك الاحكام صباح يوم الثلاثاء المصادف ١٧ حزيران (يونيو) سنة ١٩٣٠[٤٩].

أثار اعدام الشهداء الثلاثة اوساط الرأي العام الفلسطيني. ومع اقتراب اليوم الاربعين على استشهادهم، بدأ الشعب الفلسطيني، في مختلف مدنه وقراه، يعد العدة للاحتفال بهذه المناسبة، الامر الذي تخوّفت سلطات الانتداب من تطوره الى هبّة جديدة. ولافشال الاحتفال، ضغط الانتداب على اللجنة التنفيذية الفلسطينية لتوجيه نداء خاص الى الشعب الفلسطيني، تطلب فيه من الشعب عدم الاحتفال بذكرى اربعين شهدائه الثلاثة. وأمام ضغط الانتداب، قامت اللجنة التنفيذية بتوجيه نداء، بتاريخ ٢٦/٧/١٩٣٠، مجّدت فيه الشهداء الثلاثة، واعتبرتهم «ضحية الاستعمار والجشع الاجنبي والسياسة الغاشمة»[٥٠]. وناشد البيان الشعب الفلسطيني بما نصه: «لئن حالت القوة بينكم وبين احتفالكم بذكرى شهدائكم، احتفالاً يليق بعظمة قضيتكم، فانها لا سلطة لها على أرواحكم ونفوسكم، فولّوا وجوهكم غداً، في الساعة الرابعة من النهار، شطر قبورهم، واذكروا مع شهدائكم حريتكم واستقلالكم»[٥١].

وعلى الرغم من هدوء الاوضاع نسبياً، اثر اعدام الثلاثة، فقد اتخذت سلطات الانتداب البريطاني جملة اجراءات، للحؤول دون قيام اية تظاهرات، أو تجمعات، فلسطينية، وأصدر المندوب السامي تعليماته المشددة بشأن منع التظاهر بالقوة. وقد قوبلت هذه الاجراءات باستنكار اللجنة التنفيذية؛ الا ان سلطات الانتداب لم تتراجع عن تنفيذ تهديداتها، فأقدمت، بتاريخ ١٣/١٠/١٩٣٣، على قمع تظاهرة في القدس بالقوة، الامر الذي أثار استياء اللجنة التنفيذية، ودفعها الى تحدي السلطات بتظاهرة عارمة في يافا بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٣٣، وكان في مقدمها رئيس اللجنة التنفيذية بنفسه. وقد اتجهت التظاهرة الى ساحة السراي في يافا؛ وهنالك تدخلت قوات الشرطة والجيش البريطاني لمنعها بالقوة من الاستمرار، فسقط من المتظاهرين ما يزيد عن ثلاثين شهيداً وحوالى ستين جريحاً. وكان من بين الجرحى موسى كاظم الحسيني، الذي ضرب بهراوة على رأسه[٥٢].

ضعف اللجنة التنفيذية وافلاسها

شكّلت اللجنة التنفيذية الفلسطينية الاطار التنظيمي الاكثر شمولية، وتحديداً في التعاطي الفلسطيني مع الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية. وتمكن موسى كاظم الحسيني، منذ توليه رئاسة اللجنة، من ان يشكّل جامعاً مشتركاً لبقاء تلك اللجنة، واستمرارها. فقد اجمعت القوى السياسية المشاركة فيها على تأييده، في الرئاسة، دون سواه. وحققت اللجنة التنفيذية، خلال فترة لا تزيد على ثلاث سنوات من تأسيسها، انجازات سياسية بارزة، مثل افشال تعيين المجلس التشريعي والمجلس الاستشاري. وازاء تزايد نشاط اللجنة التنفيذية السياسي، وخشية المندوب السامي البريطاني من عواقبه، بدأت السلطة الانتدابية محاولاتها لشق الصف الوطني الفلسطيني. وقد تجسدت تلك المحاولات في تأسيس بعض الاحزاب الخارجة عن اطار اللجنة التنفيذية، بغية اضعاف اللجنة وتشتيت الجهود الوطنية. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٢٣، تمّ تأسيس الحزب الوطني، الذي عقد مؤتمره التمهيدي في القدس، وتمّ خلاله انتخاب سليمان التاجي الفاروقي

رئيساً للحزب، مما شكل مساهمة في شق الحركة الوطنية المعارضة لسياسة الانتداب»[٥٣].

وحول هذا الموضوع، أكد محمد عزة دروزه ان رئيس جهاز الاستخبارات البريطانية في القاهرة، الجنرال تشارلز كلايتون، «لعب دوراً هاماً في تشكيل هذا الحزب»[٥٤].

وفي اوائل سنة ١٩٢٤، تأسس، في نابلس، حزب الزراع. وقد عرف هذا الحزب باتصالاته مع الحركة الصهيونية وباستغلال التمايز القائم بين الريف والمدينة، وذلك عبر تفسيرات ووعود لا أساس لها، خدمة للصهيونية والانتداب. وكان الحزب عبارة عن مجموعات انتشرت في الخليل ونابلس وجنين، تتلاقى جميعها على الرأي القائل بضرورة التعاون مع حكومة الانتداب[٥٥].

وقد اسهمت هذه النشاطات الانشقاقية في اضعاف اللجنة التنفيذية؛ اذ بلغ ضعفها حد قبول مطالبة حزبي «الزراع» و«الوطني»، في أواخر العام ١٩٢٤، بالمشاركة في اللجنة التنفيذية، بمقاعد مساوية لمقاعد الاطراف الاخرى؛ الا ان قواعد اللجنة التنفيذية، والمتمثلة في الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، رفضت هذا الاتجاه وأفشلته[٥٦].

وفي سياق شق الحركة الوطنية الفلسطينية وتأسيس البدائل للجنة التنفيذية، تأسس، في نابلس، في أواخر نيسان (ابريل) ١٩٢٥، حزب الاهالي. وكان من ابرز شخصياته عبد اللطيف صلاح وعادل زعيتر؛ وهدفه اصلاح ما ارتآه خللاً في الحركة الوطنية. وكذلك تأسس، في يافا، في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٧، الحزب الحر الفلسطيني. لكن هذا الحزب سرعان ما تلاشى. وعلى الرغم من كل هذه المحاولات، تمكّنت اللجنة التنفيذية من المحافظة على قدرتها، في اطار مقاومة السياسة البريطانية والصهيونية. واتضح ذلك يوم زار بلفور فلسطين، حيث عقدت اللجنة التنفيذية اجتماعاً لها واصدرت بياناً حثّت فيه على الاضراب العام يوم وصول بلفور في ٢٧ آذار (مارس) ١٩٢٥[٥٧]. والواقع، ان اللجنة نجحت في مسعاها ذاك.

واذا كان تأسيس الاحزاب السابقة، تمّ بتشجيع من الانتداب البريطاني، في محاولة لاضعاف اللجنة التنفيذية، فان اللجنة ذاتها شهدت من الداخل محاولات وطنية عدة للخروج من اطارها، على ارضية الاقتناع بضعفها وعجزها عن مواجهة التحديات المستجدة.

آخر المؤتمرات

عقدت اللجنة التنفيذية المؤتمر العربي الفلسطيني السابع في القدس من ٢٠ ـ ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٢٨. وبلغ عدد حضوره رقماً عالياً بالمقارنة مع المؤتمرات الستة السابقة، لأن بعض الحضور كان ترضية لهذه الفئة أو تلك.

وانتخب المؤتمرون لجنة تنفيذية مؤلفة من ٤٨ عضواً، كانت، في الواقع، شكّلت آخر اللجان. وبسبب حالة الوهن التي المّت بها، ارتضت اللجنة بمشاركة المعارضة بالمناصفة في المؤتمر وفي تشكيلاته القيادية، فكان في مقابل كل «مجلسي» «معارض» له، الامر الذي أدى الى حالة من الشلل والانشقاق، بدلاً من تنشيط اللجنة والمحافظة عليها[٥٨]. وعلى الرغم من محاولات الترقيع التي اعقبت ذلك، الا ان وتيرة الانشقاق تواصلت الى حد ابدت اللجنة استعدادها لأن تحل نفسها وتفسح في المجال للمنشقين لكي يختاروا لجنة تنفيذية مؤقتة على أساس المساواة للطرفين في العضوية (ستة لكل فريق)[٥٩]. وكان من نتائج هذا الاجراء ان تفاقمت حالة التفكك، وساد الطابع الشخصي والمحلي، واشتد التنافس، وعنفت المهاترات في كثير من اجتماعات اللجنة[٦٠].

وبهذا تحوّلت اللجنة من هيئة سياسية مهيبة، الى هيئة مدعاة للتهكم وعرضة للنقد الشديد. وقد بلغ هذا النقد حد وصف بعض الوطنيين أعضاء اللجنة بأنهم سماسرة. وفي السياق، أيضاً، وصفت صحيفة «مرآة الشرق» القومية اللجنة التنفيذية بأن فيها «سماسرة يحملون في ايديهم اليسرى صكوك ثقتنا بهم، وفي ايمانهم معاول يحفرون بها قبورنا. وعلى هذا، فاذا لم نقاومهم المقاومة الصريحة الجدية عمهوا في طغيانهم... لسنا نخشى الشقاق في صفوف الامة اذا حاربناهم؛ فالاتحاد القائم على المداهنة والغش والرياء اتحاد مزيف مضر، وفئة قليلة تعمل باخلاص وصراحة وصدق خير من اتحاد سداه النفاق والغش، ولحمته الرياء والهوادة»[٦١]. وكتب أكرم زعيتر، في جريدة «الحياة»، العديد من المقالات اللاذعة، وصف فيها قادة اللجنة التنفيذية بأنهم شيوخ يحاولون المحافظة على نفوذهم، مما يحملهم على السكون والضعف في نشاطهم السياسي. وأضاف ان في اللجنة التنفيذية «قادة» ولكنهم «يقودون الشعب الى الشقاء... [ان] شروط الزعامة في الامم الحية تضحية واخلاص وكفاءة، وشروط الوجاهة، في بلادنا، حكومية ومال ولباقة»[٦٢].

وبدورها، غمزت المعارضة الوطنية السياسية، آنذاك، من قناة اللجنة التنفيذية، حين طالبت بقطع التعامل مع الانتداب البريطاني ومعاملة المتصلين والمتعاونين معه معاملة المتعاونين مع الحركة الصهيونية[٦٣].

أما صحيفة «العرب»، فقد بلغ انتقادها للجنة قدراً كبيراً من السخرية، حين كتبت: «ان اللجنة التنفيذية، ولدت خرساء عمياء، بيد شلاء... عدد أعضائها أربع دزينات. وحقيقة، لو طلب من فلسطين ان تشترك في معرض بشري متنوع الصور، مختلف السحن، متباين الاغراض والغايات، لفازت فلسطين على يد هذه اللجنة التنفيذية بأعظم كأس فضي»[٦٤].

وزاد على حالة الوهن ان شهدت اللجنة انشقاقاً حاداً بتاريخ ١٣/٤/١٩٣١، على اثر محاولتها الاتفاق على ارسال وفد الى لندن، وذلك بعد قبول موسى كاظم الحسيني اقتراح السيد يونغ، السكرتير العام لحكومة فلسطين، والقاضي بضرورة ارسال وفد يمثل اللجنة التنفيذية الى لندن، للاشتراك في ابحاث «لجنة العمران» التي تنوي الحكومة البريطانية تشكيلها. واشار الاقتراح الى ان الوكالة اليهودية سوف ترسل، أيضاً، من ينوب عنها للاشتراك في هذه الابحاث. فقد تداعت اللجنة للاجتماع بتاريخ ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٣١. وبعد مناقشات حادة، انقسم الاعضاء الى ثلاثة فرقاء: الاول رفض المفاوضة نهائياً؛ والثاني، وهو الاغلبية، وكان معظمه من شريحة الشباب وممثلي القوى الجديدة، قال بالمفاوضة في فلسطين؛ والثالث، وكان من ضمنه موسى كاظم الحسيني وعوني عبد الهادي وجمال الحسيني وعمر الصالح البرغوثي، قال بارسال وفد الى لندن.

ومنذ ذلك الحين، برزت داخل اللجنة قوى سياسية شابة ذات وجهات نظر تختلف عن تلك التي عرفت في السنوات الماضية، ومهّدت الطريق، فيما بعد، لمحاولات الانشقاق. وكانت المحاولة الاولى تلك التي قام بها المجلسيون عندما دعوا الى عقد المؤتمر الاسلامي العام، في السابع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣١. ولعل أهم ما انجزه هذا المؤتمر، أمران: الاول هو جمع عدد من كبار رجالات المسلمين وممثلين عن الاقطار الاسلامية في صف واحد والتعرف على قضاياهم المشتركة؛ والثاني هو ايلاء القضية الفلسطينية المزيد من الاهتمام[٦٥].

وعلى هامش المؤتمر الاسلامي هذا، حاول الفلسطينيون ذوو الاصول القومية، احياء الاطار القومي، والعمل لتحقيق الاماني الوطنية. وجاءت الخطوة الاولى في هذا السبيل عندما التقى -

بعد افتراق دام عشر سنوات ونيف ـ نحو خمسين شخصاً من رجالات «جمعية العربية الفتاة» ورجالات العهد الفيصلي في منزل عوني عبد الهادي، في اواسط كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣١، كانوا، في الاساس، مدعوين الى المؤتمر الاسلامي. وبعد المداولات، وضع المجتمعون الميثاق القومي العربي، الذي تضمّن «ضرورة توحيد الجهود العربية، لمحاربة الاستعمار، بأشكاله وصيغه كافة، وعدم الاقرار بما طرأ على الامة العربية من تجزؤ ونشاط اقليمي»[٦٦].

أما المحاولة الاخرى، فقد تجسّدت في تأسيس حزب مؤتمر الشباب العربي، وحزب الاستقلال العربي، في فلسطين. ولعل أبرز ما اتسم به هذان الحزبان هو ان القائمين على تأسيسهما كانوا من المثقفين الوطنيين الفلسطينيين، بعضهم درس في اوروبا وعاش التجربة الديمقراطية الفرنسية وغيرها من تجارب الديمقراطية الغربية، وبعضهم ذو اصول قومية تأثر بتلك التجارب عبر الاطلاع. ورأى هؤلاء، جميعاً، ضرورة اعادة تقويم المسيرة الوطنية على اساس رفض جرّ السياسة الوطنية الى مواقع الصراع العائلي. ولم يمض وقت طويل، حتى بدأ هؤلاء المثقفون بتأسيس التنظيمات السياسية خارج اطار اللجنة التنفيذية، وكان اولها مؤتمر الشباب العربي، الذي عقد في يافا، في الرابع من كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، برئاسة راسم الخالدي[٦٧]. والواقع، ان تأسيس «مؤتمر الشباب » زاد في حدة الصراع في اللجنة التنفيذية، وخارجها، مما اضطر موسى كاظم الحسيني الى الانسحاب من اجتماع اللجنة الذي عقد بتاريخ ١٩٣٢/٣/٦، وذلك احتجاجاً على تأسيس هيئات سياسية خارج اطارها. ولكن امكن تسوية هذه المسألة باصدار قرار نص على «انه نظراً للحزبية القائمة في فلسطين، فان اللجنة التنفيذية تعلن انها فوق الاهواء، ولا تسيّرها الاغراض الحزبية، وان الامة الفلسطينية لا تقتدي الا بهيئتها السياسية، وهي اللجنة التنفيذية، التي تعمل للمصلحة الوطنية ولا تشوبها أية شائبة حزبية»[٦٨].

وجاءت اضطرابات العام ١٩٣٣ لتسارع في دنو أجل اللجنة، وهي الاضطرابات التي اصيب فيها موسى كاظم الحسيني في رأسه، كما ذكرنا سابقاً. والواقع، انه كان لهذه الاصابة أثر بالغ في صحته، اضطره الى التقليل من نشاطاته الى ان وافاه الاجل وتم دفنه بجوار الحرم الشريف، بتاريخ ١٩٣٤/٣/٢٧.

وقد ترك هذا الحدث أثراً بارزاً في معنويات اعضاء اللجنة التنفيذية وفي وضعها ككل، فأصدرت بياناً جاء فيه: «ان عرب فلسطين قد يئسوا، يأساً تاماً، من الحكومة [البريطانية]: فهم لا يخاطبونها في شيء، ولا يطلبون منها شيئاً»[٦٩]. كذلك، حالت الصراعات الحادة فيما بين الاعضاء دون انتخاب رئيس جديد . وبسبب هذه الصراعات، تقرر، في اجتماع اللجنة الذي عقد في الاسبوع الاول من نيسان (ابريل) ١٩٣٤، ان يظل منصب الرئاسة شاغراً حتى موعد عقد المؤتمر الثامن، الذي حدد له تاريخ الثاني من أيلول (سبتمبر) ١٩٣٤، على ان يقوم نائب الرئيس بمهام الرئاسة[٧٠].

نهاية اللجنة التنفيذية

تزامن غياب رئيس اللجنة التنفيذية مع جملة تطورات عصفت بالبلاد، كان في مقدمها ما شهدته فلسطين سنة ١٩٣٣ من هبوط كبير في اسعار المنتجات الزراعية وصل نسبة ٧٠ ـ ٧٥ بالمئة عما كانت عليه في العام ١٩٢٩، وأصبح الحد الادنى لعيش عائلة فلاح متوسط الدخل تتطلب ثلاثة اضعاف دخلها. وشهدت الزراعة موسم جفاف وغزا الجراد البلاد، فابيدت مجموعة كبيرة من الاشجار والبذار. ورفعت الضرائب على الفلاحين[٧١]، وارتفع معدل الهجرة الصهيونية الى فلسطين. ففي

الثالث من كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣، تسلّم ادولف هتلر زمام السلطة في المانيا. «وكان لهذا الحدث تأثيره الفوري، والمباشر على أوضاع اليهود في ذلك البلد، والدول الاوروبية الاخرى، فدفع العديد منهم الى الاتجاه للبحث عن ملجأ آخر»(٧٢). وعلى أثره، وصل الى فلسطين من المانيا، ما بين ١٩٣٢ ـ ١٩٣٩، ما مجموعه ٤٣٨٠٠ مهاجر، بينما لم يزد عددهم في السنوات ما بين ١٩٢٤ ـ ١٩٣١، عن ١٠٠٠ مهاجر فقط(٧٣). وحتى العام ١٩٣٥، بلغ عدد اليهود في فلسطين ٤٤٣ الفاً وقفز معدل الهجرة في تلك الفترة الى ٤٢٩٨٥ مهاجراً للعام الواحد، بعد ان كان فيما بين ١٩٢٦ ـ ١٩٣٢ بمعدل ٧٢٠١ مهاجر في العام(٧٤).

وقد حملت الهجرة اليهودية معها، وخاصة الالمانية، رؤوس أموال وخبرات يهودية جديدة ومتطورة، سرعان ما ظهرت نتائجها على حركة بيع الاراضي؛ اذ بلغت مساحة الاراضي التي انتقلت ـ حسب سجلات الطابو ـ الى ملكية اليهود، خلال ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣، نحو ١١٨ الف دونم، اضافة الى مساحة كبيرة من الاراضي انتقلت الى حيازة الصهيونيين ولم تسجّل(٧٥).

ومع ازدياد حدة التحديات الخارجية، ونمو المشروع الصهيوني في فلسطين، واتخاذ الانتداب البريطاني جملة من الاجراءات والقوانين المشددة ضد حرية العمل السياسي الفلسطيني، اضافة الى عوامل التحدي الداخلي، وظهور قوى سياسية شابة في فلسطين، فقدت اللجنة التنفيذية السيطرة على قيادة الحركة الوطنية، «وتعزز اليقين بعدم امكان استمرار العمل الوطني في نطاقها. وانبثق عن هذا اليقين خطوات في سبيل تشكيل الاحزاب ونفض اليدين من اللجنة التنفيذية»(٧٦).

وفي السابع عشر من آب (اغسطس) ١٩٣٤، اجتمعت اللجنةالتنفيذية وأقرت مبدأ قيام وتأسيس الاحزاب في فلسطين، وحثّت على ان «... تؤلف الكتل المختلفة في مناهجها السياسية احزاباً وجماعات سياسية منتظمة حسب برامج واضحة وقواعد صالحة لخدمة البلاد، طبقاً لتلك المناهج الوطنية، مما يجدد الحركة الوطنية وينشطها، على ان تترك اللجنة التنفيذية لهذه الفئات مدة ستة أشهر لتنظيم بيانها على هذه الاسس»(٧٧). وبذلك اعلنت اللجنة التنفيذية عن نهايتها بنفسها، بعد ان فقدت فعاليتها كاطار سياسي، بعد زهاء أربعة عشر عاماً من تأسيسها.

وعلى انقاض اللجنة التنفيذية، شهدت الحياة السياسية الفلسطينية مرحلة تأسيس الاحزاب، ولكن على نحو اعاد انتاج الازمة من جديد؛ اذ تشكلت الاحزاب من تلك التيارات السياسية التي كانت موجودة، أساساً، داخل اللجنة التنفيذية، ومن تلك القوى التي ناوأت سياسة اللجنة التنفيذية. فقد تشكل الحزبان الرئيسان في فلسطين، وهما الحزب العربي وحزب الدفاع، بدعوة من العائلتين المتنافستين، الحسيني والنشاشيبي، وكانت رئاستا هذين الحزبين لممثلي العائلتين ومؤيديهم، مما طبع تلك الاحزاب بطابع العائلية، واسهم، استطراداً، في تفسخهما السريع. كذلك تشكل تيار تنظيمي ثالث، قوامه حزبا الاصلاح والكتلة الوطنية اللذان انشئا على أساس المحافظة على زعامة الفرد ونهجه السياسي.

---

(١) بدر الدين السباعي، **اضواء على رأس المال الاجنبي في سوريا، ١٨٥٠ ـ ١٩٥٨**، دمشق؛ دار الجماهير، ١٩٦٧، ص ٥.

(٢) ناجي علوش، **المقاومة العربية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت : مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٧، ص ٤١.

(٣) ساطع الحصري، **يوم ميلسون**، دمشق: بلا ناشر، ١٩٦٤، ص ١١٩.

(٤) سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٠، ص ١٨.

(٥) سعيد حمادة، **النظام الاقتصادي في فلسطين**، بيروت: الجامعة الاميركية، ١٩٣٩، ص ١٨.

(٦) سلوى العمد، «ملامح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين حتى نهاية الحرب العالمية الاولى»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١١٦، تموز (يوليو) ١٩٨١، ص ١١٢.

(٧) علوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢.

(٨) أحمد شاهين، «كي تكون فلسطين قضية عربية اولى»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٤٤ ـ ١٤٥ آذار/نيسان (مارس/ابريل) ١٩٨٥، ص ٥.

(٩) علوش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١.

(١٠) Porath, Yahosha; *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement, 1918 - 1929*, London: Frank Class, 1974, p. 33.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) كامل محمود خلّه، **فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٦**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤، الملحق الرقم ١٤، الجمعية الاسلامية ـ المسيحية وقانونها العام، ص ٥٢٥ ـ ٥٥٦.

(١٣) **المصدر نفسه**.

(١٤) حسين فخري الخالدي، «أوراق خاصة غير منشورة»، ص ١٦٠ ـ ١٦١، أورده علي سعود عطية، **الحزب العربي الفلسطيني وحزب الدفاع العربي**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥، ص ٤٠.

(١٥) خليل السكاكيني، **كذا أنا يا دنيا**، القدس: بلا ناشر، ١٩٥٥، ص ١٣٨.

(١٦) اكرم زعيتر، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٤٧.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٦.

(١٨) **المصدر نفسه**.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٧.

(٢٠) **المصدر نفسه**.

(٢١) عبدالوهاب الكيالي، **وثائق المقاومة الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص ١٦ ـ ١٧.

(٢٢) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، ص ١٥٠.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ١٥٧.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) **المصدر نفسه**.

(٢٦) **الكرمل** (حيفا)، ١٤/١٢/١٩٣٠.

(٢٧) عبدالوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٥، الطبعة التاسعة، ص ١٦٧.

(٢٨) الكيالي، «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٥ ـ ٧٨.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٦٩.

(٣٠) صبري جريس، **تاريخ الصهيونية**، الجزء الثاني، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٧، ص ١٤٣.

(٣١) عبدالقادر ياسين، **كفاح الشعب الفلسطيني قبل العام ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٥، ص ٦٥.

(٣٢) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٤.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ١٥٠.

(٣٤) *Palestine Royal Commission Report*, (Cmd. 5479), London, July, 1937, p. 85.

(٣٥) محمد عزة دروزه، **الحركة العربية الحديثة**، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٠، ص ٥٦.

(٣٦) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٤.

(٣٧) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٣.

(٣٨) خله، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٩.

(٣٩) **المقطم** (القاهرة)، ١٤/٥/١٩٣٠.

(٤٠) اميل توما، **ستون عاماً على الحركة القومية العربية الفلسطينية**، بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٨، ص ٣٢.

(٤١) عيسى السفري، **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، يافا: بلا ناشر، ١٩٣٧، ص ٨٩.

(٤٢) **المصدر نفسه**.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) **الكرمل**، ١٩٢٧/٣/٧.

(٤٥) الكيالي، «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨١.

(٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٨٦.

(٤٧) عادل حسن غنيم، **الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٧ ـ ١٩٣٦**، القاهرة: دار آداب القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٧١.

(٤٨) الكيالي، «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٢.

(٤٩) **الموسوعة الفلسطينية**، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، الجزء الثاني، ١٩٨٤، ص ٤٧٨.

(٥٠) **الشورى** (القاهرة)، ١٩٣٠/٧/٣٠.

(٥١) **المصدر نفسه**.

(٥٢) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩١.

(٥٣) غنيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٦.

(٥٤) محمد عزة دروزه، **القضية الفلسطنية في مختلف مراحلها**، الجزء الاول، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٠، ص ٤٣٠.

(٥٥) الكيالي، «تاريخ فلسطين الحديث»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٠.

(٥٦) ياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧.

(٥٧) الكيالي، «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٤.

(٥٨) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٧.

(٥٩) علي سعود عطية، **الحزب العربي الفلسطيني وحزب الدفاع الوطني، ١٩٣٤ ـ ١٩٣٧**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٥، ص ٦٤.

(٦٠) محمد عزة دروزه، **الحركة العربية الحديثة**، الجزء الثالث، صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩، ص ٢٠.

(٦١) **مرآة الشرق** (القدس)، ١٩٣٠/٣/١٩.

(٦٢) **الحياة** (القدس)، ١٩٣١/٦/١٦.

(٦٣) **المصدر نفسه**، ١٩٣١/٨/٣١.

(٦٤) **العرب** (القدس)، ١٩٣٢/٩/١٧.

(٦٥) غنيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٧.

(٦٦) دروزه، الجزء الأول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧.

(٦٧) السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٠.

(٦٨) **المقطم**، ١٩٣٢/٣/١.

(٦٩) الحوت، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٧.

(٧٠) غنيم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٧.

(٧١) لوتسكي، **تاريخ الاقطار العربية**، موسكو: دار التقدم، ١٩٧٢، ص ٢٠.

(٧٢) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٥.

(٧٣) **المصدر نفسه**، ص ١١٩.

(٧٤) حمادة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢.

(٧٥) الكيالي، «وثائق المقاومة الفلسطينية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٨.

(٧٦) دروزه، «القضية الفلسطينية...»، الجزء الأول، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧١.

(٧٧) **المقطم**، ١٩٣٥/٤/١.

القدس في الاستراتيجية الاسرائيلية

رفعت سيد أحمد

ظلت القدس، ولفترة طويلة، بؤرة الصراع العربي ـ الصهيوني؛ وهي، دائماً، أحد الاهتمامات الاساسية في لقاءات القمة العربية، منذ العام ١٩٦٧ وحتى اجتماع الدار البيضاء العام ١٩٨٥[١]؛ وكذلك أحد المحاور الهامة التي ارهقت المفاوض الاسرائيلي، والمصري، ابّان مباحثات كامب ديفيد العام ١٩٧٩[٢]. فبالاضافة الى كونها قطعة من أرض عربية محتلة، فهي تمثل رمزاً تاريخياً هاماً يرتبط به، دينياً، أكثر من مليار مسلم، ومليار ونصف مسيحي على الأقل. وفي الارتباط هذا تتوحّد قيم السياسة مع الدين، والثقافة مع التاريخ، لتشكل معاً تركيبة نفسية ـ سياسية ـ ثقافية يصعب فكها أو تحدّيها بسهولة. ولقد أدركت الاستراتيجية الصهيونية هذه الحقيقة منذ البداية، فشرعت، منذ العام ١٩٦٧، في أوسع عملية تهويد لهذه المدينة، ببطء وسرية، بغية تجزئة المواجهة المحتملة مع العالم المرتبط بالمدينة المقدسة على مراحل، واجباره على القبول بالمنهج الصهيوني في تهويدها.

في ما يلي، نذهب الى رصد بعض ملامح الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه القدس، وذلك وفق رؤية تنتقي بعض المواقف والسياسات، وتأخذها نماذج لقياس بشاعة ما يحدث في المدينة؛ ثم تحليل ما حدث تجاه تهويد التراث الديني (المسيحي والاسلامي) فيها؛ ومناقشة قانون ضم القدس؛ وما سمي «مشروع القدس الكبرى».

القدس ـ لمحة تاريخية وجغرافية

تقع القدس في منتصف القلب من فلسطين، مع ميل واضح باتجاه الشرق، على جبل تتراوح ارتفاعاته بين ٧٢٠ و ٧٨٠ متراً عن سطح البحر. وتنقسم المدينة الى قسمين: احدهما داخل السور ويسمى بالبلدة القديمة، ومساحتها حوالى كيلومتر مربع، وتقع فيها الأماكن المقدسة الشهيرة (الحرم الشريف والمسجد الأقصى ومسجد قبة الصخرة وكنيسة القيامة وغيرها)؛ والقسم الثاني خارج السور. أما السور، بحد ذاته، فقد بني منذ القدم؛ وأُعيد تجديده في مراحل الحكم المختلفة التي توالت على المدينة. طوله ٤٢٠٠ متراً وارتفاعه ٣٠ قدماً، وله سبعة أبواب شهيرة هي (العمود، والساهرة، والنبي داود، والمغاربة، والأسباط، وباب الخليل، والباب الجديد)، وكان به، مع بداية الستينات من هذا القرن، ٣٠ برجاً وقلعة كبيرة.

المعروف، تاريخياً، ان اليبوسيين هم بناة القدس الاولون. فقد نزحوا من الجزيرة العربية مع القبائل الكنعانية التي ينتمون اليها واستوطنوا هذه الديار حوالى العام ٣٠٠٠ ق. م. أي ان الاصول العربية لهذه المدينة تسبق أي وجود يهودي مزعوم فيها.

وتورد المصادر التاريخية ان أول اسم أطلق على القدس هو «يبوس» في عهد ملك اليبوسيين

ملكيا صادق؛ ثم أصبح اسمها «أورسالم»، أي مدينة سالم، في عهد الملك سالم اليبوس؛ ثم توالت عليها الأسماء، فسمّيت، في عهد العبرانيين، بمدينة داود؛ ثم مدينة أورشاليم؛ ثم مدينة «ايليا كابيتولينا» زمن السيطرة الرومانية عليها؛ ثم، أخيراً، مدينة القدس زمن الفتح الاسلامي لها[٣].

قانون ضم القدس ونتائجه[٤]

بتاريخ ١٩٨٠/٧/٣٠، أقرّ الكنيست الاسرائيلي قانوناً خطيراً أثار العديد من ردود الفعل العربية، والعالمية؛ وهو ما عرف بقانون ضم القدس، سياسياً، الى الكيان الصهيوني، وجعلها عاصمة له. وجاء نص القانون على النحو التالي:

«١ ـ ان القدس الموحّدة، كاملة، هي عاصمة اسرائيل.

«٢ ـ ان القدس مقرّ رئيس البلاد والكنيست والحكومة والمحكمة العليا.

«٣ ـ ان الأماكن المقدسة سوف تحمى من التدنيس، أو من أي أضرار، أو من أي شيء يمكن ان يؤثر على الوصول الحرّ لكل الديانات الى أماكنها المقدسة، أو على مشاعرها نحو هذه الأماكن.

«٤ ـ ان الحكومة سوف تشرف على تطوير القدس، ونموها، ورفاهة سكانها، بتخصيص أموال خاصة لبلدية القدس، بموافقة اللجنة المالية في الكنيست، وسوف تحظى القدس بأولويات خاصة في نشاطات دوائر الحكومة لتطوير القدس، في الحقول الاقتصادية، والحقول الأخرى».

وعشية اعلان هذا القانون، كان المخطط الهيكلي الجديد للقدس يتم على قدم وساق؛ حيث تمّت اضافة ٥٠ كيلومتراً مربعاً الى المدينة من الأراضي العربية المحتلة بعد العام ١٩٦٧. واتضح من هذا المخطط أن المساحة الاجمالية لمدينة القدس سوف تكون ١٠٨ كيلومترات مربعة، يخصص منها ٤١ كيلومتراً مربعاً للسكن، و ٣٨ كيلومتراً مربعاً للحدائق والساحات العامة، و ١١ كيلومتراً مربعاً للمناطق المفتوحة، و ٦,٣ كيلومترات مربعة للمؤسسات العامة، و ٤,٦ كيلومترات مربعة للتجارة والصناعة. وسوف يفتح هذا المخطط المجال لمصادرة مساحات جديدة من الأراضي العربية، شمال مدينة القدس، لاقامة حوالى ١٨٠ ألف وحدة سكنية حتى نهاية العام ٢٠٠٠[٥]. أما ما تمّ مصادرته حتى العام ١٩٨١ من الأراضي العربية في القدس وحولها، فكان ٣٣٥٥٦ دونماً، أُقيم عليها حوالى ٢٢ ألف وحدة سكنية، وتلاها انشاء ٣٣ ألف وحدة سكنية أخرى حتى العام ١٩٨٥.

كانت ردود الفعل العربية والعالمية، في جملتها، رافضة لهذا القانون، الذي رتب أوضاعاً يصعب معها ايجاد أية حلول سلمية للقضية ككل. ولأن الواقع العربي كان وقتها ـ وقبلها بسنوات ـ عاجزاً عن أي تحرك حقيقي، فان أقصى ما وصل اليه الوضع هو اصدار قرار من قبل مجلس الأمن الدولي يدين هذا الاجراء، ويعدّ وثيقة ادانة دامغة، وان كانت غير كافية لما تمّ بشأن القدس. وجاء في قرار مجلس الأمن:

«ان مجلس الأمن؛

«١ ـ يستنكر، بأشد العبارات، اقرار اسرائيل للقانون الأساسي بشأن القدس، ورفضها الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

«٢ ـ يؤكد ان اقرار اسرائيل للقانون الأساسي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ويؤثر في الانطباق المستمر لاتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٩٤٩/٨/١٢.

«٣ ـ يصمّم على أن جميع الاجراءات التشريعية والادارية والأعمال التي قامت بها اسرائيل، السلطة المحتلة، والتي غيّرت، أو تهدف الى تغيير، طابع المدينة المقدسة ووضعها القانوني، وخاصة القانون الأساسي الأخير بشأن القدس، باطلة، ولاغية، ويجب أن تلغى.

«٤ ـ يؤكد، أيضاً، ان هذا العمل يشكّل عائقاً خطيراً لتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

«٥ ـ يقرر ألّا يعترف بالقانون الأساسي، وبأعمال اسرائيل الأخرى الناجمة عن هذا القانون، التي تهدف الى تغيير طابع مدينة القدس، ووضعها القانوني؛ ويدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى:

«(أ) ان لا تقبل بهذا القرار.

«(ب) ان تدعو الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس الى ان تسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة.

«٦ ـ يرجو الأمين العام ان يقدم تقريراً الى مجلس الأمن بشأن تنفيذ هذا القرار قبل ١٥/١١/١٩٨٠.

«٧ ـ يقرر أن يبقى مهتماً بهذا الوضع الخطير»[٦].

تلاحظ، في هذا القرار، عمومية الادانة، على الرغم من نبرتها الحادة، مع عدم تحديد قاطع لمن في يده تنفيذ البند الثالث منه، والخاص «بضرورة الغاء هذا القانون»؛ هذا بالاضافة الى ان مناشدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس الى ان تسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة تعد صياغة عامة ودون جوهر فاعل، خاصة وان لمجلس الأمن ذاته قراراً هاماً، هو القرار الرقم ٤٧٦، الصادر في العام ذاته (١٩٨٠)، والذي ينصّ فيه على أعمال المادة السادسة من ميثاق الأمم المتحدة، التي «تسمح بطرد أي عضو فيها يمعن في خرق ميثاقها». ولعل ضم اسرائيل للقدس، وجعلها عاصمة موحّدة لها، «أبلغ نموذج على خرق كل مواثيق وأعراف الأمم المتحدة. ولكن يبدو أن هذه الحالة من الشلل الحركي لمجلس الأمن تمثل أحدى سماته الأساسية، خاصة اذا ما تعلق الأمر بقضية الصراع العربي ـ الصهيوني.

تهويد التراث الديني للمدينة

بعد العام ١٩٦٧، اتخذت الاستراتيجية الاسرائيلية عدداً من الخطوات، بهدف ضرب الرموز الدينية، غير اليهودية، في المدينة وسحب الطابع الديني اليهودي فقط عليها، ليغطي وجهها ويكسبها هوية يهودية خاصة. ولعل أبرز هذه الخطوات هو ما حدث للمسجد الأقصى، وكنيسة القيامة، على وجه التحديد؛ فالأول، تعرض لأكثر من محاولة لهدمه وحرقه، كانت الأولى بتاريخ ٢١/٨/١٩٦٩ بفعل اليهودي الاسترالي روهن؛ ثم تلتها ١٢ محاولة للحفر تحت المسجد للبحث عن آثار يهودية، كما تزعم اسرائيل. وعلى هذا الصعيد، قال الارهابي الصهيوني رئيس حركة كاخ، مائير كهانا، في احدى المناسبات، ان «عدم ازالة الحرم المقدس وكنيسة القيامة من قبل الجيش الاسرائيلي، بعد احتلالهما العام ١٩٦٧، كان خطأ العمر»؛ وهو المنطق عينه الذي نسبته صحيفة «معاريف» الاسرائيلية الى رئيس بلدية القدس الاسرائيلي، تيدي كوليك، في انه قد تبنّى الدعوة الى نبذ التراث وضرورة

التجديد في مجال المعمار، ومن ثم أعادة القدس، بشكل أوروبي الطراز[٧].

في المقابل، قال مطران الكنيسة الاسقفية للقدس والشرق الأوسط عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ايليا خوري، المبعد عن القدس منذ ١٦/٤/١٩٦٩: «ان أشهر الممارسات الاسرائيلية تجاه الأماكن المقدسة المسيحية، تتمثل في سرقة تاج العذراء من كنيسة القيامة، أواخر العام ١٩٦٧. وحتى الآن، لم يجدوا السارق ولا المسروق؛ وكذلك تحطيم قناديل الزيت والشموع فوق القبر المقدس بتاريخ ٢٤/٣/١٩٧١»[٨].

من جهته، ذكر روحي الخطيب، ان من بين ممارسات اسرائيل لتدمير التراث الديني «القيام بالاعتداء على دير الأقباط ليلة عيد الميلاد، في ٢٥/٤/١٩٧٠، ونهب ممتلكاته، واحراق المركز الدولي المقدس على جبل الزيتون بتاريخ ٦/٢/١٩٧٣، واحراق أربعة مراكز مسيحية في القدس، بتاريخ ١١/٢/١٩٧٤»[٩].

وفي سياق تدمير التراث الديني، قامت اسرائيل بالعديد من عمليات الحفر تحت الحرم الشريف، احداها قام بها البروفيسور مازار وفريق من الحفّارين والباحثين، بعد العام ١٩٦٧، بمحاذاة جدار المسجد الأقصى، على أمل ان يجدوا آثار هيكل الملك سليمان؛ الا أنهم وجدوا آثاراً فاطمية وأيّوبية وبيزنطية، مما أثار حفيظتهم ودفع بعض المتطرفين دينياً الى حفر خندق شمال حائط البراق حتى مسافة ٣٥٠ متراً من آخر باب في منطقة الحرم تحت الأرض، بارتفاع مترين ونصف المتر وعرض نصف متر، وفوجئوا، أيضاً، بآثار اسلامية. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال اليهود «يدخلون هذا المكان ويقيمون فيه صلواتهم، وهو يوازي حائط البراق... وان هدفهم من وراء هذه الحفريات ليس العثور على هيكل سليمان، أو غيره، بل تدمير الآثار الاسلامية المقدسة»[١٠].

وجدير بالذكر انه نتيجة لهذه الممارسات، ونتيجة لاضطهاد رجال الدين الاسلامي، والمسيحي، فان عدد السكان من المسيحيين قد انخفض بعد العام ١٩٦٧ مباشرة الى ٢٤٣٣٠ مسيحياً، علماً بأنهم كانوا قبل هذا العام ٣٤٤٢٠ مسيحياً، وكذلك الحال بالنسبة الى المسلمين؛ وان كان الوضع تغير بعد العام ١٩٨١، نتيجة اصرار العرب (مسلمين ومسيحيين) على البقاء على أرضهم، أياً كان الثمن وحجم الاضطهاد.

المستويات العامة لتهويد القدس

يذكر العديد من الدراسات والأبحاث المنشورة حقائق هامة عن خطوات تهويد القدس بعد العام ١٩٦٧[١١]. بيد ان ما يهمّنا هو ما يتصل بموضوعنا، ومن ثم سوف يكون التركيز على الخطوط العامة التي مرّت بعملية التهويد، والتي يمكن اجمالها في الآتي:

١ ـ التهويد في حدود القدس القديمة؛ وهنا بدىء بالاستيطان ومصادرة الأراضي العربية من اصحابها بعد العام ١٩٦٧ مباشرة. وحتى نهايات العام ١٩٨٥، كانت ادارة تيدي كوليك انشأت ما يقرب من نصف المليون وحدة سكنية. ومن هذه الوحدات السكنية تشكّل ما عرف بأنه حي يهودي كامل، احتوى على سوق تجاري ومعبد يهودي للصلاة، وهدمت، في المقابل، أربعة أحياء سكنية للفلسطينيين، هي حي الشرف وحي الشابور وحي المغاربة وباب السلسلة.

٢ ـ تمّ تهويد واستيطان في نطاق أمانة القدس العام ١٩٦٧. وتمثلت عمليات التهويد في بناء طوقين من الأحياء السكنية حول المدينة، من الناحيتين الشمالية والجنوبية، في «منظر معماري

قبيح» على حد وصف منظمة اليونسكو لهذه الأطواق الاسمنتية. وكان أشهر هذه الأطواق السكنية رامـات أشكول وعطروت وتلبيوت مزراح (الشرقية) والتلة الفرنسية والنبي يعقوب وغفعات همفتار وسانهدريا والجامعة العبرية ومعلوت دفنا.

٣ ـ تمت الموافقة من قبل الكنيست الاسرائيلي، خلال العام ١٩٨٢، على توسيع المدينة المقدسة، بحيث تأخذ ٣٠ بالمئة من اجمالي أراضي الضفة الغربية، والذي وصل بمقتضاه عدد المستوطنات الاسرائيلية المقامة في القدس وما حولها الى ٣٥ مستوطنة، وفقاً لتقرير مديرية الدراسات والأبحاث بوزارة شؤون الارض المحتلة في الاردن. كما بلغ عدد المستوطنين المقيمين فيها ٩٠ ألف مستوطن. وقد صادرت السلطات الاسرائيلية ٥٦ ألف دونم من أصل ٦٣ ألف دونم هي مساحة القدس العربية، حسب الحدود البلدية التي رسمت لها بعد العام ١٩٦٧.

«القدس الكبرى» مشروع الصدمة الأخيرة

ادرج هذا المشروع ضمن المشاريع الاسرائيلية الكبرى التي تم تنفيذها في القدس لنزع هويتها العربية، وذلك بتذويبها وسط محيط من القلاع والأحياء والمستوطنات اليهودية. وقد برز تصور هذا المشروع الى الوجود بعد العام ١٩٦٧، لقطع خط الرجعة على استرداد المدينة المقدسة، نهائياً، من أيدي الاسرائيليين.

حجم الاستيطان اليهودي في القدس العربية

المستوطنة	المساحة المصادرة بالدونم	الوحدات السكنية	عدد السكان المخطط	سنة المصادرة
الحي اليهودي	٢٠٠	٨٠٠	٣٥٠٠٠	١٩٦٧
رامات اشكول	٢٢٦٠	٢٢٠٠	١٠٠٠٠	١٩٦٨
جبل اسكوبس	٦٠٠	مساكن طلبة	ـ	١٩٦٩
التلة الفرنسية	٣٦٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٩٦٩
شرفة شعفاط	٢٠٠٠	٢١٠٠	ـ	ـ
عطروت	١٠٠٠٠	منطقة صناعية	ـ	١٩٧٠
النبي يعقوب	٤٠٠٠	٤٢٠٠	١٧٠٠٠	١٩٧٣
راموت	٣٠٠٠	٨٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٩٧٣
غيلو	٤٠٠٠	١٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٩٧٣
تلبيوت مزراح	١٢٨٠٠	٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٩٧٣
معالوت دفنا	٢٧٠	٢٤٠٠	ـ	١٩٧٣
سانهدريا	؟	٦٨٠	ـ	١٩٧٣
امتداد النبي يعقوب	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	ـ	١٩٧٤
النبي يعقوب الجنوبية	٤٤٦٠	١٢٠٠٠	ـ	١٩٨٠

ولتحقيق هذا الغرض، وضع له البرنامج التالي:

○ الوصول بعدد السكان في المدينة الى مليون نسمة، شريطة ألّا يتجاوز العرب نسبة ٢٠ بالمئة منهم، أي ما يعادل ٢٥٠ ألف عربي.

○ احداث خلخلة سكانية في وسط الضفة الغربية، تمهيداً لتمزيقها، ثم ابتلاعها، وذلك من طريق تقسيمها الى منطقتين منعزلتين: الأولى، منطقة الخليل في الجنوب؛ والثانية، هي نابلس في الشمال.

○ وفقاً لهذا المشروع، فان ٤٥ بالمئة من أراضي الضفة الغربية قد تم ابتلاعها، وبني على ١٩٥٠١٩ دونماً منها، خلال الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠، المستوطنات راموت، ومعاليه ادوميم، ومعاليه أودميم ـ ب، ومعاليه أدوميم ـ ج، وجبعون، وجبعون ـ ب، ونيفي حورون، وبيت حورون، وغيلو، وهار غيلو، ومخميش، وتلة زئيف، وحلميش، وروش غيلو، وعطروت، وغفعا حداشا. هذا بالاضافة الى ضم مدن رام الله والبيرة وبيت ساحور وبيت جالا وبيت لحم وغيرها الى نطاق بلدية القدس.

ويستخلص مما سبق، ان المشروع الاسرائيلي يرمي الى تحقيق ثلاثة أمور، هي:

اولاً: تذويب الوجود العربي، الاسلامي والمسيحي، للمدينة المقدسة، وسط حالة من الفيضان اليهودي من الأطواق السكنية والمستوطنات.

ثانياً: شل فاعلية الوجود المستقل للمدن والقرى العربية الأخرى، اذا ما فكرت في التمرّد أو الانتفاضة في مواجهة سلطات الاحتلال؛ فالجميع مكبّل ومحاصر بأطواق اسرائيلية من الجهات كافة.

ثالثاً: فرض واقع جديد على خارطة المنطقة العربية، يحول دون محاولة انتزاع القدس، كمركز اسلامي ـ مسيحي، من براثن الاسرائيليين بالقوة المسلحة؛ انطلاقاً من تصور ان استخدام القوة قد يدمّر حوالى ربع مليون عربي يعيشون في نطاق القدس الكبرى، ومحاصرون بالقلاع السكنية اليهودية وبالمستوطنات، ووصولاً الى تعميق حالة العجز العربي، وافقاد العرب الأمل في استعادة أغلى اجزاء فلسطين بالنسبة اليهم.

---

(١) د. نظام بركات، «مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٤٨، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦، ص ١٢٧ ـ ١٤٣.

(٢) ايتان هابر وزئيف شيف وايهود يعري، **حدث في كامب ديفيد: المفاوضة على الطريقة الساداتية** (ترجمة ابراهيم منصور)، القاهرة: «كتاب الاهالي ـ ١٠»، تموز (يوليو) ١٩٨٦، ص ٢١٣ ـ ٢٣١. انظر، ايضاً، محمد ابراهيم كامل، **السلام الضائع في كامب ديفيد**، القاهرة: «كتاب الأهالي ـ ١٢»، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٣) انظر، في تفصيل هذه الجوانب، د. عزالدين فودة، **قضية القدس**، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧، ص ٣ ـ ٢٩؛ وكذلك **الموسوعة الفلسطينية**، جزء القدس، المجلد الثالث، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤، الطبعة الاولى، ص ٥٠٨ ـ ٥٥٣.

(٤) تفاصيل القانون كما أقرّه الكنيست الاسرائيلي في **عل همشمار**، ١ و ٢/٨/١٩٨٠؛ وكذلك في الوثيقة الدولية الهامة
The Status of Jerusalem, New York: United Nations, 1980.

(٥) «الموسوعة الفلسطينية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢٧.

(٦) **وثيقة قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٧٨** (الصادرة بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٠)، نيويورك: الأمم

المتحدة، ١٩٨١.

(٧) **معاريف**، ١٩٨١/٣/٢٤.

(٨) مقابلة مع المطران ايليا خوري، **العربي** (الكويت)، العدد ٣٣٩، شباط (فبراير) ١٩٨٧، ص ٤٢.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٣.

(١٠) مقابلة مع د. رائف نجم، **العربي**، العدد ٣٣٩، شباط (فبراير) ١٩٨٧، ص ٤٣.

(١١) من الدراسات والابحاث، انظر **تقرير مديرية الدراسات والابحاث في وزارة شؤون الارض المحتلة**، في الاردن، الصادر بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٨؛ ومجلة «العربي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦ ـ ٥٥؛ و «الموسوعة الفلسطينية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٨ ـ ٥٥٣؛ وخليل السواحري، «الخطة الصهيونية لتهويد القدس العربية»، **شؤون عربية**، العدد ١٩/ ٢٠، أيلول/تشرين الأول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٢، ص ٤٩ ـ ٥٧.

اطماع اسرائيل الاقتصادية في الوطن العربي

ابراهيم احمد ابراهيم

تعتمد الاستراتيجية الاقتصادية لاسرائيل، في المنطقة، على المقولة الشهيرة التي رُدّدت في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ألا وهي «رؤوس الأموال العربية ـ الأيدي العاملة المصرية ـ العقلية اليهودية»، كأساس لمثلث اقتصادي، هو عبارة عن توزيع جديد للتخصص وتقسيم العمل بين الدول العربية وبين اسرائيل[١]؛ وبالتالي يستبدل رأس المال العربي، بدلاً من استيراد رؤوس الأموال من خارج المنطقة، في تمويل مشروعات مشتركة بين الدول العربية واسرائيل، تقوم باستغلال الأيدي العاملة الرخيصة والمدرّبة، خاصة المصرية، وذلك باستخدام الخبرة التكنولوجية (اليهودية)، بمعنى تلك الموجودة في اسرائيل وخارجها.

ولتوضيح تفاصيل المستقبل الاقتصادي للشرق الاوسط ، في ضوء التصورات الصهيونية، لفترة ما بعد السلام، نجد ان المخطط الصهيوني يعتمد على عدد من المحاور الاقتصادية[٢]:

١ ـ الدعوة الى انشاء سوق مشتركة في الشرق الاوسط ، مع الغاء الحواجز الجمركية لتوسيع حجم السوق (أمام اسرائيل).

٢ ـ القيام بمشروعات مشتركة للقيام بتعمير الصحارى والاستخدام الفعّال لموارد المياه في المنطقة.

٣ ـ تحسين أساليب المواصلات والاتصال، من طريق بناء الطرق والسكك الحديد، وتحسين حالة الموانىء، وعمل الاتفاقيات المتبادلة بين دول المنطقة، لاستخدام طرق المواصلات والاتصال.

٤ ـ تطوير مصادر الطاقة بطريقة مشتركة، بواسطة تطوير وايجاد مصادر جديدة للطاقة النووية.

٥ ـ حل مشاكل تلوّث البيئة في المنطقة، بطريقة مشتركة، خاصة مع اطراد عملية التنمية في المنطقة، حيث يعتبر البحر المتوسط منطقة ملوّثة.

وسوف يظهر لنا، فيما بعد، ان اسرائيل ترغب في قيام علاقات اقتصادية تقوم على أساس نوع من العلاقات الطبيعية بينها وبين البلاد العربية، بحيث يشتمل على تقسيم للعمل، تقوم هي فيه بدور المحرك الاساسي ومصدر النمو في المنطقة. وتستهدف اسرائيل تحقيق امبريالية للتجارة، من طريق تصدير السلع الصناعية من اسرائيل الى الدول العربية، واستيراد المواد الاولية منها، مع التركيز على متطلبات الاقتصاد الاسرائيلي، واللازمة لاتساع نموّه، خاصة رأس المال والقوى العاملة والطاقة والمياه.

ولبيان ذلك، نقوم بمقارنة الاقتصاديات العربية، والاسرائيلية، لمعرفة الاحجام النسبية لكلا الاقتصادين، مع التعرف على نقاط القوة، والضعف، المقارنة؛ ونتناول، فيما بعد، الصفات الديناميكية للاقتصاد الاسرائيلي، واتجاهات نموّه المستقبلي، ووتائر هذا النمو، بحيث نتعرف على القطاعات والفروع الاكثر ديناميكية فيه. وكذلك نتناول مشاكل الاقتصاد الاسرائيلي، لنتعرف على نقاط الاختناق، وما يريده هذا الاقتصاد من الاقتصاديات الأخرى، خاصة العربية.

مقارنة بين الامكانيات الاقتصادية للدول العربية واسرائيل

سوف نقارن، هنا، بين الاقتصاديات العربية ككل، وبين الاقتصاد الاسرائيلي، لاستخلاص قدرات كل من الاقتصادين، وقوة كل منهما على اختراق الآخر، وذلك في حالة اقامة، او فرض، سلام ما على المنطقة. ونقسم الموضوع لمقارنات بين الناتج المحلي الاجمالي، وبين الزراعة والصناعة في كل منهما.

الناتج المحلي الاجمالي (GNP) في الدول العربية واسرائيل

يبين الجدول الرقم ١ الناتج المحلي الاجمالي المقارن بين الدول العربية ككل وبين اسرائيل. ومنه يتبين لنا:

الجدول الرقم ١ *

	اجمالي الناتج المحلي (بالمليون دولار)		متوسط الناتج المحلي للفرد (دولار)	
	١٩٧٠	١٩٨٢	١٩٧٠	١٩٨٢
(منها) السعودية	٣٨٦٦	٥٣٢١١	٥٠٠	١٦٠٠٠
(منها) مصر	٧٢٣١	٣١٧٥٠	٢٤٤	٦٩٠
الوطن العربي	٣٨٥٨٠	٤١٨٤٢٨	٢٣٨	٢٤٩٦
اسرائيل	٨٢٠٠	١٧٤٤٠	٠٠٠	٥١٦٠
	(١٩٧٤)	(١٩٨١)		(١٩٨١)

* **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ٧، تموز (يوليو) ١٩٧٩؛ وكذلك العدد ٦ (يونيو) ١٩٨٥.

○ ان قيمة الناتج المحلي لاسرائيل مثّلت ٢١ بالمئة من الناتج المحلي للدول العربية مجتمعة، سنة ١٩٧٠، ونقصت الى حوالى ثلاثة بالمئة فقط العام ١٩٨١. ويرجع ذلك الى زيادة عوائد النفط للدول العربية المصدرة للنفط. ويلاحظ ان الناتج المحلي لاسرائيل قد تضاعف في المدة من ١٩٧٤ الى ١٩٨١.

○ في العام ١٩٨٢، نجد ان متوسط دخل الفرد في اسرائيل اكبر بالضعف عن متوسط دخل الفرد في الدول العربية ككل، وأكبر من متوسط دخل الفرد في مصر بحوالى سبعة أضعاف.

○ ان الناتج المحلي الحالي الاسرائيلي، والمصري، كانا متساويين تقريباً سنة ١٩٧٠؛ وتجاوز الناتج المحلي الاسرائيلي نظيره المصري بعد ذلك الحين، وان أبطأ في ذلك سنة ١٩٨١، لاسترداد مصر النفط في سيناء، مع ملاحظة ان الناتج المحلي الاجمالي في مصر كان أكبر من نظيره في اسرائيل

بحوالى الضعف في فترة الستينات.

الزراعة المقارنة بين الدول العربية مجتمعة واسرائيل

١ ـ تساهم الزراعة بنسبة تتراوح بين ٢,٣ بالمئة و ٦٣ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية؛ بينما تساهم في اسرائيل بنسبة خمسة بالمئة فقط. أي ان النشاط الزراعي يغلب على الاقتصاديات العربية، بينما العكس صحيح في اسرائيل، فتغلب عليها النشاطات الصناعية.

٢ ـ انخفاض انتاجية العمل الزراعي في الدول العربية. وتستوعب الزراعة في العالم العربي حوالى ٥٤ بالمئة من اجمالي العمالة سنة ١٩٨٠، بالمقارنة بسبعة بالمئة، فقط، في اسرائيل سنة ١٩٧٩. أي ان القدرة على اشباع الحاجات الزراعية والغذائية للمجتمع تتم بحد أدنى في اسرائيل بالمقارنة مع الدول العربية. ويرتبط بذلك ان الزراعة العربية تعتمد على العمل اليدوي ووسائل الانتاج البسيطة، وذلك على العكس من اسرائيل، حيث انها تملك زراعة حديثة، تعتمد على الآلات المتقدمة وعلى الريّ الحديث المتطور.

وبالمقارنة، نجد ان عدد الجرارات في مصر، سنة ١٩٧٥، بلغ ٢١ ألف جرار؛ وفي اسرائيل، بلغ، في السنة ذاتها، العدد نفسه أيضاً[٣].

٣ ـ تندمج الزراعة العربية، في السوق الدولي، بانتاج احتياجاته الاولية (القطن، والمواد الخام، والكروم، الخ)، بينما تبلغ النسبة المصدرة من اسرائيل ١٧ بالمئة فقط من المواد الاولية من اجمالي السلع المصدرة العام ١٩٧٩.

٤ ـ يوجد عجز كبير من ناحية المنتجات الغذائية في الدول العربية، خاصة في الحبوب وفي معظم المنتجات الغذائية، كما يظهر لنا في الجدول الرقم ٢.

الجدول الرقم ٢
نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية في الوطن العربي (بالمئة) *

النوع	١٩٧٠	١٩٨٠
الحبوب	٨٤	٦٠
منها القمح	٦٦	٤٢
السكر	٤٠	٣٠
المنتجات الحيوانية	٨١	٦٥
البن والشاي والتبغ	١٦	١١
الخضروات	١١٤	١٠١
القطن	٢٤٠	١٩٠

* د. محمد دويدار، **الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات، البترول العربي نقمة أم نعمة ؟**، الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٢، ص ٨٣.

وعلى العكس من ذلك، فان الزراعة الاسرائيلية تمدها بحوالى ٩٠ بالمئة من الاحتياجات الغذائية.

وللمقارنة بين مصر واسرائيل، من حيث الموقف الغذائي، يتبين لنا انه في مصر بلغت نسبة المواد الغذائية ٢٣ بالمئة سنة ١٩٦٠ من اجمالي وارداتها، زادت الى ٢٦ بالمئة سنة ١٩٧٨؛ بينما بلغت في اسرائيل ٢٠ بالمئة من اجمالي وارداتها سنة ١٩٦٠، نقصت الى ١١ بالمئة سنة ١٩٧٨.

كما ان النسبة المئوية للصادرات الزراعية الى الواردات الزارعية في اسرائيل، قد ازدادت من ٥٤ بالمئة سنة ١٩٧٥، الى ٨٤ بالمئة سنة ١٩٧٨، مما يبيّن قدرة القطاع الزراعي في اسرائيل على تغطية الميزان التجاري الزراعي؛ كما ان النسبة المئوية للواردات الزراعية

في اجمالي الواردات نقصت من ١٨,٢ بالمئة سنة ١٩٧٥، الى ١٢,٢ بالمئة سنة ١٩٧٨.

وعلى ذلك، يتبين ان الوطن العربي ليس مكتفياً من الانتاج الزراعي، وخاصة الغذائي؛ بينما توفر الزراعة الاسرائيلية ٩٠ بالمئة من الاحتياجات الغذائية فيها. ويتبين، أيضاً، ان الاقتصاد العربي يحتاج الى استيراد مواد وآلات زراعية وغذائية من خارجه، بينما تحتاج اسرائيل الى مواد أولية فقط، لتصنيعها فيها.

الصناعة المقارنة بين الدول العربية واسرائيل

هناك صفات متباينة، تتميز بها كل من الصناعة في الدول العربية، وفي اسرائيل، من أهمها:

- نجد ان هيكل الصناعة العربية يتصف بالتخلف والضعف؛ وان نصيب الصناعة التحويلية في الناتج العربي قد قل من ١٠,٧ بالمئة سنة ١٩٧٠، الى سبعة بالمئة سنة ١٩٧٥، الى ٦,٧ بالمئة سنة ١٩٧٩، الى ٥,٩ بالمئة سنة ١٩٨٠؛ بالمقارنة بـ ٢٤ بالمئة في اسرائيل سنة ١٩٧٩.

- ان الصناعة العربية هي صناعة مختلّة، تسيطر عليها الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية بنسبة ٦٠ بالمئة، ويقل نصيب الفروع المنتجة للسلع الاساسية عن ثمانية بالمئة، مقابل ٣٢ بالمئة للسلع الوسيطة؛ مما يبرز الاعتماد الكبير لهذه الصناعة على الخارج، في حصولها على مستلزمات الانتاج الصناعي الاساسية والوسيطة.

في الصناعة الاسرائيلية، نجد ان نصيب فروع الصناعة التحويلية بلغت حوالى ٦٠ بالمئة سنة ١٩٧٩، وبلغت نسبتها الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل ٢٤ بالمئة سنة ١٩٧٩، بالمقارنة بـ ٣٠ بالمئة في مصر من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي سنة ١٩٧٩. أي ان الصناعة التحويلية في مصر تساهم بنصيب أكبر في الناتج المحلي الاجمالي، بالمقارنة مع اسرائيل.

- تقوم الصناعة العربية، أساساً، على استخدام القوة العاملة، والمواد الزراعية، والمواد الخام، المتوافرة محلياً. من هنا، كانت غلبة الصناعات الغذائية والمنسوجات والملابس. والجدول الرقم ٣ يبين مقارنة بين القيمة المضافة في الصناعة لكل من مصر واسرائيل، مقسّمة بين القطاعات الرئيسة فيها سنة ١٩٧٨. ويظهر في هذا الجدول ان فروع المواد الغذائية والمنسوجات في مصر (أكثر الدول العربية تقدماً في الناحية الصناعية) تفوق مثيلتها في اسرائيل، بينما يغلب على الصناعة الاسرائيلية فرعا المواد المصنعة والآلات ومعدات النقل.

الجدول الرقم ٣ *

٪ من القيمة المضافة للصناعات التحويلية بأسعار ١٩٧٥	حصة المواد الغذائية	حصة الملابس والمنسوجات	حصة الآلات ومعدات النقل	حصة الكيماويات	حصة المنتجات المصنعة
مصر	٢١	٢٨	١٢	٨	٣١
اسرائيل	١٣	١٣	٢٤	٨	٤٣٢

* **تقرير البنك الدولي عن التنمية**، ١٩٨١، الجدول الرقم ٦.

○ بالنسبة الى تركيب السلع الصناعية المصدرة، فان الجدول الرقم ٤ يبين لنا الفرق بين مصر واسرائيل؛ وتظهر لنا غلبة المواد الأولية، كالوقود والمواد التعدينية والمعادن، على صادرات مصر (٧١ بالمئة)، بينما تبلغ في اسرائيل ستة بالمئة؛ وعلى العكس، نجد ان السلع المصنعة الاخرى (ومنها الاسلحة) تبلغ اثنين بالمئة في مصر و ٦١ بالمئة في اسرائيل. ويبلغ حجم الصادرات الصناعية في اسرائيل أكثر من ٤٥٥١ مليون دولار سنة ١٩٨٠، بينما لا يتجاوز ٣٣٣ مليون دولار في مصر، في السنة عينها؛ أي زادت صادرات اسرائيل الصناعية على الصادرات الصناعية لمصر بحوالى ١٤ ضعفاً في العام ١٩٨٠.

الجدول الرقم ٤

تركيب السلع الصناعية المصدرة ١٩٨٠ (بالنسبة المئوية) *

	وقود ومواد تعدينية ومعادن	منسوجات وملابس	آلات ومعدات نقل	سلع مصنعة أخرى (منها الأسلحة)
مصر	٧١	٩	٣	٢
اسرائيل	٦	٨	١٣	٦١

* **تقرير البنك الدولي عن التنمية، ١٩٨٣**، الجدول الرقم ١٠.

وعلى هذا، يظهر من المقارنة ان هيكل الصناعة العربية يتصف بالتخلّف؛ على عكس هيكل الصناعة في اسرائيل. ويبلغ الناتج المحلي للصناعة في مصر ٥٩٠٠ مليون دولار سنة ١٩٧٩، بينما يبلغ في اسرائيل ٥٥٠٠ مليون دولار في السنة عينها؛ أي مقارب له (مع احتساب عوائد النفط فيها).

على ان الأمر يتطلب نوعاً من التركيز على دراسة القطاع الصناعي في اسرائيل، لما له من ضرورة في تبيان مواطن القوة، والضعف، فيه، استعداداً للغزو الاقتصادي المقبل للدول العربية، اذا ما تحقق السلام فيما بين الجانبين. وهذا التركيز يطال أهم الصفات الديناميكية في تلك الصناعة، لمعرفة احتمالات نموها، واتجاهاتها المستقبلية في تعاملها مع الدول العربية.

الصفات الديناميكية للصناعة الاسرائيلية

ثمة صفات ديناميكية للصناعة الاسرائيلية، يمكن اجمالها في التالي:

(أ) هناك تركيز، في اسرائيل، على الصناعات الالكترونية والكهربائية؛ حيث ان تلك الصناعة تنتج حالياً اكثر من ٣٠ بالمئة من الناتج الصناعي. والاهتمام بتلك الصناعات مقصود لخدمة الصناعات العسكرية، باعتبارها قطاع قائد (leading sector) للصناعة الاسرائيلية (خاصة لناحية الابحاث والتطوير والتصدير). فقد استوعبت تلك الصناعات حوالى ٤٧ بالمئة من مجمل الباحثين في القطاع الصناعي. كما ان اسرائيل قد صدّرت أسلحة بعشرة ملايين دولار سنة ١٩٦٧، ازدادت الى ٣٢٠ مليون دولار سنة ١٩٧٦، وقفزت الى ١,٢٥ مليار دولار سنة ١٩٨٠، ومثّلت سابع أكبر مصدري العالم من الأسلحة. وكان هناك تخطيط لصادرات الاسلحة الاسرائيلية لأن تصل الى ٣,٢٥ مليارات دولار سنة ١٩٨٧.

وترتبط الصناعات الحربية في اسرائيل، عضوياً، بصناعة الاسلحة في الولايات المتحدة[٤]: ٦٠

بالمئة من رأس المال المستثمر في الصناعة الالكترونية هي رأس مال اميركي. وهناك فروع للشركات الاميركية في اسرائيل. وهناك شركات مختلطة اسرائيلية ـ اميركية. وهناك أسلحة اسرائيلية تحصل على براءات اختراع اميركية. والشركات الاميركية تدرّب الخبراء الاسرائيليين. وتزود اميركا اسرائيل بالعلماء والفنيين اللازمين. ويوجد في اسرائيل مركز لخدمة القوات الجوية التي تستخدم الفانتوم الاميركية، في منطقة الشرق الاوسط. وهناك أسواق متروكة لصادرات اسرائيل من الاسلحة، لا تريد الامبريالية الاميركية، لاعتبارات سياسية، ان تتورط في علاقات مكشوفة معها (جنوب افريقيا، وديكتاتوريات اميركا اللاتينية، وتايوان).

(ب) من ناحية العمالة الصناعية، فهي تمثل في اسرائيل حوالى ٢٥ بالمئة من قوة العمل المدنية (١٤ بالمئة في مصر). وبين عامي ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧، ازداد عدد العاملين في الصناعة ككل بـ ٥٢ بالمئة، وبلغت الزيادة في الكيماويات ٨٣ بالمئة، وفي المنتجات المعدنية ١١٤ بالمئة، وفي الالكترونيات والكهربائيات ٢٤٣ بالمئة. وتبلغ نسبة العاملين في اسرائيل، الذين يعملون في الانتاج الحربي بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، حوالى ربع عدد العاملين. وقد ازدادت نسبة استخدام القوى العاملة العربية، فازداد عدد العاملين من العرب في الصناعة الاسرائيلية بـ ١٦٣٥٥ مستخدماً جديداً بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧، في مقابل ٤٢٦٤٥ مستخدماً يهودياً، أي بنسبة ٣٨ بالمئة (نسبة العمال العرب في الصناعة الاسرائيلية ٢٠ بالمئة في المتوسط). اذن، هناك استخدام متزايد للأيدي العاملة العربية في الصناعة الاسرائيلية. وبالتالي، تتضح لنا أهمية الصناعات الالكترونية والكهربائية، وارتباط الصناعة العسكرية بالولايات المتحدة، وزيادة القوى العاملة العربية.

(ج) الصادرات الصناعية لاسرائيل: تحكم سياسة اسرائيل الحالية مقولة «التصدير أو الموت». ولقد ازدادت نسبة الصادرات الى مجمل الدخل القومي من ٣,٦ بالمئة سنة ١٩٥٠، الى ٢٩ بالمئة سنة ١٩٧٣. وبلغ نصيب الصادرات الصناعية ٨٦ بالمئة من مجمل الصادرات سنة ١٩٧٧. وازداد نصيب الصناعات المتطورة من ٣٦ بالمئة سنة ١٩٦٧، الى ٦١ بالمئة سنة ١٩٧٨، من اجمالي الصادرات. ومن أصل ٢٦٥٠ مليون دولار صادرات صناعية سنة ١٩٧٧، كان نصيب الالماس ١٠٩٩ مليون دولار، أي بنسبة ٤١ بالمئة (نلاحظ ان نصيب صافي فرق بين ما تصدره اسرائيل من ماس مصقول وما تستورده من ماس خام لم يبلغ، سنة ١٩٧٧، سوى ٦٥ مليون دولار فقط). وبلغت الصادرات العسكرية أكثر من ٢٥ بالمئة من مجموع الصادرات الاجمالية، وسنة ١٩٨٠ بلغت ١,٢٥ مليار دولار.

وفي السنة عينها (١٩٨٠)، بلغت الصادرات الصناعية لاسرائيل أكثر من ٤٥٥١ مليون دولار بالمقارنة مع صادرات مصر الصناعية، أكبر دولة عربية في الصناعة (٣٣٣ مليون دولار) في السنة عينها. وبأخذ عدد السكان في الاعتبار، نجد ان صادرات اسرائيل الصناعية تزيد بـ ١٤٠ ضعفاً على مصر، بالنسبة الى الفرد والمعادن. وفي العام ١٩٨٠، كان هيكل الصادرات الاسرائيلية: اثنين بالمئة للوقود والمواد التعدينية، و١٦ بالمئة سلع أولية أخرى، وثمانية بالمئة ملابس ومنسوجات، و١٣ بالمئة آلات ومعدات نقل، و ٦١ بالمئة سلع مصنعة أخرى (تشمل الالماس والاسلحة)؛ أي ان هيكل صادراتها يغلب عليه الطابع الصناعي.

ان نصيب أسواق الدول الصناعية الرأسمالية من اجمالي صادرات اسرائيل بلغ ٧٩ بالمئة سنة ١٩٧٩، و ٦١ بالمئة من صادرات اسرائيل الصناعية سنة ١٩٧٨. أما نصيب المناطق المحتلة

العام ١٩٦٧ من الصادرات الاسرائيلية (عدا الالماس)، فكان ٩,١ بالمئة في سنة ١٩٧٧ (مع ملاحظة ان نصيب اوروبا وأميركا، ٤١,٤ بالمئة، والبالغة ٣١٩٥ مليون دولار سنة ١٩٧٨).

الى ذلك، ترتبط اسرائيل بالسوق الاوروبية المشتركة، كعضو، منذ سنة ١٩٧٥. كذلك عقدت اتفاقية مشابهة مع الولايات المتحدة، لها التسهيلات نفسها الممنوحة من قبل السوق الاوروبية. وتشجع اسرائيل انشاء صناعات للتصدير، مع اعطائها اعفاءات وتسهيلات ضريبية واعانات حكومية، الى جانب الحماية الجمركية. واعطاء تسهيلات غير مباشرة، مثل تنظيم شركات التسويق، وتسهيل الاعتراض، وعقد الاتفاقيات التجارية.

اذن، نجد ان اسرائيل تحتاج الى سوق لتصدير صادراتها، خاصة الصناعية المتقدمة من الالكترونيات والكهربائيات والكيماويات ووسائل النقل والمعدات والآلات والصادرات العسكرية، وتحتاج في المقابل، الى مواد خام من الخارج.

مشاكل الاقتصاد الاسرائيلي

يواجه الاقتصاد مشاكل عدة هامة. وهذه المشاكل تتجسد في المجالات التالية:

١ ـ تمثّل الطاقة الصناعية العاطلة حوالى ٤٠ بالمئة.

٢ ـ تعاني الصادرات الزراعية الاسرائيلية، خاصة الحمضيات والخضروات، من منافسة شديدة في اوروبا، خاصة بعد انضمام اليونان والبرتغال واسبانيا الى السوق الاوروبية المشتركة.

٣ ـ من الصعب زيادة الصادرات الزراعية الاسرائيلية، وذلك بسبب عدم القدرة على التوسع في الاراضي الزراعية، للنقص الحاصل في مياه الريّ.

٤ ـ النقص في الأيدي العاملة، خاصة غير فنية. فثمة أكثر من ١٤٠ ألف فلسطيني يشتغلون في اسرائيل، الى جانب ان هناك حوالى مئة ألف عامل اسرائيلي يشغلون وظيفتين في آن.

٥ ـ تكاليف الدفاع تمثل ٣٠ بالمئة من مجمل الدخل القومي (مقارنة بـ ٣ ـ ٤ بالمئة في بريطانيا، وفرنسا، وايطاليا، والمانيا الاتحادية).

٦ ـ ازدياد العجز في ميزان المدفوعات من ٢,٥٦ مليار دولار سنة ١٩٧٧ الى ٣,٥ مليارات دولار سنة ١٩٧٨، الى خمسة مليارات دولار سنة ١٩٧٩.

٧ ـ يخصص حوالى ثلث الميزانية الاسرائيلية لتسديد الديون.

٨ ـ بلغت نسبة التضخم ٤٠٠ بالمئة سنة ١٩٨٤ (انخفضت الى ٢٠ بالمئة العام ١٩٨٧).

٩ ـ يتحمل الاسرائيلي من الضرائب أثقل عبء مالي في العالم. فقد بلغ ٦٢ بالمئة من الدخل القومي سنة ١٩٧٦.

١٠ ـ بلغت نسبة البطالة خمسة بالمئة سنة ١٩٨٠، أي ما يمثل ٦٠ ألف عاطل عن العمل، بعد ان كانت ثلاثة بالمئة سنة ١٩٧٤/ ١٩٧٥، وأربعة بالمئة سنة ١٩٧٦.

١١ ـ أصبح الموقف حرجاً في اسرائيل بالنسبة الى المياه، حيث تستهلك ٩٨ بالمئة من موارد المياه المتجددة؛ وكذلك في مجال الطاقة، حيث هبط معدل انتاج الطاقة الى ٦٢,٣ بالمئة، كمعدل سنوي

بين سنتي ١٩٧٤/ و ١٩٧٩، نتيجة تسليم حقول النفط في سيناء لمصر.

ومن هذا، نجد ان اسرائيل في حاجة الى أسواق للتصدير لتشغيل الطاقات العاطلة؛ وتحتاج، أيضاً، الى أيدي عاملة رخيصة، خاصة غير المدرّبة؛ الى جانب احتياجاتها الى رأس المال، مع تخفيض نفقات الدفاع، والحاجة الى المياه والطاقة.

أهداف اطماع اسرائيل الاقتصادية

رأينا في ما تقدم كيف ان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني من مشاكل داخلية ناجمة عن ضيق السوق، وقلة الأيدي العاملة، واحتياجه الى رأس المال، ومصادر الطاقة والمياه.

ولذلك، تصبو اسرائيل الى خلق أبعاد جديدة لاقتصادها تؤمن له لا التخلص من المشاكل فحسب، بل وأيضاً شروط الازدهار. وهذه الابعاد ـ من وجهة النظر الاسرائيلية ـ ميدانها الدول العربية، اذا ما تحقق، أو فرض، السلام في المنطقة. فهذه الدول، في المفهوم الاسرائيلي، هي المجال الحيوي للاقتصاد الاسرائيلي: هي السوق، ومصدر الايدي العاملة، ورأس المال، والطاقة، والمياه. وبدون تأمين هذه الابعاد لا يمكن تصور نمو وتوسع في الاقتصاد الاسرائيلي.

والنمو والتوسع المنشودان، بحد ذاتهما، هما امبرياليان بالضرورة. ويلزم لتحقيقهما السيطرة على المصادر البديلة، عبر آلية مستقبلية تنفّذ في الدول العربية تحديداً. ولتدعيم وجهة نظرنا في هذا الصدد، نتناول، كأمثلة، تصرفات اسرائيل من حيث هي حالة (study case) قائمة في الضفة الغربية المحتلة، ومن حيث ما هي متصورة في الجانب الاقتصادي للسلام في مصر.

الدول العربية كسوق للمنتجات

تفكر اسرائيل في انه، عند احلال السلام مع الدول العربية، فانه يمكن قيام سوق شرق أوسطية مشتركة، «أي علاقات تجارية مفتوحة تماماً، بدون جمارك وقيود في مجال التجارة»[٥]. ويرى الكاتب الاسرائيلي عاموس بار ـ حاييم انه قبل التحدث عن حدود تجارية مفتوحة، فانه يجب الوصول الى حالة تطبيع العلاقات التجارية، بعد ان تسود علاقات مثل العلاقات القائمة، على سبيل المثال، بين بلجيكا وفرنسا. وبالتالي، يوضح الكاتب أهمية توسيع السوق أمام اسرائيل بعلاقات تجارية مفتوحة تماماً بين اسرائيل والدول العربية.

وذكرت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية (١٧/ ١٠/ ١٩٧٨) ان هناك أثرين للسلام على الصناعة الاسرائيلية:

١ ـ زوال عائق توسيع السوق الاسرائيلية بعشرات الملايين من المستهلكين في الشرق الاوسط.

٢ ـ احتمال تشغيل قوى عاملة رخيصة من الدول العربية في اسرائيل، يشجع نشوء صناعات تحتاج الى قوى عاملة كبيرة، أي كثيفة العمالة.

واستطردت الصحيفة، فذكرت ان سيناريو الاحداث الاقتصادية سوف يكون على النحو التالي:

«سوف يشجّع تدفق رؤوس الأموال الى المنطقة، بالاضافة الى انخفاض تكاليف الانتاج في الدول العربية، تنمية سريعة للصناعات التي تحتاج الى قوى عاملة كبيرة في هذه الدول، وهذه الصناعات سوف تغرق منتجاتها أسواق اوروبا واسرائيل.

«وسوف تضطر الصناعة الاسرائيلية الى مواجهة واردات منافسة رخيصة الثمن. لذلك، سوف تشق لنفسها طريقاً نحو فروع ومنتجات تتفوق فيها اسرائيل على الدول المجاورة بشكل بارز، من حيث الخبرة والكفاءة التكنولوجية. وبهذا يستمر اتجاه التطور الحالي في الاقتصاد الاسرائيلي، وفيه يزداد سنوياً، وبأطراد، نصيب المنتجات المطورة من مجموع الصادرات الكلية الاسرائيلية. كما ان هناك مجالاً آخر، حيث يتوقع ان يحدث فيه نشاط تصديري، هو مجال الخبرات وانشاء المصانع في البلدان العربية».

وعلى ذلك، فان الصحيفة ترى ان تقسيم العمل المستقبلي بين البلاد العربية واسرائيل، هو ان تتخصص الدول العربية في انتاج يحتاج الى قوى عاملة كبيرة (صناعات كثيفة العمالة) في مقابل تخصص اسرائيل، وباستمرار، في انتاج السلع المطوّرة (وانشاء المصانع)، أي كثيفة رأس المال، والتي تحتاج الى خبرات عالية المهارة.

الضفة الغربية وغزة، كسوق للمنتجات الاسرائيلية

مثّلت الضفة الغربية، منذ احتلالها سنة ١٩٦٧، سوقاً هامة للصادرات الاسرائيلية؛ كما مثّلت صلة غير مباشرة بينها وبين اقتصاديات كل من الاردن والدول العربية الأخرى، خاصة المنتجة للنفط[٦].

فالاراضي المحتلة تصدر الى الاردن والخليج العربي منتجات بحوالى مئة مليون دولار سنوياً، من الخضر والفاكهة، خاصة مع سياسة الجسور المفتوحة. وتجلب الضفة الغربية من التجارة والسياحة حوالى مليار دولار سنوياً. وعلى صعيد عوائد العاملين الفلسطينيين في الخليج (٢٠ ألف عامل) فقد بلغت هذه العوائد ٢٠٠ مليون دولار، في فترة ١٩٧٨/١٩٧٩.

أما بخصوص واردات الضفة الغربية وغزة من اسرائيل فقد بلغت حوالى ٩٠ بالمئة من اجمالي وارداتها؛ كما ان ٦٢ بالمئة من صادرات الضفة وغزة تذهب الى اسرائيل.

وقد هدفت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة الى:

(أ) جعل هذه المناطق امتداداً حيوياً للسوق الاسرائيلية (خاصة للانتاج الصناعي)، وبذلك تحقق مزايا الانتاج الكبير (large scale). وحتى مع بقاء الجسور المفتوحة بين الاردن والضفة الغربية، فان اسرائيل تضع حواجز جمركية وادارية وأمنية حالت، بالفعل، دون دخول المنتجات الصناعية من الضفة الشرقية.

(ب) اضعاف انتاج المنتجات الزراعية العربية المنافسة للانتاج الزراعي الاسرائيلي، نظراً الى انخفاض تكاليف الانتاج الزراعي العربي.

(ج) تبنّي سياسة لاستخدام العمال العرب في اسرائيل تؤدي الى: زيادة تكاليف الانتاج الصناعي، والزراعي، في المناطق المحتلة؛ وتوسيع السوق (مع زيادة الاجور) أمام المنتجات الاسرائيلية؛ وجعل العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والاراضي المحتلة نموذجاً يحتذى به للتعامل في المستقبل مع الدول العربية الأخرى.

مصر كسوق للمنتجات الاسرائيلية

ارتبطت اتفاقية السلام مع مصر بضرورة تحقيق علاقات اقتصادية وتبادل تجاري كامل

بين البلدين. وعلى ذلك، فان اتفاقية التجارة والتبادل بين البلدين تحدد ضرورة تشجيع التبادل الحر للمنتجات والسلع بين البلدين، وذلك باتباع مبدأ «الدولة الاولى بالرعاية»؛ ومن ثم، فان اتفاقية التجارة تحرّر، تماماً، التبادل السلعي بين البلدين ويتحدد التبادل السلعي حسب قوة كل من الاقتصادين والمزايا النسبية لمنتجات كل منهما، أي قدرة كل منهما التصديرية.

ونستطيع ان نقسم التبادل التجاري المقترح بين مصر واسرائيل الى قسمين: الأول، الصادرات الاسرائيلية الى مصر؛ والثاني، الصادرات المصرية الى اسرائيل.

١ ـ الصادرات الاسرائيلية الى مصر: يذكر بعض الكتاب الاسرائيليين[٧] ان امكانات اسرائيل الكبيرة في التصدير الى مصر تقع في جانبين أساسيين:

(أ) المعادن والمعدات (بما فيها الالكترونيات) ووسائل المواصلات. حيث يمكن لاسرائيل ان تنمّي صادراتها الى مصر، في اطار مجموعة طويلة من المنتجات المعدنية والماكينات والمعدات الكهربائية والالكترونية. وبوجه خاص، فان لدى اسرائيل امكانات جيدة في صادرات الماكينات الزراعية ومعدات الريّ والثلاجات وأجهزة تكييف الهواء والاجهزة الالكترونية والمعدات الطبية والاجهزة الكهربائية، بمختلف انواعها، وقطع غيار للعربات وغيرها.

(ب) المنتجات الصناعية الكيماوية، بما في ذلك الادوية، والاسمدة الكيماوية، والمبيدات الحشرية، ومنتجات بتروكيماوية، ومنتجات أخرى. كما يمكن لاسرائيل تصدير خضر محفوظة واطارات سيارات.

٢ ـ الصادرات المصرية الى اسرائيل: تقوم مصر، حالياً، بتصدير مجموعة من السلع الى اسرائيل على النحو التالي:

- النفط: وتقوم بتصدير مليوني طن خام سنوياً، وبأسعار تقل عن أسعار السوق العالمية (أقل بحوالى دولارين للبرميل).
- هناك اهتمام اسرائيلي محدود باستيراد مجموعة من السلع، مثل الأرز او السكر والتبغ والنسيج والخيوط القطنية والأثاث.

وذكرت الكتابات الاسرائيلية ان هناك أموراً مشجعة للتبادل التجاري بين مصر واسرائيل منها:

- القرب الجغرافي، بما يعني تخفيض نفقات النقل.
- الملم اسرائيل بمتطلبات السوق العربية.
- الامل في ان يخصص جزء من المعونة الاميركية لمصر في شراء سلع وخدمات من اسرائيل.
- على المدى الطويل، يمكن توقع زيادة تدفق الاستثمارات الى اسرائيل، من قبل من احجموا عن ذلك في الماضي، بسبب المقاطعة العربية والوضع المتوتر في المنطقة.
- امكان تخفيف أعباء الأمن في الموازنة الاسرائيلية (٣٣ بالمئة من اجمالي الموازنة)، مما يشجع على زيادة الاستهلاك والتنمية.

على أن الامر لا يقتصر على حرية تبادل التجارة والسلع والخدمات بين مصر واسرائيل فحسب، بل ان بعض الكتابات الاسرائيلية تأمل في ايجاد مجموعة من المشروعات المشتركة مع مصر، وخاصة في سيناء، «بهدف وضع أسس متينة لتنمية اقتصادية مستقلة للمنطقة لمصلحة الطرفين، وانشاء

مصلحة متعددة الجانب وذات قوة هائلة تحول دون امكان تجدد خطر الحرب وأعمال العداء»[٨].

ويمكن تلخيص المشروعات المشتركة المقترحة بين مصر واسرائيل في التالي[٩]:

- انشاء محطات قوى ذرية متعددة الغرض في سيناء.
- نقل مياه النيل الى سيناء والنقب.
- تطوير مشترك للسياحة في ايلات وشرم الشيخ.
- مشاريع ابحاث وتنمية مشتركة جنوب سيناء والبحر الأحمر، والهدف هو انشاء معاهد ابحاث لاستغلال الطاقة الشمسية في جنوب سيناء.
- مشروع لدراسة الزراعة البحرية في البحر الاحمر.
- تصدير الخبرة الاسرائيلية في مجالات التعاونيات.
- التدريب المهني والتكنولوجي ورفع انتاجية العمل.
- تطوير الخدمات الاجتماعية.
- التشريعات الخاصة بقضايا العمل والرخاء الاجتماعي.
- تعاون تكنولوجي وفني في ازالة ملوحة مياه البحر، والزراعة، وتنقية مياه الصرف.

وعلى ذلك، فان شكل التبادل التجاري والاقتصادي بين مصر واسرائيل، حسب التصورات الاسرائيلية، هو قيام اسرائيل بتصدير مجموعة هامة من السلع الصناعية المتقدمة الى مصر، مثل المعادن والمعدات (بما فيها الالكترونيات) ووسائل المواصلات، الى جانب المنتجات الصناعية الكيماوية، على ان تقوم اسرائيل باستيراد المواد الخام من مصر، كالنفط الخام والارز والتبغ والسكر والنسيج، الخ؛ أي هو تقسيم عمل بين البلدين، تقوم فيه اسرائيل بدور المركز ومصر بدور المحيط المورد للمواد الاولية.

والى جانب ذلك، جعل سيناء منطقة مشتركة، من الناحية الاقتصادية، بين البلدين، بانشاء مجموعة من المشروعات التي تساهم في تنمية سيناء والنقب معاً، كالمحطات الذرية (لابعاد خطر التلوث النووي عن اسرائيل محدودة المساحة) ونقل مياه النيل والسياحة والابحاث.

الدول العربية كمصدر للقوى العاملة

يتضح، الآن، ان الاستراتيجية الاقتصادية لاسرائيل في الشرق الاوسط هي احراز تقسيم اقليمي للعمل، تحتل فيه اسرائيل مكان العقل والقيادة والقلب (المركز) والدول العربية مكان الأطراف والتخوم (المحيط)؛ حيث يتم تخصص الدول العربية، ومصر، في الأساس، في انتاج الاجزاء البسيطة والتي لا تتطلب تقنية عالية وتتطلب أيدي عاملة كثيفة وغير ماهرة، على ان تتخصص اسرائيل في انتاج الاجزاء الأكثر تطوراً، والتي تحتاج الى تقنية عالية وأيدي عاملة ماهرة ورأسمال كثيف (مثل الصناعات الكهربائية والالكترونية وصناعة الآلات والمعدات ووسائل النقل والاسلحة، الخ)، وبالتالي تتخصص الدول العربية في انتاج سلع كثيفة العمالة، وخاصة العمالة غير الماهرة رخيصة الاجور، أي في انتاج التخصص الناشىء من التخلف، على ان تتخصص اسرائيل في انتاج السلع التي تحتاج الى كثافة رأسمالية مرتفعة ومهارة عالية، أي السلع الصناعية المعقدة، والتي تعتبر نتاج

تطور رأسمالي عالٍ.

ومن ناحيـة أخـرى، نجد ان الاقتصاد الاسرائيلي، في توسّعه، يزيد اعتماده، باستمرار، على العمالة العربية. فلقد زادت نسبة القوى العاملة العربية من ١٢ بالمئة من اجمالي القوى العاملة في اسرائيل سنة ١٩٧٠، الى ٣١ بالمئة سنة ١٩٧٣، الى ٣٥ بالمئة سنة ١٩٨٠. ويبلغ عددهم حالياً ١٤٠ ألف عامل عربي، يعمل حوالى ٤٧ بالمئة منهم في قطاع التشييد، و ١٤ بالمئة في قطاع الزراعة، و ٢٠ بالمئة في قطاع الصناعة. وتزيد، باستمرار، نسبة استخدام العمال العرب في الصناعة الاسرائيلية. فلقد ازدادت اعدادهم بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ بمقدار ١٦٣٥٥ مستخدماً جديداً في مقابل ٤٢٦٤٥ مستخـدمـاً يهـودياً، أي بنسبة ٣٨ بالمئة (أي أعلى من المتوسط ٢٠ بالمئة)، مما يدل على ازدياد استخدام الأيدي العاملة العربية في الصناعة الاسرائيلية.

ولا شك في ان استخـدام الأيـدي العـاملة العـربيـة يحقق لاسرائيـل المكاسب الاقتصادية والسياسية التالية:

- تفسخ بعض النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة.
- ان اجـور العمال العرب أقل من نظرائهم الاسرائيليين؛ كما أنهم أقل تنظيماً، من الناحية النقابية، عن العمال الاسرائيليين، مما يقلل من أعباء الاضرابات والمزايا الاجتماعية.
- فصل العمال العرب عن الارض، تسهيلاً لعملية تهجيرهم في مرحلة تالية.
- ان ما يكسبه العمال العرب من اجور يمثل قوة شرائية تزوّد الصناعة الاسرائيلية بسوق لها.

وبـالتـالي، يظهـر ان الاقتصاد الاسرائيلي يميل الى استخدام نسبة أكثر من القوى العاملة العربية. وهذا يتفق مع التوسع الامبريالي الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، ومع فرض نوع ما من السلام على الدول العربية المجاورة. لذلك، يلاحظ ان الاقتصاد الاسرائيلي مستعد لاستيعاب نسبة من الأيدي العاملة العربية، خاصة ان الدول العربية (لا سيما المجاورة لاسرائيل) مصدرة صافية للأيدي العاملة. ويبرز، في هذا المجال، حالياً، الشعب الفلسطيني، والمصري، ودول شمال افريقيا.

الدول العربية كمصدر للمياه

بلغت أزمة المياه في اسرائيل ابعاداً كبيرة، حيث انها تستغل، حالياً، نحو ٩٨ بالمئة من مجموع المصادر المائية المتجددة التي في حوزتها، وهي أعلى نسبة في العالم. ويزيد استهلاك اسرائيل من المياه بنحو ١٥ ـ ٢٠ مليون متر مكعّب، أي حوالى واحد بالمئة من اجمالي استهلاكها البالغ حوالى ١٦٠٠ مليون متر مكعب.

وقد قامت اسرائيل باستغلال مياه نهر الاردن وتحويله الى داخلها. كما انها تقوم بالضخ من مياه بحيرة طبريا العذبة الى أنبوب المياه القومي. ومن ناحية أخرى، فانها تقوم باستغلال مياه الآبار في الضفة الغربية، حيث تعتمد في سد خُمس احتياجاتها المائية من الآبار التي تسيل من الضفة الغربية.

وتحاول اسرائيل ان تحسّن الوضع المائي فيها، من طريق استخدام تقنيّات جديدة، مثل تطعيم السحب، وتحليـة ميـاه البحـر، وتنقيـة ميـاه المجاري، واستعمال طرق الري بالرش والتنقيط في

الزراعـة، لتـوفير المياه؛ على ان كل ذلك لا يمكن ان ينتج عنه وفورات سريعة، نظراً الى استلزامه استثمارات رأسمالية عالية، الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع تكلفة المتر المكعب الناتج من الماء، مما لا يصبح معه اقتصادياً استخدام معظم هذه الطرق حالياً.

ولذا، بقي لاسرائيـل طريق واحـد، وهو استغلال مياه الانهار في الدول العربية المحيطة بها، وخاصة مياه النيل ومياه الليطاني. وقد اقترح بعض الفنيين الاسرائيليين تحويل جزء من مياه النيل، يبلغ حوالى ١ بالمئة (٨٠٠ مليون متر مكعب) من ايراده السنوي، وذلك من طريق ترعة تُشق من النيل عبر سيناء لتصل الى النقب. وتبلغ الكمية المقترحة حوالى نصف الاستهلاك الحالي في اسرائيل، ويمكن مع هذا تصور ان تستطيع اسرائيل بتلك الكمية، وبالوسائل الحديثة للري، ان تقوم بزراعة أكثر من مليـون دونم في النقب (المساحة المزروعة حالياً تبلغ ٤,٦ ملايين دونم، والمرويّة حوالى ٢,٣ مليون دونم)، أي مساحة تمثل حوالى ٥٠ بالمئة من المساحة المروية الكلية. على ان موضوع نقل مياه النيل قد اصطدم، في مصر، بعقبات سياسية، داخلية وخارجية.

لذلك، ومع مراعاة الوضع الاستراتيجي، القائم في منطقة الحدود الاسرائيلية ـ اللبنانية، والملائم لاسرائيل، فانها تقوم، حالياً، بتحويل مجرى نهر الليطاني، حيث تطالب اسرائيل بتحويل ٤٠٠ مليون متر مكعب، على الأقل، من ايراد نهر الليطاني (أي حوالى ٥٥ بالمئة من الايراد الكلي للنهر) يمكن ان تزيد الى أكر من ٧٠٠ مليون متر مكعب، اذا ما أبطل عمل السد اللبناني المقام أعلى النهر. وبذلك، فان الكميات التي تطالب بها اسرائيل من مياه نهر الليطاني تزيد على ٢٥ ـ ٤٥ بالمئة عن مصادر المياه المتوفرة حالياً في اسرائيل.

والمشروع الاسرائيلي لتحويل مياه الليطاني يتم عبر نفق يبدأ من نقطة انعطاف النهر نحو الغرب، عند قلعة الشقيف، قرب الحدود الاسرائيلية، وعبر أنبوب طوله ستة أميال، لتحويل المياه الى مستوطنة متولا شمال اسرائيل.

وهكذا، فان أطماع اسرائيل في المياه تتجه نحو المصادر العربية، سواء نهر النيل أو نهر الليطاني.

الدول العربية كمصدر للطاقة

تعاني اسرائيل من قلة الطاقة المنتجة في داخلها، مما يلجئها الى استيراد حوالى ٩٨ بالمئة من احتياجاتها من الطاقة من الخارج، وخاصة النفط الذي يشكل حوالى ٩٨ بالمئة من اجمالي الطاقة المستهلكة في اسرائيل (في الدول الغربية يشكل النفط ٥٠ بالمئة فقط من اجمالي استهلاكها)، وبالتالي، فان مشاكل الطاقة في اسرائيل تنحصر في:

(أ) استيراد ٩٨ بالمئة من الطاقة؛ اذ ان اسرائيل تنتج اثنين بالمئة، فقط ، من النفط المستهلك فيها من ١٥ بئراً لا تنتج أكثر من ألف برميل يومياً. وكانت اسرائيل تعتمد على آبار سيناء لانتاج خمسة ملايين طن سنوياً، لسد ٧٠ بالمئة من احتياجاتها، وتبلغ قيمتها مليار دولار سنوياً.

(ب) يشكل النفط حوالى ٩٨ بالمئة من الطاقة المستهلكة.

(ج) لا يوجد لدى اسرائيل مصادر أخرى للطاقة، مثل الغاز الطبيعي، أو الفحم، أو مساقط المياه.

(د) استهـلاك فردي عال للطاقـة يبلغ ٣٦٤٣ كغم فحم، بالمقـارنة مع متوسط ٣٨٩٢ كغـم

للدول الصناعية.

(هـ) بلغ متوسط معدل النمو السنوي لانتاج الطاقة في اسرائيل ٥٢,٩ بالمئة بين عامي ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠ نتيجة تسليم آبار النفط في سيناء لمصر، بينما بلغ معدل الاستهلاك السنوي للسنوات ذاتها ٢,٥ بالمئة، على ان اسرائيل تقابل ذلك بسياسة لاستخدام الطاقة بكفاءة عالية تبلغ ٠,٩٥ طن من الطاقة، مقابل ١,٤٤ طن في المتوسط في الدول الغربية لانتاج ألف دولار من الناتج.

(و) بلغت نسبة الواردات النفطية ٢٥ بالمئة سنة ١٩٧٨ من اجمالي الواردات (٧٣٨,٦ مليون دولار)، بعد ان كانت ٧,١ بالمئة سنة ١٩٦٦ (٥٨,٥ مليون دولار)، وزادت مع ارتفاع أسعار النفط الى مليار و ٨٨٨ مليون دولار العام ١٩٨٢.

وقد ذكر خبير النفط الاسرائيلي يسرائيل كوزلوف ان احد شروط السلام الحقيقية هي «تأمين حاجة اسرائيل من النفط من الدول المجاورة؛ وينبغي، كنتيجة لذلك، الغاء المقاطعة العربية. وبدون ذلك، سوف تكون اعادة الحقول في سيناء مجافية للمنطق وحتى خطرة».

لذلك، فان اسرائيل قد عقدت اتفاقية مع مصر، على هامش اتفاقية السلام، بمقتضاها تستورد اسرائيل من مصر مليوني طن سنوياً، بسعر حوالى ٣٣ دولار للبرميل (أقل من السعر العالمي بـ ٢ دولار في ذلك الحين). ويحقق ذلك الاتفاق لاسرائيل ميزات هامة:

١ ـ ضمان استيراد حوالى ٣٠ بالمئة من استهلاكها من مصر (٧:٢ مليون طن نفط). ولا شك في ان ذلك يشكّل خطراً محتملاً في المستقبل لاسرائيل، اذا ما تدهورت العلاقات مع مصر، لسبب ما.

٢ ـ ان الدول العربية الاخرى لا تصدر الطاقة الى اسرائيل؛ كما ان ايران، بعد الثورة، قد قطعت امدادات النفط عنها.

٣ ـ ان تكلفة النقل من مصر تعتبر منخفضة.

٤ ـ ان طاقة التكرير في اسرائيل كبيرة؛ وبالتالي، فان استيرادها النفط خاماً من مصر يعتبر ميزة. كما انها تستخدم النفط في الصناعات البتروكيماوية.

وعلى ذلك، فانه، في حالة توقيع معاهدات سلام بين اسرائيل والدول العربية، سوف تقوم اسرائيل باستيراد النفط من الدول العربية، في شكل خام، تقوم هي بتكريره واستخدامه في الصناعات البتروكيماوية.

وتفكر اسرائيل في انه مع الاتفاق على امدادها بالنفط والغاز من سيناء، فسوف تضمن اسرائيل تلك الامدادات لمدة طويلة الى جانب تنويع مصادر التزويد بالطاقة. كما ان اسرائيل لديها اقتراح بمد أنابيب للنفط من آبار خليج السويس الى اسرائيل.

على ان اسرائيل، من ناحية أخرى، تفكر في انشاء مشروعات مشتركة مع مصر في سيناء لانتاج الطاقة. فهي تقترح اقامة محطات قوى ذرية متعددة الغرض (multipurpose) في سيناء باشتراك الولايات المتحدة، وذلك لتوليد الكهرباء وتحلية المياه. ويقول الاسرائيليون انه بدون توفير المياه، بكميات وفيرة، وبدون طاقة رخيصة بكميات كبيرة، فسوف يصعب التفكير في تطوير سيناء وتوطينها على نحو معقول. وحاجة الاسرائيليين ـ على حد تعبيرهم ـ الى مياه وكهرباء رخيصة لتطوير النقب، لا تقل عن حاجة المصريين اليها لتطوير سيناء.

وبذلك، فان اسرائيل تريد الحصول على مصادر للطاقة والمياه، مع ابعاد خطر التلوث باقامة المحطات النووية في سيناء، بعيداً من اسرائيل محدودة المساحة، مع استخدامها لتلك الطاقة والمياه لتطوير النقب.

الدول العربية كمصدر لرأس المال

من العام ١٩٤٨ الى العام ١٩٦٨، بلغ فائض الواردات الى اسرائيل ٧,٥٠ مليارات دولار (أي زيادة الواردات الاسرائيلية عما صورته). وهذا يعني تحقيق فائض قدره ٢٦٥٠ دولاراً خلال الـ ٢١ عاماً، لكل شخص في اسرائيل، عند نهاية العام ١٩٦٨. ومن هذا الامداد الخارجي، هناك ٣٠ بالمئة، فقط ، أتت الى اسرائيل تحت شروط تدعو الى عودة الارباح، أو الفوائد، أو رأس المال ذاته.

وقد تمت تغطية ٧٠ بالمئة من هذا العجز (حوالى ستة مليارات دولار) من طريق تحويلات رأسمالية صافية من جانب واحد (تحمل الهبات من اليهود في الخارج، والتعويضات التي دفعتها ألمانيا الاتحادية، ومنح حكومة الولايات المتحدة). وقد جاءت ٣٠ بالمئة من هذه الأموال على شكل تحويلات رأسمالية طويلة الأجل، مثل سندات الحكومة الاسرائيلية، وقروض من الحكومات الأجنبية، واستثمارات رأسمالية.

ومن ناحية أخرى، ففي الفترة من ١٩٤٩ ـ ١٩٦٥ بلغ متوسط صافي الادخار في الاقتصاد الاسرائيلي حوالى الصفر. فهو أحياناً يكون + ١ بالمئة، وأحياناً أخرى واحداً بالمئة. وعلى الرغم من ذلك، فقد بلغ معدل الاستثمار، في الفترة ذاتها، حوالى ٢٠ بالمئة من الناتج القومي؛ ولقد أتى بأكمله من الخارج، على شكل استثمارات رأسمالية طويلة الأجل ومن جانب واحد، أي ان نمو الاقتصاد الاسرائيلي اعتمد، بشكل كامل، على تدفق رأس المال من الخارج.

وعند تحقيق، أو فرض، السلام في المنطقة، فان اسرائيل تريد اشتراك رأس المال العربي في الاستثمار فيها. وتقترح، توطئة لذلك، انشاء صندوق واستثماراً وتطويراً مشتركاً بين مصر والدول العربية واسرائيل، كنواة لبنك تطوير اقليمي للشرق الاوسط[١٠].

كذلك، فان لدى اسرائيل حوالى ٢٥ مليار دولار رأسمال مصرفي، ولا يوجد لها أية اشارة في جداول الاحصاء الرسمي. وهذا المبلغ يتكون من توظيف رأس المال المصرفي بغرض الحصول على الفوائد، وهو اتجاه ريعي، حيث تحولت رؤوس الأموال من القطاع الانتاجي الى ميدان المضاربة والحصول على فوائد[١١].

ورؤوس الاموال تلك، تمثل اموالاً متحركة، يمكن استثمارها خارج اسرائيل، وخاصة في مصر، اذا ما توفر لها سعر فائدة مرتفع. ولذلك، يمكن تصوّر تبادل رؤوس الأموال ـ وان كان محدوداً في البداية ـ بين مصر واسرائيل، خاصة مع استرجاع أموال بعض اليهود المصريين المهاجرين الى اسرائيل وعودتهم الى الاستثمار في مصر.

ومن ناحية أخرى، فان تحقيق السلام في المنطقة بين اسرائيل والعرب يفتح امكانات جديدة للاستثمار في المنطقة: دخول شركات دولية امتنعت عن الاستثمار في اسرائيل، خوفاً من المقاطعة العربية؛ أو امتنعت، حتى الآن، خشية الاستثمار في منطقة معرّضة للانفجار؛ وامكان الاستثمار في كل من اسرائيل ومصر، على حد السواء.

وهكذا، فان اسرائيل تنتظر رؤوس الأموال العربية للاستثمار فيها، في حالة تحقيق سلام ما

معها، مع نضوب مصادر رؤوس الأموال في العالم الغربي والمتجهة الى اسرائيل؛ وذلك، بالطبع، في اطار ملائم ومناسب للتوسع الاقتصادي الاسرائيلي.

اسرائيل امبريالية بالمعنى الاقتصادي

ان احتلال اسرائيل للاراضي العربية منذ سنة ١٩٦٧ حوّل الاقتصاد الاسرائيلي الى اقتصاد امبريالي، بمعنى انه يعتمد، في حسن ادائه (وحتى في بقائه في مثل حالة المياه)، على الموارد الاقتصادية التي في حوزته في الاراضي المحتلة، وخاصة القوى العاملة والمياه.

وهناك من يرى ان اسرائيل ما زالت تقوم بدور الوسيط ، أو الاداة الامبريالية (sub-imperialism)؛ بمعنى ان المرحلة التي تقوم فيها اسرائيل بتصدير رأس المال الى الخارج، وتصبح عائدات ايراداتها قائمة على استغلال ثروات غيرها من الدول، هو وضع لم يصل اليه الاقتصاد الاسرائيلي بعد.

ولكن نجد ان اسرائيل، من الناحية الاقتصادية ـ السياسية، قد تحوّلت، فعلاً، الى اقتصاد امبريالي اقليمي (regional imperialism)، وذلك قائم على احتياجاتها للنمو خارج حدودها. حيث ان مشاكل الاقتصاد الاسرائيلي هي مشاكل نمو، ولن تحل تلك المشاكل الا بمزيد من النمو، خاصة توسيع نطاق السوق أمامها، سوق الدول العربية هذه المرة.

واسرائيل لا تستطيع تحقيق هذا الأمر بدون «ميكانزم» الحرب ـ السلام، أي فرض سلام ما، بالقوة، على الدول العربية المجاورة. ولعل ما حدث في اتفاقية السلام مع مصر، وما حدث في لبنان، يقدم البرهان على ذلك. كما ان اسرائيل تشترط مع فرض سلام ما اقامة علاقات طبيعية كاملة، وخاصة تبادل المنتجات والسلع. وخير مثال، في هذا المجال، هو ان المناطق العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ قد تحولت الى «مجال حيوي» لاسرائيل، تقوم فيه باستيراد الأيدي العاملة الرخيصة والمواد الخام، وكسوق لاستهلاك المنتجات الاسرائيلية. ويظهر هذا من تصرفات اسرائيل في الضفة الغربية وغزة. اضافة الى ان اسرائيل فرضت على مصر بقاء سيناء كمنطقة عازلة بين الدولتين، تاركة حسم مصير سيناء النهائي للاجيال المقبلة، وكذلك الأمر مع المنطقة الحدودية العازلة مع لبنان.

---

(١) أو كما قيل: و «افندية يهود، ورأسمال أميركي، ويد عاملة رخيصة مصرية»، **حوتام** (ملحق «عل همشمار» الاسبوعي)، ٢٩/٩/١٩٧٨.

(٢) **يديعوت احرونوت**، ٨/١/١٩٧٨.

(٣) *United Nations Statistical Yearbook, 1976*, New York.

(٤) د. محمد دويدار، **الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات: البترول العربي نقمة أم نعمة ؟** الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٢، ص ٩٨.

(٥) **هآرتس**، ٢٩/٣/١٩٧٩.

(٦) *The Christian Science Monitor*, January 13, 1982.

(٧) **هآرتس**، ٢٩/٣/١٩٧٩.

(٨) موشي زنبار، **معاريف**، ١٥/١٠/١٩٧٨.

(٩) **هآرتس**، ١٦/٤/١٩٧٩.

(١٠) ارنون غفني (حاكم بنك اسرائيل، سابقاً)، **عل همشمار** ، ٢٦/٣/١٩٧٩.

(١١) أمنون كابيليوك، «ازمة الاقتصاد الاسرائيلي»، **لوموند ديبلوماتيك**، ٢٥/٢/١٩٧٧.

النشاط الصهيوني في العراق في ظل الانتداب البريطاني

هشام فوزي عبد العزيز

اكتسب النشاط الصهيوني في العراق، خلال فترة الانتداب البريطاني (١٩٢٠ ـ ١٩٣٢)، أهمية خاصة، لأنه تبلور في مجالات عدة، أبرزها ظهور التنظيمات الصهيونية، والنشاط في المجال التربوي والثقافي، والتبرعات المالية من قبل يهود العراق الى المؤسسات الصهيونية المختلفة، وظهور الهجرة الصهيونية من العراق الى فلسطين. وتعزى قوة، وفاعلية، النشاط الصهيوني في العراق، خلال الفترة المذكورة، الى تأييد سلطات الانتداب البريطاني لذلك النشاط. وهذه الامور، جميعها، ما سوف تتطرق اليه هذه الدراسة.

١ ـ ظهور المنظمات الصهيونية

في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٢٠، سمحت سلطات الانتداب البريطاني في العراق لمجموعة صهيونية في بغداد، بتأسيس جمعية ذات مظهر اجتماعي، تسمى «الجمعية الأدبية الاسرائيلية»؛ ولكنها، في الواقع، كانت جمعية ذات أهداف صهيونية، كما يستدل على ذلك من نشاطاتها المختلفة. وترأس الجمعية الأدبية ضابط، يهودي عراقي، كان يخدم في صفوف الشرطة البريطانية، واسمه سلمان حيا، تمتع بشخصية جذّابة وكان ذا نفوذ ليس في جهاز الشرطة فحسب، بل، أيضاً، في صفوف الطائفة اليهودية في بغداد[١]. وكانت الجمعية الأدبية الاسرائيلية تهدف الى «تعليم اللغة العبرية والادب العبري، ومجد اسرائيل»، وتقديم المساعدات المالية الى المنظمات والمؤسسات الصهيونية. ومن أجل ذلك، فتحت الجمعية نادياً ومكتبة صهيونية. وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٠، ألقيت في نادي الجمعية ١٤ محاضرة، في مواضيع صهيونية مختلفة؛ وبلغ عدد أعضاء الجمعية الأدبية الاسرائيلية، آنذاك، ٧٠٠ عضو[٢].

وأصدرت الجمعية الأدبية صحيفة «يشورون» (*Yeshurun*) باللغتين، العربية (وبحروف عبرية) والعبرية، وقام باصدارها تسيون ادرعي ويعقوب معلم نسيم والياهو ناحوم؛ واستمرت في الصدور بين عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٢١[٣]. ويستدل من قصيدتين لاهارون ساسون ان مجلة «يشورون» كانت تتضمن دعاية صهيونية. ففي العدد الأول من المجلة، نشرت هذه القصيدة لساسون:

يا ابنة بابل !

لا تتركي لغة الآباء

تعلّمي لغتك العبرية

ولا تكوني هزأة للشعوب

وفي العدد الثالث من المجلة، نشرت قصيدة لساسون، بعنوان «الانقاذ»، منها هذه الأبيات:

جرحي هذا لا يندمل

وليس له ضمّاد في المهجر

خذني الى الوطن

فهناك تجد الضمّاد[٤].

ومما سبق، يتضح ان ساسون يدعو، في قصيدتيه، الى تعلم اللغة العبرية، والهجرة الى فلسطين، ولا يترك هذا مجالاً للشك في ان «يشورون» كانت صهيونية.

وفي ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، اغتيل سلمان حيا على يد اقرباء احد المجرمين، كان حيا وشى به الى السلطات[٥]. وبعد فترة وجيزة من وفاة حيا، نشب خلاف بين مجموعتين في الجمعية، حول طريقة الادارة؛ الا ان الجماعة الأكثر حماساً للاتجاهات الصهيونية، والتي تشكل الأغلبية، انفصلت عن الجمعية الأدبية الاسرائيلية، وأسست جمعية تحمل اسماً صهيونياً صريحاً، هو «الجمعية الصهيونية في بلاد ما بين النهرين»[٦]. وقد تقدمت تلك الجماعة بطلب تأسيسها الى المندوب السامي البريطاني، في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٢١. وفي الخامس من آذار (مارس) ١٩٢١، وافق المندوب السامي البريطاني على تأسيس الجمعية الصهيونية؛ وهي فرع تابع للوكالة اليهودية في فلسطين، «ويعتبر هذا التاريخ، تاريخ الانشاء الرسمي للجمعية الصهيونية الوحيدة في العراق، التي أَذِنت لها السلطات بأن تظهر تحت اسمها الصهيوني، دون تمويه وتستر»[٧].

وتكوّنت الهيئة الادارية «للجمعية الصهيونية...» من أهرون ساسون (رئيساً)؛ ويوسف الياس غباي (نائباً للرئيس)؛ وموشي مئير (سكرتيراً)؛ وسلمان شيته (مديراً مالياً). وبعد برهة من الوقت، استقال سكرتير الجمعية، وحل مكانه بنيامين الياهو بنيامين. وكان يساعدهم بعض الشبان اليهود، من حين الى آخر، منهم يهوشع بطاط، وابراهام بينو، ورؤوفين سوميخ[٨].

وفي منتصف العام ١٩٢٢، أُصدر في العراق قانون الروابط والنقابات، الذي نص على انه لا يجوز لأي رابطة أو جمعية الظهور، أو العمل، في العراق، بدون موافقة رسمية من وزير الداخلية العراقية. ووفقاً لذلك، قدم أهرون ساسون، في ٢٢ آب (اغسطس) ١٩٢٢، طلباً لتجديد ترخيص «الجمعية الصهيونية...»، ولكن وزير الداخلية، عبدالمحسن السعدون، رفض التجديد. ويدّعي يوسف مئير بأن السعدون قد أوضح لساسون «انه، على الرغم من معرفته بأن يهود فلسطين يحققون التقدم للمنطقة، وان ذلك يعتبر لمصلحة العرب، أيضاً، الا ان العراق، بوصفه بلداً عربياً، لا يستطيع السماح، رسمياً، بنشاط يتناقض مع المصلحة العربية...»[٩].

وبعد الضغط الذي مارسته المنظمة الصهيونية العالمية على وزارة المستعمرات البريطانية، تم التوصل الى اتفاق تتغاضى السلطات البريطانية، بموجبه، عن وجود «الجمعية الصهيونية...» في بغداد، بشرط ان تمارس نشاطاتها بصورة خفية وسرية[١٠]. وكانت السلطات البريطانية في العراق طلبت من أعضاء الحركة الصهيونية في العراق، خلال الفترة من ١٩٢٢ ـ ١٩٢٩، عدم اظهار نشاطهم الصهيوني، علناً، خوفاً من اغضاب الأهالي. ففي نيسان (ابريل) ١٩٢٢، بعث د. اريئيل

بن تسيون، وهو يهودي من فلسطين ومبعوث لكيرن هايسود (Keren Hayesod)[١١] الى البلاد الشرقية، برسالة الى رؤسائه في لندن، جاء فيها انه قام بزيارة للمندوب السامي البريطاني في بغداد، وهذا «حذّرنا من التفوه بأمور قد تلحق ضرراً بعلاقات اليهود بغيرهم». ثم ان السلطات البريطانية كانت تلفت نظر الصهيونيين، من حين الى آخر، الى وجوب المحافظة على ان يكون النشاط الصهيوني بشكل سرّي وخفيّ، لأن الجوّ العام في العراق لا يسمح باظهار هذا النشاط علانية[١٢].

ونتيجة لهذا، فان «الجمعية الصهيونية...» لم تكن تعمل، بين ١٩٢١ ـ ١٩٢٩، علناً باسم «الجمعية الصهيونية في بلاد ما بين النهرين»، بل عرضت نشاطاتها العلنية باسم «الجمعية الأدبية الاسرائيلية»؛ ومما يؤيد ذلك ما اورده حاييم كوهين، من انه «في الفترة التي نعمت فيها الجمعية [أي الجمعية الصهيونية...] بترخيص من السلطات، لم تعمل هذه، علناً، باسمها الكامل. فقد عرضت نشاطها باسم الجمعية الأدبية الاسرائيلية. فتحت هذا الاسم، نشرت اعلانات المكتبة التابعة للجمعية. كذلك، فقد استعمل هذا الاسم عندما أخذت الجمعية الصهيونية على عاتقها تمويل مسرحية بالعبرية عرضت علناً...»[١٣].

اما الاسم الصريح «للجمعية الصهيونية في بلاد ما بين النهرين»، فكان يستعمل عند مراسلة المؤسسات الصهيونية خارج العراق فقط[١٤]. وعن دور الجمعية الصهيونية، آنفة الذكر، كتب يوسف مئير انها مارست «نشاطاً صهيونياً، متشعباً، وواسع النطاق. فلقد بثّت الفكر الصهيوني بين صفوف اليهود، من طريق مادة اعلامية باللغة العبرية واللغات الاجنبية، طُلبت من فلسطين والمنظمة الصهيونية في لندن؛ كما عقدت مؤتمرات اعلامية في المناسبات الدينية والقومية، وتليت المواعظ وتفسير التوراة في الكنس من قبل ناحوم (أهرون ساسون) نفسه؛ كما ثابرت... (الجمعية) على نشر اللغة العبرية بواسطة محافل ودورات خاصة...»[١٥].

وفي سنوات العشرينات، تكوّنت في العراق تنظيمات صهيونية سرية أخرى، اضافة الى الجمعية الصهيونية في بغداد، كانت تابعة للمنظمة الصهيونية العالمية، وهي: الجمعية الصهيونية في بلاد ما بين النهرين ـ البصرة[١٦]؛ وجمعية شبان أبناء يهودا في بغداد، وهي الجمعية التي تشرف على شؤون كيرن كييمت؛ ومندوب جمعية شبان أبناء يهودا في خانقين (ممثل كيرن كييمت في خانقين)؛ ومندوب جمعية شبان أبناء يهودا في إربيل (ممثل كيرن كييمت في اربيل)؛ ومندوب جمعية شبان أبناء يهودا في العمارة (ممثل كيرن كييمت في العمارة)[١٧].

وفي مدينة البصرة، كان النشاط الصهيوني محدوداً، وغير منتظم. ويعزى عدم نجاح النشاط الصهيوني في البصرة الى العوامل التالية:

- عدم موافقة الحكومة العراقية على منح التنظيمات الصهيونية التي ظهرت في البصرة ترخيصاً رسمياً لمزاولة أعمالها؛ ثم ردود الفعل الوطنية، في مدينة البصرة، المعادية للنشاط الصهيوني؛ وأخيراً عدم تجاوب الكثير من يهود البصرة مع هذا النشاط[١٨].

واقتصر النشاط الصهيوني في مدن أربيل وخانقين والعمارة على جمع التبرعات المالية للمؤسسات الصهيونية، كما أشير الى ذلك سابقاً، ولم يمارس، في هذه المدن، نشاط هام آخر[١٩].

٢ ـ النشاط الصهيوني في المجال الثقافي والتربوي

(أ) المدارس: لعبت مدارس الأليانس دوراً بارزاً في بثّ المبادىء والافكار الصهيونية بين

طلابها؛ اذ كانت تركز على دراسة اللغة العبرية وعلى التاريخ اليهودي. كتب أنور شاؤول، الذي كان أحد طلاب مدرسة الأليانس في بغداد آنذاك: «ومن معلمي اللغة العبرية، قدرت وأحببت، فيمن عرفت منهم، أستاذنا (الحاخام حزقيئيل شموئيل)... وكنت اترقب، بفروغ صبر، درسه عن التراث الاخلاقي اليهودي، المتمثل بأقوال كبار حاخامينا من مختلف العصور، وبأمثالهم وقصصهم الحكيمة...»[٢٠].

ومما لا شك فيه، ان ذلك أدى الى التشبث بالتاريخ اليهودي. ودراسة التاريخ في مدارس الاليانس كانت تشمل تاريخ العالم، بوجه عام، والفرنسي واليهودي، بوجه خاص. وتابع شاؤول: «وكان لأستاذ التاريخ اليهودي أسلوبه الخاص في شرح الأحداث الجسام التي واكبت هذا الشعب الفريد، في صعوده وهبوطه، وصراعه عبر الآف السنين. وكان يكشف، أحياناً، عما وراء الأحداث... وقرأ لنا مرة ما قاله المؤرخ الشهير (كراوتز) في خراب البيت الثاني، وانهيار دولة الشعب اليهودي على يد الرومان، وكيف ختم المؤرخ بحثه بقوله: هكذا حوّم النسر الروماني على تراث اسرائيل، وظل يداور فريسته، ويصاولها، حتى انقضّ عليها، منشباً فيها اظافره، ليغادرها، آخر الأمر، جثة مثخنة بألف جرح»[٢١].

ويتضح مما سبق ان مدرسي التاريخ اليهودي في مدرسة الاليانس كانوا يزرعون في نفوس الطلاب حبّ التاريخ اليهودي، من طريق إثارتهم بحوادث معيّنة تثير عواطفهم.

أما أهرون ساسون، فقد تابع مسيرته الصهيونية بنشر الأفكار والمبادىء الصهيونية بين تلاميذ مدرسة «راحيل شحمون». ولما طلبت منه اللجنة المشرفة على المدارس اليهودية الامتناع عن نشر آرائه الصهيونية بين التلاميذ، استقال من المدرسة المذكورة[٢٢]. وبتأثير من ساسون، هاجر، بين عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣، عدد كبير من طلاب مدرسة «راحيل شحمون» الى فلسطين[٢٣]. كما ان وجود عضويْ «الجمعية الصهيونية...»، في المدرسة المذكورة، يعقوب معلم نسيم، الذي كان مديراً لها حتى العام ١٩٢٧، وموشي مئير، الذي تولّى ادارة المدرسة بعد يعقوب معلم، اثر كثيراً في تثقيف الطلاب، تثقيفاً صهيونياً[٢٤].

وفي العام ١٩٢٤، افتتح ساسون مدرسة خاصة به، اسمها «فردوس الأولاد»، وكانت، في بدايتها، تضم خمسة صفوف، يدرس فيها ٢٥٠ طالباً. وفي العام ١٩٢٥، بلغ عدد الصفوف سبعة، درس فيها ٣٥٠ طالباً، حيث كانوا يثقفون بالروح القومية الصهيونية[٢٥]. وبعد ذلك، اخذت مدرسة «فردوس الأولاد» بالتوسع، فزيدت عليها صفوف ابتدائية (الصف الثاني والثالث). كتب سلمان درويش عن مدرسة «فردوس الأولاد» ومناهجها: «واتخذها (ساسون) مقراً لنشر الدعاية الصهيونية، بصورة أعمّ وأوسع، وسار على المنهج المتبع في مدارس اليهود في فلسطين»[٢٦].

وكانت الطائفة اليهودية في العراق حريصة على جلب المعلمين الأجانب الى مدارسها. فقد بدأت زعامة الطائفة اليهودية، في بغداد، بتأثير من «الجمعية الصهيونية...»، بدعوة المعلمين اليهود من فلسطين. ومن أوائل الذين وصلوا الى العراق، للتدريس في مدارس الطائفة اليهودية في بغداد، تسيون ادرعي، وذلك في أوائل العشرينات[٢٧].

وفي العام ١٩٢٤، وصل الى بغداد معلم يهودي من فلسطين، هو موشي سوفر، الذي ولد في بغداد، ثم هاجر الى فلسطين مع والديه، منذ كان صغيراً؛ فاتجه الى بغداد للبحث عن عمل حين عيّن في مدرسة «راحيل شحمون» لتدريس اللغة العبرية[٢٨]. وفي صيف العام ١٩٢٦، قدم من فلسطين الى

العراق خمسة معلمين ومعلمتان لتدريس اللغة العبرية في مدارس الطائفة اليهودية في العراق[٢٩].

ووجهت الحركة الصهيونية انظارها الى مدينة الحلّة، خاصة في العام ١٩٢٦، بعد ان أوفدت من فلسطين اليهودي د. نسيم ملول لادارة المدرسة هناك؛ فقام بنشاطه الدعائي والتنظيمي للصهيونية؛ وبعد عام واحد استقال من التدريس في المدينة[٣٠].

ولعلّ المعلم اليهودي ابراهام روزين، الذي وصل الى العراق قادماً من فلسطين، العام ١٩٢٩، من أهم المدرسين الصهيونيين في العراق؛ اذ بدأ بالتدريس في مدرسة شماش، فقام بتدريس التوراة واللغة العبرية والأدب العبري الحديث[٣١].

ومن الأمثلة الجيدة، التي تبيّن دور المدرسين اليهود الذين قدموا من فلسطين الى العراق، في نشر الأفكار والمبادىء الصهيونية والقيام بالنشاطات الصهيونية في المدارس اليهودية، ما قاله اسحق بونفيس، الذي درّس في مدارس الطائفة اليهودية في بغداد، بين عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٣٠: «منذ ١٢ عاماً أدرّس اللغة العبرية في شتى أنحاء المهجر... وأعتقد بأنني أقوم بواجبي، وأبذل قصارى جهدي لمصلحة مشروعنا المقدس... وفي الدعاية التي أقوم بها بين أوساط الشبيبة. ان المكتب (الرئيسي لكيرن كييمت) يرى بأم عينه نتائج أعمالي؛ غير انه لا يعرف اليد الخفية التي تعمل لمصلحته هنا في بغداد، عاصمة العراق، وضواحيها. ان رؤوفين سوميخ ويهوشع بطاط من طلابي، وقد وصلا الى مرتبة مرموقة والمكتب يعرفهما جيداً»[٣٢].

ولعل التأكيد على تعليم اللغة العبرية له صلة ببث الروح الصهيونية والتمهيد للنشاط الصهيوني والاعداد له.

وكان تعليم اللغة العبرية في مدرسة «فردوس الأولاد»، حسناً؛ حتى ان التلاميذ أنفسهم قد تمكّنوا من اعداد تمثيليات باللغة العبرية كانت تعرض في الأعياد؛ ودمجت في التمثيليات أغان من فلسطين؛ وفي الختام كانوا ينشدون «هاتكفا» (الأمل)، وهو النشيد الذي كان ينشده الصهيونيون في المناسبات، قبل قيام اسرائيل. يضاف الى ذلك وجود مكتبة صهيونية مفتوحة للطلاب، لاستعمالها بحرية؛ وفي كل صف كان يوجد صندوق لكيرن كييمت؛ وبين فترة واخرى، كانت تعرض في مدرسة «فردوس الأولاد» أفلام عن الحياة اليهودية في فلسطين[٣٣].

وكانت الجمعية الانكليزية ـ اليهودية (Anglo - Jewish Association) في لندن تمد مدارس الاليانس بعدد من المعلمين، مثل: الاستاذ سولومون وغولدسميث[٣٤]؛ كما قدم بعض المدرسين الصهيونيين المتحمسين من سوريا، للتدريس في مدارس الاليانس، مثل: المسيو يسرائيل، والمستر روزنتال، والمسيو فرانكو[٣٥].

ومن مظاهر ازدياد النشاط الصهيوني في المجال الثقافي والتربوي، افتتاح مدارس جديدة للطائفة اليهودية. ومن هذه المدارس: «المدرسة الوطنية»، التي افتتحت العام ١٩٢٣، وهي من المدارس الابتدائية للبنين؛ ومدرسة نوعم وطوبه الابتدائية للبنات، وقد افتتحت العام ١٩٢٤؛ ومدرسة شماش الاعدادية للبنين، التي انشئت العام ١٩٢٨، وكانت تدرس فيها التوراة واللغة العبرية وبعض اللغات الاجنبية[٣٦].

(ب) الكتب العبرية والصهيونية: شرع قسم من الصهيونيين في استيراد الكتب الصهيونية من فلسطين. كتب سلمان درويش عن دور أهرون ساسون في ذلك: «وشرع (ساسون)، بكل

همّـة ونشـاط، لنشر الفكرة الصهيونية؛ وتعلم اللغة العبرية الحديثة بكتب دراسية استوردها من فلسطين، ووزع الكثير من صور زعماء الصهيونية المعروفين، مجاناً، على اليهود، لتعليقها على جدران الغرف في دور السكن؛ كما جلب نشرات وجرائد وكتب سياسية وأدبية من فلسطين»(٣٧).

وفي مجال ترويج الكتب الصهيونية في العراق، فقد وصل، العام ١٩٢٣، الى بغداد، قادماً من القاهرة، ميخائيل سركيس، وهو مسيحي سوري، لترويج كتابه «النهضة الاسرائيلية»، الذي طبع في مطبعة رمسيس بشارع الفجّالة. وأشار فاضل البراك الى «ان خلاصة الكتاب اشادة بتقدم الأماكن اليهودية في فلسطين، اضافة لمقالات مشاهير اليهود في البلدان المختلفة(٣٨).

نشرت جريدة «الاستقلال» حول هذا الكتاب: «الكتاب ليس كما يدّعي المؤلف من عنوانه نهضة وتاريخ، بل دعوة للانضواء الى لواء الصهيونية لأنه يحبّذ الصهيونية وأعمالها؛ ونحن نعتقد بأن نشره ليس دفاعاً عن مصلحة الاسرائيليين العرب، بل تزلّفاً للصهيونية، وهذا كان الشعور الذي استحوذ علينـا، حين مطالعتنا الكتاب»(٣٩). وعندما استفسرت منه الشرطة العراقية عن مهمّته، أوضح انه أُعجب بوضع اليهود في فلسطين، ودورهم في «تطويرها»، وانه جاء ليطلع يهود العراق على الاوضاع «الراقية» التي يعيش فيها يهود فلسطين(٤٠).

وخلال الفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٢٩، أُنشئت مجموعة من المكتبات العامة التي كانت تحوي الكتب الصهيونية، منها: المكتبة الادبية الاسرائيلية، وهي تابعة للجمعية الصهيونية في بغداد، وتضم كتباً باللغات العبرية، والانكليزية، والعربية. ومن الكتب المتوافرة في المكتبة الأدبية: كتاب شمعون دوفنـوف «تـاريـخ اسرائيـل»، وكتاب ابراهام نافو «حب صهيون»، وكتب مكوينزنر وبنسكار «لغة العبرانيين لغة حية، لغتنا، تاريخ اسرائيل»، وكتاب د. باروخ «كنوز أدب اسرائيل»، بالاضافة الى كتب دينيـة وتـاريخيـة وقواميس. وكانت الكتب العبرية ترسل اليهم من دور نشر صهيونية، مثل «دفير واحيمئير» في تل ـ أبيب، ومن «رزنيك منشك» في نيويورك. واحتوت قاعة القراءة في المكتبة الأدبية على بعض أعداد من الصحف الصهيونية، التي كانت تصدر في فلسطين والولايات المتحدة وبريطانيا(٤١).

وكانت أبواب المكتبة الادبية الاسرائيلية مفتوحة لليهود؛ كما ان رسوم العضوية كانت، آنذاك، نصف روبّية، شهرياً، حيث كان يمكن للعضو استعارة كتبها خارج المكتبة. وتسلّم أهرون ساسون مسؤولية ادارتها، منذ العام ١٩٢٤ وحتى وقت غلقها في العام ١٩٢٩(٤٢). وأسس اسحق معلم نسيم وشلومو صالح غباي مكتبة في المدراش تلمود توراه حيث كانا مع زملائهما يدرسون، في المساء، اللغة العبرية والرياضيات. وفي العام ١٩٢٦، أسست مكتبة «الاصلاح الادبي» في كنيس البيرساسون؛ وأنشأ اسحق بونفيس، معلم اللغة العبرية في مدرسة اليانس ـ بغداد، مكتبة عامة اسمها «توعيليت» (الفائدة)، وقد احتوت على كتب عبرية(٤٣). كذلك أنشأ موشي سوفر، بمساعدة شمعون ويعقوب معلم، مكتبة في مدرسة «راحيل شحمون»، واحتوت على الكتب العبرية والعربية التي كانت تصدر، آنذاك؛ وقد استمرت المكتبة لفترة طويلة(٤٤). وعندما كان سوفر في فلسطين، أرسل أعداداً كبيرة من الكتب العبرية الى المكتبات اليهودية العامة في العراق(٤٥).

وبادر بعض الاشخاص اليهود الى تأسيس مكتبات صغيرة؛ فأسس يوسف عبيدي مكتبة اسمها النهضة، بالاشتراك مع بعض رفاقه، منهم الياهو نسيم ويعقوب حاييم وعبيدي بطاط(٤٦).

(ج) أوجـه النشـاطات الصهيـونية الأخرى: ومن أوجه النشاطات الصهيونية الأخرى، مسـاهمـة بعض الشعـراء اليهـود في منـاسبـات صهيـونية عديدة؛ مثال ذلك ما قام به الشاعر

اليهودي البغدادي، أنور شاؤول، عندما بعث بقصيدة شعر بعنوان «تحيتي الى الجامعة»، الى الجامعة العبرية في القدس، بمناسبة افتتاحها العام ١٩٢٥، «فكتب القصيدة في خط جميل، فاذا بها صورة فنية رائعة يحتضنها علم المملكة العراقية، من جهة، وشعار نجمة داوود الذي أصبح، فيما بعد، علم دولة اسرائيل، من جهة أخرى». ومن أبيات القصيدة[٤٧]:

أجامعة العلوم عليك منّي ... سلام ملؤه الشوق العميم
لعل غدا وان غدا قريب ... يحقق ذلك الحلم العظيم
فترتفع المباني شاهقات ... وتزدهر المعارف والعلوم

ونشر أهرون ساسون كراساً صغيراً، بعنوان «كتاب أغاني البعث»، احتوى على قصائد، منها «الأمل»، و «بركة شعب». وفي العام ١٩٢٥/١٩٢٦ نشر ساسون الجزء الثاني من هذا الكراس، وفيه عشرون قصيدة من نظمه، وأهاب ساسون، في جميع قصائده، بيهود العراق ان يتعلموا اللغة العبرية، وأن يهاجروا الى فلسطين[٤٨].

ولم يقتصر النشاط الصهيوني على ما سبق، بل قامت دور السينما اليهودية في العراق بعرض بعض الأفلام الصهيونية. فقد عرضت السينما «الوطني» في بغداد بعض الافلام الصهيونية. جاء في مجلة «المصباح»، بتاريخ ١٩٢٦/٦/٣، ما يلي: «عرض على ستائر السينما الوطني (بغداد) ليلة الاربعاء الماضية مناظر المستعمرات الزراعية وبلاد تل ـ أبيب وحيفا... مع أهم المدارس؛ منها مدرسة الزراعة والتخنيون وهرتسليا. وكانت العروض بديعة جداً، وفي نيّة اصحاب السينما عرضها مرة أخرى ليلة الاحد القادم، فنحثّ أرباب الذوق على مشاهدتها»[٤٩]. ويبدو ان السينما آنفة الذكر كانت من أهم مراكز الدعاية الصهيونية في العراق. ففي شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٧، عرضت فيلم «بئر يعقوب»، وهو دعاية سافرة للصهيونية؛ فقصة الفيلم تعالج موضوع الهجرة الصهيونية الى فلسطين، وتبرز انجازاتهم، خاصة في مجال بناء المستوطنات الصهيونية. وأثار عرض هذا الفيلم استياء الرأي العام العراقي. وعبّرت جريدة «الاستقلال» عن ذلك، فكتبت: «... ثم اني لا أدري بم تعتذر الحكومة عن ذلك، وهي حكومة عربية، تعمل، قبل كل شيء، لمصلحة العرب ؟ هذا ما أردت التنبيه عليه لتضرب حكومتنا الموقرة مثل هذه الدعايات، التي من شأنها الطعن في صميم الأمة العربية. فالمصلحة العربية فوق جميع المصالح الأجنبية»[٥٠].

(د) المجلات الصهيونية: من المجلات الصهيوينة التي أُصدرت في بغداد، باللغة العربية، مجلة «هامنوراه» (المصباح)، الأسبوعية؛ وقام باصدارها سلمان شيته، المدير المالي لـ «الجمعية الصهيونية في بلاد ما بين النهرين»، وحرّرها، خلال سنتها الأولى والثانية، أنور شاؤول، باسمه المستعار ابن السموأل. وأُصدر العدد الأول من المجلة، في بغداد، بتاريخ ١٠ نيسان (ابريل) ١٩٢٤، واستمرت، بشكل متقطع، حتى السادس من حزيران (يونيو) ١٩٢٩. وأُصدر منها ١٢٧ عدداً، وتراوحت صفحاتها بين ٨ و ١٢ صفحة من القطع المتوسط.

ويبدو ان للمجلة اهدافاً ذات طابع صهيوني تمثلت في ما يلي:

١ ـ التعريف بقادة الحركة الصهيونية العالمية، أمثال ادموند دي روتشيلد وماكس نورداو وناحوم سوكولوف وحاييم وايزمان والبرت اينشتاين ونحمان بياليك. فتحت عنوان «مشاهير الرجال» كانت المجلة تسرد لمحة عن حياتهم وأعمالهم. ولم تكتف بذلك، بل ضمنتها مجموعة من الصور

الكبيرة لبعض القادة الصهيونيين، مثل روتشيلد وبياليك وشابيرا[٥١].

٢ ـ تعريف يهود العراق بالنشاط الصهيوني في فلسطين في مجالات الهجرة الصهيونية، والمعاهد التعليمية، للالتحاق بها، مثل الجامعة العبرية في القدس، والمدرسة الفنية العالية للعلوم في تل ـ أبيب[٥٢]. وبمناسبة افتتاح الجامعة العبرية، جاء في مجلة «المصباح»: «ان الحفلة التي ستقام في الأول [من] نيسان [ابريل] سنة ١٩٢٥ لافتتاح الجامعة العبرية في اورشليم، لهي أعظم واقعة في تاريخ الشعب الاسرائيلي؛ وسيبقى هذا اليوم ذكراً خالداً في قلوب الذين يشاهدون الاحتفال، مدى حياتهم. والشعب الاسرائيلي سوف يتذكر الآلام التي قاساها في البلاد المتمدنة، من جراء انكبابه على العلوم»[٥٣]. ثم ان مجلة «المصباح» قامت بالدعاية للجرائد الصهيونية التي تصدر في فلسطين، والتعريف بها، وحثّ يهود العراق على الاشتراك فيها. ففي العدد الصادر بتاريخ ٢١ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦، جاء ما يلي تحت عنوان دعاية «جريدة دْفار هايوم، أكبر جريدة يومية سياسية أدبية تجارية؛ تصدر باللغة العبرية، في القدس؛ لرئيس تحريرها الاستاذ ايتمار بن آفي والاستاذ ابراهيم المالح؛ بدل الاشتراك عن سنة كاملة في فلسطين جنيهان ونصف، وفي الخارج ثلاثة جنيهات، والعنوان دّفار هايوم، صندوق البريد ٢٥٥، القدس»[٥٤].

٣ ـ حثّ الطائفة اليهودية في العراق على التبرع والمساهمة في المؤسسات الصهيونية، مثل كيرن هايسود، وكيرن كييمت، من طريق متابعة الهبات التي تصل هذه المؤسسات، من قبل المنظمات الصهيونية، من جهة، والأفراد، من جهة أخرى، خاصة أثرياء يهود العراق، لايجاد حافز يحثّ يهود العراق على التبرع الى تلك المؤسسات[٥٥]. واضافة الى ما سبق، فان «المصباح» حثت يهود العراق على التبرع لمؤسسات صهيونية خيرية، مثل مأوى العجزة في فلسطين. فقد نشرت عن ذلك في عددها الصادر بتاريخ ٥/٣/١٩٢٥: «نذكّركم بمآوى العجزة موشاف زكينيم؛ لم يزل مندوب مأوى العجزة، الحاخام مردخاي ألفيه، باقياً في العاصمة، وهو يجمع ما تجود به أيدي المحسنين لمعاضدة المؤسسة التي انتدب من أجلها»[٥٦].

٤ ـ نشر الدعاية لنشاط المهاجرين الصهيونيين الى فلسطين، وابراز انجازاتهم في مجال بناء المستوطنات والمدن والمؤسسات الثقافية والصحية. وقد سبق التطرق الى ذلك[٥٧].

٥ ـ الدعاية للمنتوجات الصهيونية في فلسطين؛ فمثلاً ورد في مجلة «المصباح» ما يلي: «خمور براندي وليكور من مخازن ريشون لتسيون (وهي مستعمرة صهيونية في فلسطين) الشهيرة المعروفة من أكبر مخازن المشروبات في العالم: تباع عند داوود عبودي، وساسون حزقيئيل، وتسيون ما شاءالله (في بغداد)»[٥٨].

٦ ـ نشر الأخبار المتعلقة بالطوائف اليهودية والنشاط الصهيوني في مختلف أنحاء العالم، منها ألمانيا وروسيا والصين والولايات المتحدة والمغرب ومصر وسوريا وايران. فعن أخبار الطائفة اليهودية في المغرب، كتبت «المصباح» تحت عنوان «من كل روض زهرة»، في عددها الصادر بتاريخ ٢٤/٤/١٩٢٤: «جامعة اسرائيلية في طانجر (هكذا): تنوي الطائفة الاسرائيلية في طانجر تأسيس جامعة اسرائيلية في مراكش، تحت اشراف رئيس الحاخامين في طانجر»[٥٩]. وعن نشاط اليهود في الولايات المتحدة، كتبت: «بلغ ما انفقه الاسرائيليون في أميركا على المشاريع الخيرية، في تلك البلاد وخارجها، فضلاً عن المسائل الدينية، ٤٠ مليوناً من الدولارات، في سنوات قليلة»[٦٠].

وبيّن شموئيل موريه دور الصحافة اليهودية باللغة العربية في العراق، بالآتي:

«وعلى الرغم من ظهور الصحف اليهودية باللغة العربية الفصحى، في فترات متقطعة، فانها لعبت دوراً هاماً في حياة المجتمع اليهودي. فقد دافعت عن اليهود... وعرضت مطالبهم وموقفهم أمام الحكومة؛ ووحّدت صفوفهم؛ وكانت منبراً للمثقفين؛ كما انها طالبت بنشر التربية والثقافة الغربية بين طلاب الطائفة، وشجّعت المثقفين على الانتاج الأدبي، والعمل الاجتماعي والثقافي، ومدّتهم بآخر الأخبار عمّا يجري لدى يهود اوروبا واميركا وسائر المهاجر، ولدى السكان اليهود في الديار المقدسة مثلاً يحتذى في الميادين الثقافية والعلمية المختلفة»[٦١].

وهكذا، توفّرت مظاهر وعوامل ساعدت على وجود نشاط صهيوني في المجال الثقافي والتربوي في بغداد، منها: وجود عدد من المعلمين اليهود، الذين استقدموا من فلسطين وتركيا وسوريا؛ ثم ان هؤلاء المعلمين كانوا على اتصال بالمنظمات الصهيونية، وساهموا في نشر اللغة العبرية؛ ثم انهم لعبوا دوراً فعّالاً في بث المفاهيم الصهيونية بين طلاب المدارس اليهودية ويهود بغداد. ويضاف الى ما ذكر، افتتاح مدارس يهودية جديدة في بغداد، وظهور وانتشار الكتب، والمكتبات الصهيونية، وعرض الأفلام الصهيونية؛ وأخيراً ظهور مجلة «المصباح» باللغة العربية. وكل ما سبق يمثّل مظهراً من مظاهر النشاط الصهيوني، من ناحية، وعاملاً من عوامل زيادته، من ناحية أخرى. وما كان يحدث في بغداد ينعكس، بشكل طبيعي، على اليهود في بقية المدن العراقية.

٣ ـ التوظيفات والتبرعات المالية للمؤسسات الصهيونية

(أ) التبرع لكيرن كييمت: في بداية العشرينات، بدأ يهود العراق بالتبرع لكيرن كييمت، بشكل كبير. ففي العام ١٩٢٠، تبرّع يهود العراق بـ ١٠٣٩٦ جنيهاً استرلينياً، أي بنسبة مقدارها ٦,٥ بالمئة من مجموع التبرعات التي قدّمت من أرجاء العالم. وقد احتل العراق المرتبة الرابعة، بعد الولايات المتحدة، وبريطانيا، والصين؛ في حين ان تبرعات يهود العراق لكيرن كييمت العام ١٩٢١، ارتفعت الى ١٥٩٤٧ جنيهاً استرلينياً، وبنسبة مئوية مقدارها ١٢,٥ بالمئة من مجموع دخل كيرن كييمت العام، آنذاك؛ واحتل العراق، بذلك، المرتبة الثانية، بعد الولايات المتحدة. وفي العام ١٩٢٢، انخفضت تبرعات يهود العراق الى ٥٨٤٣ جنيهاً استرلينياً، وبنسبة مئوية مقدارها ثمانية بالمئة من مجموع التبرعات التي قدمت الى كيرن كييمت، كما هو موضح في الجدول الرقم ١[٦٢].

وتعود ضخامة هذه المبالغ، بين عامي ١٩٢٠ ـ ١٩٢٣، الى التبرع السخي الذي قام به الصهيوني عزرا سحايك، الذي رغب في انشاء مستعمرة باسم اخيه يحزقيئيل. فقد تبرع، خلال هذه الفترة، بمبلغ ٣٦٥٠٠ جنيه استرليني من مجموع تبرعات يهود العراق البالغة ٣٨٤٧٠؛ أي ان سحايك تبرع بنسبة مئوية مقدارها ٩٤,٨ بالمئة من مجموع تبرعات يهود العراق لكيرن كييمت، آنذاك، بينما تبرع باقي يهود العراق بمبلغ ١٩٧٠ جنيهاً استرلينياً؛ وبنسبة مئوية مقدارها ٥,٢ بالمئة من التبرعات.

(ب) التبرع لكيرن هايسود: تميّزت تبرعات يهود العراق لكيرن هايسود، خلال الفترة بين ١/٤/١٩٢٢ و ٣١/٣/١٩٢٤، بأنها كانت مرتفعة، نسبياً؛ ولكن، ابتداء من ١/٤/١٩٢٤، انخفضت هذه التبرعات كما هو مبين في الجدول الرقم ٢[٦٣].

ويعود ارتفاع التبرعات لكيرن هايسود، بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٤، الى الجهود الحثيثة التي قام بها د. اريئيل بن تسيون، الذي اشير اليه سابقاً، مبعوث كيرن هايسود، الى الشرق، وبدعم

من أقطاب الحركة الصهيونية العالمية، من أمثال الفريد موند، الذي كان يعمل في وزارة الخارجية البريطانية، وادموند دي روتشيلد، وهو من كبار اليهود الانكليز، والصهيوني حاييم وايزمان[٦٤].

الجدول الرقم ١

دخل كيرن كييمت في العراق

السنة	التبرعات (بالجنيه الاسترليني)	النسبة المئوية من الدخل العام
١٩٢٠	١٠٣٩٦	٦,٥
١٩٢١	١٥٩٤٧	١٢,٥
١٩٢٢	٥٨٤٣	٨٠,٠
١٩٢٣	٦٢٨٤	٠,١
١٩٢٤	٢٢٠	-
١٩٢٥ _ ١٩٢٧	٤١٧	-
١٩٢٧ _ ١٩٢٩	١٥٣	-
١٩٢٩ _ ١٩٣٠	٧١	-
المجموع	٣٩٣٣١	-

وهناك عامل آخر أدى الى زيادة التبرعات اليهودية من العراق الى كيرن هايسود، هو تبرعات أثرياء يهود العراق. فقد وصل كيرن هايسود، بين عامي ١٩٢٤ _ ١٩٢٨، مبلغ ١٠٧٧ جنيهاً استرلينياً من وقف كورجي شمطوف في البصرة[٦٥].

(ج) بيع الشيكل في العراق: ان انتشار بيع الشيكل في العراق كان واسعاً بين عامي ١٩١٩ _ ١٩٢٥. وابتداء من ١/٤/١٩٢٥، بدأ في الانخفاض. فخلال الفترة بين عامي ١٩١٩ _ ١٩٢١، بيع في العراق ٤٠٠٠ شيكل. ولهذا، فقد مُثّل يهود العراق في المؤتمر الصهيوني الثاني عشر، الذي عقد في أيلول (سبتمبر) ١٩٢١، في مدينة برلين؛ اذ اشترك فيه مندوبان من يهود العراق، هما د. برنشتاين ويسرائيل زئيف.

الجدول الرقم ٢

دخل كيرن هايسود بالجنيهات الاسترلينية

الفترة	تبرعات يهود العراق	المجموع العام للتبرعات
١/٤/١٩٢١ _ ٣١/٣/١٩٢٢	٥	٤١١١٣٣
١/٤/١٩٢٢ _ ٣١/٣/١٩٢٣	٢٠٩٨	٣٧٩٢١٥
١/٤/١٩٢٣ _ ٣١/٣/١٩٢٤	١٦٥٠	٤٦٣٠٧٤
١/٤/١٩٢٤ _ ٣١/٣/١٩٢٥	٣١٣	٤٩٤٨٥٨
١/٤/١٩٢٥ _ ٣١/٣/١٩٢٧	٣٠٥	١١٤٣٨٥٠
١/٤/١٩٢٧ _ ٣١/٣/١٩٢٩	٤١١	١١٤٣٨٥٠
١/٤/١٩٢٩ _ ٣١/٣/١٩٣١	١٢٦	٦٤٧١٧٧

وخلال الأعوام ١٩٢١ _ ١٩٢٣، بيع في العراق ٢٥٢٤ شيكلاً، فأرسل يهود العراق مندوباً واحداً الى المؤتمر الصهيوني، المنعقد العام ١٩٢٣، في كارلبساو، وهو دافيد فيشر. وخلال الأعوام

١٩٢٣ ـ ١٩٢٥، بيع في العراق ١٩٧٧ شيكلاً، وحصل اليهود على مقعد واحد في المؤتمر الصهيوني الرابع عشر، الذي عقد في آب (اغسطس) ١٩٢٥، في مدينة فيينا، ومثل يهود العراق اريئيل بن تسيون. وبعد العام ١٩٢٥، لم يُمثّل يهود العراق في أي مؤتمر صهيوني، لأن ما بيع في العراق كان أقل من ١٠٠٠ شيكل[٦٦].

(د) توظيفات مالية في فلسطين: ومن مظاهر التوظيفات الصهيونية الاخرى في فلسطين شراء الاراضي.

ففي فترة الانتداب البريطاني على العراق، ابتاع بعض يهود العراق الاراضي في فلسطين، بشكل منظم[٦٧]. وقد تركزت عمليات شراء الاراضي من قبل يهود العراق في فلسطين على منطقة القدس، بشكل رئيس. ويبدو ان ذلك يعزى الى أسباب اقتصادية، ورغبة من يهود العراق في الاستفادة من مزايا منطقة القدس الاقتصادية، وخاصة ان قسماً من الذين قاموا بشراء هذه الاراضي كانوا من رجال الأعمال والتجارة.

كما ساهم يهود العراق في بناء المستوطنات اليهودية في فلسطين؛ فتبرع عزرا سحايك حزقيئيل بمبلغ ٣٦٥٠٠ جنيه استرليني، كما ذكر سابقاً، لانشاء مستوطنة يهودية في فلسطين باسم اخيه يحزقيئيل، اذ سميت كفار يحزقيئيل. وانشأ عدد من يهود العراق مستعمرة في فلسطين اسمها موتسا، وهي قرب القدس، ومن المستوطنات الحديثة، آنذاك.

وأنشأ اليعيزر سيلاس خضوري، العام ١٩٢١، مدرستين زراعيتين، احداهما لليهود، والأخرى للعرب في طولكرم[٦٨]؛ وبنى خضوري بعض المستعمرات الصهيونية في فلسطين. كتبت مجلة «المصباح» في هذا الصدد:

«مستعمرة اليعيزر خضوري. ان المستعمرة التي ينوي المحسن الكبير اليعيزر خضوري انشاءها في فلسطين سوف تلقب بـ Kedorie Garden City ... اما مستعمرة لورا خضوري، فسوف تخصص لمعلمي وطلاب الجامعة الاسرائيلية وتنشأ على جبل الزيتون. وقد اشترك السير الفرد موند[٦٩] والمستر ايلي مئير في اللجنة التي أخذت على عاتقها القيام بالانشاءات مع السنيور اليعيزر خضوري»[٧٠].

كما وصل الى بغداد بعض الشخصيات الصهيونية، لجمع التبرعات لمؤسسات صهيونية خيرية في فلسطين. ومن هؤلاء يعقوب تسوري، ممثل الجمعية الخيرية «مسكاف لداخ» في القدس، وذلك في العام ١٩٢٦[٧١]. ثم ان عدداً من المبعوثين وصلوا العراق، بهدف جمع التبرعات للمؤسسات الدينية والخيرية، مثل الحاخام مئير، مبعوث صفد، والحاخام يعقوب، مبعوث طبريا (١٩٢٢ ـ ١٩٢٣)، ويسرائيل ترجمان (١٩٢٨ ـ ١٩٢٩) وآخرون[٧٢].

والمظهر الأخير لهذه التوظيفات هو الأوقاف الصهيونية. وقد كانت أوقاف اليهود في العراق تشمل الاراضي والدور والحوانيت. وفي بعض الأوقاف، كان يذهب ريعها الى الجهات الصهيونية في فلسطين وخارجها؛ وخير دليل على ذلك وقف كورجي شمطوف، الذي يتألف من أملاك وعقارات كورجي شمطوف في مدينة البصرة، والتي يقدر ثمنها بـ ١٤٠٠٠٠ جنيه استرليني، وجهة التولية د. اريئيل بن تسيون، ومئير يزرئيل، وعبدالله رافائيل، المسؤول عن تنفيذ الوصية[٧٣]. وكان هؤلاء يقومون بارسال المبالغ التي تصل من هذا الوقف الى صندوق كيرن هايسود. وقد صدق القاضي

اليهودي، رؤوبين بطاط، نائب رئيس المحاكم المدنية في البصرة، على حجة الوقف، العام ١٩٢٣[٧٤].

(د) بداية الهجرة الصهيونية من العراق الى فلسطين: على الرغم من تأكيدنا ان وضع اليهود في العراق كان حسناً، الا ان الحركة الصهيونية وجدت لها مجالاً للانتشار بين يهود العراق. وقد يعزى ذلك الى ان الصهيونية انتشرت، وبشكل واسع، بين الطبقات الفقيرة، اضافة الى بعض الاثرياء والتجار، من جهة، وبين أوساط الشبيبة اليهودية العراقية، وخاصة طلاب المدارس، من جهة أخرى. فمن طبيعة هؤلاء الشبيبة، انهم، وهم في سن مبكرة، يكونون عرضة للتأثر بأنواع الايديولوجيات، بشكل عام، والايديولوجية الصهيونية، بشكل خاص؛ ولذلك، هاجرت اعداد كبيرة من يهود العراق الى فلسطين.

وقد بدأت الهجرة، بتأثير من الدعاية الصهيونية، من العراق الى فلسطين، منذ العام ١٩١٩، نتيجة لانتشار الأفكار والمبادىء الصهيونية في العراق، عامة، وبغداد، خاصة. وتختلف هذه الهجرة عن تلك الهجرة المحدودة، التي حدثت في القرن التاسع عشر. وكانت الهجرة الصهيونية من العراق الى فلسطين تتم من طريق:

١ ـ الهجرة الشرعية من طريق الحصول على تصاريح من الوكالة اليهودية في القدس، كانت الوكالة تحصل عليها من حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين.

٢ ـ الهجرة غير الشرعية. فنتيجة لقلة عدد التصاريح، التي تمنح ليهود العراق، فان اعداداً كبيرة من اليهود هاجرت من العراق الى فلسطين بصورة غير شرعية، أي بدون الحصول على تصاريح للهجرة[٧٥].

وقد سمحت السلطات العراقية بهجرة يهود العراق الى فلسطين بطرق شرعية، أي بواسطة تصاريح الهجرة، لأن هذه الهجرة تتم حسب قوانين الانتداب البريطاني في فلسطين؛ بينما عارضت الهجرة غير الشرعية، لأنها لا تتم بموافقة سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين. هذا مع العلم بأن المصادر الرسمية العراقية لا تشير الى موقف السلطات العراقية من الهجرة اليهودية العراقية الى فلسطين[٧٦].

وكانت الطائفة اليهودية في العراق من أكثر الطوائف اليهودية الشرقية تحمساً للهجرة الى فلسطين. ومما يؤكد ذلك ان الكاتب اليهودي ايلي ليفي ابو عسل يذكر ان عدد اليهود الذين هاجروا من العراق الى فلسطين، بين عامي ١٩٢٢ ـ ١٩٢٥، بلغ حوالى ١٠٨٠ مهاجراً[٧٧]. وبذلك يحتل يهود العراق المرتبة الخامسة بين دول العالم، بعد بولونيا (١٣٩٤٠ مهاجراً)، ورومانيا (٦٨١٤ مهاجراً)، والتوانيا ١٦٥٧ (مهاجراً)، وروسيا (١٤٨٤ مهاجراً)، وبنسبة مئوية مقدارها ٣,٧ بالمئة من الهجرة الكلية التي تبلغ ٢٩١٧٥. وتشكل هجرة يهود العراق نسبة مئوية مقدارها ٣٥,١ بالمئة من مجموع الهجرة اليهودية السفارادية (أي اليهود الشرقيين) (مجموعها ٣٠٧٢)، أي ان ١,٢ بالمئة من مجمل يهود العراق آنذاك (حوالى ٩٥ ألف يهودي) قد هاجروا الى فلسطين، خلال الفترة بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٥[٧٨].

وخصص قسم الهجرة، التابع للوكالة اليهودية، ليهود العراق، ١٥ تصريحاً، العام ١٩٢٣؛ و ٣٥ تصريحاً في العام ١٩٢٤؛ وفي العام ١٩٢٥، خصص ليهود العراق ٢٥ تصريحاً. وكانت هذه التصاريح تعطى وفقاً لمقاييس اقتصادية، تمشياً مع قوانين الهجرة لحكومة الانتداب البريطاني في

فلسطين. واستغلت التصاريح التي منحت ليهود العراق لتهجير الاسر ذات الامكانات الاقتصادية المرتفعة. ولمّا كان عددها لا يلبي الطلبات المتزايدة على الهجرة، فقد اضطر الراغبون في الهجرة الى البحث عن طرق غير شرعية(٧٩).

ومن مظاهر تحمسّ يهود العراق للفكرة الصهيونية، وللهجرة، وللاستيطان في فلسطين، ان قام ٥٥٠ شخصاً بالسفر الى فلسطين، بغرض السياحة، بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٢٥، ولكن ١٦٥ منهم بقوا في فلسطين، للاستيطان هناك بصورة غير شرعية(٨٠). ومن هنا، يتضح ان قسماً من يهود العراق استغلوا فكرة السياحة للاستقرار في فلسطين.

في العام ١٩٢٦، بعثت الجمعية الصهيونية في بغداد برسالة الى الوكالة اليهودية في فلسطين، جاء فيها: «توجد حالياً في دولتنا أكثر من ٥٠٠ عائلة ترغب في الهجرة الى فلسطين؛ ومعظمهم ملائمون، وتوجد في حوزتهم مبالغ تتراوح بين ٥٠ ـ ٥٠٠ جنيه استرليني، قسم كبير منهم من اصحاب المهن، ولهم أقرباء قد استوطنوا من قبل في فلسطين، ووعدوهم بأن يساعدوهم على الاستقرار هناك عند مجيئهم، دون ان تصرفوا عليهم مليماً واحداً؛ وعليه، فاننا نطلب منكم ان تزودونا بعدد مناسب من الشهادات (التصاريح) عندما تحصلون عليها؛ ونحن، بدورنا، سنختار، بعناية، أصلح العناصر حسب تعليماتكم»(٨١).

وتبرز من النص المذكور كثرة اليهود الراغبين بالهجرة الى فلسطين. وكانت الجمعية الصهيونية في بغداد تهدف الى تهجير اليهود، ذوي الامكانات الاقتصادية الكبيرة، وتفضيلهم على غيرهم. ويضاف الى ذلك، ان هؤلاء المهاجرين سوف يكلفون بدفع نفقات الهجرة.

وقد استغلت الدعاية الصهيونية في العراق فكرة «العودة الى صهيون» لدى بعض يهود كردستان (العراقية)، خاصة لاستخدامهم في الأعمال الزراعية،حيث تمّ توطينهم في مستعمرات الجليل، وعمل بعضهم حراساً في منظمة هاشومير (Hashomer)(٨٢).

واخذت الجمعية الصهيونية في بغداد على عاتقها تولي عملية تهجير اللاجئين اليهود، الذين قدموا من ايران وبولندا وروسيا وكردستان العراقية بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٢٨؛ فكان هؤلاء اللاجئون يأتون الى المكتب الصهيوني في بغداد؛ ومن ثم الى مدرسة «فردوس الأولاد». ولمّا كان معظم هؤلاء هرب بطرق غير شرعية، لذا تم اخفاؤه في المدرسة المذكورة، واعالته، حتى يتم أمر التهجير الى فلسطين. وباستثناء التصاريح، لم يقدّم اليهم من المنظمات الصهيونية أية مساعدة في تمويل النشاط الصهيوني في مجال الهجرة؛ اذ ان هجرة اللاجئين تتم بواسطة جباية محلية من داخل العراق(٨٣).

ومن الصعوبات والمشاكل التي اعترضت عملية الهجرة الصهيونية من العراق الى فلسطين، يذكر تسفي يهودا ان أهمها: ١ ـ التكاليف الباهظة لعملية الهجرة؛ ٢ ـ عدم توفّر العناية اللازمة والارشاد ومحطات الاقامة للمهاجرين اليهود الذي قدموا الى فلسطين من العراق؛ ٣ ـ شكوى يهود العراق، الذين استوطنوا في فلسطين، من سياسة التمييز التي يلقونها من قبل المؤسسات الصهيونية؛ ٤ ـ قلة التصاريح الممنوحة ليهود العراق؛ ٥ ـ ردود الفعل الوطنية تجاه النشاط الصهيوني في العراق.

وكان لردود الفعل الوطنية العراقية المعادية للنشاط الصهيوني أثر كبير في التقليل من أهمية وفاعلية هذا النشاط. وقد تمثلت ردود الفعل، خلال فترة الانتداب البريطاني، بالموقف الحكومي الرسمي، وقطاعات الرأي العام. فبالنسبة الى الموقف الحكومي الرسمي من النشاط الصهيوني،

فانه على الرغم من تأثير الانتداب البريطاني عليه، فان الموقف الحكومي، في بعض الاحيان، كان يحدّ من النشاط الصهيوني، وتمثّل ذلك في رفض الحكومة العراقية تجديد ترخيص الجمعية الصهيونية في بغداد، العام ١٩٢٢، إضافة الى ان الحكومة رفضت منح بعض التنظيمات الصهيونية، التي ظهرت في البصرة، تراخيص لمزاولة أعمالها. ونتيجة لذلك، فان التنظيمات الصهيونية السياسية، التي ظهرت في العراق، كانت ضعيفة نسبياً، وأخذت المعارضة الحكومية للاتجاهات الصهيونية في الازدياد، بعد العام ١٩٢٩[٨٤].

واذا كانت الجهات الرسمية واقعة تحت الضغط البريطاني، فان قطاعات الرأي العام كانت أقل عرضة للضغط البريطاني، وأكثر مقدرة على التعبير عن معارضتها للنشاط الصهيوني.

وبالنسبة الى الصحافة العراقية، فقد تنبّهت لبواكير النشاط الصهيوني في العراق، منذ بداية القرن العشرين، فكانت ترصد هذا النشاط، وتحذّر الشعب العراقي من خطورته. فعلى سبيل المثال، تابعت جريدة «الاستقلال» البغدادية، النشاط الصهيوني عن كثب. ففي الخامس من أيلول (سبتمبر) ١٩٢٣، ورد فيها ما يلي: «ويشهد الله اننا قد غضضنا الطرف عن الصهيونية؛ ولكننا رأيناها تتفشى بيننا؛ رأينا النجمة الصهيونية مرسومة على أبواب المخازن، والتبرّعات تذهب الى فلسطين، كما بلغنا؛ وكتاب ' النهضة الاسرائيلية وتاريخها الخالد ' يباع على مشهد منّا؛ رأينا السكوت على ذلك خيانة للعرب والوطن»[٨٥]. ثم ان الجريدة المذكورة ناشدت أبناء الطائفة اليهودية بمقاطعة الكتاب، لأن فيه دعوى صريحة الى الصهيونية[٨٦].

تابعت جريدة «الاستقلال» دورها في تحذير الحكومة العراقية من النشاط الأجنبي في العراق؛ فنشرت مقالة بعنوان «العراق والصهيونية»، جاء فيها: «نذكّر صاحب الجلالة الهاشمية بنصيحة أسداها الفيلسوف سبنسر لموفد من حكومة اليابان؛ اذ قال ما مفاده لا تدعوا الاجانب يدخلون عليكم، قبل ان تبلغوا مستواكم من الرقي، لئلا يستولوا على مرافقكم الاقتصادية ويستعمرونكم... فليت صاحب الجلالة الهاشمية، وانجاله الكرام، وحكوماتهم، وجميع زعماء العرب ومفكريهم، في كل بلد عربي، يبذلون جهدهم في المحافظة على سلام البلاد العربية وتعميرها بواسطة أهلها». وحذّرت الجريدة من مغبّة السيطرة الصهيونية على اقتصاديات العراق؛ ونبّهت الحكومة العراقية والملك فيصل الأول، كي لا يتمكن اليهود من السيطرة على العراق، قبل ان يُؤَسس حكم قوي ويتطور الاقتصاد فيه[٨٧].

وبمناسبة مجيء ميخائيل سركيس، وهو أحد دعاة الحركة الصهيونية، الى العراق، ذكّرت جريدة «الاستقلال» اليهود بفضائل العرب والاسلام عليهم، وحثتهم على عدم تشجيع الحركة الصهيونية، ووجّهت نداءها الى يهود الشرق، عامة، ويهود العراق، خاصة: «نوجه نداءنا بمناسبة مجيء داعية الصهيونيين (سركيس) الى بغداد، راجين ان يتجنبوا كل ما من شأنه الاخلال بمصالح سويداء الاقطار العربية، فلسطين، وأبنائها النجباء. نخشى ان يلتهب الشعور الوطني المنتشر في الامصار الناطقة بالضاد، فيلتهم كل أعجمي سعى، أو يسعى، لاذلال العرب وابادتهم؛ فالحذار، الحذار»[٨٨].

وفي شهر حزيران (يونيو) ١٩٢٤، نشر الشاعر الشعبي العراقي، الملّا عبود الكرخي قصيدة في صحيفة «البدائع» البغدادية، تحت عنوان «جمعية اليهود»، أي الجمعية الصهيونية في بغداد، ندّد فيها الناظم بأعضاء الجمعية، وبنشاطهم الصهيوني المعادي للعراق[٨٩].

ونشرت صحيفة «المفيد»، في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٤، افتتاحية تحت عنوان «حقائق

عن الصهيونية»، تناولت فيها تغلغل الافكار والمبادىء الصهيونية بين أوساط الطائفة اليهودية في العراق. جاء في الافتتاحية: «أما في العراق، فالحركة الصهيونية يقوم بها أناس معدودون، أجانب في الأغلب. فهي دعاية لا يشعر يهود العراق بلزومها، بل هي تنشر بينهم، أرادوا ذلك أم لم يريدوه؛ وفي هذا الامر ما فيه من الخطر على وحدة الشعب العراقي، وانه الأمر جدير بأن يتنبّه له الشعب، الشعب المسكين الذي لا يدري ولا يعلم بالأمور التي تدبر ضده، في طي الخفاء. كفانا التواني. كفانا التساهل في أمورنا الحيوية». كما دعت الى منع هذه الدعاية في العراق وفي البلاد العربية، وبيّنت أخطار تنمية شعور قومي آخر في العراق، غير الشعور القومي العربي؛ واعتبرت «المفيد» افساح المجال لذلك من «الجنايات التي لا تغتفر». بعد ذلك تطرقت «المفيد» الى الجمعية الصهيونية في بغداد، فذكرت:

«ان اللجنة الصهيونية الموجودة في بغداد تعمل، بكل نشاط، على بذر بذور الشقاق بين ظهرانينا. نعم، انها تعمل ذلك؛ وقد أثّرت على كثير من العقول؛ وقد تعددت ظواهر هذا التأثير، منها تعليق ماغين دافيد (نجمة داود) مسدسة، تتكون من مثلثين الواحد مرسوم على الآخر، ورسماهما متجهان الى جهتين متضادتين، ومكتوب في وسطهما كلمة (تسيون) باللغة العربية ـ وهذه النجمة هي رمز الصهيونية ـ على الصدور، وتطريزه على ألبسة الأولاد الصغار... والظاهر ان هؤلاء الصهيونيين يعمدون الى بث مفاسدهم، حتى في مجال العبادات»[٩٠].

وبيّنت «المفيد» دور بن تسيون، الذي أشرنا اليه سابقاً، بجمع التبرعات من يهود العراق، وبنجاحه البارز الذي حققه في اثناء مهمته في العراق؛ وأشارت الى صناديق التبرعات للمؤسسات الصهيونية، والمتواجدة في الكثير من البيوت اليهودية البغدادية[٩١].

وهاجمت جريدة «العالم العربي» اليهود الذين «يعبسون ويدلغمون» على العالم العربي، بل يتبرأون منه، لسبب دفاعه الشديد عن «العرب» ضد السياسة الصهيونية «ودسائسها وتعدياتها»، حتى ان بعض هؤلاء لجأ الى قطع «الاعانات» عن جريدة «العالم العربي»، وعدم شراء أعدادها، من أجل «الارهاب» أو «العقاب»؛ وأوضحت الجريدة انها لن ترضخ لهم، ولن يتصهينوا أبداً[٩٢].

وتمثلت ردود الفعل الشعبية المعادية للحركة الصهيونية العالمية، بشكل عام، والحركة الصهيونية في العراق، بشكل خاص، بالقيام بتظاهرة احتجاج ضد الفرد موند، وهو أحد أقطاب الحركة الصهيونية العالمية، والذي زار العراق، في الثامن من شباط (فبراير) ١٩٢٨، من أجل ايجاد مشاريع اقتصادية لاستخدام العمال اليهود العاطلين عن العمل في فلسطين، ووضع حد للهجرة الصهيونية العكسية من فلسطين، وبغرض انعاش النشاط الصهيوني في العراق[٩٣]. وفي اليوم الذي وصل فيه موند الى بغداد، قامت تظاهرة شعبية كبيرة، نددت بالصهيونية وبوعد بلفور وبالسياسة البريطانية في فلسطين؛ وطالبت برجوع موند من حيث أتى. ونتيجة لهذه التظاهرة، فشل موند في تحقيق الاهداف التي سعى اليها من وراء زيارته للعراق[٩٤].

وأخيراً، جاء موقف بعض اليهود المعارض للصهيونية؛ فعلى الرغم من تعاطف قسم من يهود العراق مع الصهيونية، وقف قسم آخر ضد الصهيونية، ورأى افراد هذا القسم ان من مصلحتهم عدم تشجيع الحركة الصهيونية، وذلك حفاظاً على مصالح اليهود الذين عاشوا في العراق قروناً طويلة[٩٥]. كتب مناحيم صالح دانيئيل في رسالة الى المنظمة الصهيونية العالمية «يحذرها من نشر الدعايات الصهيونية في بغداد. ويذكر ان الآراء التي يبشر بها الدكتور بن تسيون، في بغداد، أحدثت بلبلة في أفكار الطبقة الفقيرة من اليهود؛ وأخذت هذه الطبقة تعتقد بأن الصهيونية ستكون السبب

في انعتاقها وتخلصها من الخوف والاضطراب والقلق الذي تعاني منها؛ كما أنها أخذت تعتقد، أيضاً، بعدم الحاجة الى مراعاة شعور العرب الذين نعيش بين ظهرانيهم؛ وهذه كلها لا تبشر بالخير؛ اذ ستوحي للعرب بأن موقف يهود العراق معاد لهم»[٩٦].

ولم يرغب رئيس الطائفة اليهودية في البصرة، يعقوب نوح، في العمل من أجل القضية الصهيونية؛ وكذلك الأمر بالنسبة الى الرابي يحزقيئيل ساسون، حاخام البصرة من ١٩٢٠ الى ١٩٣٨، فانه رفض التعاون مع المؤسسات الصهيونية، عندما طلبت اليه المؤسسات ذلك[٩٧]. وكان يعقوب موشي، رئيس الطائفة اليهودية في خانقين، معادياً للحركة الصهيونية، ووقّع على برقية يندد فيها بالصهيونية[٩٨].

وأبدى ساسون خضوري، كبير حاخامي الطائفة اليهودية في العراق من ١٩٢٨ الى ١٩٣٠، اعتراضه على بعض الحاخامين في العراق، بسبب ممارستهم للنشاط الصهيوني. ولم يكتف، بذلك، بل وشى بهم الى الحكومة العراقية[٩٩]. وكتب ساسون رسالة الى رئيس الوزراء العراقي، ذكر فيها انه «وجد، بعد الفحص والتحقيق، ان اليهود، بالأخص الحاخامين، يحبون الصهيونيين، ويبغضون العرب». وقام بعرض الصناديق المرسومة عليها نجمة داود على أنظار الحكومة، وقال لهم: «بهذه يجمعون الدراهم ويرسلونها الى المؤسسات الصهيونية»؛ وكان ذلك في العام ١٩٣٠[١٠٠].

حظر النشاط الصهيوني في العراق

نظراً لانتشار الصهيونية في العراق، وازدياد ردود الفعل الوطنية تجاه هذا النشاط، فقد استدعي اهرون ساسون، رئيس الجمعية الصهيونية ببغداد، في ٣١ آب (اغسطس) ١٩٢٩، الى دائرة المفتش الاداري البريطاني لمدينة بغداد، والذي قدم اليه نصيحة بضرورة مغادرته الى البصرة، خلال عشرة أيام؛ فبيّن ساسون للمفتش الاداري البريطاني انه لا يستطيع المغادرة، مدعيّاً بأن له طفلاً مريضاً؛ كما ان عليه المكوث في مدرسة «فردوس الأولاد»، لأن الامتحانات النهائية قد بوشر بها؛ اضافة الى ان ذهابه الى البصرة لن يجعله في مأمن من أعدائه. واستغل وزير الداخلية العراقية، عبدالعزيز القصّاب، الهياج الشعبي، للضغط على ساسون من أجل وقف نشاطه كممثل للوكالة اليهودية، والامتناع عن جمع التبرعات للمؤسسات الصهيونية، وتعهد عدم تدريس التعاليم الصهيونية في مدرسة «فردوس الأولاد»[١٠١].

ولقد رفض ساسون الاستجابة لمطالب وزير الداخلية العراقية، بحجة ان عليه استشارة رئاسة المنظمة الصهيونية العالمية، وانه يمارس عمله في بغداد بتيقظ وحذر، دون اثارة العرب، وانه خُوّل العمل كرئيس للجمعية الصهيونية في بغداد من قبل وزارة المستعمرات البريطانية وبواسطة المندوب السامي البريطاني في العراق[١٠٢].

ويبدو ان جهود الحكومة العراقية قد تكللت بشيء من النجاح؛ إذ كتب ساسون الى المنظمة الصهيونية في لندن: «منذ أن كتبنا لكم، بتاريخ ١٨/٩/١٩٢٩، امتنعنا عن القيام بأي نشاط صهيوني، وعن جمع الأموال». وفي شهر كانون الأول (ديسمبر)، استدعت الشرطة العراقية ساسون، بناء على أوامر صادرة من وزير الداخلية، ووقّع على وثيقة تعهد فيها ان يمتنع عن كل نشاط صهيوني وعن جمع الأموال[١٠٣].

وطلب متصرف بغداد من ساسون التوجه الى وزارة المعارف، من أجل الحصول على ترخيص لمدرسة «فردوس الأولاد»، التي يديرها. وعندما توجه ساسون الى هناك، طلبت اليه الوزارة

المذكورة الامتناع عن ممارسة النشاط الصهيوني في المدرسة؛ لكنه تعهد أن لا يخرج على البرنامج الدراسي. على اثر ذلك، استلم ساسون، في ١٣ آذار (مارس) ١٩٣٠، رخصة من وزارة المعارف، ليصبح وجود مدرسته قانونياً(١٠٤).

وخلاصة لما سبق، ان وضع اليهود في العراق كان جيداً، بشكل عام. كما ان وضع اليهود الاقتصادي كان مزدهراً، في فترة الانتداب البريطاني. يضاف الى ذلك ان النشاط الصهيوني في العراق هو الذي ادى الى ابتعاد قسم من اليهود عن الشعور بالولاء والانتماء للعراق، من ناحية، والى امتعاض واستياء العراقيين من سلوك هؤلاء اليهود، من ناحية أخرى. ثم ان المعارضة الرسمية والشعبية للنشاط الصهيوني قد حالت دون اتساع ذلك النشاط.

---

(١) حاييم كوهين، **النشاط الصهيوني في العراق** (مترجم)، بغداد وبيروت: مركز الدراسات الفلسطينية ـ جامعة بغداد ومركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٣، ص ٢٧.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٩؛ ويوسف مئير، **خلف الصحراء: الحركة السرية الطلائعية في العراق** (ترجمة حلمي عبدالكريم الزعبي)، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية ـ جامعة بغداد، ١٩٧٦، الجزء الأول، ص ٢٠.

(٣) Rejwan, Nissim; *The Jews of Iraq; 3000 Years of History and Culture*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1985, p. 205; Shamuel Moreh, *Short Stories by Jewish Writers from Iraq*, Jerusalem; (N.P.) 1981, pp. 17-18.

(٤) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٤٣، الهامش الرقم ٣٠.

(٦) بعد تأسيس «الجمعية الصهيونية...» توقف نشاط «الجمعية الادبية الاسرائيلية».

(٧) "C.O. 730/153/78089, From Eliahou Nahom to the High Comissioner for Iraq, 11/9/1929", (in) Rejwan, ***op. cit.***, p. 205.

(٨) سليمان درويش، **كل شيء هادىء في القيادة**، القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، ١٩٨١، ص ٣١؛ وكوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠.

(٩) مئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.

(١١) كيرن هايسود (أو الصندوق التأسيسي) أنشىء العام ١٩٢٠، كمؤسسة تابعة للمنظمة الصهيونية، ثم تحوّل الى الوكالة اليهودية ليكون جهازها المالي، في حين يتولى الصندوق القومي امداد المستوطنين بالأرض، انظر محمد عبدالرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية، ١٩٢٢ ـ ١٩٤٨**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤.

(١٢) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٧؛ انظر، أيضاً، أنور شاؤول، **قصة حياتي في وادي الرافدين**، القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، ١٩٨٠، ص ١٧٦.

(١٤) *Zionist Work During 1921 - 1922, Report of the Executive of Zionist Organisation to the Annual Conference, Carlsbad, 1922*, p. 31.

(١٥) مئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤.

(١٦) "Zionist work During, 1921 - 1922...", ***op. cit.***, p. 31.

(١٧) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧.

(١٨) مئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(١٩) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧؛ ومئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(٢٠) شاؤول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٧١.

(٢٢) درويش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١ ـ ٣٢؛

ومئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(٢٣) Twena, Abraham (Ed.); *Jewry of Iraq; Dispersion and Liberation, Part 7, Jewish Autonomy in Iraq,* Ramla: (N. P.) 1979, p. 123.

(٢٤) ---, *Jewry of Iraq; Dispersion and Liberation, Supplement to the Album,* Ramla: (N. P.) 1981, p. 12.

(٢٥) *"Zionist Organisation, Report of the Executive of Zionist Organisattion submitted to the XIVth Congress, London, 1925"*, p. 353.

(٢٦) درويش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢.

(٢٧) طويق، «جريدة البريد اليومي»، **الأنباء** (القدس)، ٨/١٠/١٩٧٦.

(٢٨) Twena, Abraham; *Jewry of Iraq; Dispersion and Liberation, Part 3, Ahi-Ever Zionist Party,* Ramla: (N.P.) 1973, p. 8.

(٢٩) **المصباح** (بغداد)، ٢٢/١/١٩٢٦، ص ٤، و ٧/٣/١٩٢٧، ص ٤.

(٣٠) Moualim, David (Ed.); *Jewry of Iraq; Dispersion and Liberation, Part 4, The Jewish Community in Hillah,* Ramla: (N.P.), 1975, p. 6.

(٣١) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢ ـ ٨٣.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٨٣.

(٣٣) درويش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١.

(٣٤) **المصباح**، ٧/٥/١٩٢٥، و ٥/٣/١٩٢٥؛ والجمعية الانكليزية اليهودية هي فرع الاليانس في انلكترا، انفصلت عنه العام ١٨٧١. وتعنى هذه الجمعية بالشؤون الثقافية والتعليمية لليهود، في مختلف أرجاء العالم، انظر صبري جريس، **تاريخ الصهيونية، الجزء الأول**...، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨١، ص ٢٩.

(٣٥) **المصباح**، ٥/١١/١٩٢٥.

(٣٦) فاضل البراك، **المدارس اليهودية والايرانية في العراق** (دراسة مقارنة)، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٤، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٣٧) درويش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١.

(٣٨) البراك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧.

(٣٩) **الاستقلال** (بغداد)، ٤/٩/١٩٢٣؛ وخيري العمري، **حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث**، القاهرة: دار الهلال، بلا تاريخ نشر، ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٤٠) المركز الوطني، ملفه د/٦/٨، **التبشير الصهيوني في العراق ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤**؛ نقلاً عن صادق السوداني، **النشاط الصهيوني في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٥٢**، بغداد: دار الرشيد، ١٩٨٠، ص ٣٨.

(٤١) Haddad, Ezra and Priscilla Fishman; *History Round the Clock: The Jews of Iraq,* Tel - Aviv: 1952, pp. 18 - 19;
وكوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٧.

(٤٢) Twena (Ed.); "Jewry of Iraq...", Part 3, ***op. cit.,*** pp. 10 - 11.
و **المصباح**، ٢/٤/١٩٢٥، ص ٨، و ٢/١٠/١٩٢٧، ص ٩.

(٤٣) **المصباح**، ٢٣/١٠/١٩٢٧.

(٤٤) Twena, Part 3, ***op. cit.,*** p. 11.
واسحق بارموشيه، **بيت في بغداد**، القدس: رابطة الجامعيين اليهود النازحين من العراق، ١٩٨٣، ص ٢٣٢.

(٤٥) Twena, Abraham (Ed.); *Jewry of Iraq; Dispersion and Liberation; Suplement to Book 7, Addenda and Errata, Part 2,* Ramla: 1979, p. 20.

(٤٦) Twena; Part 7, ***op. cit.,*** p. 112.

(٤٧) شاؤول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٥ ـ ٩٧.

(٤٨) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥.

(٤٩) **المصباح**، ٣/٦/١٩٢٦، ص ٥.

(٥٠) **الاستقلال**، ٢٦/١٠/١٩٢٧.

(٥١) **المصباح**، ٤/٤/١٩٢٦، ص ٥ ـ ٦.

(٥٢) **المصدر نفسه**، ١/١٠/١٩٢٥، ص ٢، و ٣١/١٢/١٩٢٥، ص ٤.

(٥٣) **المصدر نفسه**، ٢٦/٤/١٩٢٥، ص ٢.

(٥٤) **المصدر نفسه**، ٢١/١/١٩٢٦، ص ٣.

(٥٥) **المصدر نفسه**، ١٠/٩/١٩٢٥، ص ٤، و ٤/٣/١٩٢٦، ص ٥.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ٥/٣/١٩٢٥، ص ٣.

(٥٧) قيس عبدالمحسن، «مجلة ' المصباح ' ودورها الصهيوني في العراق»، **الجمهورية** (بغداد)، الملحق، ٧/١٠/١٩٧٨، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٥٨) **المصباح**، ٢٦/٤/١٩٢٥، ص ٨.

(٥٩) **المصدر نفسه**، ٢٤/٤/١٩٢٤، ص ٦.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ١٧/٤/١٩٢٤، ص ٦.

(٦١) Moreh, ***op. cit.,*** pp. 18 - 19.

(٦٢) قام الباحث باستخلاص المعلومات من المصادر التالية:

Keren Kayemeth LeIsrael, *Report of the Head Office to the XVIth Zionist Congress at Zurich,* Jerusalem: 1929, pp. 64 - 67; Zionist Organisation, *Report of the Executive of the Zionist Organisation to the XIIIth Zionist Congress,* London: 1923, pp. 130 - 131.

(٦٣) استخلصها الباحث من المصادر التالية:

Keren Hayesod, *Report of the Head Office of Keren Hayesod to Council of the Jewish Agency, Basle, 1931,* p. 62; Keren Hayesod, *Report to the XVIth Zionist Congress at Zurich,* Jerusalem; 1929, p. 119; *Z.O. Report to XIVth Zionist Congress,* pp. 138 - 139; *Report of the Executive of the Zionist Organisation submitted to the XVth Zionist congress at Basle,* London: 1927, p. 158.

(٦٤) البراك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥ ـ ٦٦.

(٦٥) Twena, "... Supplement to the Album", ***op. cit.,*** p. 70.

(٦٦) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦. ويعتبر الشيكل رسم العضوية للمنظمة الصهيونية العالمية. فاذا بيع في العراق ما بين ١٠٠٠ ـ ٢٩٩٩ شيكلاً، فان يهود العراق يحصلون على مقعد واحد في المؤتمر الصهيوني العالمي. واذا بيع ما بين ٣٠٠٠ ـ ٣٩٩٩ شيكلاً، فانهم يحصلون على مقعدين في المؤتمر الصهيوني، وهكذا. واذا بيع أقل من ١٠٠٠ شيكل، فانهم لا يمثلون في هذه المؤتمرات. المعلومات مستخلصة من أسعد عبدالرحمن، **المنظمة الصهيونية العالمية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠.

(٦٧) كوهين، **المصدر نفسه**، ص ٩٨ ـ ١٠٣؛ ومئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٥.

(٦٨) مير بصري، **اعلام اليهود في العراق الحديث**، القدس: رابطة الجامعيين النازحين من العراق، ١٩٨٣، ص ٨٩.

(٦٩) الفرد موند (١٨٦٨ ـ ١٩٣٠)، وهو من اثرياء بريطانيا؛ ألماني الأصل؛ وتقلد مناصب عليا في بريطانيا، منها انه انتخب، العام ١٩٠٦، عضواً في البرلمان البريطاني؛ ثم وزيراً للصحة البريطانية العام ١٩٢١ ـ ١٩٢٢؛ ومنذ صغره كان متحمساً للصهيونية، وساهم في مجالات صهيونية عديدة، منها التبرع للمؤسسات المالية الصهيونية بمبالغ طائلة؛ كما ساهم في انشاء الوكالة اليهودية الموسعة العام ١٩٢٩؛ وقد كان، آنذاك، رئيساً لمجلسها. لمزيد من المعلومات، انظر

Encyclopaedea Judaica, Vol. 12, pp. 241 - 242, (Alfred Mond).

(٧٠) **المصباح**، ٢٧/١٢/١٩٢٤، ص ٥.

(٧١) **المصدر نفسه**، ١١/٣/١٩٨٦، ص ٧ ـ ٨.

(٧٢) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٨.

(٧٣) Twena, "... Supplement to the Album", ***op. cit.,*** p. 70.

(٧٤) *Ibid.,* p. 70.

وحامد مصطفى، «مدد الصهيونية من الاوقاف العراقية»، **آفاق عربية** (بغداد): السنة الثالثة، العدد ٩، أيار (مايو) ١٩٧٨، ص ٧٤.

(٧٥) كوهين، **مصدرسبق ذكره**، ص ١٠٩ ـ ١٢٥.

(٧٦) لقد اطلعت على ملف **القوانين والانظمة والقرارات والمراسيم والبيانات والتعليمات العراقية الخاصة باليهود العراقيين**، بغداد: مركز الدراسات الفلسطينية، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦، الذي اعده خلدون ناجي معروف، واعتمد فيه على الوثائق العراقية الرسمية، وخاصة جريدة «الوقائع العراقية»، وهي الجريدة الرسمية في العراق؛ ولكنني لم أجد أية معلومات عن موقف السلطات العراقية من الهجرة اليهودية الى فلسطين.

(٧٧) يبدو ان هذه الاعداد تشمل الذين هاجروا الى فلسطين بطرق شرعية وغير شرعية على السواء.

(٧٨) ايلي ليفي ابو عسل، **يقظة العالم اليهودي**، القاهرة: مطبقة النظام، ١٨٣٤، الجزء الأول، ص ٢١٣ ـ ٢١٤.

(٧٩) مئير، **مصدر سبق ذكره**، ج ١، ص ٢٥.

(٨٠) *Report to the XIVth Zionit Congress*, **op. cit.**, p. 345.

ولمزيد من المعلومات عن تحمس يهود العراق للهجرة، انظر

C.O. 733/177/67498/*Government Mandates Comission Report, Session 1929*, p. 191.

(٨١) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٠.

(٨٢) هاشومير، كلمة عبرية تعني الحارس، وهي منظمة عسكرية في فلسطين العام ١٩٠٩ لتنظيم عملية حراسة المستوطنات وتنظيم الحراس واعداد غيرهم بتدريبهم على ركوب الخيل واستعمال السلاح. انظر حمدان بدر، **تاريخ منظمة الهاغاناه في فلسطين من ١٩٢٠ الى ١٩٤٥**، بيروت: منشورات «فلسطين المحتلة»، ١٩٨٢، ص ١٧.

(٨٣) مئير، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(٨٤) 890G.00/2-745, *Despatch No. 619, 7/2/1945, The Jewish Minority in Iraq*, pp. 2 - 3.

(٨٥) **الاستقلال**، ٥/٩/١٩٢٣.

(٨٦) **المصدر نفسه**، ٤/٩/١٩٢٣.

(٨٧) **المصدر نفسه**، ١٩/١٠/١٩٢٣.

(٨٨) **المصدر نفسه**، ١١/٩/١٩٢٣.

(٨٩) **ديوان الملا عبود الكرخي** (نشره حسين حاتم الكرخي)، بغداد: ١٩٥٢، ص ١٧٠ ـ ١٧٣؛ وانظر، أيضاً، **البدائع** (بغداد)، ٦/٦/١٩٢٤.

(٩٠) **المفيد** (بغداد)، ٣٠/١١/١٩٢٤.

(٩١) **المصدر نفسه**.

(٩٢) **العالم العربي** (بغداد)، ١٠/٩/١٩٢٩.

(٩٣) **الفكر الجديد** (بغداد)، ١١/٢/١٩٨٢، ص ٤.

(٩٤) نقلاً عن «ردود الفعل العراقية تجاه اقامة وطن قومي يهودي في فلسطين» (ترجمة ممدوح الروسان)، **المؤرخ العربي** (بغداد)، العدد ٢٥، ١٩٨٤، ص ٦٨.

(٩٥) لويدجي غبريئيلي، «الطائفة اليهودية في العراق» (ترجمة غادة المقدم عذره)، **تاريخ العرب والعالم** (بيروت): السنة الخامسة، العدد ٥٤، نيسان (ابريل) ١٩٨٣، ص ٧٠.

(٩٦) درويش، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(٩٧) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧.

(٩٨) **جريدة العراق**، ٧/٩/١٩٢٩.

(٩٩) C. O. 890G.00/2 - 745, *Despatch, No. 619, 7/2/1945: The Jewish Minority in Iraq*, p. 6.

(١٠٠) موسى بن نصير، **شذوذ ومآس في الطائفة الاسرائيلية**، بغداد: مكتبة المثنى، ١٣٤٢ هـ، ص ١٨٢.

(١٠١) "C.O. 730/158/78089, From Eliahou Nahom to the Administrative Inspector of Baghdad, 13/9/1929", Rejwan, ***op. cit.***, p. 225.

(١٠٢) "C.O. 730/153/78089, From Eliahou Nahom, to the High Commissioner for Iraq, 11/9/1929", *Ibid.*

(١٠٣) "C.O. 730/153/78089, From Eliahou Nahom, to the Head Office of the Zionist Organisation, London: 28/12/1929", *Ibid.*

(١٠٤) كوهين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦.

تونس والقضية الفلسطينية، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٢

في السابع من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، أُصدر، في تونس، بيان طبي موقّع عليه من الاطباء الستة الذين يتولون علاج الرئيس الحبيب بوقيبة، يقررون فيه ان حالته الصحية لا تسمح له بممارسة مسؤولياته السياسية. واستناداً الى هذا التقرير، أعلن رئيس الوزراء والامين العام للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، زين العابدين بن علي، تنحية بورقيبة وتولي الرئاسة بدلاً منه، كما ينص الدستور على ذلك. وتعهد الرئيس الجديد ادخال تعديلات سياسية ودستورية شاملة تتجه بتونس، بخطوات أوسع، على طريق الديمقراطية. ولكنه، ومعه باقي القادة الجدد، أكد، في تصريحات متتالية، أن سياسة تونس نحو القضية الفلسطينية سوف تظل ثابتة لا تتغير . ومعنى ذلك، ان تونس سوف تستمر في السياسة ذاتها التي انتهجها بورقيبة، وتنظر الى القضية الفلسطينية من المنظار ذاته الذي كان ينظر اليها منه.

فيما يلي نتناول موقف بورقيبة من القضية الفلسطينية وآراءه في طرق حلها؛ لأن لبورقيبة آراء أثارت في العالم العربي ـ حين أدلى بها في العام ١٩٦٥ ـ عاصفة مدوّية، وتعرّض، بسببها، للاتهام بالخيانة، واندلعت ضده التظاهرات في بلاد عربية عديدة . كذلك، ثارت بينه وبين منظمة التحرير الفلسطينية، بزعامة أحمد الشقيري، أول أزمة عنيفة، وقطعت العلاقات بين تونس وبين مصر وسوريا والعراق، ورفضت تونس المشاركة في اعمال الجامعة العربية.

ولكن بعد هذه الازمة بحوالى عامين وقعت حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ودخلت القضية الفلسطينية مرحلة جديدة تماماً، وقبلت مصر والاردن وسوريا شروطاً كانت ترفضها من قبل، بينما ظل بورقيبة متمسكاً بآرائه السابقة؛ فهو لم يكفّ للحظة عن ترديدها، ولم يدخل عليها أي تعديلات، منذ ان اعلنها، أول مرة، في شباط (فبراير) ١٩٦٥ في مدينة اريحا، في الضفة الغربية.

التجربة التونسية وتحرير فلسطين

كانت المرة الاولى التي يطلع فيها العالم العربي على آراء بورقيبة، بالنسبة الى قضية فلسطين، على نطاق واسع، في اثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الاول في القاهرة في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤. وقتها، ازداد اهتمام الدول العربية بالقضية واخذت تلوح في الافق بوادر صدام مسلح جديد بينها وبين اسرائيل، بسبب لجوء العرب الى محاولة استثمار مياه نهر الاردن، وانشاء القيادة المشتركة. وفي ذلك المؤتمر، ألقى بورقيبة خطاباً، قوّم فيه القضية الفلسطينية، فقال: «... [ان] قضية فلسطين ليست، فقط، قضية بين عرب ويهود؛ انما هي قضية شعب افتكت بلاده من ايديه بالقوة والاستبداد، ليحل محله بها أناس نزحوا اليها من اصقاع متباينة، ولا ترتبط بينهم الا العصبية العنصرية، والحميّة الدينية، والاعتقاد الضال بأن ما نزل باليهود من تشتيت وتفرقة يمكن جبره بالقهر وبسفك الدماء وتشريد الابرياء. هذه قضية فلسطين في نظرنا. وهي لا تختلف، في جوهرها، عن سائر المشاكل الاستعمارية. وهي لا تختلف، بالخصوص، عن قضية اولئك الافارقة بجنوب افريقيا، الذين اغتصبت بلادهم وأصبحوا فيها مشردين منبوذين. ومن الغريب، المؤسف، ان الدول الافريقية، التي تقاطع حكومة الميز العنصري، لم تفهم، في غالبيتها، ان لا اختلاف بين القضيتين؛ وان المأساة بفلسطين قد تكون أشنع وافظع، لأن المستعمر الصهيوني بغيته ان يستقل بالبلاد كلها وان يطرد منها البقية الباقية من سكانها الاصليين. فقضية فلسطين استعمارية، وخصائص المشكل الاستعماري كلها متجمعة فيها : منها نزوح اقلية الى بلد تفرض عليه وجودها بالقوة والقهر؛ ومنها ذلك التفاوت الفادح في القوى بين الغاصب المستبد وبين شعب مغلوب على

أمره، بحكم اوضاع اجتماعية واقتصادية تتسم بالتخلف؛ ومنها جميع وسائل الفتك والترويع للوصول الى غايته» (**الخطاب المنهجي الذي القاه المجاهد الاكبر الرئيس الحبيب بورقيبة في مؤتمر القمة العربي**، تونس: منشورات الحزب الحر الدستوري التونسي، بلا تاريخ نشر، ص ٧ ـ ٨).

وقال بورقيبة ان حل القضية لا بد ان يكون احد الحلول التي لجأت اليها الدول والشعوب المحتلة، وهو الكفاح لاخراج المستعمر. وركز على ان الكفاح ضد الاستعمار لا يهدف الى الحاق الهزيمة بجيشه، انما مضايقته وتكبيده خسائر تجعله يفضل، في النهاية، الجلاء عن الاراضي التي يحتلها.

وكان الامر الجديد على السياسة العربية، ذلك الهجوم الذي شنّه بورقيبة ضد مواقف الدول العربية من قضية فلسطين، ودعوته الى رفع وصايتها عن الفلسطينيين، لأنهم اصحاب القضية. قال:

«فالقضية، اذاً، ليست منحصرة في نزاع بين اسرائيل والدول العربية، باعتبارها معنية باختلال التوازن في هذه المنطقة؛ بل نعتقد بأن وضع المشكل بهذه الصورة لم يساعد على تقريب ساعة الخلاص بالنسبة الى اخواننا الفلسطينيين. فمنذ [العام] ١٩٤٨ والدول العربية لا شغل لها الا اسرائيل وتحرير فلسطين من ربقة اسرائيل، ولم تفلح في ذلك. وليس من المعقول ان تفلح، اذا هي اصرت على اعتبار ان سبيل تحرير فلسطين هو الحرب الكلاسيكية. اذ قد تكون، فيها، اسرائيل أقوى منّا جميعاً، بما لديها من امكانيات داخلية، وخارجية، لا تدخل تحت حصر. ينبغي، اذاً، ان نضع المشكل في اطاره الحقيقي، وهو فلسطين. ثم ينبغي ان نعمل على ان يصير المشكل شغل العالم بأسره. ولن يتأتى ذلك، الا اذا قام ابناء فلسطين برد الفعل المباشر، المستمر، المتواصل، مهما كانت التكاليف، مع قيادة رشيدة، ووعي كامل، وروح جامحة» (**المصدر نفسه**، ص ١٠ ـ ١١).

وواصل بورقيبة طرح آرائه بجرأة وبصراحة: «بل ان واجباتنا، عندئذ، لن تقل جسامة وثقلاً؛ اذ علينا ان نعمل على بعث حركة المقاومة؛ وعلينا ان نغذيها بصورة مستمرة وفعالة؛ وعلينا ان نحتضنها، كلفنا ذلك ما كلفنا من تضحيات. ولكن محور المقاومة، كما أكد الاخ الشقيري نفسه، يجب ان يكون بفلسطين، في قلب المدن وعبر الصحراء وفي قمم الجبال، ولا سبيل غير هذه، اذا اردنا ان تكون أعمالنا مصداقاً لأقوالنا، واذا وطدنا العزم على نزع هذه الوصمة من جباهنا جميعاً معشر العرب. ولا يظنن اخواننا بفلسطين ان الامر فوق طاقتهم. فالعبرة ليست بكثرة العدد، ولا بضخامة العدة التي بأيديهم. العبرة، أولاً وقبل كل شيء، بروح المقاومة، وبدوام المضايقة؛ والعبرة، أيضاً، بتدبير الامور وتصريف الحوادث» (**المصدر نفسه**، ص ١٢ ـ ١٣).

وتحدث بورقيبة عن تجربة تونس والجزائر في الكفاح، ولخصها في انها اعتمدت على الكفاح والاعتماد على الذات أولاً، واتباع سياسة المراحل التي سار هو عليها. ودعا الفلسطينيين الى ان يتبعوا الطريقة ذاتها؛ اذ «... ليس هناك طريقة ناجعة غير طريقة المراحل. وهي لا تعني التخلي عن الهدف أو الرضى بأمور تافهة نضفي عليها لقب المراحل؛ بل ان طريقة المراحل الايجابية الثورية، أشبه ما تكون بالخطة الحربية التي ترمي الى احتلال المراكز الحساسة التي تساعد على مواصلة السير والتوغل في الميدان، والاقتراب، أكثر فأكثر، من الغاية القصوى» (**المصدر نفسه**، ص ٢١).

ونصح بورقيبة القادة الفلسطينيين بأن لا يترددوا في الاخذ بالحلول الصحيحة، حتى وان صدمت مشاعر الجماهير:

«ثم انه الى جانب التمييز الصحيح بين الغث والسمين، لا بد من خصال أدبية تساعد على تحمّل مسؤولية الاختيار والجهر به، ولو كان مصادماً للشعور السائد في الجماهير. ولا بد، لذلك، من الشجاعة والصبر على المكروه، وتحمّل الانتقاد الصادر، أحياناً، عن الاخوان والاصحاب. ولا بد من روح التضحية ونكران الذات؛ اذ ان الاختيار مجازفة وشبه مراهنة على الاحداث» (**المصدر نفسه**، ص ٢٣).

عاصفة في العالم العربي

وفي ١٦ شباط (فبراير) ١٩٦٥، وصل بورقيبة الى القاهرة، في مستهل جولة له على عدد من الدول

العربية وايران وتركيا، فاستقبل بحفاوة كبيرة . وفي هذه المدة، ظهرت بين الدول العربية وبين المانيا الاتحادية ما عرف بأزمة صفقة الاسلحة الالمانية لاسرائيل، والتي كانت سرية، وكشف امرها، واوقفت المانيا باقي الصفقة، الا انها اعلنت انها سوف تعترف باسرائيل.

وتزعّمت مصر الدعوة الى قطع العلاقات بين الدول العربية والمانيا، اذا ما نفذّت اعترافها باسرائيل؛ لكن بورقيبة دعا الى التريث، لانعدام أي جدوى سياسية لقطع العلاقات.

وفي أثناء جولة بورقيبة في الاردن، زار الضفة الغربية وتفقد مخيمات اللاجئين. وفي مدينة اريحا ألقى كلمة طالب فيها بايجاد حل للمشكلة الفلسطينية، على أساس قرار الامم المتحدة الذي اتخذ في العام ١٩٤٧، وينص على تقسيم فلسطين دولتين، عربية ويهودية، واحلال السلام بين العرب واسرائيل على هذا الاساس، والتعايش بينهم لأن هذا ـ كما قال ـ هو الممكن الوحيد امام الفلسطينيين . ثم دعاهم الى ان يأخذوا قضيتهم بأيديهم.

واحدثت التصريحات هذه ضجة كبيرة في العالم العربي، مقرونة بالدهشة، لأن الاتجاه العام كان لا يتصور امكان الاعتراف باسرائيل داخل أي حدود، وان الحل يكمن في ازالتها. واندلعت التظاهرات ضد بورقيبة في دمشق، وبغداد، فألغى زيارته المقررة اليهما. لكنه زار لبنان والكويت، وعقد مؤتمرات صحافية، شرح فيها وجهة نظره.

في بيروت، شرح بورقيبة، في مؤتمر صحافي، بتاريخ ١٩٦٥/٣/١١، تجربة تونس في الكفاح ضد الاستعمار. وقال:

«وقد رأينا ان هذه الطريقة ربما أفادت في حل قضية فلسطين. وما كنّا لنبدي هذا الرأي، لولا اتضح للجميع ان طريقة ' الكل أو لا شيء ' لم تؤد الى أية نتيجة. على أنني لا امانع في التسمك بها، اذا كانت لنا القوة التي تمكننا من الهجوم على اسرائيل والقضاء عليها نهائياً. لكن أين هي هذه القوة ؟ ان الوضع العربي والعالمي لا يترك أي مجال لنجاح طريقة ' الكل أو لا شيء ' ، وهذا ما جعلني أفكر في استخدام الطريقة التي اتبعناها نحن في كفاحنا، وأدت الى نتائجها الباهرة. لقد كان من السهل علي ان اقول واكرر الكلمات المتداولة؛ عائدون، وستعودون، لكن المسألة أبعد ما تكون عن الالفاظ الجوفاء. وانا رجل جدّ. لا أكاد الاقي صعوبة حتى أفكر في تذليلها. واذا اعترض سبيلي جدار، أبحث عن طريقة لاختراقه، ولا اكتفي بترديد رغبتي في تخطيه، وعندي ان من يفعل ذلك انما يضلل وينافق. لذلك، عرضت تجربتي، وناديت بقبول الحلول المنقوصة الكفيلة بتدعيم موقفنا في نظر الدول والشعوب، وبالحصول على رصيد من العطف الاممي، وبمضايقة اسرائيل نفسها. أليس هذا أجدى من الوقوف أمام الجدار، دون أن نفعل شيئاً ؟ اننا اذا تمسّكنا بهذا الموقف، سنجد أنفسنا، بعد ١٧ سنة أخرى، في المكان نفسه الذي نحن فيه الآن، وعلى الحالة التي نحن عليها» (**خُطَب بورقيبة**، الجزء التاسع عشر، تونس: وزارة الاعلام، بلا تاريخ نشر، ص ٢٦ ـ ٢٧).

وفي اسطنبول، في تركيا، عقد مؤتمراً صحافياً، بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٩، كان معظم اسئلة الصحافيين، خلاله، عن تصريحاته في اريحا، وردود الفعل الغاضبة ضدها؛ فرد بورقيبة:

«أنا مؤمن بأن الكثير من الفلسطينيين الذين توجهت اليهم بالخطاب في نابلس وعمان، اعملوا افكارهم في تصريحاتي، ولم يروا في المنهج التونسي خيانة ولا تنكراً للشعب الفلسطيني. واقصى ما هنالك أنه توجد خاصة لدى بعض الصحافيين ممن يرون ان سياسة المراحل تعني التنازل عن الهدف. وهو اعتقاد خاطىء، لأن اجتياز مرحلة يفضي الى اعداد المرحلة الموالية، تلك هي نظرتنا للاشياء. أما اولئك الذين يعيبون علينا هذه السياسة ويحاولون اظهارها في مظهر التنكر للمبادىء، فانهم ينسون انهم اضطروا، خلال كفاحهم، من أجل التخلص من الاستعمار تدريجياً، وعلى مراحل عديدة، وهذا ما يؤكده التاريخ . فقد تحررت مصر على مراحل متتالية؛ منذ التصريح الذي انهى عام ١٩٢٢ الحماية الانجليزية، الى الجلاء الكامل عام ١٩٥٦، وما تخلل ذلك من استقلال، لم يكن حقيقياً. اذ يكفي ان نذكر تحالف ١٩٣٦ واتفاق الجلاء سنة ١٩٥٤. وكانت هناك مراحل، ايضاً،

في سوريـا، وفي العـراق. أي انـه لم ينتقل أي بلد دفعة واحدة وبين يوم وليلة، من الهيمنة الاستعمارية الى الاستقلال الكامل، بما في ذلك جلاء القوات الاجنبية. لقد كانت المراحل هي القاعدة. وأرى ان ذلك ينطبق على فلسطين. أما ما هي المراحل التي يجب التفكير فيها، فذلك ليس من اختصاصي التناقش فيه. يجب، سلفاً، قبول سيـاسـة المراحل؛ واذا رفضت، فليأتونا بسياسة أفضل. أما أنا، فيبدو لي، بوضوح، أنه ليس هناك تقدم، والتوصل الى تحرير فلسطين بدون مراحل شيء عسير. تلك هي نظريتي في تسوية المشكلة الفلسطينية، التي هي مشكلة استعمار، وأحد المظاهر القليلة المتبقية للعهد الاستعماري» (**المصدر نفسه**، ص ٥٧ ـ ٥٨).

واشتدت المعركة حول آراء بورقيبة. وقد لوحظ ان الصحف المصرية تجنّبت مهاجمته، وانها كانت تنشر آراءه التي يدلي بها في بيروت والكويت وتركيا وايران باقتضاب شديد. وبعد عودة بورقيبة الى تونس، انتشرت شائعات في العالم العربي مفادها ان بورقيبة قال ما قال بعد ان اتفق عليه مع الرئيس جمال عبدالناصر، في أثناء زيارته القاهرة. ولم يكن هذا صحيحاً. وعلى العموم، فقد تدهورت العلاقات بين مصر وتونس، لأن بورقيبة عارض مصر في قطع علاقاتها مع المانيا الاتحادية، والتي كانت قضيتها تتزامن مع العاصفة التي أثارتها تصريحاته.

وكان أول، وأعنف، هجوم من القاهرة ضد بورقيبة هو الذي شنّه محمد حسنين هيكل في مقالته «بصراحة». كتب:

«لقد كانت هناك مسألتان ثارت من حولهما الضجّة فيما ادلى به سي الحبيب من تصريحات. المسألة الاولى، هي ما فهم من كلام سي الحبيب من أنه يتصور امكانية تعايش سلمي بين الشعوب العربية واسرائيل. وفي هذه المسـألة، فأني أميـل الى قبول التصحيح الذي حاول به سي الحبيب ان يتدارك أثر ما فهم من كلامه. كان التصحيح الذي أصدره، ورددّه عنه حزبه في تونس ووزير خارجيته المنجي سليم في القاهرة، هو ان سي الحبيب كان يقصد امكانية التعايش السلمي بين الشعوب العربية وبين أقلية يهودية تسكن بينهم، بعد القضاء على اسرائيل. تلك وجهة نظر تقبل المناقشة على أي حال، بعد تصفية اسرائيل، واذا كنت اميل الى قبول تصحيح بورقيبة لما فهم عنه في هذه المسألة، فعن اعتبارين:

«○ لا أظن عربياً، مهما كان، يتصور امكانية تعايش سلمي بين الشعوب العربية واسرائيل.

«○ من ناحية أخرى، فلماذا نصرّ على تكذيب الرجل اذا ما قال، هذا ما كنت اعنيه، وغيره سوء تعبير منّي أو سوء فهم عنّي. ليكن. وتبقى بعده مسألة ثانية...» (محمد حسنين هيكل، «بصراحة»، **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٦٥/٣/٢٦).

ثم ناقش هيكل موقف بورقيبة من دعوة قطع العلاقات مع المانيا الاتحادية وصبّ عليه هجومه الرئيس. وواضح ان هيكل، الذي كان يعبّر عن آراء واتجاهات الرئيس الراحل عبد الناصر، ركز الاهتمام على موضوع المانيا ومحاولة تجاوز آراء بورقيبة بالنسبة الى القضية الفلسطينية، وان كان قد حدد موقف مصر القاطع فيها (**المصدر نفسه**).

تصعيد الحملة

وأصبحت القاهرة المصدر الرئيس لتحديد تحركات الدول العربية، في ما يخص قضية فلسطين. وفي الاول من نيسان (ابريل) ١٩٦٥، عقدت فيها ندوة فلسطين العالمية، حضرتها شخصيات سياسية وصحافية من جميع انحـاء العالم؛ ودارت خلالها مناقشات واسعة حول طرق حل القضية. وفي اشارة غير مباشرة الى تصريحات بورقيبة، قال الامين المساعد للجامعة العربية، سيد نوفل، في كلمته، خلال الندوة:

«[ان] اسرائيل احتلت وطناً عربياً، وشرّدت ابناء هذا الوطن، واستقدمت حثالة البشر لتكوين دولة عنصرية؛ وذلك كله يجعل قرار الامم المتحدة بقبول عضوية اسرائيل قراراً باطلاً» (**المصدر نفسه**، ٢/٤/١٩٦٥).

لكن وزيـرالدولة البـريـطاني الاسبق، انتـوني ناتنغ هاجم أساليب الدعاية العربية وأدلى برأي مخالف

تماماً. قال:

«ان هناك شيئاً واحداً يمنع حل مشكلة فلسطين، وهو محاولة العرب تسوية هذه المشكلة عن طريق السلاح. ايها الاصدقاء: ان الحرب لن تسوّي شيئاً، ولن تحل مشكلتكم. ان الحرب تدمّر، وتخرّب، وتقضي على كل شيء. وليست الحرب هي الطريق لحل قضية فلسطين. ان المتحدثين باسمكم في الغرب كثيراً ما يقدمون التهديدات بدلاً من تقديم المناقشات المنطقية الهادئة والهادفة. ان المتحدثين باسمكم في الغرب لا يعرفون كيف يصلون الى الغرب ويكسبونه الى صفهم. ان الصهيونيين كسبوا وجهات نظر كثيرة عن طريق المناقشة والاسلوب العلمي الحديث» (**المصدر نفسه**، ٤/٤/١٩٦٥).

واختتمت الندوة اعمالها في السادس من نيسان (ابريل) ١٩٦٥، واصدرت توصيات عدة، منها:

«... تعلن الندوة ان قرار تقسيم فلسطين قرار باطل من أساسه؛ فقد صدر في غياب مجموعة كبرى من الدول الافريقية والاسيوية؛ كما انه صدر في غياب مجموعة دول عدم الانحياز؛ وانه قرار صدر تحت الضغط والارهاب الاستعماري، مستخدماً في ذلك عملاء الاستعمار» (**المصدر نفسه**، ٧/٤/١٩٦٥).

وخرجت مصر عن صمتها بالنسبة الى موقف بورقيبة، فصدرت «الاهرام» بتاريخ ٢٣/٤/ ١٩٦٥ وفي صدر صفحتها الاولى مانشيت نصه: «موقفنا من المؤامرة. تصريحات خطيرة جديدة للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة تكشف كل شيء بوضوح وجلاء». ونقلت «الاهرام» مقتطفات من خطاب بورقيبة الذي ألقاه في تونس، في اليوم السابق، أمام الطلبة التونسيين واعضاء من الحزب الحاكم، وقال فيه: «انني اقترح اجراء مفاوضات مباشرة بين الاسرائيليين والفلسطينيين العرب في عاصمة محايدة، في حالة ما اذا قبلت اسرائيل قرارات الامم المتحدة بشأن المشكلة، وأعرب العرب عن تحبيذهم لأيجاد حل للمشكلة» (**المصدر نفسه**، ٢٣/٤/١٩٦٥).

وعلقت «الاهرام» بتوقيع محرر الشؤون العربية، وهو، هنا، هيكل، بما نصّه:

«١ ـ ان هذه التصريحات الجديدة التي نقلتها جميع وكالات الانباء، أمس، عن بورقيبة، من تونس، هي أخطر، وأوضح، ما صدر عنه حتى اليوم، منذ بدأ ينحدر على المنزلق الوعر حديثاً، بغير وعي عن مشكلة فلسطين. ولقد أثارت هذه التصريحات ـ منذ اللحظة الاولى التي بدأت فيها تترى ـ دهشة وصلت الى حد الذهول أحياناً، وكانت هناك، دائماً، حيرة في تفسير الدافع والسبب. ولكن تصريحات الامس تقطع كل حيرة. وتوضح، لأول مرة، ان الرئيس التونسي بورقيبة يتحرك وفق خطة مرسومة، جرى تنسيقها، ووضعها، بواسطة قوى الاستعمار الغربي، تآمراً على قضية المصير العربي كله.

«٢ ـ بعد هذا الوضوح، فإن القاهرة اصبحت ترى ان الامر لا يمكن السكوت عليه؛ وترى القاهرة ان العملية كلها يجب ان تبحث، فوراً، على اعلى مستوى عربي ممكن. وبالفعل، فإنه قد تقرر ان تطلب الجمهورية العربية المتحدة ادراج موضوع تصريحات الرئيس بورقيبة، ودلالاتها، وآثارها، في جدول اعمال مؤتمر رؤساء الحكومات العربية، الذي سيعقد في شهر [أيار] مايو المقبل في القاهرة. وفي رأي دوائر مسؤولة في القاهرة ان نتيجة بحث هذه التصريحات في مؤتمر رؤساء الحكومات العرب سوف يتوقف عليها كل سياسة مؤتمر القمة. وما لم يتضح الموقف في مؤتمر رؤساء الحكومات بطريقة قاطعة، فان القاهرة سوف تجد محتّماً عليها ان تصل الى قرار بشأن اشتراكها في مؤتمر القمة العربي المنتظر عقده في المغرب في شهر [أيلول] سبتمبر القادم... فان هذا المؤتمر، لا تصبح له ـ باشتراك بورقيبة فيه ـ أية قيمة !

«٣ـ ان القاهرة ترى ان الامر يتطلب عملية مواجهة حاسمة على المستوى السياسي القومي؛ ولا يمكن ان يواجه بمجرد توجيه الاتهام، أو بمجرد الرد بحملات دعائية. ان صميم الامر، الآن، هو: اين يقف رئيس احدى الدول العربية ؟ واذا جاز الحكم على اساس التصريحات المنقولة عن الرئيس التونسي، فان المكان الذي اختار الوقوف فيه لا يسمح للجمهورية العربية المتحدة بأن تشترك معه في مداولات سياسية تمس الحاضر

العربي والمستقبل العربي؛ ولا يسمح لها، أيضاً، بأن تترك أي سر من اسرارها الدفاعية يصل اليه، خصوصاً في مرحلة حرجة وحاسمة كالمرحلة الحالية» (**المصدر نفسه**). ومعنى كلام هيكل هذا، ان مصر تشترط لحضورها مؤتمر القمة العربي عدم حضور بورقيبة له؛ وهو ما يهدد بأزمة خطيرة للجامعة العربية؛ كما يضع الدول العربية الاخرى في موقف محرج؛ كما انها تشترط بحث الموضوع في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية.

المنظمة تعلن موقفها

وفي اليوم ذاته الذي صدرت فيه «الاهرام» (٢٣/٤/١٩٦٥)، أصدر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك، أحمد الشقيري، بياناً ندد فيه بمقترحات بورقيبة، نصه:

«ان منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها ممثلة لشعب فلسطين، ولارادته الثورية في تحرير الوطن السليب، تبادر الى رفض مقترحات الرئيس بورقيبة، جملة وتفصيلاً، وتعلن ان قضية فلسطين ليس لها الا حل واحد لا ثان له، ألا وهو عروبة فلسطين، من غير تقسيم، ولا تدويل، ولا توطين. وتؤكد المنظمة، بما لا يرقى اليه الشك، انه ليس بين صفوف الشعب الفلسطيني، فلسطيني واحد يقبل بمقترحات الرئيس بورقيبة، أو يوافق على مفاوضة اسرائيل، كائنة ما كانت العروض والشروط. واذا كان مبدأ المفاوضات السياسية والتعايش السلمي مقبولاً في عدد من القضايا الدولية، فانه مرفوض، اطلاقاً، بشأن القضية الفلسطينية. وليس هذا الموقف القاطع، من جانبنا، قائماً على عاطفة وطنية فحسب، ولكنه، في جوهره، يستند [الى] دراسة عميقة لحقائق الحركة الصهيونية وأطماعها الاستعمارية، و [الى] احاطة دقيقة باسرائيل واهدافها العدوانية التوسعية. واذا كانت الكارثة قد اصابت عرب فلسطين في عام ١٩٤٧، واخرجتهم من وطنهم، فان الخطر، في هذه المرحلة بالذات، يتناول الامة العربية بأسرها، مصيراً ووجوداً.

«ونحن نرى في تصريحات الرئيس بورقيبة خروجاً واضحاً على مؤتمري القمة، في القاهرة والاسكندرية، ونكوثاً صريحاً بمقرراتهما، نصاً وروحاً. وقد اشترك الشعب الفلسطيني في هذين المؤتمرين لتحرير فلسطين، لا لتصفية قضية فلسطين. ثم ان قيام منظمة التحرير الفلسطينية وانشاء جيش التحرير الفلسطيني والقيادة العربية الموحدة ـ وقد وافق الرئيس بورقيبة عليها ـ لم يكن يستهدف مفاوضة اسرائيل، أو التعايش السلمي معها؛ بل كان الهدف الاول، والاخير، تحرير فلسطين واعادتها لأهلها، عربية خالصة. والواقع ان تصريحات الرئيس بورقيبة تمثل جزءاً من تخطيط واسع. ان قضية فلسطين، في مجموعها، تواجه، في الظروف الحاضرة، مصاعب أساسية مع عدد من الحكومات العربية. ولا تستطيع منظمة التحرير ان تتحمل اوزار هذه المواقف امام الشعب الفلسطيني، ولا امام الامة العربية. ولذلك، فانني، بوصفي رئيساً لمنظمة التحرير، سأبادر الى عرض الموقف برمّته، وتصريحات الرئيس بورقيبة بالذات، على ممثلي الملوك والرؤساء العرب، في اجتماعهم الذي سينعقد في القاهرة في الثامن والعشرين من هذا الشهر. كما سأنتهز فرصة اجتماع رؤساء الوزراء العرب، المزمع عقده في الشهر المقبل بالقاهرة، لأكشف عما يدور حول القضية الفلسطينية، والعقبات التي توضع في طريق منظمة التحرير الفلسطينية.

«اننا لا نريد ان تصبح منظمة التحرير الفلسطينية امتداداً لحكومة عموم فلسطين، التي استمرت اربعة عشر عاماً شبحاً من غير روح. فلسنا طلاب ألقاب، ولا نسعى وراء المناصب والرواتب. ولكننا نريد، بكل اخلاص وعزيمة، ان تباشر منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولياتها القومية، بصورة جديدة وصادقة، في المجالات العسكرية والتنظيمية والسياسية، وفي جميع الدول المحيطة بخطوط الهدنة. فاذا لم تجد منظمة التحرير الفلسطينية تأييداً جماعياً كاملاً لمطالبها القومية، الثورية، فسنختار ان نقصر تعاوننا مع الحكومات العربية التي تؤمن بالكفاح والنضال. ونحن على يقين بأن الشعوب العربية، بأسرها، ستكون معنا في طريق الكفاح والنضال» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٤/١٩٦٥).

وواضح ان بيان الشقيري جاء رد فعل على ما نشرته «الاهرام» عن رأي وموقف مصر. ونستطيع ان

نقول انه ـ أي الشقيري ـ جعل نفسه طرفاً مع حكومات عربية وضد أخرى، عندما هدّد بايقاف تعامل المنظمة مع «الحكومات العربية التي لا تؤمن بالكفاح والنضال». وأصدر الشقيري أوامره بتأجيل افتتاح مكتب المنظمة في تونس، الذي كاد يتم. وقال في تفسير ذلك «انه يعتبر كل تونسي يعيش على ارض تونس ممثلاً للشعب الفلسطيني في كفاحه ونضاله».

وعلى كل حال، فان تصريحات بورقيبة اثيرت في اجتماع ممثلي الملوك والرؤساء العرب، الذي عقد في القاهرة بتاريخ ٢٨/٤/١٩٦٥. وكانت القضية الرقم واحد على جدول الاعمال، بناء على طلب م.ت.ف. وارسل بورقيبة سفير تونس في القاهرة، محمد بدره، ليحضر المؤتمر ممثلاً عنه، ومعه رسالة شخصية يسلّمها الى الرئيس جمال عبدالناصر، لكن عبدالناصر رفض ان يقابله ؛ ومن جانبه رفض بدره، أيضاً، حضور المؤتمر ؛ وصدرت التعليمات من تونس بسحب السفير واعضاء السفارة، احتجاجاً على مهاجمة المتظاهرين في القاهرة السفارة التونسية.

وبحث المؤتمر تصريحات بورقيبة، وأصدر، بتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٥، بياناً، جاء فيه:

«نظرت اللجنة مذكرة رئيس منظمة تحرير فلسطين عن تصريحات السيد الحبيب بورقيبة، رئيس جمهورية تونس، بشأن القضية الفلسطينية. واستذكرت ما اجمعت عليه الامة العربية، منذ نشأة المطامع الصهيونية الاستعمارية في فلسطين، من الجهاد المقدس ضد هذه المطامع وأخطارها على الوطن العربي، وما قام عليه ميثاق الجامعة العربية من تمسك الدول العربية كلها بعروبة فلسطين واستقلالها، والتزامها بالعمل صفاً واحداً لتحقيق هذا الاستقلال؛ كما استذكرت النضال العربي المتصل ضد محاولات الاستعمار والصهيونية تصفية قضية فلسطين واعتراف العرب باسرائيل. وتذاكرت ما كسبته القضية العربية في المجالين، القومي والدولي، نتيجة هذه السياسة الجديدة في وحدة العمل العربي لتحرير فلسطين والمؤامرات الاستعمارية الصهيونية التي تدبر ضد هذه السياسة القومية، وقررت بالاجماع ما يأتي:

«أولاً: تؤكد اللجنة، من جديد، باسم ملوك ورؤساء الدول العربية وحكوماتها، التمسك التام بمقررات مؤتمري القمة العربية ورؤساء الحكومات العرب والتزامهم الكامل بجميع ما تنطوي عليه من واجبات ومسؤوليات؛ كما تؤكد ان الحكومات العربية، معبّرة عن ارادة شعوبها، ماضية بخطى ثابتة في دعم القيادة العربية الموحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني، وفي تنفيذ المشروع العربي لاستثمار مياه نهر الاردن وروافده؛ وانها على استعداد تام لمواجهة جميع الاحتمالات، وبذل التضحيات، في سبيل تحرير الوطن العربي الفلسطيني، تحريراً كاملاً.

«ثانياً: يؤكد الممثلون الشخصيون باسم ملوكهم ورؤسائهم رفض أية دعوة الى الاعتراف، أو المصالحة، أو التعايش، مع اسرائيل، التي اغتصبت، بمؤازرة الاستعمار، جزءاً من الوطن العربي، واخرجت شعبه منه، واتخذها الاستعمار والمطامع الاجنبية العداونية في العالم العربي قاعدة تهدد البلاد العربية كلها، وتحول دون قوتها وتقدمها. كما يعتبرون مثل هذه الدعوة خروجاً على الاجماع العربي في قضية فلسطين، وعلى ميثاق الجامعة العربية، ونقضاً للخطط التي أجمع عليها رؤساء وحكومات الدول العربية، وباركتها الامة العربية» (**المصدر نفسه**، ٣٠/٤/١٩٦٥).

وبمناسبة عيد العمال، في الاول من أيار (مايو) ١٩٦٥، خطب عبدالناصر، وتطرق الى مقترحات بورقيبة، قائلاً:

«أهي اسرائيل رفضت كلامه. ولكن طبعاً اسرائيل بتهلّل له. الغرب يهلّل له. طيب ليه الغرب بيهلل له، وليه اسرائيل بتهلل له ؟ لأنه قال نتفاوض مع اسرائيل، وده مطلب اسرائيل والدول الاستعمارية. قال نتعايش مع اسرائيل، وده مطلب اسرائيل والدول الاستعمارية. قال نتعامل اقتصادياً مع اسرائيل. وده مطلب اسرائيل والدول الاستعمارية. وهو اول رئيس عربي ينادي بهذا. وانا رأيي ان كلامه لا يخدم العرب بأي حال من الاحوال.

هو بيقول ان هذا يخدم العرب ويحل القضية. انا باقول انه حرك القضية في صالح اسرائيل. لأن اسرائيل بتاخد هذا الكلام وبتوريّه للدول الافريقية والآسيوية اللي ايدتنا في مطالبنا لتحرير فلسطين. وبهذا ممكن دول من اللي ايدتنا بترجع عن تأييدها بسبب ان رئيس عربي تبنى وجهة نظر اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ٢/٥/١٩٦٥).

وأعلن عبد الناصر انه لن يدخل في معركة كلامية مع بورقيبة، لأن اسرائيل تستفيد من ذلك. ولهذا، اكتفت الصحف المصرية بنشر اخبار بورقيبة موجزة فيما بعد، الى ان كتب هيكل تعليقاً صغيراً ينبّه فيه الى ان «الاهرام» لن يتابع تصريحات بورقيبة بعد الآن (**المصدر نفسه**، ٢٦/٥/١٩٦٥).

وبتاريخ ٢٦ أيار (مايو) ١٩٦٥، اجتمع، في القاهرة، رؤساء الحكومات العربية. وانتهى الاجتماع في اليوم التالي واصدروا بياناً برفض مقترحات بورقيبة؛ كما رفضوا طلباً لأحمد الشقيري باسقاط عضوية تونس من الجامعة العربية ولم تؤيده الا سوريا (**المصدر نفسه** و **الاخبار** (القاهرة) و **الجمهورية** (القاهرة)، ٢٨/٥/١٩٦٥).

وهكذا، رفضت م.ت.ف. وجميع الدول العربية مقترحات بورقيبة ودانتها. وكذلك فعلت اسرائيل. فقد اعلن كل من رئيس الوزراء آنذاك، ليفي أشكول، ووزير الخارجية، ابا ايبن، معارضة اسرائيل قبول مشروع الامم المتحدة تقسيم فلسطين، أو توطين اللاجئين في اسرائيل، ورحّبا باجراء مفاوضات مع بورقيبة للتباحث في كيفية تحقيق التعايش السلمي بين العرب واسرائيل.

ردّ بورقيبة

لكن بورقيبة ـ على ما بدا ـ لم يهتز بسبب هذه التطورات وردود الفعل العنيفة؛ كما لم يتراجع عن آرائه، بل استمر في ترديدها والقاء مزيد من الاضواء والتفسيرات عليها. فبتاريخ ٣٠/٤/١٩٦٥، القى خطاباً في مدينة صفاقس، قال فيه:

«انني عوّدت نفسي على الصدق في القول، والاخلاص في العمل، مما جعلني أبسط القضية أمام اللاجئين انفسهم، واخاطبهم بلغة العقل. وقد تأكدتم جميعاً مما شاهدتموه من صور فوتوغرافية وسمعتموه من صور نقلتها الاذاعة، ان كلامي لم يكن محل استنكار اللاجئين أو تبرّمهم، بل انه قوبل بالهتاف، ودفعهم الى التفكير والتأمل في وضعيتهم وقضيتهم. وقد تماديت في التحليل حتى انني عرضت عليهم طريقة الكفاح التونسي مثالاً لما يمكن ان يقوموا به، خصوصاً بعد ان ثبتت نجاعتها في ظروف كان يظهر فيها تحرير تونس سعياً ميؤوساً منه، وخلاصها أبعد من خلاص فلسطين. وقد بدا عليهم انهم ادركوا قيمة النصحية. لكن اتضح، فيما بعد، ان ثمة ايادي، أو بالاحرى شخصيات، تعتبر تخليص فلسطين في غير صالحها. وقد بلغ بها الجهل والانانية والعجز عن تصور المستقبل حداً جعلها تخشى تمزيق الستار والخروج بالقضية عن وضعيتها الحالية، معتبرة، بدون شك، ان الوضع الراهن، على علاّته ومساوئه، اصبح شيئاً معتاداً، ولا داعي لمنازلة الخصم وخوض الشدائد والازمات. وهكذا صدرت الاشارة لاولئك المأجورين، من صحافيين وغيرهم، بتعظيم المظاهرات وايراد الاحتجاجات، متظاهرين بالرغبة في تحرير فلسطين ومؤكدين عروبتها. لذلك، تمثّل ردّنا، على الحملة المغرضة، في التذكير بأن نقطة الخلاف ليست عروبة فلسطين ـ اذ ان هذا المبدأ تجتمع حوله كلمتنا ـ وان اختلفنا في شيء فانما هو طريقة الوصول الى الهدف. وهكذا، فان ظاهرة التغليط جليّة في بعض العواصم العربية. واعتقادي ان ما قمت به من اعمال، وما فهت به من تصريحات، ثم ما عقب ذلك من احداث، حتى وان كانت مؤلمة، وبالرغم، أيضاً، عما تلاها من سباب وشتم، لا بد انه سيأتي بنتيجة. وقد بدأت البوادر تبرز للعيان بالفعل. وظهر ميل الى التفكير واعمال الرأي. وهذا تطور كبير سيكون، بحول الله، بداية كسب اعظم، وبادرة خير، مثلما وقع في تونس منذ ٣١ سنة، ايام نشوب الخلاف بين الدستوريين، واضطرار الشعب التونسي الى اعمال فكره واختيار اتجاهه، مستعملاً، في كل ذلك، كافة طاقاته الذهنية. فكانت بداية النهضة؛ وكان من نتيجتها ان اتضحت السبل وارتفع الغموض وزالت الاوهام وتكتلت القوى حول شيء معقول وخطة مضبوطة. وآمل ان يتحقق هذا التحول في الشرق،

وان تسمح جولتي في العواصم العربية، والازمة التي تلتها، بالنظر الى القضية الفلسطينية من زاوية الفعالية والنجاعة وبلوغ الهدف . وبذلك لا نكون خلّصنا قضية فلسطين فحسب، ووفرنا حلاً لهذه المشكلة المؤلمة التي تغيرت معطياتها منذ عشرين سنة، بل أعدنا الى العالم العربي وزنه أيضاً؛ ذلك ان الجدال والضجيج أظهرانا، في نظر الرأي العام العالمي وفي نظر الدول، بمظهر صبيان يعوزهم النضج السياسي. ورجائي الا تنفرد تونس عن بقية الدول العربية بالاتزان وحكمة القيادة وصواب التفكير، وان يكون للبلاد العربية الاخرى، أيضاً، رجال حكماء ووزن واحترام على الصعيد الدولي. واعتقادي ان الطريقة التي توخّيتها لا بد ان تفضي الى نتائج تتمخض، في النهاية، عن شيء يكون في صالح العرب والبلاد العربية والاسلامية. وعندها، سيعود الفخر الى تونس باعتبارها انها الدولة التي رمت البذرة الاولى وتحمّلت، من جراء ذلك، التهجمات والشتم، مثلما تحمّلتها طيلة ٣٠ سنة، الى ان انتهت الى ما هي عليه من بناء وطن محترم مهاب، ومن توفير للكرامة والعزة. ان الرشد والرجوع الى العقل والحق فضيلة، نتمنّى ان نلمسها في تصرف اخواننا وبني عمومتنا في المشرق العربي» («خطب بورقيبة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٠ ـ ١١٢).

وكلما اشتدت الحملات ضده، كلما اشتد بورقيبة في التصدي لها. وألقى خطاباً في مدينة تونس، بتاريخ ٢١/٥/١٩٦٥، كان، في الواقع، من أهم خطاباته حول القضية الفلسطينية . قال عن الدول العربية:

«وبدل ان تتجه الدول العربية الى التفكير في طريقة ايجابية للوصول الى الهدف، اصبحت تقتصر على اعلان المبدأ وترديده من وقت لآخر . وهو انه لا مفاهمة ولا مساومة . وبديهي انه لا نتيجة لذلك، الا الهاء الجماهير، والتخفيف من وطأة وخز الضمير، وبعث زائف الآمال في انفس ابناء فلسطين حتى لا يحاسبوهم على ما صنعت ايديهم، ولا يؤاخذوهم من ارتمائهم على الهزيمة كالمجانين . ان قادة الدول العربية يعترفون بكل هذا في الخلوات. وقد جمعتني محادثة مع رئيس حكومة دولة اضطرت الى التحالف، مكرهة، مع عبدالناصر، خوفاً من ان ينقلب عليها، وخشية من الفلسطينيين المقيمين في ترابها؛ صرح لي أثناءها بأسفه لانصراف الانكليز عن فلسطين. وقال: لو استمر حكمهم، لكانت الهجرة اليهودية محدودة، ولبقي الفلسطينيون في وطنهم . هكذا اصبح العرب يتحمسون على الاستعمار البريطاني. وانا لا أرى الذين تسببوا في نكبة فلسطين بالخيانة، بل كل ما اقوله انهم اساءوا التدبير، وخسروا من حيث ظنوا انهم كاسبون» (**المصدر نفسه**، ص ١٧٢).

وقال عن الشقيري، دون ان يذكر اسمه:

«وهناك رجل يحمل اليوم على تونس حملة نكراء، ويطالب باقصاء بورقيبة وتونس عن الجامعة العربية . وكان قد قال لي يوم زارني في قرطاج، ان جميع ما عرض علينا من حلول لقضية فلسطين، منذ عهد الانتداب، رفضناه، ولكننا، في كل مرة يعرض علينا حل، نندم على رفضنا لسابقه. وسألته عن سر هذا الرفض المتواصل، فقال: كنا نجامل الراي العام وندفع مع الجماهير في حماسها. فقلت له: ان واجب من يتولى قيادة الشعوب ان يرشدها الى ما فيه خيرها، ويشرح لها الظروف والامكانيات، ويضع لها الخطط، ويحملها على تنفيذها» (**المصدر نفسه**).

وعن عبدالناصر، قال حول اجتماعه به في مؤتمر القمة العربي (١/١/١٩٦٤):

«تحادثنا في الموضوع مع عبدالناصر، باعتباره يتحمّل مسؤولية أكبر في قضية فلسطين، وأوضحت له، بكل اخلاص، ان الموقف الذي يتمسك به العرب، لا يؤدي الى الغاية المنشودة. واستطلعنا رأيه فيما يخص المناداة بتطبيق كل قرارات هيئة الامم المتحدة، بما فيها قرار التقسيم وقرار عودة اللاجئين الى ديارهم الذي سيمكننا، فيما بعد، من المطالبة بتعديل قرار التقسيم وتغيير الوضع الحالي في فلسطين، واذا رفض الصهاينة تطبيق تلك القرارات، نخوض الحرب، باعتبارنا ندافع عن مقررات هيئة الامم المتحدة ونعمل على تطبيقها. وعندما عرضت عليه هذا الرأي، كنت اتوقع انني سأكون في حاجة الى بذل جهد لاقناعه بجدوى ما ادعو اليه. لكنني فوجئت، حين اعلمني انه هو، أيضاً، يرى الرأي نفسه، وان مؤتمر باندونغ سبق ان نادى بتطبيق قرارات هيئة الامم المتحدة. وهنا لفتُ نظره الى ضرورة توضيح ما نعني بالقرارات، حتى لا يبقى مفهومها، في نظر الصهيونية، يختلف عن مفهومها لدى العرب الذين يريدون ان يقفوا عند حد عودة اللاجئين؛ فأجابني انه موافق على

هذا، وان مؤتمر باندونغ نفسه وافق عليه. وقد تجنّبت ان اشير، في ندوتي الصحفية، ببيروت، الى ما صرّح لي به عبد الناصر، خشية احراجه، ولو انه لم يصرّح لي به على انفراد، بل كان معنا [المشير] عبد الحكيم عامر والمنجي سليم» (**المصدر نفسه**، ص ١٧٦ ـ ١٧٧).

هزيمة العام ١٩٦٧

وفي حزيران (يونيو) ١٩٦٧، استطاعت اسرائيل الحاق الهزيمة بمصر وسوريا والاردن؛ فاحتلت شبه جزيرة سيناء ووقفت قواتها على ضفاف قناة السويس؛ واحتلت هضبة الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة، واصدر مجلس الامن قراره الشهير الرقم ٢٤٢ بايقاف القتال وانسحاب القوات الى مواقعها السابقة وتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، فقبلت القرار مصر والاردن.

لكن بورقيبة ظل على موقفه السابق، وهو ان حل المشكلة الفلسطينية لا بد ان يبدأ بتطبيق قرار التقسيم في العام ١٩٤٧، وان على الفلسطينيين ان يتبعوا سياسة حرب العصابات والتفاوض أيضاً. وأدلى بحديث الى التلفزيون السويدي، بتاريخ ١٦/ ٤/ ١٩٦٩، أجاب فيه عن عدد من الاسئلة، من بينها سؤال حول الحدود التي يمكن ان يعترف بها لاسرائيل. قال:

«عندما بدا للعرب ان يأخذوا على عاتقهم تحرير فلسطين، لم أتردد في تحذيرهم من سوء مغبّة الحرب التقليدية، لأني كنت أعلم ان اليهود اكتسبوا خبرة بأساليب الحرب العصرية، من جراء مشاركتهم فيها ضمن جيوش الحلفاء. وما كان ينبغي للعرب ان يتورطوا في حرب من ذلك النوع . ولا يمكن ان تفيد في هذا الموضوع الا حرب العصابات التي تمهد السبيل الى حل بمقدار ما تطول . وذلك هو عين ما اسفرت عنه التجربة التونسية التي هي المرجع في نظري . ولقد كنت أرى، أيضاً، ان من مصلحة العرب، على الصعيد الدبلوماسي، ان يسهلوا الامور، عندما يحين وقت الدخول في المفاوضات، وان يقبلوا بعنوان حل وسط ـ وان يكن غير عادل من حيث النظر المطلق ـ مخطط التقسيم الصادر في عام ١٩٤٧؛ ذلك ان دولة اسرائيل، اذا انحصرت في الحدود التي سطرها ذلك المخطط، لن تتوفر لها الشروط التي تكفل لها الحياة. وهذا ما يدفع الاسرائيليين الى البحث عن صيغة للتعاون، أو الى التفكير في اقامة دولة اتحادية بينهم وبين العرب. وحين قلت هذا، اتهمني القوم بخيانة القضية العربية وانهالوا عليّ بالقدح والتجريح» (الحبيب بورقيبة، **حرب العصابات هي الكفيلة بتيسير حل القضية الفلسطينية**، تونس: كتابة الدولة للشؤون الثقافية والاخبار، بلا تاريخ نشر، ص ١٢ ـ ١٣).

وعلى هذه الوتيرة استمرت أحاديث بورقيبة عن القضية الفلسطينية وطريقة حلها. واذا كان قد ألقى المفاجأة في العام ١٩٦٥، فانه القى مفاجأة أخرى في خطابه الذي القاه بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٩٧٣، في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في العاصمة الجزائرية، وذلك عندما تطرق الى امكان قيام دولة اتحادية بين الدولة اليهودية والدولة الفلسطينية المستقلة، في حالة قيامها. قال:

«أما في صورة ما اذا اضطرت اسرائيل ـ تحت المقاومة وتحت ضغط الدول التي تمدها بالسلاح والمال ـ الى الرجوع الى جادة العقل، فأمامنا احتمال ليس من حقنا ان نضرب به عرض الحائط: فقد تتطور الامور بين الدولة الصهيونية والدولة الفلسطينية، فيصبح من الممكن انشاء دولة اتحادية تضمن لكل المجموعات المتساكنة السلم والتعاون في كنف الكرامة والاحترام المتبادل. هذا احتمال ـ من بين احتمالات أخرى ـ لا ينبغي ان نسقطه من حساباتنا، وفاء لتقاليدنا الروحية العريقة التي جعلت من المجتمعات العربية، منذ أربعة عشر قرنا، مهد التسامح والتآلف والتعاون بين كافة الاجناس والملل، دون ميز ولا حيف بين البشر» (**خطاب بورقيبة**، تونس: كتابة الدولة للشؤون الثقافية والاخبار، بلا تاريخ نشر، ص ٢٠ ـ ٢١).

الخروج من بيروت الى تونس

واستمر بورقيبة الى ما قبل عزله متمسكاً بآرائه، ولا يتوانى عن تكرارها، وهي أن الحل يكمن في

دولة فلسطينية على أساس قرار الامم المتحدة الصادر في سنة ١٩٤٧، أي ان تتخلى اسرائيل عن الضفة الغربية وغزة وعن اجزاء من الارض التي احتلت في العام ١٩٤٨، لصالح دولة فلسطينية . واعتبر بورقيبة هذا الحل ناقصاً، الا انه الممكن قبوله.

وفي سنة ١٩٨٢، خرجت اجزاء من قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان، فوافق بورقيبة ان تكون تونس مقراً لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

والذي نود أن نقوله، هنا، ان الموقف التونسي الذي عبّر عنه بورقيبة، ولا يزال سارياً حتى الآن عند الحكم الجديد، اصبح، من الناحية العملية، هو الموقف المتطرف في العالم العربي. فبعض العرب، الآن، يقبل بحلول متواضعة اذا ما قورنت بما نادى به بورقيبة . ونحن، هنا، لا نناقش، أو نقارن، بين هذه المواقف لنستخرج العبرة منها؛ وانما نشير، فقط، الى تلك الظاهرة البغيضة التي سيطرت، لسنوات طوال، على العلاقات العربية. وهي ظاهرة اتهام كل صاحب رأي يخالف رأي الجماعة بالخيانة والتعاون مع المستعمر واسرائيل . وبالاضافة الى ان هذه الحالة تكشف فقدان الايمان بالديمقراطية والنقاش الحر لمختلف الآراء، فانها أدت الى تقييد الفلسطينيين وتكميم افـواههم، ومنعهم ان يتحركوا بحرية في سبيل قضيتهم، وان يعبّروا عن انفسهم، بعيداً من ضغوط الانظمة التي قد تتطرف، أو تتساهل، في قضية، ليست قضيتها بالدرجة الاولى.

حسنين كروم

الاسرائيليون من «الوهم» الى الخوف:

هذه الانتفاضة مرحلة جديدة

دخلت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، التي شملت قطاعات الشعب الفلسطيني كافة، في الاراضي المحتلة ١٩٤٨ و ١٩٦٧، شهرها الثالث بزخم لم يسبق له مثيل، وكشفت عن حقائق بارزة عدة، تقصّد قادة اسرائيل تناسيها، او تشويهها، وخلق توصيفات زائفة.

وفي هذا السياق، تلمّس منسّق الانشطة الحكومية في المناطق المحتلة، شموئيل غورين، آفاق وأبعاد الانتفاضة؛ اذ قال انه، على مدار العشرين عاماً من الاحتلال، كانت ثمة موجات من النشاطات المناهضة للاحتلال؛ وأوضاع اليوم، كما في الماضي، ستنتهي ويعود الهدوء؛ كذلك مرّت فترات تجوّل فيها رجال م.ت.ف. في قطاع غزة، بسلاحهم، في وضح النهار؛ وجاءت فترة أخرى كانت تجتمع خلالها لجنة التوجيه الوطني في بيت حانينا وتقرر كل صباح اين تشعل اطارات السيارات وأية مدرسة تغلق. لكن الأمر، الآن، لم يعد كذلك. انما الانتفاضة الحالية لها أبعادها وخصائصها (**هآرتس**، ١٨/١٢/١٩٨٨).

اما اللواء (احتياط) شلومو غازيت، الذي كان تولّى منصب رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي ومنسق الانشطة الحكومية في المناطق المحتلة، فقد كان أكثر تفصيلاً، حيث حدد خمسة عناصر أساسية تكمن في خلفية الانتفاضة الشعبية الأخيرة، هي:

١ ـ التغيرات الديمغرافية التي حصلت خلال العشرين عاماً الأخيرة في المناطق المحتلة. فقد ولد، أو ترعرع، في ظل الاحتلال، ثلثا سكان المناطق، وهم يمرّون جميعاً بمسار متعاظم من الاحباط واليأس والكراهية.

٢ ـ فشل العمل الفدائي الفلسطيني ضد اسرائيل. ذلك ان عدم تحقيق حركة «فتح»، بعد ٢٣ عاماً من انشائها، أي انجاز حقيقي، أمر يدعو الى الاحباط. كما ان نتائج حرب «سلامة الجليل» عمّقت هذا الاحباط، بما الحقته من ضربة قاسية لحلم الاستقلال السياسي الفلسطيني.

٣ ـ الوجود الاسرائيلي في المناطق المحتلة، ممثلاً بأكثر من ٦٠ ألف يهودي، يشكلون نحو عشرة بالمئة من السكان المحليين. وهذا وجود ضخم، يبرز جيداً للعيان في كل مكان ويتسبب في التحريض.

٤ ـ صورة اسرائيل كدولة متفسخة. صارت اسرائيل سنة ١٩٨٧/١٩٨٨، لا توحي بالعظمة نفسها التي كانت لها حتى العام ١٩٧٣. والخلافات والجدل السياسي في المجتمع اليهودي يفسّرها العرب على انها ضعف.

٥ ـ الجمود السياسي في المنطقة. فحقيقة ان مسار السلام «غرز في مكانه» وانه لا تلوح ثمة فرصة لحل قريب للمشكلة الفلسطينية، هي عنصر محرّض (**بمحانيه**، ٦/١/١٩٨٨).

اما رئيس الادارة المدنية السابق، العميد افرايم سنيه، فقد تقاطع معه في بعض النقاط، حيث قال ان الوضع الجديد الذي نتج، في الفترة الاخيرة، في المناطق المحتلة، سوف يستمر في زخمه بمستويات مختلفة خلال العام الجاري؛ اذ ليس من المتوقع القيام بانطلاقة سياسية خلاله. وخلص الى تحذير متخذي القرارات السياسية في اسرائيل من الوقوع في خطيئتين خلال معالجة الوضع: الانجراف وراء ذهنية «التكسيح والقمع»؛ وتبرئة الذات والهرب من تحمل المسؤولية. وطرح سنيه ثلاثة احتمالات أساسية للخروج من المأزق: «استمرار احتفاظ اسرائيل بالمناطق [المحتلة]، وهو ضرورة حيوية حتى بدء المفاوضات، لأنه ورقة مساومة في

المفاوضات؛ وان وضع الشعب الفلسطيني هو وضع الجار وليس العدو، لهذا ينبغي التقليل من الكراهية والاغتراب؛ وضرورة تقليص حجم الاحتكاك بين قوات الأمن الاسرائيلية والسكان الفلسطينيين والعودة الى الوضع الذي كان سائداً قبل الموجة الأخيرة» (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٨).

وفي اطار البحث في حل، قال سنيه، خلال لقائه بأعضاء اللجنة السياسية للجيل الجديد في حزب العمل: «ان قول ' حكم ذاتي ' هو مناورة. ومن يقول ' حكم ذاتي ' عليه ان يقول، على الفور، أي حكم ذاتي ؟ وما هي طبيعة المرحلة المقبلة ؟ ومتى تبدأ ؟ ومع من ؟ ان الوقت الذي كان في الامكان تسوية الامور دون مشاركة سكان المناطق المحتلة قد ولّى... ومن يرغب في التقدم بأي مشروع، عليه ان يعرف انه يجب ان يجلس قبالته شريك اردني وفلسطيني». وأضاف سنيه ان مصطلح «الحكم الذاتي» هو مصطلح محروق في أوساط الفلسطينيين، حتى ولو اطلقوا عليه اسم «ادارة ذاتية». فحكم ذاتي دون اجماع في المناطق المحتلة لا يمكن تنفيذه حتى لمدة ساعة واحدة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/١).

وفي السياق ذاته، قال منسق الانشطة الحكومية في المناطق المحتلة، شموئيل غورين: «ليس ممكناً ان تقوم في المناطق [المحتلة] قيادة مقبولة على الصعيد السياسي تريد مفاوضات سياسية... يمكن، فقط، قيام قيادة تعالج المشكلات اليومية؛ هذا لأنه لا يوجد أي شخص مستعد للتحدث عن اجراء مفاوضات مع اسرائيل. والجواب، دائماً، هو: القيادة هي م.ت.ف.» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٢/١٥).

وحول جمود المسار السياسي الذي كان من بين أسباب الانتفاضة، قال رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، اللواء (احتياط) اهرون ياريف، انه «على اسرائيل المبادرة بمسار سياسي من خلال سيطرتها على الاجراءات. الآن، ليست هناك وحدة تجمع الدول العربية، وهذا أمر لصالحنا. لكن اذا لم نحاول التوصل الى حل للمشكلة الفلسطينية ونستمر في تكريس الوضع الراهن، فاننا سوف نؤدي الى قيام ائتلاف عسكري عربي، قد يقوم بمبادرة عسكرية ضدنا... هناك بعض الأمور يجب اخذها في الاعتبار: اثبتت الانتفاضة وجود امكانية في قطاع غزة تجاه تجنيد الجماهير، هذه المرة، بالحجارة، وعند الضرورة سوف تكون مسلّحة؛ التجنيد السريع اثبت للفلسطينيين ان لديهم القوة، وهذا ما سوف يشجعهم على تكرار الكرة؛ الآن، ليس في استطاعتهم فعل الكثير، بسبب نظام حظر التجول، لكن لا أحد يعرف كيف تكون عليه الامور بعد رفع حظر التجول». وخلص الى ان ليس هناك حل جيد، لكن هناك حل أقل سوءاً، وهو التخلي عن السيطرة على مليون ونصف المليون عربي (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/١٨).

شاركه هذا الرأي رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الاسبق، البروفيسور يهوشواع هركابي، حيث قال: «ليس بمقدورنا الاستمرار بالاحتفاظ بالمناطق المحتلة؛ وان الأمل بأننا قد نتمكن من ضمّها كان وهماً» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/١٧).

أما اهداف الانتفاضة، فقد حددها منسق الانشطة الحكومية الأسبق، اللواء (احتياط) شلومو غازيت، اذ قال: «ان الشيء الذي بدأ به حنا سنيوره يمكن ان يتطور الى عصيان مدني». وأضاف، ان المسار الذي أدى الى الاحداث الحالية مستمر منذ عشرين عاماً. وعلى حد قوله، ان الزعامة الفلسطينية و م.ت.ف. لا تتوهمان انه يمكن بالعمل الفدائي هزيمة اسرائيل، ولديهما أهداف عدة: حرب استنزاف للمساس بالروح المعنوية وبالهجرة؛ والتسبب في النزوح من اسرائيل؛ ودفع اسرائيل الى اتخاذ اجراءات تضرّ بها؛ ودفع العالم الى ابداء التحفظ تجاه اسرائيل، وذلك انطلاقاً من ادراك ان اسرائيل محتاجة الى تغطية العالم والولايات المتحدة واليهود الاميركيين؛ ودفع الدول العربية والاسلامية الى معركة عسكرية ضد اسرائيل. وحذّر غازيت من مغبّة تحويل الصراع السياسي الى نزاع ديني مع العالم الاسلامي (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/١٠).

الانتفاضة والاحزاب الاسرائيلية

أربست الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في المناطق المحتلة قناعة ضخمة لدى العديد من الاسرائيليين،

بأنه لا مفر من اجراء مفاوضات، والتوصل الى تسوية سياسية تجد حلاً للمشكلة الفلسطينية، التي تمثّل جوهر النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وقد تباينت ردود الفعل الرسمية وشبه الرسمية في رؤيتها الى حتمية هذه التسوية. وكان هناك شبه اجماع على ان لمشكلة الضفة الغربية حلولاً كثيرة مختلفة الأشكال، تتعلق جميعها بأربع قضايا أساسية: أمن دولة اسرائيل المستقبلي؛ والسيطرة الاسرائيلية على مناطق حيوية من الناحية العسكرية؛ والتخلص من موضوع معالجة مشاكل ما يزيد على ٨٥٠ ألف مواطن عربي؛ ومصير المستوطنات اليهودية التي أقيمت في الضفة الغربية خلال العشرين سنة الماضية. هذا اذا الغينا من ذهننا خيارين متطرفين، احلاهما مرّ، هما خيار الضم الكامل وخيار الانسحاب الكامل من المنطقة والعودة الى حدود ما قبل العام ١٩٦٧ (اليشع افرات، **هآرتس**، ١٨/١/١٩٨٨).

على أرضية هذه الحلول، انعكست الانتفاضة على آراء ومواقف قادة الاحزاب وأعضاء الكنيست، منها ما حذر من مغبّة الاستمرار في تجاهل ما حدث، وضرورة النظر الى المستجدات والتعامل معها بمزيد من الرؤية والتعقل والبحث في الحلول الملائمة، ومنها ما رأى ضرورة التعامل معها بمزيد من القسوة، متهمة السياسة الرسمية «بالتهاون مع مثيري الشغب وأعمال الفوضى»، مطالباً بمزيد من أعمال القمع لاخمادها.

حزب العمل

يتسم موقف حزب العمل بالغموض، على الرغم من المساعي التي يبذلها زعيم حزب العمل، شمعون بيرس، لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. غير ان جميع الدلائل تشير الى القيود التي يلتزم بها بيرس في تحركاته. فهو لا يريد ان يكون السبب المباشر في حل حكومة الوحدة الوطنية لأسباب تتعلق بمسألة الربح والخسارة في الانتخابات المقبلة. ويشعر بيرس بحراجة الموقف الذي وضع نفسه فيه. وللتهرب من تحمل مسؤولية الفشل الذريع للسياسة الاسرائيلية الرسمية تجاه المناطق المحتلة، يقوم بتوجيه النقد الى سياسة الليكود، بقوله: «ان النظرية السياسية لليكود، برمّته، قد أفلست خلال الثمانينات؛ واتضح ان عرقلة المسارات السياسية من أجل المحافظة على الوضع الراهن يمثل كارثة فادحة، لأنه لا وجود لوضع راهن؛ ولذا، لا يمكن المحافظة عليه... اننا نواجه صحوة للسكان العرب في المناطق، لها ـ بطبيعة الحال ـ جانبها الأمني... وعلى العكس من اليمين المتطرف، فاننا لم نؤمن، على الاطلاق، بامكانية حل المشاكل بالوسائل السياسية وحدها. وفي هذه المرة، نحن لا نواجه بنادق ودبابات، بل الحجارة وعدسات التلفزة. وهذا أكبر من ان يحتمل» (**عل همشمار**، ١٥/١/١٩٨٨).

وتابع بيرس توجيه نقده الى سياسة الليكود، فقال: «خلال عامين ونصف العام انشأنا أساساً سياسياً أتاح، ويتيح، بدء مفاوضات. انني آسف لمحاولات احباط هذا الجهد السياسي. وهذه هي المرة الاولى التي لا يصرّ فيها الاردن على ضمان نتائج مسبقة، وهو مستعد للسير في مفاوضات تبدأ في مؤتمر دولي» (**يديعوت احرونوت**، ١٥/١/١٩٨٨).

ودافع بيرس عن موقفه الداعي الى عقد مؤتمر، قائلاً: «المشكلة ليست من يشترك في مثل هذا المؤتمر، وانما ما هي صلاحياته. لذلك، عملنا، نحن والاميركيون، جاهدين لكي تكون لهذا المؤتمر صلاحيات افتتاح وليست صلاحيات املاء، أو ضغط. وبالتالي، عندما لا يكون للمؤتمر صلاحية املاء او تدخل في المفاوضات، فان مسألة من هم المشتركون تصبح أقل أهمية». وأضاف بيرس: «كما ان الاردن وافق على ألّا يكون المؤتمر املائياً. غير ان المعارضة ضيقة الافق التي صدرت عن قطاعات مختلفة في اسرائيل أدت الى صد المفاوضات، وهكذا بقينا دون برنامج سياسي. ونظرية الصد السياسي تجزم، عملياً، بضم مليون عربي الى اسرائيل وتقود الى دولة ثنائية القومية» (**المصدر نفسه**).

وفي السياق ذاته، في اطار دفاعه عن الخيار الاردني الذي يتبنّاه حزب العمل، قال بيرس: «يمكن قبول م.ت.ف. دون مؤتمر دولي؛ ونحن لا نريد م.ت.ف. ويمكن قبول الاردن، فقط مع مؤتمر دولي؛ واذا لم يعقد

مؤتمر دولي، فلا مفاوضات، ويجب التوقف عن ذر الرماد في العيون طوال الوقت. ولا بديل من بدء المفاوضات بواسطة مؤتمر دولي؛ والبدائل الأخرى المتوافرة صعبة جداً على اسرائيل. والصد السياسي أدى الى عزلة متزايدة لاسرائيل في العالم... الشريك المفضل للسلام هو وفد اردني مع فلسطينيين. يمكن البدء بمفاوضات على الفور، بافتتاح مؤتمر دولي، لا صلاحية له. ويجب ان نتذكر ان الجهات كافة، بمن فها الروس، تستطيع العمل، أيضاً، خلافاً لمؤتمر دولي ـ ومن دونه، وهم ليسوا بحاجة الى اذن منا...» (**المصدر نفسه**).

وفي محاولة منه للتهرب من طرح مبادرة سلمية محددة، قال بيرس: «عندما تبدأ المفاوضات، سوف يطرح الاردن مشروعاً للتسوية خاصاً به. وسوف تطرح اسرائيل مشروعها. وسوف يبدأ الحوار. وكل المحاولات الرامية لنسج مشروعات، الآن، هي من قبل العبث، وتؤخر المفاوضات» (**عل همشمار**، ١٥/١/١٩٨٨).

وفي سياق آخر، حذّر بيرس، في جلسة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، من انه اذا غابت الديناميكية السياسية، فلا مفرّ من حدوث اضطرابات في الشرق الاوسط. وحول الانتفاضة في المناطق المحتلة، قال بيرس: «لا نستطيع تغيير السياسة بالاعلام... يجب ان يكون واضحاً ان الوضع في المناطق المحتلة لا يشكل مشكلة مركزية تجاه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، ومصر ليست متحركة في المنطقة؛ وما هو واضح لهما، أيضاً، ان السلام مع مصر لن يصمد طويلاً، اذا بقي معزولاً» (**المصدر نفسه**، ١٣/١/١٩٨٨).

وفي رده على موقف الليكود، خلال مناقشة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست لاحداث المناطق المحتلة، قال بيرس: «الليكود لم يجد الطريق، بعد، لكي يقول 'نعم لمفاوضات السلام'. والحكم الذاتي هو ذريعة للحؤول دون اجراء مفاوضات سلام». وعلى حد قوله، ان المعراخ لا يقول «لا لدولة فلسطينية، بل لـ م.ت.ف.» (**المصدر نفسه**، ١٦/٢/١٩٨٨). ووصف بيرس مشروع الحكم الذاتي، لوحده، انما هو كالوقوف على رجل واحدة، لذلك ليس له أمل في النجاح (**معاريف**، ٣/٢/١٩٨٨).

وفي إطار البدء باعداد حزب العمل لحملة الانتخابات المقبلة، قال بيرس ان الحكومة الحالية تقترب من نهايتها، وقد حان الوقت للخروج من الجمود السياسي. ان من يقول لا شيء يشتعل، ومن ينادي بتجديد الاستيطان، ومن يعد العرب بعدم التنازل عن أي شبر من الارض، أو من يفكر بالضم، أو من يتجاهل السكان ويقترح عليهم حكماً ذاتياً دون مياه ودون مساحات من الارض، فانه يسير باسرائيل نحو فقدان الأكثرية اليهودية وفقدان أمل السلام في المنطقة (**هآرتس**، ٢١/١/١٩٨٨).

كذلك، رد بيرس على تصريحات بعض أعضاء الجناح الحمائمي في المعراخ، الذين يعلنون، بين الحين والآخر، عن استعدادهم للتفاوض مع م.ت.ف. قائلاً: «ان من يرغب في اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. عليه ان يكون مستعداً للموافقة على اقامة دولة فلسطينية وجيش فلسطيني مزوّد بأسلحة سوفياتية على مسافة مئة متر من الكنيست. انا لا أوصي بذلك». وأضاف، انه يفضل اجراء مفاوضات مع الاردن ومع وفد اردني ـ فلسطيني، لأنه مع الاردن يمكن التوصل الى اتفاق ازاء مناطق مجردة من السلاح، الأمر الذي ليس ممكناً مع دولة فلسطينية (**عل همشمار**، ٥/٢/١٩٨٨).

موقف رابين

بدأ وزير الدفاع الاسرائيلي، الرجل الثاني في حزب العمل، اسحق رابين، التعامل مع الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في المناطق المحتلة، على انها حدث عابر. وقال، في مقابلة خاصة مع صحيفة «هآرتس»: «ان الاضطرابات في المناطق [المحتلة] لن تحدث مرة ثانية؛ واننا لن نسمح، بأي حال من الأحوال، بتكرار احداث الاسبوع الماضي، حتى لو اضطررنا الى استخدام قوة ضخمة» (**هآرتس**، ٢٩/١٢/١٩٨٧).

وحذّر رابين عرب المناطق المحتلة وعرب اسرائيل، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في مطار بن ـ غوريون، اثر عودته من الخارج، من انه يعتزم اتخاذ الوسائل كافة، بما فيها المؤلمة، أيضاً، لضمان النظام. وأوضح ان «الارهاب والعنف لن يؤديا الى شيء»، مشيراً الى «ان حوادث العنف تتم لهدف سياسي واضح تقف وراءه

ايران والعراق وسوريا، وفي المقام الأول م.ت.ف.». وقال رابين، انه يرى ان هناك محاولة من جانب عناصر معادية لاعادة النزاع الاسرائيلي ـ العربي الى وعي العالم، و «انه من الواجب علينا ان نفعل ما هو مطلوب لاعادة النظام الى نصابه. ومع كل الأسف والأسى للخسائر في الأرواح، علينا ان نوضح للعرب ان من يستخدم العنف انما يتحمل مخاطر جسيمة». وأضاف: «ان علينا تغيير الوضع، حتى ولو كان من طريق استخدام وسائل لا تحظى بالرضى من جانب العالم» (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٢/١٩٨٧).

وفي جلسة مركز حزب العمل، استمر رابين في تهديداته لسكان المناطق المحتلة وعرب اسرائيل. قال: «ان الحكم العسكري المندمج بالادارة المدنية في [الضفة الغربية] وغزة هو البديل الوحيد في المنطقة، حتى يتم التوصل الى التسوية السياسية الدائمة» (**المصدر نفسه**، ٢٥/١٢/١٩٨٧).

وفي جلسة الحكومة، التي عقدت بتاريخ ١٠/١/١٩٨٨، بدأ رابين بالبحث عن جهة لتحميلها مسؤولية ما يحدث في المناطق المحتلة، قال: «ان جهاز الدفاع لم يقوّم ان الاضطرابات وأعمال اخلال النظام العام في المناطق [المحتلة]، سوف تكون بمثل هذه القوة وتستمر هذه الفترة الطويلة... ان الاضطرابات وأعمال الاخلال بالنظام في غزة أخطر بكثير مما هي في الضفة، حيث التطرف الديني للمحرّضين وخالقي الاضطرابات الذين يلهبون عواطف الشبان» (**المصدر نفسه**، ١١/١/١٩٨٨).

ومع استمرار الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، بوتائر متصاعدة، أخذ رابين يتلمّس جوانبها السياسية، حيث قال، في جلسة الحكومة، بتاريخ ٢٤/١/١٩٨٨، انه ليس متفائلًا كثيراً بالنسبة الى المستقبل؛ «وان موضوع الانتفاضة واسع؛ وان الفلسطينيين قد نجحوا في طرح قضيتهم على الصعيد السياسي الدولي. وينبغي الاهتمام باعادة الحياة الى مجراها الطبيعي، غير ان الحل السياسي هو فقط الذي في امكانه حل المشكلة» (**دافار**، ١٥/١/١٩٨٨).

وفي جلسة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، التي عقدت بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٨، اعترف رابين بأنه، منذ العام ١٩٤٨، فان هذه هي المرة الاولى التي يقود فيها العرب في المناطق المحتلة الأعمال المناهضة للاحتلال وليس الدول العربية أو المنظمات الفدائية. وبهذا تراجع رابين عن تصريحاته السابقة التي اتهم بها بعض الدول العربية و م.ت.ف. بتوجيه الانتفاضة (**معاريف**، ٢٧/١/١٩٨٨).

ومن ثم، أخذ رابين يتحدث عن ضرورة التوصل الى حل سياسي، حيث قال: «الحل السلمي على حدودنا الشرقية يتحقق، فقط، عبر مسار سياسي... [وأنا] لم أوهم نفسي، أبداً، بأنه في الامكان فرض الوضع الراهن لفترة غير محدودة بالقوة». وأضاف: «دون تحرك سياسي قد نواجه، في المناطق [المحتلة]، ظواهر متكررة لأعمال عنف. وفي الوقت ذاته، اعتقد بأنه ينبغي عدم تقديم تنازلات سياسية بسبب أعمال العنف. لكنني لا أعارض البدء بمسار سياسي ينفذ في الوقت ذاته الذي يعود النظام الى ما كان عليه» (**يديعوت احرونوت**، ٢٩/١/١٩٨٨).

وفي جلسة الحكومة، بتاريخ ٧/٢/١٩٨٨، استمع الوزراء الى تقرير تشاؤمي حول الاحداث في المناطق المحتلة. وأوضح رابين، ورئيس الاركان، الجنرال دان شومرون، ان اسرائيل تواجه مشكلة متواصلة، على الرغم من ان الجيش يقوم بأعمال الردع بين السكان العرب. وقال رابين: «لقد تطور الأمر الى مواجهة سياسية ودينية يجب فهم عمقها، وينبغي ان يأتي حلها بالطرق السلمية». وأضاف: «لقد اصبح الأمر من الذي يتعب اولًا؛ وعلينا ألا نتعب نحن أولًا» (**عل همشمار**، ٨/٢/١٩٨٨).

وفي السياق ذاته، اعترف رابين للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست بـ «ان الاجراءات التي تتبعها الحكومة الاسرائيلية لتهدئة الأوضاع في المناطق المحتلة تصطدم بمعارضة عنيفة من جانب عناصر تحظى بتأييد معظم سكان المناطق [المحتلة]. وهذه العناصر تدرك جيداً انه في حالة المواجهة بين السكان غير المسلحين وبين الجيش الاسرائيلي، فانها تحرز مكاسب في العالم لتحسين أهدافها الوطنية» (**معاريف**، ٢٢/٢/١٩٨٨).

وملخص أفكار رابين السياسية، اوردته صحيفة «يديعوت احرونوت» (١٥/١/١٩٨٨) على النحو التالي:

« ○ يعارض رابين اقامة دولة فلسطينية ثالثة بين اسرائيل والدولة الاردنية ـ الفلسطينية. وهو ضد الانسحاب الشامل، وضد الضم الكامل، وضد خطوة من جانب واحد.

« ○ لا أساس للمفاوضات مع م.ت.ف. ومن ينادي بالحوار مع م.ت.ف. ينادي، في الواقع، بالتفاوض مع من يريد دولة ثالثة بين اسرائيل والاردن. ويجب ان نأمل في ان تقوم في المناطق [المحتلة] قيادة يمكن الجلوس معها للتفاوض.

« ○ يؤيد رابين ' مشروع الون ' بصورة مبدئية، ويقول: ' ان دور قوة اسرائيل العسكرية ودور الجيش الاسرائيلي هو اقناع العرب بأنهم لن يحققوا، من طريق الحرب والارهاب، أي شيء، بل حول طاولة المفاوضات ' ».

مواقف قيادات أخرى في حزب العمل

اضافة الى التباين في مواقف قادة الحزب، نشب، مؤخراً، سباق في الطروحات والمشاريع السياسية على أرضية الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة. ومما فجّر الخلافات الدعوة التي أطلقها أحد أعضاء حزب العمل، ميخا غولدمان، رئيس مجلس كفار تابور ومن أنصار معسكر رابين، الى «الرد على الأحداث في المناطق [المحتلة] بواسطة تطبيق القانون الاسرائيلي على المناطق التي يشتمل عليها مشروع الون». وتصدى له عضو اللجنة المركزية لحزب العمل رئيس «جماعة الكونفدرالية»، آرييه هيس، الذي يؤيد الاتصال مع م.ت.ف. لاقامة كيان فلسطيني سياسي ينخرط في كونفدرالية اسرائيلية ـ اردنية ـ فلسطينية (**معاريف**، ٨/١/١٩٨٨).

وفي المقابل، برز رئيس الكنيست، شلومو هيلل، الذي يتزعم ما يسمى «التيار المركزي في حزب العمل». وقد أعرب هيلل عن «المواقف الاساسية» للحزب، اذ قال: «ان نهج الحزب هو السعي الى السلام من دون تلكؤ، وبكل وسيلة، انطلاقاً من واقعية سياسية، والمحافظة على وجود دولة يهودية غير ثنائية القومية، من خلال الاستعداد لحل وسط اقليمي». ويرى هيلل هذا الحل على قاعدة «حدود قابلة للدفاع تستند الى غور الاردن وشمال البحر الميت والجولان وغوش عتسيون والقدس الموحّدة، عاصمة اسرائيل، تحت سيادة اسرائيلية، كما ينص برنامج الحزب. وهذا التجانس بين المبادىء المختلفة هو السبيل للدمج بين السلام والأمن» (**المصدر نفسه**).

وطرح وزير الاستيعاب الاسرائيلي، يعقوب تسور، اقتراحاً بتطبيق مبادىء مشروع الون: «المبدأ الأول، الرغبة في دولة يهودية ديمقراطية؛ الثاني، اننا بحاجة الى حدود قابلة للدفاع، وليس الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧... [أي] حل وسط اقليمي؛ الثالث، فصل معظم المنطقة التي يتواجد فيها سكان فلسطينيون عن السيادة الاسرائيلية؛ الرابع، يجب ان يكون الحل اردنياً ـ فلسطينياً؛ الخامس، ان يقوم في المناطق الأمنية استيطان يهودي. واما المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين، فينبغي تعميق الادارة الذاتية، ما دام لا يوجد حل دائم» (**عل همشمار**، ٥/١/١٩٨٨).

أما وزير الطاقة، موشي شاحل، فيطالب حزب العمل بالعودة الى نهجه التاريخي ـ الواقعية الأمنية والبراغماتية السياسية. واقترح على حزب العمل تبديل عبارة «حل وسط اقليمي» بمصطلح جديد «حل ديمغرافي»، هذا من أجل التوضيح في حملة الانتخابات المقبلة انه يوجد على «جدول الأعمال القومي» مشكلة وضع ١,٥ مليون مواطن عربي في المناطق المحتلة وقضية الهوية اليهودية لدولة اسرائيل.

وعرض شاحل لطلاب المدرسة الثانوية في نهاريا برنامج حل يستند الى ثلاثة مبادىء: «حدود أمنية في أي تسوية، والانسحاب من المناطق المكتظة بحوالى ١,٣ عربي؛ وتجريد الضفة الغربية والقطاع من السلاح؛ وابقاء القدس الموحّدة تحت السيادة الاسرائيلية» (**معاريف**، ٢٠/١/١٩٨٨).

أما الجناح الحمائمي في حزب العمل، الذي يتزعمه حاييم رامون ويوسي بايلين، فيطالب «باخلاء معظم المناطق المحتلة، لكن ليس وفق حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ وتجريد الضفة من السلاح

وعدم اجتياز جيش عربي غريب نهر الاردن، وتمركز الجيش الاسرائيلي على نهر الاردن؛ القدس موحدة بسيطرة اسرائيلية، مع تعبير عن حضور عربي في الأماكن الاسلامية المقدسة وفي الاحياء العربية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٨).

وفي سياق الموقف من سياسة وزير الدفاع، رابين، تجاه الانتفاضة في المناطق المحتلة، ندّد الجناح الحمائمي في حزب العمل بسياسة «القبضة الحديدية» وتكسير العظام. وفي هذا الصدد، قال وزير المعارف والثقافة، اسحق نافون، في اجتماع زعماء الجناح الحمائمي: «لا أريد ان نصل الى وضع يضطر فيه الجندي الاسرائيلي الى الحكم بنفسه تجاه أي نوع من الأوامر سوف ينفذ». وذكّر، على هذا الصعيد، بمجزرة كفرقاسم. كما ندّد نافون بسياسة الابعاد، قائلاً: «كفّوا عن هذه السياسة؛ كم سوف تطردون ؟ خمسين ؟ مئتين ؟ انتم لا تستطيعون طرد مليون وربع المليون شخص، إلا اذا كنتم من أصحاب عقيدة الترحيل» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٣١).

كما ساهم في هذا النقاش رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، ابا ايبن، الذي قال: «لا يمكن التنازل عن المناطق المحتلة دون مساومة. ومع ذلك، ينبغي الشروع في مفاوضات قبل، وبعد، انتهاء الاحداث في الضفة والقطاع، بهدف وضع حد لسيطرة اسرائيل على ١,٤ مليون عربي». وأضاف: «غزة هي بمثابة السرطان بالنسبة الينا، وكلما اسرعنا في التخلص منها نكون قد أحسنّا صنعاً» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٢٠). ورأى ايبن انه اذا كان هناك أمل في تطبيق الحكم الذاتي، فان هذا الأمل قد ولّى في اللحظة التي صرح فيها ممثلو الليكود بأن هذا الحكم سوف يكون بمثابة ممر لسيطرة اسرائيلية دائمة في جميع المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٢٦).

كتلة ياحد

حدد عيزر وايزمان موقف كتلته من الطروحات السياسية تجاه القضية الفلسطينية بما يلي: «يجب على حكومة اسرائيل الخروج من الجمود السياسي. واذا استمر الجمود، من المتوقع نشوب حرب في المنطقة». ويتضمن مشروع وايزمان للسلام دعوة الى اجراء مؤتمر تمهيدي للسلام على أرض مصر وبوساطتها. والخطوات الاجرائية، بحسب وايزمان:

«○ يدعى الى المحادثات وفد اسرائيلي وآخر اردني ـ فلسطيني. ويتم تعيين الممثلين الفلسطينيين من قبل الاردن ومصر والفلسطينيين واسرائيل.

«○ خلال فترة المحادثات تتوقف أعمال العنف في المناطق.

«○ تعرض اسرائيل، في المحادثات التمهيدية، مساراً سلمياً مع الاردن والشعب الفلسطيني، يتضمن: (أ) فترة انتقالية من ثلاث سنوات في [الضفة الغربية] وغزة، وتقوم على ادارة ذاتية فلسطينية، وهذه تديرها هيئة مشتركة بين الاردن والسكان الفلسطينيين، على ان تمنح الصلاحيات اللازمة لتسيير الادارة الذاتية ككيان فلسطيني؛ (ب) المناطق الأمنية، بما في ذلك المستوطنات اليهودية، تديرها هيئة اسرائيلية، ويعهد الى لجنة مشتركة بين الهيئتين دور التنسيق بشأن موضوع الاقتصاد والأمن؛ (ج) بعد فترة انتقالية يطلب من سكان المناطق ابداء رأيهم في استفتاء عام بشأن الحل الدائم الذي يرونه» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/١٥).

والاستفتاء الذي يقترحه وايزمان يطرح ثلاثة امكانات: «ادارة ذاتية في اطار كونفدرالية اردنية ـ فلسطينية؛ ادارة ذاتية في اطار اسرائيلي ـ فلسطيني؛ استمرار صيغة المرحلة الانتقالية الى ان تنشأ ظروف للاتفاق على الوضع الدائم. وفي هذه الامكانات الثلاثة ثمة حسم، بصورة قاطعة، بأن القدس سوف تبقى تحت سيادة اسرائيلية» (**المصدر نفسه**).

وفي تعليقه على الأفكار والمشاريع بشأن ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية، شكك وايزمان في امكان تشكيل قيادة محلية جديدة في المناطق المحتلة. قال: «اذا لم تقم قيادة محلية يمكن التحدث معها خلال العشرين

عاماً الماضية، فهل تقوم مثل هذه القيادة بعد القاء الزجاجات الحارقة ؟ ... واعتقد بأنه لن تقوم قيادة تكون مفصولة عن المشكلة الفلسطينية برمّتها. وبدل البحث عن مرشحين، يمكن تليين مواقف م.ت.ف. وقد قلت، منذ سنتين، انه اذا اعترفت م.ت.ف. بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ واسرائيل، وأبدت استعداداً للتحدث حول مستقبل مشترك، فانني مستعد للتحدث معها» (**المصدر نفسه**، ١٧/١/١٩٨٨). وأضاف وايزمان: «لقد آن الأوان لكي يبدأ بيرس باستخدام المدافع بدل الرصاص المطاطي. واقصد بذلك انه على بيرس تشكيل طاقم سياسي يقرر برنامج المعراخ الانتخابي ويقدم مقترحاته لحل المشاكل في المناطق المحتلة ودفع عملية السلام قدماً وخوض الانتخابات على هذا الأساس» (**المصدر نفسه**، ١٨/١/١٩٨٨). وبالنسبة الى الحديث الدائر حول الحكم الذاتي، قال وايزمان انه بمثابة خدعة لأنه يجب تذكير الجمهور الواسع، بأن الحكم الذاتي هو، فقط، مرحلة تمهيدية لحل دائم (**عل همشمار**، ٢٩/١/١٩٨٨).

وقال عضو الكنيست بنيامين بن ـ اليعيزر، ان من يعارض الجلوس، الآن، في مفاوضات مع الفلسطينيين، سوف يزحف، بعد بضع سنوات، على أربع كي يتحدث مع م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ١٦/٢/١٩٨٨).

حزب مبام

عرضت رئيسة كتلة مبام في الكنيست، حايكه غروسمان، موقف حزبها من الانتفاضة وحل القضية الفلسطينية، فقالت: «بعد حرب الأيام الستة، كان ثمة اجماع وطني تقريباً بشأن قضية المناطق [المحتلة]. كان من المتفق عليه، آنذاك، ان المناطق هي وديعة في أيدي اسرائيل، لمفاوضات بشأن السلام. حتى ان مبام أعد، في العام ١٩٦٧، مشروعاً لحل مشكلة المناطق وسكانها الفلسطينيين» (**المصدر نفسه**، ٥/١/١٩٨٨).

وأكدت غروسمان ان «قرار حكومة اسرائيل، في ذلك الحين، بمشاركة فعالة من قبل يغئال الون ويسرائيل غليلي وشمعون بيرس، فتح الباب لحركة غوش ايمونيم وسبّب الانزلاق الى تعصب قومي عنصري للجمهور الاسرائيلي. وبالتالي، تطرفت المواقف تباعاً حتى اعطاء شرعية لمخططات الترحيل، بأنواعها، واستخدام القوة واطلاق النار والطرد ضد المقاومة المتزايدة للاحتلال» (**المصدر نفسه**).

وقد تبنى حزب مبام صيغة شيمطوف ـ ياريف، التي أساسها الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والاستعداد لاجراء مفاوضات مع كل جهة فلسطينية تتحفظ من الارهاب، ومستعدة للاعتراف بحق دولة اسرائيل في الوجود. وعارض مبام، ولا يزال يعارض، استمرار الاحتلال والوضع الراهن للمناطق [المحتلة]. وكان الوضع، ولا يزال، يشكل، في جوهره، سيناريو مدروساً لازدياد مقاومة سكان المناطق [المحتلة]...» (**المصدر نفسه**).

وأكدت غروسمان: «ان حل مشكلة المناطق والمشكلة الفلسطينية هو سياسي، وليس بالقوة. ولن يحلّ السلام من دون حل المشكلة الفلسطينية؛ وكل حل لا بد من ان يوفّر رداً على مشكلات اسرائيل الأمنية في حدودها الشرقية والسيطرة على مليون ونصف مليون عربي فلسطيني هي عنصر مضاد للأمن بالنسبة الى اسرائيل. وسوف يكون ضمان حدود آمنة لاسرائيل قائماً على اتفاقات سلام وترتيبات أمنية، بما في ذلك التجريد من السلاح.

«وينبغي ان يكون حل المشكلة الفلسطينية اقليمياً وليس وظائفياً. وفي مفاوضات السلام، تعين تعديلات في الحدود غير مهمة، من خلال اعتبارات أمنية، وليس من أجل توسيع حدود اسرائيل. ويعتقد مبام بأن الحل سوف يتم مع الاردن؛ لكن الفلسطينيين أنفسهم هم الذين يقررون جوهر العلاقات بينهم وبين الاردن... ولن يكون موضوع القدس البند الأول في مفاوضات السلام، لكونه حساساً ومعقداً جداً. وكل حل سوف يأخذ في الاعتبار تكامل المدينة كعاصمة اسرائيل؛ كما سوف يراعي ارتباط المؤمنين بالديانات المختلفة بالمدينة والأماكن المقدسة، وبالطبع وجود أقلية عربية كبيرة في القدس» (**المصدر نفسه**).

من جهة أخرى، عبّر سكرتير عام حزب مبام، عضو الكنيست اليعيزر غرانوت، عن موقف حزبه ازاء المشاريع التي طرحت في الآونة الاخيرة في اطار البحث في حل لمشكلة المناطق المحتلة، بأن مبام يؤيد

اجراء مفاوضات باشتراك ممثلين معتمدين للفلسطينيين الذين من حقهم، فقط، تقرير من يمثلهم. وأضاف انه اذا أجري استفتاء شعبي بين الفلسطينيين، فان ٩٠ بالمئة منهم سوف يقولون ان م.ت.ف. هي ممثلهم الشرعي والوحيد، لهذا ليس هناك خيار سوى اشراك م.ت.ف. في المفاوضات. ومن ثم، قام بعرض برنامج عمل يتضمن خمسة بنود هي: «حرية التنظيم السياسي في المناطق المحتلة؛ انتخابات حرة لرؤساء البلديات؛ حرية اقتصادية لسكان المناطق المحتلة في تسويق منتوجاتهم الى اسرائيل والدول العربية والعالم؛ ايقاف مصادرة الأراضي وسلب المياه، على غرار ما حدث في الهورديون؛ المحافظة على معاهدة جنيف وعلى القوانين الدولية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٣١).

حركة حقوق المواطن (راتس)

عرض عضو الكنيست، يوسي ساريد، موقف حركة راتس تجاه الحل السلمي للقضية الفلسطينية على النحو التالي:

«ان الحل الذي اطرحه هو، ببساطة، الانسحاب من المناطق [المحتلة] التي اذا لم نتركها، فلن تتركنا؛ وهي تجعل حياتنا مرة، وتعرضنا للخطر. الانسحاب في اطار اتفاق سلام، من خلال ترتيبات أمنية لفترة مرحلية. ولكن يجب الخروج بحق السماء. وحتى يتم التوصل الى اتفاق، يجب على الجيش الاسرائيلي الخروج من بين التجمعات السكنية المكتظة، والتجمع في نقاط استراتيجية حيوية للأمن القومي وأمن ٦٠ ألف مستوطن يهودي، الذين يمكنهم العودة الى الديار وان يستقبلوا بترحاب.

«ان الحل الذي أطرحه هو عقد مؤتمر دولي للسلام بحضور الاتحاد السوفياتي... وبحضور م.ت.ف... لأنه، مع الأسف، لا يوجد فلسطينيون معتمدون من دون م.ت.ف... ومن لا يريد اجراء حوار مع م.ت.ف. سوف يضطر الى اجرائه مع الجهاد الاسلامي...» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/١٥).

وطرح ساريد مبادىء محددة للحل الذي ينادي به:

«(أ) للشعبين، اليهودي والفلسطيني، اسوة بسائر الشعوب، الحق في ممارسة تقرير المصير.

«(ب) الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير للشعبين هو الأساس لحل النزاع.

«(ج) الشعب اليهودي اختار ممارسة حقه في تقرير المصير في دولة مستقلة... من حق الشعب العربي الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير وفق اختياره، وفي الاطار السياسي الذي يرتأيه، وعلى اسرائيل احترام هذا الاختيار.

«(د) من حق الشعب العربي الفلسطيني، اسوة بسائر الشعوب، ان يعيّن قيادته، التي هي القيادة المعترف بها والمعتمدة من قبله.

«(هـ) استناداً الى هذه المبادىء، وفور قبولها من جانب م.ت.ف. والقادة العرب، سوف تجري معهم اسرائيل مفاوضات، من أجل حل المشكلة الفلسطينية، واحلال السلام الدائم في المنطقة.

«(و) عندما تبدأ المفاوضات، تتوقف أعمال العداء على الفور، وحالة الحرب والارهاب، للافساح في المجال لمحادثات تجرى بحسن نية وبراءة» (**المصدر نفسه**).

وفي سياق مناقشة ساريد لموقف رئيس الحكومة من الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، قال: «رئيس الحكومة رجل الهدوء الأبدي. عندما كان الهدوء يسود، تساءل: لماذا ينبغي اثارة الضجة عبر القيام بمبادرات سياسية ؟ وعندما ساد الاضطراب المناطق المحتلة، قال: يجب، أولاً، اعادة الهدوء الى ما كان عليه، ومن ثم نتقدم بالمبادرات» (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/١٩).

وفي السياق ذاته، حذّر ساريد من مغبّة الاستمرار في السياسة الحكومية الحالية التي تضع العراقيل

على طريق السلام، لأنه، في نهاية الأمر، سوف تفرض تسوية من قبل الدولتين العظميين بشروط صعبة وخطرة بالنسبة الى اسرائيل. وأعرب ساريد عن دهشته ازاء استمرار بيرس في الاصرار على عدم اجراء مفاوضات مع م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ١٠/٢/١٩٨٨).

الليكود

يتسم موقف الليكود بوجود تناقضات بين زعمائه. ولذا، لم يطرح الليكود أي مشروع متكامل سوى مشروع الادارة الذاتية. وبالطبع، لا يطرح الليكود أي مشروع ينطوي على الانسحاب من أي جزء من المناطق المحتلة، لأن ذلك يتعارض مع نهجه وفلسفته. وهو يتجنب اقتراح الضم «لأنه سوف يدخل مليون وربع المليون مواطن عربي الى دولة اسرائيل. ومن ناحية هذا المبدأ، سوف يدخل ممثلوهم الى الكنيست والحكومة، وهذا أيضاً، ضد نهجه» (**المصدر نفسه**، ٥/١/١٩٨٨)*.

موقف شامير : «ادارة ذاتية وتصفية المخيمات: اتفاقيتا كامب ديفيد هما أفضل وسيلة وأكثر الحلول واقعية، التي يمكن الموافقة عليها بيننا وبين العرب». وذكر شامير، خلال اجتماعه مع سكرتارية الجيل الشاب في حزب المفدال، انه «في نهاية السنوات الخمس من الحكم الذاتي في [الضفة الغربية] وقطاع غزة، لن تتخلى اسرائيل عن أي جزء من أرض ـ اسرائيل؛ وسوف تصرّ على حقها في السيادة على كل المناطق». وقال: «اننا معنيون بايجاد تسوية تؤدي الى السلام والتعايش والهدوء في المنطقة؛ وان السبيل للوصول الى هذا الوضع هو الحكم الذاتي الذي يتيح تقدماً جاداً؛ لكننا بعيدون من هذه الامكانية، بسبب نشاطات شخصيات اسرائيلية من أجل المؤتمر الدولي الذي يعتبر خطراً على دولة اسرائيل» (**هآرتس**، ٦/١/١٩٨٨).

وفي اطار البحث عن حل لمشكلة اللاجئين، اقترح شامير، خلال اجتماعه مع السيناتور الجمهوري الين سبكتور، من ولاية بنسلفانيا، عقد مؤتمر دولي خاص لحل مشكلة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وقال شامير، انه يمكن ان تشترك في هذا المؤتمر دول النفط العربية الثرية، مثل السعودية، وكذلك الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واليابان، وهي الدول التي سوف يتعيّن عليها تقديم يد العون في تمويل المشروع. وأكد شامير ان اسرائيل سوف تشارك في مثل هذه المؤتمر، وسوف تسعد بالخبرة القائمة التي تراكمت لديها في اعادة توطين ٨٠٠ ألف من اللاجئين اليهود من الدول العربية (**المصدر نفسه**، ١١/١/١٩٨٨).

موقف شارون: دولة فلسطينية في الاردن: «ثمة حل واحد فقط، اذا كنا سوف نتحدث عن حل حقيقي: دولة فلسطينية في الاردن. واذا لم يوافقوا؛ عندها يبدأ الحل عندما يوافقون. وأضاف؛ اجزم، مسبقاً، بأن من المحال انتزاع المسؤولية عن الأمن في [الضفة الغربية] وقطاع غزة من أيدي اسرائيل...

«ثمة وضع جديد يتطور حالياً؛ وهذا ليس موجة جديدة. فعلى الرغم من اننا نواجه الاسبوع السادس من الاضطرابات في الضفة، لم ينجز، حتى الآن، اجراء نقاش أساسي حول الوضع واتخاذ مجموعة من القرارات... ومن الناحية الموضوعية، لا تستطيع الحكومة اجراء نقاش، لأن ذلك يتطلب عملاً تحضيرياً؛ لذا، ثمة حاجة الى تشكيل لجنة مقلصة لدراسة الموضوع من أجل اتخاذ قرارات.

«ويجب ان تتخذ، في هذه اللجنة، قرارات حول مجموعة من القضايا، وفي مقدمها وسائل تحقيق الهدوء والنظام. يجب الفصل بين السكان المشاغبين والآخرين» (**المصدر نفسه**، ١٣/١/١٩٨٨).

اما بالنسبة الى طروحات الانسحاب من قطاع غزة، فقد قال شارون، في اجتماع نشطاء حركة حيروت في بئر السبع: «اذا خرجنا من قطاع غزة، فانهم سوف يقومون، خلال فترة قصيرة، بقصف ميدان محمد

---

* حول التناقضات القائمة بين قادة الليكود، راجع خليل السعدي، «خلافات داخل الليكود والمعراخ»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨.

الخامس في اشكلون [عسقلان] من ميدان فلسطين في غزة. واذا وضعت فيه قوة متعددة الجنسية ومراقبون للأمم المتحدة، فاننا لن نستطيع قصف جنود أميركيين وفرنسيين في حال جاءنا القصف من قطاع غزة» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٢٠).

ومن جهة اخرى، انتقد شارون التصريحات القائلة انه من دون تسوية سلمية لن يخيم الهدوء على المناطق المحتلة. وأوضح ان مثل هذه التصريحات تضع صعوبات أمام قوات الأمن (**معاريف**، ١٩٨٨/١/٢٠). وأكد شارون أهمية الاستيطان، اذ قال: «ان الاستيطان هو العنصر الأساسي في تحديد حدود دولة اسرائيل... من أجل العودة الى محادثات الحكم الذاتي، وفقاً لوجهة النظر الاسرائيلية، ومن دون مخاطر. هناك ظروف لتنفيذ المشروع الاستيطاني الذي يمنح الأمن المطلوب لتنفيذ الخطوات السياسية المتوجبة». وأضاف: «ان اسرائيل لن تخرج من [الضفة الغربية] وقطاع غزة الى الأبد» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/١).

هتحياه

تجزم حركة هتحياه «بضرورة تطبيق السيادة الاسرائيلية على [الضفة الغربية] وقطاع غزة، كما طبقت السيادة على القدس، وطبقت على هضبة الجولان في فترة حكومة [مناحيم] بيغن».

وقال أمين عام الحركة، غرشون شفاط ، ان لحزبه متسعاً من الوقت. فهو لا يدفع لتطبيق السيادة الآن، واضاف: «في مقدور المقيمين في [الضفة الغربية] مواصلة الاحتفاظ بالجنسية الاردنية، كما فعلوا حتى الآن، ولن نأخذها منهم. وفي ظروف السلام، يستطيعون انتخاب رؤساء البلديات في مدنهم... اننا نؤيد ادارة ذاتية بلدية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٥).

كما تجزم هتحياه بأن «تطبيق السيادة الاسرائيلية على جميع المناطق [المحتلة]، سوف تكون في مصلحة العرب، الذين سوف يبقون فيها، وسوف يدركون ان هذه المناطق تابعة لاسرائيل الى الأبد... وسوف تطلب الحركة من كل حكومة في اسرائيل تطبيق القانون... وهذا ما سوف يحدث في نهاية المطاف» (**المصدر نفسه**).

تسومت

أعلن رئيس حركة تسومت عضو الكنيست، رفائيل ايتان، عن موقفه من احداث المناطق المحتلة على النحو التالي:

«يجب اعادة قوة اسرائيل الرادعة بواسطة فرض القانون والنظام». وأضاف: «لو كان الأمر عائداً اليّ، لأعلنت، الآن، ان أرض ـ اسرائيل كلها هي مُلك للشعب اليهودي. ولن تكون هناك مساومة حول أي شبر من الأرض... وعرب [الضفة الغربية] هم مواطنون اردنيون، وسوف يترتب عليهم الاختيار بين امكانين: كمواطني الاردن يقطنون في الاردن، أو كمواطني الاردن يقطنون في أرض ـ اسرائيل.

«اذا اختاروا الامكان الثاني عليهم قبول سلطة الحكم الاسرائيلي، وإلا فمن حقنا، ومن واجبنا، ان نقول لهم ليرحلوا الى الاردن. ومن ثم، يجب الاستيطان. ولا يمكن الاكتفاء بالقول ان أرض ـ اسرائيل هي مُلكنا. فالاستيطان هو التعبير الوحيد لممارسة الحق على أرض ـ اسرائيل... كما ينبغي الرد على اعمال الاستفزاز وحوادث خرق النظام بالعقاب، والطرد، والعقوبات الاقتصادية، وغلق مؤسسات التعليم العالي، المؤسسات التي فتحناها نحن» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/١٥).

أما بالنسبة الى الادارة الذاتية، فقال ايتان: «هي دولة فلسطينية سوف تزيد من الارهاب كوسيلة لتحقيق هدف آخر. بسبب الارهاب، قدموا ادارة ذاتية، وغداً سوف يقدمون تل ـ أبيب» (**المصدر نفسه**).

صلاح عبدالله وخليل السعدي

خطط التسلّح الاسرائيلية

لقد دار البحث طويلاً في اسرائيل حول مستقبل خطط التجهيز والتسليح لسلاح البحرية، لكن دون التوصل الى قرار نهائي، على الرغم من فوات موعده الاصلي. وترتبط قضية برنامج اقتناء نظم الاسلحة الرئيسة الجديدة بمستوى المعونة المالية الاميركية وتفاصيلها؛ ولعلها سوف تدخل، أيضاً، ضمن الاتفاقيات الثنائية الاسرائيلية ـ الاميركية. الى جانب هذا الموضوع، سوف نتطرق، في هذا التقرير، الى بعض التطورات والتعيينات الجديدة في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

تطوير سلاح البحرية

يسعى سلاح البحرية الاسرائيلي، منذ سنتين تقريباً، الى الحصول على مجموعة من الزوارق والغواصات تتيح له التحول الى اسطول «المياه الزرقاء»، أي اسطول يجوب البحار وليس قوة حراسة وخفر سواحل فحسب. وتشمل قائمة المقتنيات المطلوبة، تحديداً، أربعة زوارق من فئة ساعر ـ ٥ وثلاث غواصات من فئة ٢٠٩. وقد عبّر قائد السلاح، اللواء ابراهام بن شوشان، عن مدى أهمية الحصول على تلك المعدات بالقول، انه «لن يكون هناك سلاح بحرية في العام ١٩٩٢» ما لم يتم اقرار الميزانية اللازمة» (**جيروزاليم بوست**، ١٢/٧/١٩٨٦). وقد طال الحديث وارجيء القرار مرات عدة، الى ان قدمت هيئة الاركان العامة تقريرها لأعمال العام ١٩٨٨ الى وزير الدفاع، اسحق رابين، في أواخر العام ١٩٨٧، فكان التوقع ان يصدر القرار أخيراً؛ إلا انه لم يصدر، فيما أكد رئيس الاركان، دان شومرون، ان جزءاً من برنامج الاقتناء سوف يتم تمويله فقط (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٢/١٢/١٩٨٧). وعاد المسؤولون الاسرائيليون الى التأكيد ان القرار النهائي، في هذا الشأن، سوف يصدر في أواخر شهر آذار (مارس) ١٩٨٨، بعد قيام لجنة، برئاسة الجنرال يسرائيل طال، بتقديم ملاحظاتها الى رابين (**المصدر نفسه**، ٢٧/٢/١٩٨٨). ويتوقع المراقبون ان تخلص اللجنة الى تأييد المقتنيات.

إلا ان المعضلة الأساسية هي الضائقة المالية. فقد قدر بن شوشان، في العام ١٩٨٦، التكاليف الاجمالية بحوالى ٣ ـ ٤ مليارات دولار على مدى عشر سنوات، على أساس ان زوارق ساعر ـ ٥ تكلف ٥٢٠ مليون دولار والغواصات تكلف ٤٥٠ مليون دولار، فيما عدا التجهيزات الاخرى والصيانة وتحديث القطع الاقدم (**المصدر نفسه**، ٣٠/٥/١٩٨٧). وافترض ان تتقاسم اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية تلك النفقات، الا ان تحويل الارصدة الاميركية الى مشروع طائرة «لافي» حال دون الاتفاق على تخصيص أي مبلغ لسلاح البحرية. وعلى الرغم من التلميحات الاميركية باحتمال دعم البرنامج البحري اذا ما تم الغاء «لافي» (**المصدر نفسه**، ٢/٥/١٩٨٧)، فلم يتأكد ان الادارة الاميركية سوف تسمح بتخصيص الارصدة الممنوحة سنوياً لغرض بناء، أو شراء، تلك القطع، خاصة وان بعضها (الغواصات) لن ينتج في الاحواض الاميركية، او حتى الاسرائيلية، بل في الالمانية الاتحادية. وان سلاح البحرية يأمل، أيضاً، في ان تتوفر له الاموال التي تتوفر من ميزانية الدفاع العامة نتيجة لالغاء «لافي»، وبلغ الفائض الناجم فعلاً ٤٥٩ مليون دولار، غير ان متطلبات تعويض موظفي الصناعة العسكرية المصروفين، ودفع رسوم الالغاء المتعاقد عليها، وتطوير التكنولوجيا الجوية، قد قلصت، جميعاً، الفائض، حتى تبقّى منه مبلغ ٥٠ ـ ٦٠ مليون دولار فحسب (**المصدر نفسه**، ١٣/٢/١٩٨٨).

يجدر التذكير بأن الاسعار التي احتسبت على أساسها كلفة برنامج اقتناء سلاح البحرية تعود الى العام ١٩٨٦، بينما تؤكد المصادر الاسرائيلية، والغربية، ارتفاعها منذ ذلك الوقت؛ فبات مستشارو الحكومة الاسرائيلية البحريون والاقتصاديون يؤكدون ان كلفة شراء الزوارق الاربعة والغواصات الثلاث سوف

تبلغ ١,٦٦ مليار دولار (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٢٣). ويشمل ذلك انفاق ٢٠٧,٥ مليون دولار لكل زورق ساعر ـ ٥، مما يجعل المجموع حوالى ٨٣٠ مليون دولار، بدلاً من ٥٢٠ مليون دولار (في العام ١٩٨٦). ولوحظ ان كلفة كل زورق ساعر ـ ٤ (المعروق بلقب «ريشف») مطوّر تبلغ ٦٦ مليون دولار فحسب، وهو الطراز المحسّن عن النموذج القديم (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٨). ودفعت تلك المفارقة البارزة في الثمن احد المعلقين الاسرائيليين الى التعليق بأن سفينة ساعر ـ ٥ هي «رمز لجنون العظمة... وتمثل الطائرة ' لافي ' بالنسبة الى سلاح البحرية» (**معاريف**، ١٩٨٨/١٢/١٨). وأوضح هذا المعلق ان زورق ساعر ـ ٥ أكبر من الآخر ساعر ـ ٤ بنسبة ثلاثة أضعاف، وان سعره أكبر بتلك النسبة ايضاً، أو ما يقرب منها؛ فهو أقرب الى الفرقاطة منه الى زورق الصواريخ. وما أثار الشكوك هو انفاق ٣٠ مليون دولار حتى الآن على تطوير نموذج الزورق، بعد ان اتفق سابقاً على انفاق عشرة ملايين دولار فحسب، والارتباط بعقود عدة سوف يصعب التراجع عنها. وكل ذلك دون اصدار قرار رسمي بالمضي بالمشروع أصلاً.

هذا، ويجدر التوضيح ان كلفة زورق ساعر ـ ٥، أي ٢٠٧,٥ مليون دولار، لا تشمل ٣٧,٥ مليون دولار قيمة مصارف غير متوقعة، وحوالى ١٥ مليون دولار ثمن طائرة مروحيّة (من طراز اس أ ـ ٣٦٦ جي دولفين على الارجح) توضع على متن كل زورق (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/١/٢٣)؛ مما يجعل المجموع الفعلي ١,٠٤ مليار دولار للزوارق، علماً بأن وزير الدفاع، رابين، توقع ان يبلغ ٨٩٣ مليون دولار (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٣/٥). ويؤكد المحللون ان قيمة الزوارق سوف تبلغ ٧٦٧ مليون دولار. ويصعب تقدير مدى فرص نجاح المشروع الاسرائيلي الجديد. إلا ان شركة «إنغالس» لبناء السفن تتفاوض مع الحكومة الاسرائيلية حول تقديم التسهيلات المالية، على أمل التوصل الى التوقيع على اتفاق تجاري في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨ (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٧).

يتوجه سلاح البحرية، أيضاً، في هذه الاثناء، نحو تحسين قدرات زوارقه وسفنه الموجودة فعلاً، وذلك بهدف مزدوج هو تحديثها واطالة عمرها الفعّال، وتأمين البديل، لعله لم يتم اقرار المقتنيات الجديدة للزوارق والغواصات. وتؤكد قيادة السلاح الاهمية البالغة لنظم الاسلحة الجديدة، نظراً الى حصول القوات البحرية العربية المختلفة على الطرازات الحديثة من زوارق الصواريخ وسفن الكورفيت (زوارق صواريخ كبيرة) والغواصات، المزودة بصواريخ موجهة مضادة للسفن، حديثة، يصل مداها الى ٨٠ ـ ١٠٠ كيلومتر في بعض الأحيان. كما يلاحظ سلاح البحرية الاسرائيلي استلام سوريا للصواريخ بعيدة المدى المضادة للسفن والمنطلقة من الساحل، مما لا يزيد فعالية حماية السواحل السورية فحسب، بل ويهدّد السفن الاسرائيلية حتى داخل موانئها، لأن مداها يبلغ ٣٠٠ كيلومتر، وهي من طراز سي. سي. ـ سي ـ ١/٣ سيبال، حسب حديث قائد السلاح (**روماح**، ١٩٨٧/١٢/١٠).

وقد اتجهت اسرائيل نحو تطوير جيل جديد من الزوارق والصواريخ لمواجهة هذا التهديد تحديداً. اذ تبلغ زنة ساعر ـ ٥ حوالى ١٢٠٠ طن وعليها طاقم من مئة عنصر، مقارنة بزنة ساعر ـ ٤ علياه البالغة ٤٥٠ طناً فحسب (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٧/١٧). وتعكس زيادة الحجم والزنة بهذا القدر الهام عودة الى التصفيح الثقيل وكثرة النظم الالكترونية والاسلحة الكائنة على متن السفينة، لتصبح «مدمرة» وليست زورقاً أو حتى كورفيت. لكن المفترض من سفن ساعر ـ ٥ ان تتيح الوصول الى ليبيا والجزائر والسيطرة على البحر الاحمر، وخصوصاً في اطار تطوير القوات البحرية التابعة لتلك الدول وللعربية السعودية. ويترافق هذا التوجه مع تطوير النموذج المنطلق من الجو لصاروخ غبريئيل ـ ٣ المضاد للسفن، لزيادة مداه أضعافاً وضرب الأهداف البعيدة من شواطىء اسرائيل.

اما التطورات الاخرى، والتي تهدف الى زيادة الحماية الذاتية ضد الصواريخ العربية، فتشمل ما يلي:

أولاً، تطوير صاروخ مضاد للصواريخ للدفاع «الموضعي»، ألا وهو صاروخ «باراك» المنطلق عمودياً. والمعروف ان باراك يحمل رأساً متفجراً بوزن ٢٢ كيلوغراماً (حوالى ربع وزن الصاروخ) ويطلق من

حاضنة تحتوي على ثمانية صواريخ، ويبلغ مداه الادنى ٥٠٠ متر والاقصى عشرة كيلومترات (**انترناشيونال ديفينس ريفيو**، تموز ـ يوليو ١٩٨٨). وتكمن أهمية باراك في انه سريع الاستجابة، ويستدير بعد اطلاقه بـ ٠,٦ من الثانية، ليتوجه نحو هدفه، وخصوصاً ضد الصواريخ المضادة للسفن التي تطلقها الزوارق المعادية والتي «تحوم» فوق سطح البحر على انخفاض كبير. ويقوم نظام التوجيه بتشغيل أربع حاضنات ـ أي ٣٢ صاروخاً ـ كحد أقصى، وسوف يتم تركيب باراك على متن ساعر ـ ٥ (**روماح**، ١٠/٧/١٩٨٧). وقد كشف النقاب، مؤخراً، عن قدرة الصاروخ على العمل ضد الأهداف الاخرى، كالزوارق الصغيرة والاهداف الساحلية؛ كما يذكر انه يتم تطوير نموذج آخر للعمل انطلاقاً من البر ضد الطائرات (**جينز ديفينس ويلكي**، ٢٧/٢/١٩٨٨). وقد تم اختبار باراك فعلاً ضد هدف أصغر من العادة، ألا وهو صاروخ تاو المضاد للدبابات، الذي اطلق على مسافة ثمانية كيلومترات فاصابه ودمره صاروخ باراك (**انترناشيونال ديفينس ريفيو**، كانون الاول ـ ديسمبر١٩٨٧).

ويتمثل تطور ثانٍ في هذا المجال بقيام شركة «أليسرا» للصناعة العسكرية الاسرائيلية بتطوير معدات الحرب الالكترونية البحرية. وقد انتجت الشركة، مؤخراً، نظام ن. س ـ ٩٠٠٣ للاسناد الالكتروني، والذي يقوم بقياس الاشارات وتصنيفها وعرض النتائج على شاشة (**المصدر نفسه**، تشرين الثاني ـ نوفمبر١٩٨٧). ويقوم النظام، تنفيذاً لتلك المهام، بالتعاطي مع أنواع مختلفة ومعقدة من الاشارات، بما فيها ضغط (تكثيف) النبض والانتقال بين الذبذبات وقياس اتجاه مصدر الاشارة بنسبة ١ الى ٣ بالمئة من الدقة في موجة ٢ ـ ١٨ ميغاهيرتز. هذا، وقدمت شركة «رفائيل» نظاماً للخداع الالكتروني اطلقت عليه لقب «بيمتراب» (لاقط الاشعاع). ويتألف النظام من منصة اطلاق بأنبوبين، او ثلاثة، حسب المدى (انبوبين للمدى البعيد وثلاثة أنابيب للمدى القصير)، ومن جهاز سيطرة واطلاق ألكتروني، ومن القذائف الصاروخية ذاتها التي تنفجر بالجو لتنتشر «العُصافات» (chaff) المعدنية التي تضلل الصوارخ المضادة (**جينز ديفينس ريفيو**، ٥/٣/١٩٨٨). ويعمل هذا النظام على أساس قيام العصافة بعكس الموجات الرادارية التي تبثها السفن والاسلحة المعادية، فتوهمها بوجود هدف ثانٍ غير الزورق المستهدف. ويذكر ان القذائف الصاروخية تطلق احادياً، أو بصليات، وخصوصاً انه يمكن وضع ثلاث منها داخل انبوب اطلاق واحد لتقذف معاً، ويقوم بحّار واحد باعادة تلقيم السلاح بعد اطلاقه، اذ تبلغ زنة القاذف ١٢,٥ كيلوغراماً (بطول ١,٢٥ متر) ويركّب على منصة رشاش ١٢,٧ ملم عادية. ثم اضافت شركة «اليسرا» نظاماً آخر للحرب الالكترونية البحرية، ألا وهو ن. س ـ ٩٠٠٥ للاجراءات المضادة الالكترونية، ويعمل بأساليب التشويش الصوتي والخداعي، مما يعني انه يبث ذبذبات تغطي صوتياً على الاشارات التي يتلقاها نظام التوجيه المعادي، او ترسم اهدافاً زائفة للصواريخ المقبلة (**انترناشيونال ديفينس ريفيو**، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٧). ويقدر النظام ان يشاغل أربعة اهداف في آن، وان يزيد من حجم البث وسرعة الاستجابة حسب الحاجة.

سوف تعمل غالبية هذه النظم على متن ساعر ـ ٥، اذا دخلت الخدمة الفعلية في اسرائيل، الى جانب الاسلحة المعروفة مثل صواريخ غبريئيل وهاربون، لكن لن يحمل الزورق مدفع ٧٦ ميلمتراً. ويضاف الى ما سبق عن الزورق ان طوله يبلغ ٨٥ متراً، وهو يتزود بمحركات ديزل بقوة ٥٠٠ حصان وبتوربين غازي «ل. م ـ ٢٥٠٠» بقوة ٢٥٠٠ حصان، ويحمل ١٢٠ طناً من الوقود والتسليح، بنسبة واحد الى عشرة من الزنة الاجمالية (**روماح**، ١٠/٧/١٩٨٧). وسوف تكلف أعمال الصيانة والتدريب قسطاً كبيراً من ثمن الزوارق الاربعة والغواصات الثلاث، لتزيد كلفتها الاجمالية الى حوالى ٣ ـ ٤ مليارات دولار خلال ٨ ـ ١٠ سنوات.

التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي

تقدم التعاون الاميركي ـ الاسرائيلي في المجال العسكري خطوات هامة خلال الفترة الاخيرة، تشير الى زيادة تعميق الروابط الامنية بين البلدين؛ كما تشير الى تعميق الابعاد السياسية والاستراتيجية بينهما الى حدود بعيدة للغاية. وتمثلت الخطوة الاولى بالتوقيع على «مذكرة تفاهم» بين الولايات المتحدة واسرائيل حول شراء

الاسلحة التقليدية، وأيضاً حول برامج البحث والتطوير والدعم اللوجيستيكي، كذلك بخصوص العمل ضمن مشروع «حرب الكواكب» الاميركي (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/١/٩). ويجدر التذكير بأن وزارة الدفاع الاميركية تتباحث، منذ مدة، مع شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية لتمويل قيام هذه الاخيرة بتطوير صاروخ حيتس (السهم) المضاد للصواريخ الباليستيكية قصيرة المدى، ضمن مشروع حرب الكواكب، والمعروفة، أيضاً، باسم «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» (**انترناشيونال ديفينس ريفيو**، تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٧). ويفترض ان تتلقى الشركة الاسرائيلية حوالى ١٢٥ مليون دولار معونة من ادارة المشروع الاميركية لاغراض البحث والتطوير (**معاريف**، ١٩٨٧/٥/٢٩). اما مذكرة التفاهم الجديدة، فترقّي مكانة اسرائيل الى مستوى الدول الاعضاء في حلف «ناتو»، بالنسبة الى التعاون مع اسرائيل. ويعني ذلك تمكين اسرائيل من التنافس للحصول على العقود التجارية لتزويد القوات المسلحة الاميركية بالاسلحة والمعدات، على قدم المساواة مع الشركات الاميركية (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/١/١٩). ولا تشمل هذه المذكرة مذكرة التفاهم المنفصلة التي توشك على توقيعها شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية وادارة مبادرة الدفاع الاستراتيجي في وزارة الدفاع الاميركية حول صاروخ حيتس، حيث تؤكد الولايات المتحدة انها سوف تمول ٨٠ بالمئة من نفقات المشروع. اضافة الى ذلك، نذكر ان هذا التعميق للروابط العسكرية والتكنولوجية قد سبقه التوقيع على مذكرة تفاهم في أواخر العام ١٩٨٧، وذلك بين وزارتي الدفاع، الاميركية والاسرائيلية، حول التعاون البحثي في مجالات معينة من التكنولوجيا الجوية، مثل آثار الارتجاج والحركة على اداء الطيار، وتوجيه الادوات وتشغيل النظم التحليقية بواسطة حركة رأسه، وقراءة المعلومات المعروضة على الشاشات الالكترونية ـ البصرية، وتطوير السبل لازالة الآثار السلبية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١٢/١٢).

لكن التعاون لم يقتصر على ذلك فحسب، بل عقدت اتفاقيات جديدة اخرى ذات أهمية مالية كبيرة. فاسرائيل تطالب، منذ وقت طويل، بأن تقوم الولايات المتحدة بشراء المعدات العسكرية المنتجة في اسرائيل تعويضاً لقيام اسرائيل بشراء المعدات الاميركية، او كجزء من المدفوعات الاسرائيلية. وقد طالب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، مؤخراً، على سبيل المثال، بأن يقوم الجيش الاميركي بشراء الصواريخ جو ـ أرض من طراز بوباي التي تنتجها شركة رفائيل (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٩). الا ان الاتفاق الهام هو الذي تم التوقيع عليه في شباط (فبراير) الماضي بين شركة جنرال ديناميكس الاميركية واسرائيل، والذي يقضي بقيام الشركة بشراء المنتجات الاسرائيلية بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، كجزء من ثمن طائرات اف ـ ١٦ التي تنوي اسرائيل شراءها (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٧). وسوف يتم هذا الجانب من الاتفاق عبر ثماني سنوات، في ما يختص بـ «التعويض» المباشر، بقيمة ٥٤٠ مليون دولار تقريباً، بينما تتم مشتريات «التعويض» غير المباشر بالقيمة المتبقية عبر ١٢ سنة. ويدخل الاتفاق ضمن صفقة بقيمة ملياري دولار ثمن ٧٥ مقاتلة اف ـ ١٦ لاسرائيل. وقد حصلت اسرائيل، أيضاً، على الموافقة الاميركية لتأمين جزء من كلفة مئة محرك اف ـ ١١٠ لتلك الطائرات (منها ٢٥ محركاً احتياطياً)، والبالغة ٤٠٠ مليون دولار، عبر الارصدة المقدمة الى اسرائيل كمساعدة عسكرية اميركية.

لا بد من الاشارة، في هذا السياق، الى استمرار وصول المعونة المالية والعسكرية الاميركية لاسرائيل، اضافة الى الاتفاقيات الثنائية المذكورة اعلاه. وقد اقر الكونغرس الاميركي، في شباط (فبراير)، مبلغ ١,٨ مليار دولار معونة أمنية في العام ١٩٨٨، ضمن برنامج «المبيعات العسكرية الخارجية» لاسرائيل، وكذلك ١,٨ مليار دولار للعام التالي، مع «الاعفاء» من وجوب اعادة تسديد المبلغ (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/١٣). ولم تتضح طبيعة تقسيم وتوزيع بنود المعونة الاميركية؛ اذ سوف يذهب بعض المبلغ لتغطية تكاليف إلغاء مشروع «لافي»، الا ان الادارة الاميركية كانت أوضحت انها ربما تنوي دعم برنامج الاقتناء لسلاح البحرية بمبلغ ١,٣ مليار دولار عبر سنوات عدة (**روماح**، ١٩٨٧/٧/١٠).

تعيينات جديدة

شملت حركة التعيينات في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، في الآونة الاخيرة، تغييرات عدة، وخصوصاً في

قطاع الصناعة العسكرية. فقد أعلنت شركة الصناعة الجوية الاسرائيلية عن تعيين د. دافيد هراري مديراً عاماً لمشغل الطائرات بلا طيارين (**المصدر نفسه**، ٢٠/٢/١٩٨٨). ود. هراري من مواليد مصر؛ وقد حصل على الدكتوراه في العلوم الجوية من جامعة باريس، وانضم الى قسم الهندسة في الشركة العام ١٩٧٠. اما التعيين الثاني في الشركة اياها، من أصل أربعة تعيينات، فشمل عوفاديا هراري، الذي انضم الى الشركة العام ١٩٧٠ وتولى ادارة مشروع «لافي» حتى نهايته. اما بن ـ تسيون ناتانسون، فقد اصبح المدير العام الجديد لمشغل تحديث الطائرات، وهو من مواليد رومانيا؛ بينما تولى شارلي اتالي منصب مدير عام مشغل الخدمات الهندسية، وهو الحائز على شهادة في العلوم الجوية من جامعة باريس، وصاحب خبرة ١٨ سنة من الخدمة في الشركة.

وشهدت المؤسسة الدفاعية الاسرائيلية تغييراً آخر، هو تعيين الجنرال (احتياط) موشي غيدرون البالغ ٦٣ من العمر مفتشاً بدلاً من الجنرال (احتياط) شلومو هاريئيل (**المصدر نفسه**، ٢٣/١/١٩٨٨). وسوف يتولى غيدرون مسؤولية ضمان حسن التزام الشركات الصناعية ووزارة الدفاع والجيش بالقانون وبالميزانيات. وجاء التغيير الاخير في استلام يائير شامير، وهو نجل رئيس الوزراء اسحق شامير، منصب مدير عام شركة سايتكس المتخصصة بمنتجات التكنولوجيا الراقية (**المصدر نفسه**، ٥/٣/١٩٨٨). وشامير هو عقيد احتياط سبق ان عمل طياراً وقائداً لفريق فني في سلاح الجو الاسرائيلي.

يزيد صايغ

م.ت.ف. والعملية السياسية

Mishal, Shaul; *The PLO under Arafat: Between Gun and Olive Branch,* New Haven: Yale University Press, 1986, 190 Pages.

«ان السمة البارزة بين كافة جوانب العملية السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية هي تلك المفارقة بين نجاحات المنظمة الدبلوماسية وبين اخفاقها في ترجمة تلك الانجازات الى مكاسب جغرافية».

بهذه الكلمات يفتتح شاؤول ميشال دراسته الشيقة لسيرة النضال الفلسطيني المعاصر بقيادة م.ت.ف. ورئاسة ياسر عرفات لها. وميشال يعمل محاضراً في دائرة العلوم السياسية في جامعة تل ـ ابيب، وقد سبق ان ألّف كتاباً تناول فيه العلاقة الفلسطينية ـ الاردنية، من خلال دراسته لعلاقة الضفتين، الشرقية والغربية، ببعضهما، في ظل الحكم الهاشمي، ١٩٤٩ ـ ١٩٦٧. وجدير بالذكر ان حقيقة انتماء ميشال الاسرائيلي لا تمنعه من إظهار تأييد، أو على الاقل تفهم، للفلسطينيين في تعاملهم مع الحكومة الاردنية، وأيضاً لمنظمة التحرير وقيادتها الاساسية في معتركها السياسي الصعب.

ينطلق المؤلف من فرضية أن هناك اخفاقاً فلسطينياً وأنه بوسع م.ت.ف. ان تتسلم المبادرة وتقلب الموازين من خلال تبنّي سياسة واضحة وصارمة حيال التفاوض مع اسرائيل والاعتراف بها، وهي فرضية مبسَّطة وساذجة الى حد بعيد، وخاصة انها تتوقع انقلاب الآراء الداخلية الاسرائيلية كنتيجة للشجاعة الدبلوماسية الفلسطينية. لكن هذه الفرضية لا تعني ان المؤلف يرفع لواء العداء أو التشكيك بالمنظمة، أو انه لا يرى دوافع قوية للتردد الفلسطيني. يشير ميشال الى مسائل عدة لاظهار مدى نجاح م.ت.ف. منذ ١٩٦٧، فيؤكد تمتعها بتأييد متزايد لدى دول المنطقة العربية، والعالم، حتى باتت هذه الاخيرة تنظر اليها كدولة «جنينية». وقد انعكس ذلك في قيام م.ت.ف. بفتح سفاراتها في أنحاء العالم (زاد عددها على السفارات الاسرائيلية !)، وفي اكتسابها الاعتراف بشرعيتها السياسية داخل النظام الاقليمي العربي. ويعلّق ميشال، تعليقاً جوهرياً، على هذا الانجاز، اذ يعتبره «بلا سابقة في التاريخ السياسي الفلسطيني». فقد نجحت م.ت.ف. (ومن ضمنها التنظيمات الفدائية المكوِّنة لحركة المقاومة)، أولاً، في تمييز القضية الفلسطينية عن مجمل الخطاب العربي، وتحويلها، بالتالي، الى نقطة التقاء وتعبئة الفلسطينيين المشتتين؛ وثانياً، نجحت م.ت.ف. خلال العقدين المنصرمين، في وضع القضية الفلسطينية في مقدم اهتمامات الشرق الاوسط والعالم؛ والاهم من ذلك، انها وسَّعت دائرة الاقتناع بأن أي حل سلمي ناجع لنزاع الشرق الاوسط لن يأتي دون ضمان حل المعضلة الفلسطينية.

غير ان المؤلف يطرح، ازاء هذا السجل الهام، أن م.ت.ف. «لم تستفد، عملياً، من انجازاتها، إذ أنها عجزت عن التقدم، سياسياً، أو عسكرياً، نحو تسوية تلبي حداً أدنى فحسب من الطموحات الفلسطينية؛ اذ لم تقم، بعد، الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة والكيان». صحيح ان القارىء يمكن ان يرد بأن الكفاح ما زال في منتصف الطريق وأن المعايير التي يلجأ اليها ميشال لقياس الفشل والنجاح ليست صحيحة أو كافية، إلا ان المأزق الفلسطيني لن يختفي بذلك؛ اذ صعب على قيادة م.ت.ف. ان تضمن فاعليتها وبقاءها، من جهة، وأن تدعم صيغة تؤدي الى الاعتراف باسرائيل وانهاء النضال المسلح والمساومة الجغرافية، من جهة اخرى، في آن، لأن هذه القيادة تعمل في ظل قيدين: أولهما حقيقة كون م.ت.ف. إطاراً عريضاً فضفاضاً يحتوي على العديد من الفئات المتنافسة؛ والثاني امكان ألا تستجيب اسرائيل وحليفها الولايات المتحدة للتنازلات الفلسطينية، مما

يهدد بفقدان الموقع والاوراق بلا مقابل.

ويضيف ميشال اعتبارين آخرين يفسّران، الى حد ما، عدم استطاعة م.ت.ف. تحويل المكاسب الدبلوماسية الى مكاسب على الارض ـ حسب تعريفه. يتمثل الاول في موقف الدول العربية تجاه م.ت.ف. فقد أيدت حكومات عربيـة عدة المنظمة بالوسائل المادية والسياسية بعد العام ١٩٦٧، لكنها امتنعت عن تقديم أشكال أهم من الدعم. كما أدت النزاعات الداخلية العربية الى تقويض حرية عمل الحركة الفلسطينية وأضعفت الضغط المنصبّ على اسرائيل وحلفائها باتجاه ارغامها على العدول عن موقفها المعادي المتصلب من الحقوق الفلسطينية. بل وربما يصح الاعتقاد بأن بعض الدول العربية لا يريد ظهور دولة فلسطينية مستقلة أصلاً. اما الاعتبار الثاني فهو، في رأي المؤلف، رفض م.ت.ف. ان تعترف، علناً وصراحة، باسرائيل، وان توقف الكفاح المسلح، وان تتنازل، نهائياً، عن الهدف الاعلى، ألا وهو اقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الوطني. وهو يرى ان استعداد م.ت.ف. لقبول تسوية سلمية رافقه، دوماً، تردد شديد تجاه القبول بدولة أصغر في الضفة والقطاع، كحل دائم.

الى هنا، تبرز نقاط اختلاف عدة سوف يطرحها القارىء العربي، او الفلسطيني؛ لكن الاعتراض الأهم يكمن، في الواقع، في الرد على استنتاج المؤلف: فميشال يؤكد ان الاعتبارين السابقين ربما يفسّران عجز م.ت.ف. في الحصول على دولة، او قطعة أرض، لكنهما لا يفسران استمرار المنظمة في السلوك ذاته، على الرغم من هذا العجـز. ويعتقد بأنه في امكان م.ت.ف. بقيادة ياسر عرفات، ان تحافظ على كيانها ووحدتها حتى لو اعترفت باسرائيـل مسبقاً ووافقت على فكرة الدولة المصغرة، وهي لو فعلت ذلك فلسوف تخلق هزة سياسية رئيسة في اسرائيل، وسوف تزداد مكانة م.ت.ف. في اوروبا الغربية والولايات المتحدة، مما يساعد على تأمين قيام الدولة المقترحة. لكن ميشال، في مقابل ذلك، يقرّ بأن موقف اسرائيل المتصلب قد أعاق تقدم موقف م.ت.ف. اكثر، حتى من الكوابح الداخلية الفلسطينية؛ ويستنتج، أيضاً، أن عرفات شعر بأن وجود استراتيجية دبلوماسية جريئة سوف تُفقد السيطرة في المجالين، الداخلي والخارجي، في آن، دون أن تؤدي النجاحات الدبلوماسية الى مكاسب جغرافية.

ينقسم هذا الكتـاب الى سبعـة فصول، يتبعها ملحقان حول البنية التنظيمية لـ م.ت.ف. (قبل، وبعد، انشقاق ١٩٨٣). ويبدأ بالفصل الأول تحت عنوان «مأزق المحرومين من إرثهم»، فيلخّص جوهره في تقويم مفاده ان الكثـير الكثـير في سيـاسـة م.ت.ف. يمكن تفسـيره من خلال الازمة الناشئة بين المقاربتين، الدوغمائية والبراغماتية، لحل القضية الفلسطينية، وهي أزمة بين من اعتبر «المقاومة المسلحة سبيلاً وحيداً شرعياً وفاعلاً لتحرير فلسطين وبين من أدرك ان الوقت قد حان للمبادرات السياسية إضافة الى السلاح». وفي دراسته لهذه الازمة التاريخية، يعود ميشال الى اصولها، ويبحث عن وقعها على السلوك السياسي لـ م.ت.ف.

يستعرض، بداية، الخلفيات السياسية ـ النفسية التي سبقت نشوء التنظيمات الفدائية المعاصرة، فيجمل انخراط الفلسطينيين في الاحزاب العربية ـ من يسارها الى يمينها ـ في انه عكس الرغبة في تجاوز التجزئة العربية للوصول الى كيان سياسي واحد. لكنه يلاحظ ان هذا الاندماج قد أدى الى تشتيت الوجود والجهد الفلسطينيين، مما أنجب ردة فعل عكسية تمثلت في البحث عن الهوية المتميزة. ويسجل ميشال عمق المرارة الفلسطينية تجاه المحيط العربي في بعض أقطار الهجرة، ويؤكد انها شملت، أيضاً، اللوم الموجه الى الجيل الفلسطيني القيادي السابق الذي جسّد أولويات وألعاب النظام الاقليمي العربي، مما ادى الى تهميش م.ت.ف. عربياً وتشجيع ظهور المنـظمـات العسكرية المستقلة، التي اخذت من الانتصار الجزائري مثلاً حياً على امكان تحقيق الاستقلال السياسي، بواسطة حرب العصابات. وهكذا تولدت فكرة مزدوجة: إمكانية وضرورة تنفيذ العمل المسلح، وصولاً الى الاهداف السياسية المرجوة؛ وضرورة تأمين استقلالية النشاط عن الارادة الحكومية العربية، صوناً للهوية وضماناً لفرص نجاح الكفاح العسكري.

يشكل ما سبق الارضية للنظرية العسكرية الفلسطينية الخاصة التي برزت في أعقاب حرب العام ١٩٦٧. فيشرح ميشـال مراحـل تطور وتغـير تلك النظرية ـ علماً بأنها تغيرت بالمحتوى اكثر منها بالاسم. وهو، على

هذا الصعيد، يستحق تقديراً خاصاً لوضوح رؤيته، بعد مرور عقدين تقريباً على تلك الحقبة في تاريخ حركة المقاومة الفلسطينية، اذ يدرك مدى أهمية تلك المرحلة وأحداثها العسكرية على مجمل مسار الممارسة السياسية لـ م.ت.ف. فهو يتناول، أولاً، مفهوم «حرب العصابات»، ليلاحظ انه أدى إلى تمكين التنظيمات الفدائية من قلب شكل ومحتوى م.ت.ف. كلياً وتحويلها من اطار تقليدي عربي الى اداة فلسطينية، وكذلك الى زيادة حرية المناورة والشرعية لتلك التنظيمات تجاه الدول العربية. أما على الصعيد العسكري، فيشير ميشال الى فترة «القواعد الارتكازية» التي حاولت «فتح» والجبهة الشعبية (خاصة، وأيضاً قوات التحرير الشعبية في غزة) ان تقيمها بعد حرب حزيران (يونيو)، والتي جسَّدت فكرة تكرار انتفاضة ١٩٣٦ وتفجير ثورة عارمة ضد المحتلين. وكثيراً ما تغيب أهمية هذه الحقبة عن المحللين والمؤرخين، علماً بأنها كانت التجربة الفعلية الاولى لفكر تلك التنظيمات ولقدرتها على التعامل مع الواقع. وقد أدى فشل التجربة، لأسباب ذاتية وموضوعية مجتمعة، الى اتخاذ الممارسة السياسية ـ العسكرية لحركة المقاومة ككل مساراً جديداً مختلفاً.

تجسّد المسار الجديد في اقامة القواعد الارتكازية الاساسية خارج الارض المحتلة، وخصوصاً في الاردن ولبنـان، مما أدى الى نشوب مشكلات في العلاقات مع الحكومات المضيفة، وأيضاً في الاتصال بأهل المناطق المحتلة. وانعكس ذلك، بالتالي، في ظواهر مميزة للعمل الفلسطيني، مثل الاتكال على مجموعات سكانية محددة، عادة صغيرة، كالطلاب والمثقفين، وأيضاً في تباين الآراء بين قيادة م.ت.ف. وبين النخبة السياسية في الضفة الغربية. وهكذا ارتسمت أُسس المراحل التالية: اذ أدت الظروف الميدانية الى نمو الاهتمام القيادي ببناء القوات والمؤسسات خارج فلسطين، والى ايلاء اهتمام سياسي بتطورات الضفة الغربية خصوصاً. ولعله يصح القول، من المنظور التاريخي، ان فقدان الفرصة لبناء القاعدة الجغرافية ـ البشرية داخل المناطق المحتلة وضع م.ت.ف. في مأزق، فما كان لاحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وتموز (يوليو) ١٩٧١ إلا ان أنهت الامل البديل المستند الى القاعدة الاردنية، فوضعت هذه الاحداث القيادة الفلسطينية على المحك: من أين تأتي بالقوة العسكرية، والسياسية، لمواجهة التحديات وفرض الذات ؟

وحسب رؤيـة المـؤلف، انعكست هذه المستجـدات، بدورهـا، في تحـول الكفاح المسلح، في نظر القيادة الفلسطينية، من السبيل الوحيد الى السبيل الرئيس للتحرير. كما بدأت م.ت.ف. تفكر، جدياً، بالنشاط السياسي والاجتماعي في الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بدافع إضافي من اقتراح الملك حسين إقامة مملكة متحدة تضم الضفتين، ومن قيام اسرائيل باجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية، كلاهما في ربيع العام ١٩٧٢. ثم جاءت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ لتؤكد وتعزز هذا التحول في الرؤية الشمولية لـ م.ت.ف. اذ اكدت صعوبة تنفيـذ العمـل العسكري الواسع والناجع ضد اسرائيل، وأشارت الى احتمال تقلص الدعم العربي للاهداف القصوى الفلسطينية. وربما يقصِّر المؤلف، في هذه اللحظة، في تقدير حقيقة اخرى، هي أن حرب العام ١٩٧٣ فتحت آفاق وعرضت فرصاً في ذهن القيادة الفلسطينية، ولم تكن عِبَرُها سلبية فقط بالنسبة إليها؛ بل جاءت الفرصة لدخول النظام الاقليمي العربي، كشريك قطري شرعي له مكانته وحدوده، ولاحت في الاجواء وعود تحقيق المكاسب الجغرافية من خلال الانضمام الى الموازين الدولية واللعب عليها. وكان الاغراء شديداً، خصوصاً ان م.ت.ف. كانت تتعرض لآثار الخروج من الاردن، وللضغوط السورية، وتجميد النشاط العسكري في جنوب لبنان.

ان التركيز على هذا الفصل من الكتاب، سببه ليس لأنه يمهّد لبقية الفصول فحسب، بل ولأنه يمهد لأي فهم دقيق، ومفيد، لمجريات الوضع الفلسطيني منذ عشرين سنة. وفي هذا يضيف ميشال أبعاداً إضافية لفهم السياسة الفلسطينية، حيث يتناول بفصل ثانٍ «الاساس المجزأ للوطنية الفلسطينية»، فيطرح أن لكل مجموعة فلسـطينيـة، تحت الاحتلال او في الشتات، خصوصياتها المعيشية والامنية وغير ذلك، مما يتجسد في عقائد ومطالب سياسة متميزة، علماً بأنها تتوحد جميعاً في المطالبة بالحقوق الفلسطينية. والتمايز، هنا، ينحصر في نطاق التنوع في أساليب الوصول الى الغايات ذاتها. وإذ يؤكد ميشال ان الغالبية العظمى من قادة وكوادر وأعضاء م.ت.ف. والتنظيمات التي تتألف منها هي، أصلاً، من المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ (وهو تأكيد صحيح جزئياً، ولكن ليس بالقـدر الذي يدعيـه المـؤلف)، فإنـه يركـز على أهل الضفة الغربية باعتبارهم المجموعة البشرية

ذات التأثير الأهم في سياسات م.ت.ف. وذلك يعود، من جهة، الى حجم هذه المجموعة وتمتعها بفرصة التعبير، فلسطينياً، واحتوائها على قيادات اجتماعية تقليدية، ومن جهة أخرى الى حقيقة ان أي حل سلمي سوف يدور حول تلك المنطقة، وخصوصاً أنها تمثل نقطة التقاء وتضارب فلسطين واسرائيل والاردن في آن.

يكرس ميشال جزءاً هاماً من هذا الفصل لشرح خلفيات النخبة في المجتمع العربي في الضفة الغربية ـ وهو الموضوع الذي تناوله في كتابه السابق. وهو يفعل ذلك، لأن احدى مقولات كتابه الحالي تتمثل في الصراع الضمني بين م.ت.ف. وقادة الضفة المحليين حول النفوذ وحول صنع القرار وصوغ السياسة. ويلاحظ المؤلف الازدواجية السياسية للنخبة القديمة، حيث وفّقت بين تكيفها والسلطة الاردنية وبين اقتناعها بضرورة العمل العربي المشترك لانقاذ فلسطين. وقد برز سلوك شبيه، الى حد ما، في أعقاب حرب ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٤ أو ١٩٧٦، اذ تأقلمت نخبة الضفة مع واقع الاحتلال، الى حين بدء م.ت.ف. بتركيز اهتمامها على المنطقة، بعد ١٩٧٤، وفوز مؤيدي المنظمة في الانتخابات البلدية العام ١٩٧٦.

لجأت التنظيمات الفدائية، في مقابل حالة الشتات وتمايز النظرات، الى تحقيق التوازن بين متطلبات الانتماء العربي القومي وبين المطامح والتطلعات الخاصة الفلسطينية. وجاءت نظرة كل تنظيم الى قضايا الساعة والى مسألة الربط بالضفة الغربية (خاصة) في ذلك السياق، فأثر على خطابه السياسي واختياره للاساليب المناسبة. ويقسم ميشال التنظيمات بين «فتح» والجبهة الديمقراطية اللتين تمثلان ـ في نظره ـ مقاربة الاستقلال الذاتي، وبين الجبهة الشعبية التي تمثل مقاربة الثورة العربية، وبين التنظيمات المرتبطة بسوريا والعراق. وعلى الرغم من صحة الاعتراض على تقسيماته، من باب عدم كفاية شرحه لتطور أوضاع الجبهة الشعبية وعدم تمييزه فيما بين الصاعقة وجبهة التحرير العربية والقيادة العامة وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطينية، فإن العبرة الجوهرية تبقى سليمة، ألا وهي ان صلب العمل الفلسطيني، منذ الستينات، في ما يتعلق بـ «فتح» خاصة، ومنذ منتصف السبعينات، في ما يتعلق بعدد متزايد من التنظيمات الاخرى، تمثل في خلق هامش لوجود ومناورة الاطار الفلسطيني القطري المتميز على الرغم من أية تأكيدات عروبية. ولعله صحيح القول ان من بقي على قناعته بضرورة الربط العضوي بالمحيط العربي عانى من الاضمحلال طالما أنه لم يخلق المشروع البديل، سياسياً وتنظيمياً وعسكرياً. وهذه، فعلاً، هي سيرة الحركة الفلسطينية منذ العام ١٩٧٤، أي ان تتحرر من القيود العربية مستعينة بالشرعية العربية، وأن تعزز الاستقلالية والخصوصية الفلسطينية دون أن تفقد الدعم ومبرر الوجود، عربياً، بينما تراوح العرب بين رغبة التملص من المسؤولية الملقاة على كتفي م.ت.ف. وبين الرغبة في السيطرة عليها. وقد تمثل هذا التوتر الدائم محركاً أساسياً للسياسة الفلسطينية، والعربية، منذ ذلك الوقت. واختتم ميشال الفصل بوصف لتحول الاصطلاح السياسي الفلسطيني بعد العام ١٩٧٤، حيث تمحور ذلك حول جعل القبول بالتسوية السياسية أمراً مقبولاً، لأنه يتماشى مع العرف والهدف الفلسطينيين ولا يتعارض معهما. فالصراع الداخلي دار حول هذه العملية، وقد نجحت م.ت.ف. في إرساء قواعد التغيير، مع أنها لم ترَ أملاً كبيراً في الحصول على تنازلات اسرائيلية ملموسة تستحق تحمّل الانشقاق من أجلها.

تواصلت عناصر التحليل هذه في الفصل الثالث «الدبلوماسية المكبَّلة»، فأكد المؤلف ان استعداد م.ت.ف. لاقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة أظهر مرونتها وزاد من الاعتراف الدولي بها وبقضيتها. غير أنه يضيف ان المرونة الدبلوماسية الفلسطينية بقيت ملتزمة بالاهداف القصوى، فلم تطرح م.ت.ف. الدولة المصغرة سوى كخطوة مرحلية على طريق تحقيق الحلم الاكبر. والاهم من ذلك، هو ان المتحدثين الفلسطينيين لم يتخلوا عن ذلك الهدف النهائي؛ بل وأكدوا استحالة الاعتراف باسرائيل، أو الاقرار بحقها في الوجود، حتى خلال، أو بعد، أي حل سلمي يؤدي الى قيام دولة فلسطينية جزئية. وهذه هي، حقيقة، قضية جوهرية تشكل عائقاً ربما يكون حاسماً ازاء اقتناع بعض الاسرائيليين بالتفاوض مع م.ت.ف. وازاء تبدل الموقف الفلسطيني، نهاية، نحو الاقرار والاعتراف، ضمن صفقة شاملة. لكن ما يفوت الاسرائيليين هو ان أي فلسطيني لا يقدر على ان يقدم، ولن يرضى أن يقدّم، أكثر مما تعرضه م.ت.ف. والخلل، أو التردد، ليس من خصوصية م.ت.ف. أو نتيجة لعقليتها، ولن يزول بزوالها. كما يفوت الاسرائيليين، والمؤلف ايضاً، ان الاصرار «قبل التفاوض» على عدم التفريط

بالاهداف العليا وعدم التفكير بقبول وجود اسرائيل لن يتغير في غياب عملية تفاوضية جدية. ولو بادرت الاطراف المعنية الى اجراء مفاوضات جادة، لأُتيح المجال، عندئذٍ فقط ، لـ م.ت.ف. ان تقبل حلاً وسطاً.

أدى التوازن في الاستراتيجية الفلسطينية بين المرونة وبين عدم المساس بالقضايا الاساسية (لا اعتراف، ولا تخلٍ عن الهدف النهائي)، في نظر ميشال، الى بروز «الدبلوماسية المأمونة». وتتمثل هذه الدبلوماسية في سعي م.ت.ف. (بدفع خاص من «فتح»، كما يؤكد المؤلف) الى توسيع دائرة القبول والتأييد لفكرة الدولة المصغرة والى رفض تقديم اية تنازلات اضافية أو فعلية لاسرائيل؛ اذ ان ذلك الاسلوب يزيد المكاسب السياسية بأدنى ثمن، أو مخاطرة داخلية. ويستعرض ميشال أقوال وكتابات ثلاثة فلسطينيين، هم خالد الحسن ووليد الخالدي وعصام السرطاوي، ليدل على نمط عمل ذلك التوازن، حيث عرض كل من هؤلاء أفكاراً معتدلة متقدمة، لكن بطرق أتاحت تبرير مواقفهم تجاه «المتطرفين». ولعل المؤلف، هنا، يظهر بعض السذاجة، اذ ان تغليف المقترحات المثيرة بلباس مقبول لدى المنافسين ليس بأمر جديد، أو غريب؛ فما أوضح، كمثال على ذلك، من تشجيع الوزير الاسرائيلي شمعون بيرس لفكرة مؤتمر سلام دولي للشرق الاوسط مقابل رفض رئيسه اسحق شامير، مما أدى الى شطب المشروع من أساسه في أيار (مايو) ١٩٨٧ ـ على عكس الوضع في المعسكر الفلسطيني، الذي كان أقر الفكرة إياها، قبل أسابيع، في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني.

ويحاول المؤلف ان يقوّم الدبلوماسية الفلسطينية في التطبيق، من خلال دراسة ردود م.ت.ف. على خمس مبادرات سلمية، هي البيان السوفياتي ـ الاميركي المشترك العام ١٩٧٧ واتفاقيتا كامب ديفيد ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ والبيان الاوروبي العام ١٩٨٠ ومشروع الملك فهد ومبادرة بريجينيف العام ١٩٨١. وتشكل مناقشته هذه محتوى الفصل الرابع «في شراك الدبلوماسية الدولية»، فيلخّص هذه التجارب بالتأكيد ان م.ت.ف. كانت تنظر بايجابية الى أي مشروع سلمي. وكلما نجح هذا الاخير في «١ ـ كسب تأييد البلدان العربية وغير العربية التي تعترف بالمنظمة أو تقيم العلاقات الوثيقة؛ و ٢ ـ الاشارة الى مكافآت واضحة، أي الاستعداد لقبول م.ت.ف. كشريك متساوٍ في مفاوضات السلام وتأكيد حق الفلسطينيين بدولة»، كلما ازدادت قدرة م.ت.ف. على الاستخفاف بالتنازلات التي تقدم الى اسرائيل، وازدادت فرص حصول المشروع على تأييد م.ت.ف. اما اذا كانت ثمة عبرة للقارىء الفلسطيني، فهي المفارقة في مواقف تنظيمات «الرفض». فهذه التنظيمات اعترضت، بشدة، على مشروع فهد، لأنه ضمن حق «الاطراف كافة» (دون تمييز او ذكر لاسرائيل) بالعيش بسلام، بينما وافقت على مبادرة بريجينيف التي ذهبت الى أبعد من ذلك لتؤكد حق الاطراف كافة، بما فيها اسرائيل، بالعيش والسيادة. وربما كمن فارق هام في مصدر المشروع وموقف حلفاء م.ت.ف. الآخرين منه، وايضاً الموقع الذي يوليه للمنظمة ولقيام دولة مستقلة. وبالفعل، يظهر من دراسة ميشال ان مسألة قيام الدولة الفلسطينية غدت المعيار الجوهري لقياس أي اقتراح سلمي؛ حتى انها باتت القضية المحددة التي ترفضها اسرائيل والولايات المتحدة وتجعلانها حجر عثرة على درب السلام العادل.

يعود ميشال الى محاولة الربط بين العام والخاص في السياسة الفلسطينية، أي بين الاطار الدولي والاطار الفلسطيني، في الفصلين الخامس والسادس، اللذين يناقشان علاقة م.ت.ف. بالضفة الغربية تحت عنوان «م.ت.ف. والضفة الغربية: التحالف غير المستقر» و «م.ت.ف. والضفة الغربية: جسر فوق مياه مضطربة». ولا يوضح المؤلف أسباب تخصيص هذا الحجم من الصفحات لذلك الموضوع، ولا يبين موقع الضفة الغربية في سياق الدراسة السابقة؛ لكن لعل الدافع هو اهتمام ميشال التاريخي بالضفة، وسياستها. وعلى أي حال، فان الضفة الغربية هي موضع الصراع عملياً، سواء أقصدنا بذلك التنافس الثلاثي على النفوذ بين م.ت.ف. والاردن واسرائيل، أم قصدنا ان دولة مقبلة سوف تقام هناك؛ وهذا يجعل موقف أهل الضفة مؤثراً وذا حساسية بالنسبة الى قيادة م.ت.ف. ويمكن تلخيص نظرة ميشال، في هذا السياق، في ان م.ت.ف. و «فتح» خاصة، قد سعت، منذ منتصف السبعينات، الى السيطرة على القرار السياسي المتعلق بالضفة الغربية، وان تعيق تطور قيادات محلية قد تكون منافسة أو بديلة. وإذ يصعب التسليم باستنتاجاته أو منهجه التحليلي مسبقاً، فانه، على الرغم من ذلك، يجدر التأكيد ان دراسة ميشال تحتوي على معلومات وتقويمات مثيرة وشيقة.

باختصار، يستعرض ميشال الاتجاهات السياسية، والانتخابية، في الضفة الغربية منذ العام ١٩٦٧، مشيراً الى أهمية القيادات التقليدية ووجود القوى السياسية المعارضة، مما ضيَّق، في البداية، حرية عمل م.ت.ف. ومدى نفوذها، وفرض عليها التكيف وتعديل الموقف السياسي وسُلَّم الاولويات في آن. ويرى المؤلف ان نجاح م.ت.ف. التدريجي تحقق في النهاية، بسبب التقاء مصالح الطرفين، ونتيجة اضفاء أبعاد جديدة على الاولويات السياسية لأهل الضفة. وتجسَّد ذلك التطور في بروز القيادات الجديدة المؤيدة للمنظمة، التي مثّلت، أيضاً، رؤية محلية معينة وأصرَّت عليها. وانعكس ذلك في نشوء التباين في الآراء حول طرق النضال في الارض المحتلة وحول الموقف الافضل تجاه المشاريع والمستجدات المطروحة في الداخل، أو الخارج. وهنا عادت قيادة م.ت.ف. ووجدت ضرورة تشديد قبضتها على صوغ السياسة وصنع القرار. وقد عزز هذا الشعور تقاطع التنافس على النفوذ في الداخل مع التنافس بين التنظيمات الفدائية في الخارج. ويتضمن الفصل السادس شرحاً مقنعاً لتطور المواقف المحلية والخارجية الفلسطينية تجاه السياسات الاسرائيلية المتخذة في الضفة الغربية، مما يكشف، في آن، اختلاف التقويم، وبالتالي الردود المفضلة لدى كل طرف فلسطيني، وايضاً التنافس على النفوذ من خلال تفضيل طرق معينة لمعالجة كل حدث. وما يزيد في تعقيد الصورة وتوضيحها في آن، هو عرض ميشال لعامل إضافي على الساحة بعد العام ١٩٨٠، ألا وهو التنسيق القائم بين الاردن و م.ت.ف. مما أثر في الموازين الداخلية في الاطر السياسية والنقابية في الضفة الغربية ودعم موقف م.ت.ف./ «فتح»، لأن المعارضين استصعبوا رفض ذلك التعاون وما قد يحمله من زيادة لنفوذ م.ت.ف. ولفرص التخلص من الاحتلال الاسرائيلي. وخلاصة الامر ـ حسب تحليل المؤلف ـ هي أن م.ت.ف. نجحت في تحييد أي منافس لزعامتها في الضفة، لكن دون أن تزيل كل مصدر بديل للنفوذ هناك.

يختتم ميشال كتابه بسؤال يشكل عنوان الفصل السابع «نحو استراتيجية جريئة ـ لماذا لا ؟»؛ فيشير الى انه كان في امكان عرفات، في بداية عقد الثمانينات، ان ينظر الى الخلف بعين الرضى، نظراً الى المكانة الدولية، والعربية، لـ م.ت.ف. والى نجاحها في بناء المؤسسات الفلسطينية المستقلة التي تجسد الارادة والكيان. لكن م.ت.ف. ظلّت تصطدم بمأزق أساسي، ألا وهو انها لم تتقدم أكثر على طريق الحصول على الاعتراف والارض، طالما أنها ترفض الاعتراف باسرائيل والاكتفاء بدولة مصغرة علناً وصراحة، الى حد ان الاتحاد السوفياتي نفسه، وهو الحليف الدولي الأهم، أصرَّ على الاقرار بسيادة دول المنطقة كافة.

وفي النهاية، يستنتج المؤلف ان الموقف الفلسطيني سوف يتغير لو تغيرت الظروف والمعطيات؛ والا، فلا يتوقع خطوة دراماتيكية على غرار الاعتراف المسبق باسرائيل، تحريكاً للرأي العالمي، والاسرائيلي.

يجدر التأكيد ان هذا الكتاب قيِّم، خاصة انه يثير حقائق جوهرية تواجه العمل الدبلوماسي الفلسطيني ويجب على م.ت.ف. ان تفهم مغازيها. اما الاعتراضات الاساسية عليه، فتتعلق بتقويمه للفشل المزعوم للاستراتيجية الفلسطينية، اذ يسلّم، مسبقاً، بأن النشاط العسكري لا فائدة منه، وهو أمر غير صحيح في معيار م.ت.ف. وكذلك يشدد على خوف قيادة م.ت.ف. من الانشقاقات الداخلية والمضايقات العربية، رداً على الدبلوماسية الفلسطينية، لكن تبيّن ان تلك القيادة تحمّلت الاثنين معاً بعد العام ١٩٨٣ ولم تأبه. ولم يلق ذلك مردوداً جدياً من قبل اسرائيل والولايات المتحدة، الأمر الذي يؤكد ان عدم مصداقية الموقفين، الاميركي والاسرائيلي، هو الدليل على عدم فائدة التسليم الفلسطيني المسبق بالتنازلات المطلوبة، اسرائيلياً. ويمكن التشكيك في صحة السؤال الاصلي الذي طرحه ميشال، ألا وهو كيفية تفسير «الفشل» الفلسطيني بتحقيق المكاسب الجغرافية، على الرغم من النجاحات الدبلوماسية. فهل كانت اسرائيل سوف تقوم باجتياحها للبنان العام ١٩٨٢، لولا تراكم المكاسب الفلسطينية واقتراب م.ت.ف. من خرق أول الحواجز الاميركية ؟

ي. ص.

محاولات التضليل فشلت
حركة التفاعل واضحة

دخلت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة شهرها الرابع، بفعالية أقوى وتصاعد نوعي أوضح في أساليب كفاحها؛ الأمر الذي خلق، بدوره، حركة تفاعلية واضحة ما بين الداخل، والدور السياسي لـ م.ت.ف. في الخارج. وتجلّى هذا التفاعل عبر عملية «سفينة العودة»؛ ومن ثم في الموقف الفلسطيني الواحد، داخلاً وخارجاً، ازاء التحركات الاميركية الأخيرة في منطقة الشرق الاوسط، وأبرزها جولة مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، وجولة وزير الخارجية، جورج شولتس، على المنطقة.

وعلى الرغم من ان الانتفاضة كانت خلقت، في بدايتها، جملة من المواقف الفلسطينية المتباينة، حول مدى علاقة قيادة م.ت.ف. بالانتفاضة، وحكومة المنفى، فان تلك التباينات أخذت في التلاشي، رويداً رويداً، وأصبح المطروح، فلسطينياً، هو كيفية تطوير الانتفاضة ودعمها، ووسائل التعاطي السياسي معها، وصولاً الى خلق الأجواء الملائمة لعقد المؤتمر الدولي، ونيل الاستقلال الوطني الفلسطيني.

حقائق جديدة

أجمعت الأوساط السياسية الفلسطينية على ان انتفاضة الداخل خلقت جملة من الوقائع الجديدة؛ أكان ذلك في موقع ودور م.ت.ف. عربياً ودولياً، أم في علاقة المنظمة بالداخل ووسائل التعاطي معها. يأتي ذلك بعد ان تعاظمت الانتفاضة وأصبحت أمراً واقعاً راسخاً على خارطة المنطقة، وشكلت العنصر الرئيس في العمل السياسي الفلسطيني اجمالاً، مما يؤكد ان العطاء المتبادل، والتكامل بين الانتفاضة وبين تحرك قيادة م.ت.ف. «هو الضمان لتحقيق الأهداف التي تطرحها الانتفاضة، وهو الضمان لقطع الطريق على القوى التي تحاول التسلل عبر أية ثغرة، مهما كانت صغيرة، قد تنشأ بين الداخل والخارج» (**صوت الوطن**، نيقوسيا، كانون الثاني ـ يناير، ١٩٨٨).

ولعل أبرز الحقائق الجديدة التي أفرزتها الانتفاضة، هو انها جاءت لتؤكد «ان المناطق الفلسطينية المحتلة هي الساحة الرئيسة للنضال الوطني الفلسطيني؛ وان الجهد الأكبر لـ م.ت.ف. وفصائلها ينبغي ان ينصب على تطوير النضال في هذه الساحة» (ماهر الشريف، **السفير**، بيروت، ١٥/٢/١٩٨٨).

وفي سياق دعم وتطوير الانتفاضة، طُرح، مؤخراً، المزيد من الاسئلة حول كيفية تحقيق ذلك. ثمة من رأى ان تطور الانتفاضة والحفاظ على استمراريتها، يقتضي «تعميق المستوى التعبوي ـ التنظيمي داخل الانتفاضة، وصيانة السياسة الحازمة والواضحة لمعانيها وغاياتها الوطنية، واغلاق كافة الطرق أمام كل المحاولات التي تسعى للالتفاف عليها» (**الهدف**، نيقوسيا، ٧/٢/١٩٨٨). وبدورها، أشارت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الى ما تراه ثغرات سياسية في نشاط قيادة م.ت.ف. والتي من شأنها اضعاف الصيانة السياسية المطلوبة للانتفاضة. وحددت أبرزها في «قيام وفد من قيادة م.ت.ف. بزيارة القاهرة»؛ وكذلك «استئناف الحوار مع النظام الاردني»، اضافة الى «الموقف غير الحازم الذي اتخذته قيادة المنظمة حيال تحركات سنيوره وأبو رحمه» (ابو علي مصطفى، **المصدر نفسه**، ص ٨).

وفي سياق تطوير الانتفاضة، والبحث في سبل

دعمها، وكفالة استمراريتها، لاحظت الأوساط السياسية الفلسطينية ان الاعلام العربي، على الرغم من تأييد الدول العربية واكبارها لنضال الارض المحتلة، بقي دعمه، الفعلي، محدوداً، ودون المستوى المطلوب. فالقوى الوطنية العربية «أحزاباً وانظمة، لم تصل، حتى الآن، في أشكال تضامنها، الى الشكل المطلوب منها؛ لا بل يلف معظمها السكون والانتظار، وكأن ما يحدث داخل الارض المحتلة لا يعنيها، بمقدار ما يعنيها التضامن مع أي شعب آخر في أنحاء العالم» (سامر عبدالله، **الحرية**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٢/٢٤).

وثمة من رأى ان «الانظمة العربية اضطرت الى مماألاة الانتفاضة، ولم تجد مفراً من التعبير عن تأييدها ودعمها». وقد حاولت تلك الأنظمة ان تفصل شكل دعمها للانتفاضة عن م.ت.ف. ومما له دلالة في هذا الشأن ان الدعم المادي الذي قُدم لم يستجب، تماماً، لطلب م.ت.ف. بل أجريت محاولات حثيثة لاستبعاد أي دور لـ م.ت.ف. في هذا المجال. وكان ذلك وثيق الصلة بتلك الحملة الاعلامية التي ارادت تزييف محتوى وطابع الانتفاضة، على أساس ان لا علاقة لها بـ م.ت.ف. وهو الهدف الذي أرادت من ورائه ان تطال المنظمة وقيادتها بصورة مفضوحة، لم يكن لها أي حظ من النجاح أمام الوقائع التي كانت تجبر العدو الاسرائيلي نفسه على الاعتراف بذلك» (**طريق الانتصار**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٢/١).

وفي تعليقين نقديين، اعتبر الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، «ان الدعم العربي [للانتفاضة] غير قائم بالشكل الذي نريده؛ ولكننا سنبقى ندعو لهذا الموضوع باعتباره الحاضنة العربية التي يمكن لها ان تحمي الانتفاضة، من ناحية، وتمكنها من تحقيق أهدافها من ناحية ثانية» (من مقابلة مع جورج حبش، **اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٨/٢/٨).

أما عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، فأكد ان الاهتمام العربي الرسمي بالانتفاضة، «لم يتعد حدود التعاطف الكلامي والمعنوي» (**الحوادث**، لندن، ١٩٨٨/٢/١٢).

وفي السياق ذاته، أشارت مصادر فلسطينية الى ضرورة استخدام الدول العربية أسلحة ضغط متعددة تمتلكها، كسلاح الارصدة في المؤسسات الاميركية، وسلاح النفط، وسلاح مقاطعة البضائع الاميركية، وغلق الموانىء العربية في وجه السفن والطائرات الاميركية، إضافة الى «أشكال الدعم المختلفة لنضال الشعب الفلسطيني ضد العدو الاسرائيلي، بما في ذلك ضرورة تسهيل انتظام الشعب الفلسطيني خارج وطنه في اطار حركة المقاومة وفتح الجبهات العربية كلها أمام المقاومة وأمام رفد ثورة الداخل بأشكال الدعم المتعددة». فالانتفاضة قادرة على الاستمرار أسابيع وشهوراً أخرى. ولكن «من أجل ان تتمكن من تحقيق النصر، وفرض مطالبها على العدو، فان المزيد من الدعم العربي والدولي لها مطلوب، بالحاح، على الصعيدين، السياسي والمادي. وهذه هي نقطة الضعف الخطيرة الكامنة في الوضع القائم، خصوصاً على الصعيد العربي» (**الحرية**، ١٩٨٨/٢/٢١).

جولة شولتس

مع تصاعد الانتفاضة، في الداخل، بدا العديد من التصورات السياسية الدولية، وخاصة الاميركية منها، يطفو على سطح الأحداث، ليرسم صورة التفاعلات بين الانتفاضة كحدث، وبين صورة التعاطي الدولي معها. بدأت التحركات الاميركية بشأن ايجاد تصورات ووضع حلول لها، عبر جولة مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، ومن ثم مبعوث الرئيس الاميركي الخاص، فيليب حبيب، ومؤخراً وزير الخارجية، جورج شولتس. ومن الواضح، ان تلك التحركات جاءت تلبية للضغوط العالمية التي نتجت عن تعاطف الرأي العام العالمي مع الانتفاضة الفلسطينية. وذكرت مصادر أميركية مطلعة «ان أصدقاء أميركا، والمعتدلين، في العالم العربي، وفي طليعتهم مصر والاردن، وفي اسرائيل «حزب العمل»، قد تمنّوا على واشنطن التحرك السريع، قبل ان يجرف طوفان الانتفاضة المسلّمات والفرضيات القديمة، ويخلق حقائق جديدة على الارض، تضر، في المدى البعيد، بمصالح واشنطن وحلفائها في المنطقة» (هشام ملحم، **اليوم السابع**، ١٩٨٨/٢/٨).

الا ان جولة حبيب، ومن ثم جولة مورفي، لم تطرحا جديداً، وبالتالي، فقد لاقتا رفضاً فلسطينياً. ولم تجد م.ت.ف. فيهما سوى محاولة التفاف عن انجازات الانتفاضة، ومحاولة جديدة لفرض ارادة أميركا على شعوب المنطقة؛ الأمر الذي شبهته بعض الأوساط الصحفية، بمحاولة أميركية لايهام شعوب المنطقة بأن قدرها أميركي. «ولكن معطيات العصر الراهن أثبتت انها ليست قدراً لأي شعب يؤمن بقضيته ويناضل من أجلها. وما أصبح من حقائق هذا العصر، ان الشعب الفلسطيني قد امتلك هذه الأهلية النضالية بكفاءة عالية يعترف له بها المجتمع الدولي في أربعة أركان الارض، بما في ذلك اميركا نفسها؛ ولذا، فان القرار الاميركي لن يكون قدراً للشعب الفلسطيني» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٢/٨).

من جهة أخرى، تدارست اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. التحركات الاميركية، ورأت ان «ما يجرى حالياً، من زيارات وتحركات مشبوهة وخطيرة، وما يطبخ من مشاريع تصفوية جديدة ـ قديمة، تحت شعارات ومبادرات تحاول ان تستهدف اجهاض، أو احتواء، انتفاضة شعبنا، وضرب الانجازات الكبيرة التي حققتها مسيرتنا الثورية عبر طريقها النضالي الطويل. ومما يؤسف له تورط بعض الأطراف العربية في هذه المحاولة» («بيان اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.»، ١٩٨٨/٢/٧، **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/١١).

ووصفت مصادر فلسطينية «مبادرة السلام» التي أعلن عنها، أميركياً، بأنها ترمي الى «حرف الانتفاضة عن أهدافها وتفريغها من مضامينها» (نزيه ابو نضال، **نضال الشعب**، دمشق، ١٩٨٨/٢/١٣). وعلّلت مصادر سياسية أخرى، أهداف عملية السلام الاميركية «بانقاذ اسرائيل من الهزة الكبرى التي أحدثتها ثورة أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، وتجميد هذه الثورة وآثارها المختلفة على الوضع الاسرائيلي وعلى صورة اسرائيل في الخارج، ومنع هذه الثورة، بالتالي، من ان تتطور وتُشكل قوة ضاغطة هائلة تؤثر على الدولة اليهودية نفسها، وكذلك على أوضاع أخرى في منطقة الشرق الاوسط». وأوضحت تلك المصادر «ان عملية السلام الاميركية الجديدة، انطلقت نتيجة طلب اسرائيلي مُلحّ، وبناء على اقتراحات محددة أرسلها كل من رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، ووزير الخارجية، شمعون بيرس، الى الادارة الاميركية. فعملية السلام الاميركية الجديدة هي أقرب، في مضمونها، الى الأفكار والاقتراحات الاسرائيلية، منها الى المطالب العربية والفلسطينية، وهي في حجم ما تريد الحكومة الاسرائيلية ان تقدمه في هذه المرحلة، لوضع حد لثورة الضفة الغربية وغزة» (عبدالكريم أبو النصر، **المستقبل**، باريس، ١٩٨٨/٢/١٣).

من ناحية أخرى، لاقت المبادرة الاميركية معارضة م.ت.ف. بمختلف فصائلها؛ ذلك انها تقوم على تثبيت الاحتلال الاسرائيلي، وتنصّ «على الحكم الذاتي كتسوية مرحلية، على ان تبدأ مع نهاية العام المفاوضات حول التسوية النهائية؛ وفي نهاية العام تكون الادارة الاميركية قد رحلت، وجاءت ادارة جديدة، عليها ان تدرس الأمور من جديد. وهكذا تكون التسوية المرحلية تسوية دائمة، حسب ما يريد شامير تقريباً» (زكريا محمد، **الحرية**، ١٩٨٨/٢/١٤).

وفي النطاق ذاته، أعلن ناطق رسمي باسم المنظمة «انه لن يكون هناك لقاء بين الوزير الاميركي [شولتس] وأية شخصيات فلسطينية داخل أرضنا المحتلة، وانطلاقاً من الموقف الفلسطيني الواحد. وأكدت المنظمة ان لا مانع لديها من اجراء لقاء فلسطيني مع الادارة الاميركية، أو أي دولة من دول مجلس الأمن، وتشكيل وفد لمثل هذه اللقاءات؛ وان المنظمة، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، تأخذ في الاعتبار، كما فعلت دوماً، وجود شخصيات قيادية في الداخل والخارج، في مثل هذه الوفود» (**وفا**، تونس، ١٩٨٨/٢/١٨).

ومما يذكر، في هذا السياق، ان دعوة م.ت.ف. مقاطعة جولة شولتس، لاقت تجاوباً تاماً داخل المناطق المحتلة؛ الأمر الذي اعتبره المراقبون دليلاً واضحاً على تفاعل الداخل مع قيادة م.ت.ف. وثبوتاً أكيداً لما بينهما من تنسيق.

«سفينة العودة»

برزت فكرة «سفينة العودة» قبل اثنتي عشرة أو ثلاث عشرة سنة. حدث ذلك في أعقاب موجة

الابعاد الواسعة لنشطاء الوطنيين في الارض المحتلة، حين حاولت سلطات الاحتلال اطفاء الانتفاضة الشعبية التي التهبت في هذه المناطق، في العام ١٩٧٤ (فيصل حوراني، **الحرية**، ١٩٨٨/٢/٢١).

الا ان تنفيذ الفكرة تأجل، نظراً الى العديد من الاعتبارات، في مقدمها اندلاع الحرب الأهلية في لبنان. وفي خضمّ انتفاضة الداخل، الآن، عادت الفكرة بزخم أقوى من السابق، وذلك بعد ان أقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على اتخاذ المزيد من قرارات الابعاد بحق العديد من المواطنين الفلسطينيين، وما جلبه هذا الابعاد من تعاطف عالمي متعاظم مع سكان المناطق المحتلة.

حددت م.ت.ف. تاريخ ١٩٨٨/٢/١١ موعداً لانطلاق «سفينة العودة» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٢/١١). وكان هذا التوقيت، في نظر المراقبين، توقيتاً موفقاً، بحيث أتاح للمنظمة «التحرك على صعيدين، الأول من الداخل بالعصيان المدني والانتفاضة الرافضة، المكتفية، في الوقت الحاضر، بالحجارة؛ والثاني من الخارج، وفي أكثر وجوه الحملة الدبلوماسية والاعلامية تأثيراً، وهي فكرة السفينة القاصدة شاطىء السلام» (أمين الحافظ، **الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٢/١٠).

ويمكن القول، ان «رحلة العودة» قد تحوّلت، منذ الاعلان عنها، الى ما يشبه معركة طاحنة، سرية ومعلنة، بين م.ت.ف. واسرائيل. فبعد ان أعلنت المنظمة عن اتفاق لاستئجار احدى السفن اليونانية، فوجيء الفلسطينيون بأصحاب السفينة يتراجعون عن الاتفاق ويفسخون العقد؛ وهكذا أيضاً، جرى مع أصحاب السفينة الثانية التي تم الاتفاق معها. وبعد ذلك، قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد): «لقد بدأنا نعلم، منذ ١٩٨٨/٢/٥، ان اسرائيل تقوم بالضغط على أصحاب السفن وتهديدهم في حال اتفقوا مع المنظمة» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٢/٢٥). وعبر أجواء التهديد الاسرائيلي، والتأييد العالمي، أوضحت م.ت.ف. ان تنظيم رحلة «سفينة العودة» يأتي بناء لقرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٧، والذي يطالب العدو الاسرائيلي بعدم ابعاد المواطنين من أراضيهم، «فتحدت اسرائيل هذا القرار، وقامت بابعاد أربعة مواطنين فلسطينيين آمنين... وقد جاء قرار اعادة الأربعة المبعدين، ومعهم ١٢٠ مبعداً آخر طردتهم اسرائيل من فلسطين بعد احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، وعلى فترات متفاوتة، من بينهم أعضاء في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وعددهم أربعة، وأعضاء في المجلس المركزي، وغيرهم» (من مقابلة مع محمود عباس، **المستقبل**، ١٩٨٨/٢/١٣). كما أكدت المنظمة ان عملية «سفينة العودة» ليست تظاهرة اعلامية، «بل هي عملية سياسية تقوم على أساس ممارسة حق العودة لجميع هؤلاء الذين قامت سلطات الاحتلال بابعادهم... واستناداً الى جميع قرارات الأمم المتحدة واتفاقات جنيف الخاصة بمعاملة السكان في الأراضي المحتلة، والتي تحرم ابعاد أي انسان عن أرضه» (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من التفسيرات والايضاحات الفلسطينية، بشأن الطبيعة السلمية لرحلة «سفينة العودة»، فقد كان واضحاً، ومنذ الاعلان عن تلك العملية، انها تمس عقدة الصراع العربي - الاسرائيلي. «ومن هنا، تحولت قضية 'سفينة العودة' الفلسطينية الى معركة حقيقية بين الفلسطيني والاسرائيلي» (سليمان نمر، **المستقبل**، ١٩٨٨/٢/٢٠). معركة استخدم فيها الجانب الاسرائيلي التهديد والوعيد؛ ومن ثمّ لجأ الى أساليب العنف المباشر؛ اذ أقدم على اغتيال ثلاثة كوادر من «فتح» في مدينة ليماسول القبرصية، بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٤؛ وبعدها بيوم واحد، قام بتفجير «سفينة العودة» (سول فرين) في ميناء ليماسول، أيضاً، وقبل ابحارها بساعات؛ مما يؤكد ان اسرائيل عازمة، تماماً، على عدم السماح ببدء رحلة العودة، وذلك بهدف:

- اظهارها للمنظمة، وللجميع، عزمها على منع 'سفينة العودة' من الابحار حتى لو اضطرها الأمر [الى] استخدام العنف. واسرائيل، بذلك، تريد ان تقول لمن يعنيهم الأمر، وهم هنا أطراف أخرى محايدة، مثل الحكومتين، القبرصية واليونانية، وشركات السفن، انه من الأفضل عدم التدخل في هذه القضية، والابتعاد [منها].
- تأكيدها للمنظمة انها تمتلك القدرة على الردع، في الوقت والظرف المناسبين، وانها غير موافقة على التحليل الذي يقول انها لا تملك

قدرة الرد على التصعيد العسكري الأخير في جنوب لبنان.

«○ ويجوز القول ان هناك هدفاً سياسياً بعيد المدى، وهو استفزاز المنظمة لاستدراجها نحو مقابلة التصعيد الارهابي الأخير، بعمليات مماثلة، وبذلك تحقق اسرائيل هدفاً طالما سعت [اليه] خلال الشهور الثلاثة الأخيرة، أي نقل الصراع خارج الأرض المحتلة، بسبب عجزها في الداخل، وضعف موقفها في الصراع الجاري في الضفة وغزة. وذلك، أيضاً، بهدف تقوية ذرائعها في مواجهة المنظمة أمام الرأي العام العالمي، حيث يسهل، في هكذا صراع، اتهام المنظمة بالارهاب، الأمر الذي، في حال تحققه، من شأنه ان يكون طوق النجاة لاسرائيل، لكي تفك عزلتها الدولية» (حسين حجازي، **فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/٢/٢٥).

والواقع، لقد خلقت عملية اغتيال ثلاثة من كوادر «فتح» في ليماسول، ونسف الباخرة سول فرين، أجواء من الانتظار والترقب، أعلن، خلالها، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني المسؤول الاداري عن رحلة العودة، الشيخ عبدالحميد السائح، انه «اذا كانت معركة ' سفينة العودة ' لم تنجح مئة بالمئة، فقد ربحناها بنسبة ثمانين بالمئة؛ وكل الضيوف الاجانب شهدوا بأننا أردنا السلام، وتصرفات غيرنا تدل على نواياه» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٢/١٦). ورأت أوساط سياسية فلسطينية انه «سواء أقلعت السفينة، أو لم تقلع، يمكن القول ان فكرتها تبحر في كل مكان، ناقلة الى سكان القارات الخمس صورة الوطن المغتصب والحق الذي لا بد من استعادته، ومضاء عزيمة أصحاب هذا الحق، واتساع جبهة أصواتهم ومؤيديهم؛ وفي هذا، ان لم يتيسر ما هو اكثر منه، ما يكفي لكي نحكم بأن عملية ' سفينة العودة ' عملية ناجحة» (حوراني، **مصدر سبق ذكره**).

وعلى اثر تعذّر ايجاد وسائل تنفيذ عملية «سفينة العودة»، أعلن الشيخ عبدالحميد السائح «ان الرحلة قد تأجلت الى أجل غير مسمى» (**الافق**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٢/٢٥).

س. ش.

حكومة المنفى؛ دوافع وموانع

ليس جديداً على القضية الفلسطينية طرح موضوع حكومة مؤقتة في المنفى؛ فقد عرض الرئيس الراحل، أنور السادات، الفكرة في العام ١٩٧٣، كواحدة من الصيغ التي يمكن، من خلالها، تمثيل الفلسطينيين في مؤتمر جنيف للسلام. وأعاد السادات بحث الفكرة في تموز (يوليو) ١٩٧٧ مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عندما اجتمع معه «للبحث في تطورات الوضع في المنطقة والعقبات أمام استئناف مؤتمر جنيف للسلام. وفي هذا الاجتماع، بحثت فكرة الحكومة المؤقتة»، ثم عاد وزير خارجية مصر، في حينه، كمال حسن علي، وأعلن، في آذار (مارس) ١٩٨١، «ان القاهرة تطالب المنظمة بمناقشة صريحة وكاملة لما طرحه السادات أمام البرلمان الاوروبي في لوكسمبورغ حول الاعتراف المتبادل بين المنظمة واسرائيل وتشكيل حكومة فلسطينية في المنفى» (احسان بكر، **التضامن**، لندن، العدد ٢٥١، ٣٠/١/١٩٨٨، ص ٣٠).

وطرحت فكرة اقامة حكومة فلسطينية على لسان مسؤول فلسطيني للمرة الاولى، في العام ١٩٨٣، حين اعلن عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، «ان فكرة حكومة فلسطينية في المنفى تبدو ملائمة في الوقت الحاضر»، وقال: «ان هذا الاقتراح يتماشى مع قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الرقم (٨) الصادر في ١٦/١١/١٩٤٧ الذي ينص على ان تتولى الامم المتحدة، لفترة مؤقتة، الوصاية على الدولة الفلسطينية، الى ان يتم التوصل الى تسوية نهائية بين العرب واسرائيل على وضع ومستقبل الدولة الفلسطينية المقترحة» (**المصدر نفسه**). واقامة حكومة تعبير عن ممارسة السلطة التي «هي الهدف المباشر والمحوري الذي قرره المجلس الوطني الفلسطيني... في دورته التي عقدها بالقاهرة عام ١٩٧٤؛ واعلن من خلاله ما اسماه بالبرنامج المرحلي للثورة». وقد استبعدت م.ت.ف. في حينه، من برنامجها «فكرة ما يسمى بحكومة فلسطينية في المنفى، وبالتالي العروض والاقتراحات التي تلقتها من مصادر كثيرة في هذا الشأن؛ ذلك ان مثل هذه الحكومة ليست، في حقيقتها، أكثر من ' ورقة سياسية ' قد يصاحب اعلانها بعض الدوي الاعلامي العالمي، غير انه سرعان ما يتبدى عن لا شيء، بل وربما يرتد بالسلب على بنية ووزن منظمة التحرير نفسها... ولهذا، فان منظمة التحرير استبعدت تماماً ' حكومة المنفى ' من مشروعاتها الخاصة بالبرنامج المرحلي والسلطة الوطنية» (لطفي الخولي، **الاهرام**، القاهرة، ١٨/٢/١٩٨٨).

وفي ضوء ذلك، «ظل التصور السائد في المنظمة ان الحكومة المؤقتة سوف تنشأ الحاجة اليها عند نقطة معينة من تراكم النضال العسكري والسياسي، تتفاعل أثاره ايجابياً في داخل فلسطين المحتلة مع ظروف دولية مواتية؛ الامر الذي يتيح، بالفعل، ' تحرير قطعة ما من ارض الوطن ' ؛ وعندئذٍ، تبادر المنظمة الى اقامة السلطة الوطنية عليها من خلال حكومة مؤقتة، تعمل، اقليمياً ودولياً، على استكمال بناء الدولة الفلسطينية المستقلة في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية» (**المصدر نفسه**).

وجاءت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الاراضي المحتلة لتدفع بالمنظمة الى «اعادة بحث استراتيجية تحركها المقبل، في ضوء المعطيات الجديدة التي افرزتها الانتفاضة الشعبية في الداخل. وموضوع تشكيل حكومة فلسطينية كان واحداً من العديد من الموضوعات التي طرحت للبحث؛ ودراسة المنظمة لفكرة اقامة حكومة فلسطينية أمر طبيعي، ومستمر، وبصفة خاصة خلال هذه المرحلة التي تشهد تصاعداً في الكفاح السياسي والشعبي الفلسطيني» (بكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١). فالانتفاضة الفلسطينية في

الداخل، «على النحو الذي تفجرت به، وابدعت من خلاله تنظيماتها وحركتها، طرحت على الثورة، في مجال الارض والسلطة الوطنية والحكومة المؤقتة، وضعاً جديداً... يتمثل... في قيام درجة ما من درجات السلطة الوطنية، قابلة للتطور، على أرض لم تتحرر بعد. بمعنى ان القيادة الموحدة للانتفاضة، من خلال شبكة لجانها الاقليمية والفرعية والنوعية المزروعة في احضان الجماهير، لاتمارس، وحسب، مقاومة مدنية شعبية ضد الاحتلال، وانما تتحدى سلطته وأجهزته، بسلطات وأجهزة وطنية مقابلة وفاعلة، تتمتع بثقة شعبها وتجاوبه العميقين». وعلى ذلك، قررت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. احالة موضوع البحث في اعلان حكومة مؤقتة «الى لجنتين لدراسته من جميع جوانبه، احداهما سياسية برئاسة فاروق القدومي (أبو اللطف)، رئيس الدائرة السياسية، والاخرى قانونية برئاسة انيس القاسم، وذلك قبل البتّ فيه، وتحمّل المسؤوليات المترتبة عليه؛ وكانت اللجنة التنفيذية قد ناقشت الموضوع، بناء على طلب تقدم به أحد اعضائها... وهو عبدالله حوراني» (الخولي، **مصدر سبق ذكره**).

التعريف والواجبات

يعرّف القانون الدولي فكرة حكومة المنفى، أو الحكومة المؤقتة، بأنها «الحكومة الشرعية للبلاد التي تطالب بها، ولكنها، لسبب وجيه، ولفترة مؤقتة، لا يمكن لها ان تتواجد على الاراضي التي تختص بها؛ وعدم تواجدها على تلك الاراضي لا ينتقص من شرعيتها، ولا يقلل من صلاحياتها. ويفترض، أيضاً، ان اهل البلد الذي تمثله الحكومة ـ المقيمون منهم والنازحون ـ راضون عن حكومة المنفى ويؤيدونها الى المدى الذي يستطيعونه بالنسبة الى الظروف التي يعانون منها... وعليها ان تعلن للملأ بأنها، هي، وحدها، المسؤولة عن البلد الذي تمثله؛ وانها مستعدة للتعامل مع العالم الخارجي نيابة عنه... ومن أهم الامور التي يجب على حكومة المنفى ان تحددها، وتوضحها، منذ البداية، تعيين حدود الارض التي تطالب بها، والتي تكون الركيزة القانونية التي تقوم عليها تلك الحكومة. والقانون الدولي لا يتطلب ان تكون هذه الحدود واضحة ومستقرة بالكامل، ويسمح بوجود غموض، أو خلافات، أو نزاعات، حول تفاصيل هذه الحدود، ومن دون أن يؤثر ذلك على كيان الحكومة القانوني بصورة عامة... وحكومة المنفى، مثل الحكومات العادية، تحتاج الى الاعتراف بوجودها وشرعيتها من قبل الحكومات الاجنبية... [و] اذا استوفت حكومة المنفى الشروط والمواصفات القانونية، فان القانون الدولي يقر لها الصفة الشرعية، ويلزم بذلك الدول التي تمنّعت عن الاعتراف بها» (د. موسى الزواوي، **التضامن**، العدد ٢٤٩، ١٦/١/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٣).

وفي ضوء مطالعة القانون الدولي حول حكومة المنفى، آنفة الذكر، يرى د. موسى الزواوي ان اعلان حكومة فلسطينية في المنفى يقتضي: «أولاً: على الحكومة الفلسطينية في المنفى ان تقرر، بصورة عامة، حدود الاراضي التي تتولاها...؛ ثانياً: على الحكومة الفلسطينية، على اساس الحدود التي تقررها، ان تقر نظام الجنسية للمواطنين الذين تقول انها ترعاهم...؛ ثالثاً: على الحكومة الفلسطينية ان تسن القوانين التي تنظم شؤون الاراضي التي تتولاها، وأن تضطلع، من ناحية المبدأ، بالواجبات التي تضطلع بها الحكومات العادية المستقرة في الاراضي التي ترعاها...؛ رابعاً: على الحكومة الفلسطينية ان تبلغ جميع الحكومات الاجنبية بقيامها، وتطلب منهم الاعتراف بها، والتعامل معها وحدها... في ما يختص بشؤون الاراضي التي تطالب بها، وفي ما يختص، ايضاً، بمواطني تلك الاراضي» (**المصدر نفسه**).

تباين المواقف من حكومة المنفى

هل الظروف مواتية لاعلان حكومة فلسطينية مؤقتة ؟

تتباين الآراء على الساحة الفلسطينية، داخل الارض المحتلة وخارجها، من مسألة اعلان تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة؛ فبعضها يرى ان الظروف مناسبة، حيث «هناك بعض الدول الشقيقة وبعض الاصدقاء نصحوا منظمة التحرير الفلسطينية بأن تبادر الى اعلان حكومة في المنفى، على اعتبار ان لديهم معلومات بأن اسرائيل قد ضاقت ذرعاً بقطاع غزة على وجه التحديد، وان الانتفاضة قد تؤدي الى انسحاب اسرائيل عن هذه الارض، ولا يمكن ان تتسلم منظمة التحرير هذه الارض، فلا بد

من حكومة، كما فعل الجزائريون عندما اقاموا حكومة مؤقتة» (من مقابلة مع سليم الزعنون (أبو الاديب)، **التضامن**، العدد ٢٥١، ١٩٨٨/١/٣٠، ص ٢٧). ويرى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات: «ان أي ثورة تقترب من النصر، لا بد وان تشكل حكومة مؤقتة؛ ونحن سنعلن عن هذه الحكومة في الوقت المناسب» (من مقابلة مع ياسر عرفات، **اليوم السابع**، باريس، العدد ١٩٣، ١٩٨٨/١/١٨، ص ١٣). ويلخّص نائب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، سليم الزعنون، موقف م.ت.ف. بالقول: «انه على الرغم من الانتفاضة، ونجاحها، واستمرارها، فان الظروف لم تنضج، بعد، ولا نعتقد بأن اسرائيل ستسلم بهذه السهولة التي يتحدث عنها البعض؛ ونحن بحاجة الى انتفاضة ثانية، وثالثة، ورابعة؛ ونحن بحاجة لأن تزيد عملياتنا داخل الارض المحتلة؛ ونعتقد بأن حكومة المنفى تبقى فكرة قائمة، ولها مبرراتها، ولكن الوقت ليس مناسباً» (الزعنون، **مصدر سبق ذكره**). ويحدد الزعنون الظرف المناسب: «مثلاً لو فرضت الدول الكبرى على اسرائيل ان تنسحب من قطاع غزة والضفة الغربية تنفيذاً للقرارات الصادرة عن الامم المتحدة بهذا الشأن، فان ذلك يوجب اعلان حكومة تتسلم هذه الاراضي» (**المصدر نفسه**). ويرى عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. مصطفى الزبري (أبو علي مصطفى) «ان أي ثورة حين تريد ان تعلن حكومتها، فلا بد ان تبحث عن الشروط الذاتية والموضوعية لاقامة هذه الحكومة... واذا أخذنا تجارب ثورية كبيرة اقدمت على تشكيل حكومات مؤقتة، نلحظ انها تمّت ضمن شروط متوفرة؛ فهي تقدم على ذلك عشية الانتصار، عندما تكون لها أرض. أما في وضعنا، فالمسألة لها خصوصية، وليس بالضرورة ان تكون مشابهة للتجربة الفيتنامية، أو الجزائرية، أو اليمنية؛ ونحن نعتبر منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً حتى الوصول الى أبواب القدس» (من مقابلة مع أبو علي مصطفى، **التضامن**، العدد ٢٥١، ١٩٨٨/١/٣٠، ص ٢٩)؛ بينما يرى عضو اللجنة التنفيذية، محمود عباس (أبو مازن)، ان الحكومة «ستكون... مقبولة أكثر من المنظمة التي مهما كان نفوذها وعدد المعترفين بها، فسيكون ذلك كله أقل مما تحققه الحكومة» (من مقابلة مع محمود عباس، **المصدر نفسه**، العدد ٢٥٠، ١٩٨٨/١/٢٣، ص ٢٦).

وكما الحال داخل منظمة التحرير الفلسطينية وبين فصائلها المتعددة، كذلك الامر داخل المناطق المحتلة. على سبيل المثال، لا الحصر، من بين الشخصيات الوطنية الفلسطينية في فلسطين المحتلة، قال رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره: «اعتقد بأنه من الضروري ان يتحرك الفلسطينيون في الخارج سياسياً الآن لدعم الانتفاضة من خلال انشاء حكومة مؤقتة في المنفى لتعزيز التأييد العالمي للانتفاضة... وحكومة المنفى تجاوب [عن] سؤال أساسي، وهو من يمثل الفلسطينيين ؟ وهذا رد على انه، من الآن وصاعداً، وحدهم الفلسطينيون يمثلون أنفسهم... فقد انتهت اطروحات الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشترك، وانتهت دعوات الضغط على الفلسطينيين لقبول تسويات أخرى... وعندما تقوم م.ت.ف. بطرح الحكومة الفلسطينية في المنفى، فانها تكون، بذلك، تعبّر عن مرونة سياسية مطلوبة في المرحلة الراهنة... [و] سيكون لهذه الحكومة الحق في الحصول على مقعد دائم في الامم المتحدة، وليس فقط مركز مراقب، كما هو الوضع الآن؛ لكل هذه الاسباب أؤيد تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى» (**القبس**، الكويت، ١٦ ـ ١٧/١/١٩٨٨). كما اعتبر رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ان «الوقت مناسب لتشكيل حكومة المنفى الفلسطينية. لكنه تساءل: من المسؤول عن من ؟ اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أم حكومة المنفى ؟ وهل ستكون حكومة المنفى مجرد واجهة، أم سيكون لها صلاحيات حقيقية» (**السفير**، بيروت، ١٨/١/١٩٨٨). في المقابل، استغرب رئيس بلدية نابلس المقال، بسام الشكعة، «طرح تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى في هذا الظرف. هذا الطرح قبل أوانه، والظروف الحالية غير مشجعة له. لماذا تطرح هذه الفكرة بعد المؤتمر التوحيدي للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ؟... وخلال الانتفاضة في الاراضي المحتلة، وقبل وصولها الى ذروتها ؟... ولذلك لا اعتقد بأن توجهات حكومة المنفى، في هذا الوقت، ستكون سليمة، خاصة واننا سمعنا ان أبو اياد (صلاح خلف) وأبو جهاد (خليل الوزير) يعارضانها؛ ونايف حواتمة قال ان وقتها غير مناسب، بالرغم من

ان ياسر عبد ربه تحدث كثيراً بالموضوع... [أما] اذا تغيرت ظروف النضال الفلسطيني وظروف منظمة التحرير الفلسطينية، بشكل ملائم، عندها يمكن تشكيل حكومة منفى تقوم بتصعيد النضال وتتويجه بالانتصار» (**القبس**، ١٦ ـ ١٧/١/١٩٨٨). والحال عينه بالنسبة الى الشارع الفلسطيني داخل الارض المحتلة. فقد أجرت مجلة «التضامن» (العدد ٢٤٩، ١٦/١/١٩٨٨) استفتاء مصغّراً مع عدد من المواطنين الفلسطينيين حول حكومة المنفى؛ فانقسمت الآراء حولها، كما هو الامر داخل م.ت.ف. فقد قال العامل جمال أحمد: «لا افهم لماذا علينا ان ننشىء هذه الحكومة قبل استقلالنا»؛ بينما قال الطالب جبريل مؤيد: «اذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قادرة على ذلك، فلم لا ؟ أؤيد انشاء حكومة في المنفى، بشرط استمرار ابقاء المنظمة، وبشرط عدم تقديم تنازلات»؛ وأعرب صحفي فلسطيني داخل الارض المحتلة عن خشيته من ان «تتكرر مأساة حكومة عموم فلسطين»؛ لكن د. مهدي عبد الهادي اعتبر «ان حكومة فلسطينية في المنفى خطوة متقدمة في التفكير السياسي الفلسطيني، وعليه يمكن توظيفها كأداة سياسية للتفاوض... ولعل العالم العربي يعي حقيقة وابعاد هذا الطرح الفلسطيني المرحلي» (علي الخليلي، **التضامن**، العدد ٢٤٩، ١٦/١/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧).

ويبدو ان تباين الآراء من مسألة حكومة المنفى، على الساحة الفلسطينية، يشكل، في احد وجوهه، انعكاساً لمواقف الحكومات العربية من هذه المسألة، حيث أن تأمين الاعتراف بمثل هذه الحكومة يجب ان يبدأ من المنطقة العربية أولاً؛ ففي حين ان الرئيس المصري، حسني مبارك، اعتبر «ان هذا شأن فلسطيني، ونحن نبارك أي خطوة يتفق عليها ويرتضيها الفلسطينيون» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٢/١/١٩٨٨)، فان «السوريين أكدوا، مرة أخرى، معارضتهم تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، لاعتقادهم بأن الاولوية يجب ان تعطى للجهود التي من شأنها تأمين استمرار الانتفاضة، [وان] الوقت لا يزال مبكراً جداً لتأليف مثل تلك الحكومة»، كما قال قيادي فلسطيني (**القبس**، ١٨/١/١٩٨٨).

الايجابيات والسلبيات

أشار مندوب جامعة الدول العربية لدى الامم المتحدة، د. كلوفيس مقصود، الى ان التخوف من حكومة المنفى كان تخوفاً من ان تتحول الى «مشروع آخر من حكومة ' عموم فلسطين ' ، وبالتالي الخوف من ' تمكتب ' الثورة؛ [ومن] الالتباس الممكن ان يحصل بين منظمة التحرير ونوع من الحكومة، واستبعاد وجود حكومة المنفى على ارض فلسطينية في مرحلة قريبة من الزمن... [لكن] الانتفاضة اثبتت أنه اصبح بالامكان بحث كل الخيارات التي تؤمن هدف التحرير، [و] منها حكومة مؤقتة وليست في المنفى... لذلك، ما فعلته الانتفاضة هو ان تجرأت الساحة الفلسطينية على البحث الديمقراطي في كل الخيارات... [و] الموضوع ان حكومة تعبر عن كيان فلسطيني خيار محتمل، والتوقيت هو ما يحدد صوابية القرار أم خطأه» (من مقابلة مع كلوفيس مقصود، **الشرق الاوسط**، ١٤/١/١٩٨٨). ويرى آخرون ان «الحكومة الفلسطينية قد تمكن من تجاوز بعض العقد التي جعلت بعض الدول الكبرى لا تقبل التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية... فاذا تأكدت القيادة الفلسطينية ان في تكوين الحكومة المؤقتة حلاً لمثل تلك العقد، فقد يكون الوقت قد حان لقيام هذا الجهاز، ودفع القضية الفلسطينية نحو الحل الذي يحقق للشعب الفلسطيني التمتع بحق تقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية» ، كما قال مندوب تونس الاسبق في الامم المتحدة، رشيد ادريس (**التضامن**، العدد ٢٥٠، ٢٣/١/١٩٨٨، ص ٢٩).

وعلى أساس ما تقدم، يرى أحدهم «ان قيام حكومة وطنية فلسطينية من شخصيات سياسية مؤهلة بعيدة عن ' الاعتراضات ' الدولية في هذه الفترة هو المدخل المطلوب (لاستثمار)، ولا اقول (استغلال) [الاقواس في الاصل] هذه الثورة النضالية السلمية للشعب الفلسطيني، بل هو تتويج طبيعي لهذه الثورة السلمية؛ وانني أثق، كل الثقة، بأن أغلبية ساحقة في الجمعية العامة للامم المتحدة سوف تصوت بالاجماع على قبول هذه الحكومة الوطنية في الامم المتحدة، ليصبح مندوب (فلسطين) الحالي... هو أول ممثل لحكومة فلسطين

الوطنية... التي (ننصح) بضرورة قيامها، الآن؛ هي من بين الدول المعنية بالامر، بل هي وفق قيامها تصبح ' الدولة المعنية الاولى ' بالتفاوض وفق الشرعية الدولية... [و] ان الشعب الفلسطيني أحوج ما يكون، اليوم، الى الشعور بالانتماء الى حكومة وطنية معترف بها... لتتحدث وتتفاوض باسمه... [و] هذا الكلام [ليس] انتقاصاً لجهود الآخرين، خاصة م.ت.ف. وقيادتها... [و] ان دول الجامعة العربية جميعاً سترحب بتشكيل هذه الحكومة، عندما تطلب من منظمة التحرير عقد جلسة لمجلس الجامعة العربية لاعلان هذه الحكومة... لتصبح الدولة العربية الفلسطينية الشرعية والقانونية ضمن مجموعة دول الجامعة العربية؛ وعلى هذا الاساس تطالب الجامعة العربية مع منظمة دول عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الاسلامية بعقد جلسة خاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة لقبول هذه الدولة العربية الفلسطينية ممثلاً شرعياً كامل العضوية في الامم المتحدة... [و] جميع الدول التي تعترف الآن بـ م.ت.ف. ليس لديها أي مانع من نقل هذا الاعتراف الى ترحيب أكبر بحكومة وطنية شرعية» (عبدالرحمن عبدالعزيز الشبيلي، **الشرق الاوسط**، ١٩/١/١٩٨٨). ويبني صاحب العرض، آنف الذكر، رأيه على أساس «ان القضية الفلسطينية اليوم تحتاج للمعالجة والتصميم من (زاوية سياسية) ' فلسطينية بالدرجة الاولى ' و ' عربية بالدرجة الثانية ' ، ولن يتم ذلك الا بقيام حكومة وطنية فلسطينية مؤهلة تأهيلاً كافياً ومقبولاً على الصعيدين العربي والدولي» (**المصدر نفسه**، ٢٦/١/١٩٨٨).

لكن الامين العام السابق لجامعة الدول العربية، محمود رياض، شرح بعض العقبات التي قد تواجه حكومة المنفى الفلسطينية. وأشار «الى ان هناك دولاً كثيرة، على رأسها فرنسا، لا تعترف بحكومة المنفى. وقال... ان هذه الحكومة يتعين عليها ان تكون فوق أرض محددة؛ وهناك نظرية قانونية تبنتها فرنسا لاعتبارات قد تتعلق بتاريخها... [وقد] ناقشت، شخصياً، هذا الموضوع مع الفرنسيين عندما كنت وزيراً لخارجية مصر؛ وتبين لي ان هذا ليس موقف فرنسا وحدها، بل تأثر به العديد من الدول في أميركا اللاتينية. لذلك، اذا غيّرت المنظمة اسمها الى حكومة فلسطين سوف تواجه برفض العديد من الدول الاعتراف بها، الأمر الذي قد يؤثر على وضع المنظمة الحالي ووجودها في الامم المتحدة كعضو مراقب... يضاف الى ذلك انه ليس هناك أي سيطرة فلسطينية، حالياً، على أي جزء من أرض فلسطين المحتلة ؛ ولا ينتظر ان تتم مثل هذه السيطرة خلال فترة قريبة . والعرف قد جرى في القانون الدولي أنه يعلن تشكيل حكومة مؤقتة في المنفى عندما تقترب بنادق الثوار من طاولة المفاوضات؛ والموقف الراهن يقرر ان القضية الفلسطينية ليست في مثل هذا الوضع الآن» (بكر، **مصدر سبق ذكره**).

وتواجه م.ت.ف. كما يرى البعض، ازاء مسألة حكومة المنفى، موضوع نظام اتخاذ القرارات في داخلها. فالفكرة الاساسية «ضد تكوين حكومة في المنفى كانت، دائماً، هي ان هذه الحكومة ستؤدي الى الانقسامات، وهذا الرأي يعكس المبدأ الشائع حول ان كل القرارات يجب أن تتخذ بشكل جماعي، وان تحصل على موافقة كل العناصر في الحركات الفلسطينية المختلفة... والسؤال، اذاً، هو ما اذا كان من الواجب اسقاط مبدأ الموافقة الاجماعية، الآن، بعد ان دخل النضال الفلسطيني مرحلته الجديدة، وذلك للاستفادة من الفرص الجديدة التي اتاحتها... ان الفلسطينيين أصبحوا يملكون الدافع للمحافظة على قوة الدفع هذه؛ واذا وجدت حكومة المنفى القادرة على تحقيق ذلك، فان من الضروري اقامتها رغم كل الصعاب الظاهرة» (بيتر مانسفيلد، **التضامن**، العدد ٢٤٩، ١٦/١/١٩٨٨، ص ١٨).

ولذا، يطرح معظم المعنيين بالامر ضرورة التروي والتعمق بدراسة مثل هذا القرار. «وعندما يكون الوقت مناسباً، فاننا لن نتردد في اعلان تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى...واننا لا نحدد وقتاً أو ظرفاً، بل ان ذلك يخضع لمتطلبات المصلحة الوطنية»، كما قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (من مقابلة مع الشيخ عبدالحميد السائح، **المصدر نفسه**، العدد ٢٤٩، ١٦/١/١٩٨٨، ص ١٤). فقيام حكومة فلسطينية مؤقتة «والاعتراف بها، هو أعلى قمة من قمم الانتصار للقضية الفلسطينية؛ لأن الاعتراف

بحكومة مؤقتة فلسطينية معناه الاعتراف بالارض والشعب والحكومة التي تمثل هذا الشعب؛ الا ان هناك عدة اسئلة تطرح نفسها، مثل: هل هذا الوقت، بالذات، هو أوان اعلان تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة ؟ وهل اقتربت، بالفعل، بنادق الثوار من مائدة المفاوضات ؟ وهل هناك أي بارقة أمل بضمان مجرد انعقاد ما يسمى بالمؤتمر الدولي ؟ هل هناك ضمان باعترافات دولية وعربية بهذه الحكومة ؟ وهل ان اعلان مثل هذه الحكومة يجمع كل صفوف القوى الوطنية الفلسطينية، أم ان اعلانها هو بمثابة تفجير كامل للخلافات الداخلية ؟» (بكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١).

وسأل لطفي الخولي «حول ما اذا كان هذا القدر الذي تحقق من السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال الانتفاضة التي تقودها القيادة الوطنية الموحّدة، كافياً كأساس لاعلان حكومة مؤقتة: أم ان الامر يتطلب قدراً أكبر من السلطة، حجماً وكيفاً على السواء؛ بمعنى الا تظل السلطة الوطنية للانتفاضة في وضع المزاحم أو المتحدي لسلطة الاحتلال... وحسب؛ وانما تتطور الانتفاضة الى الحد الذي تتحرر معه، فعلاً، قطعة من الارض (غزة مثلاً)، فتصبح السلطة الوطنية، عندئذٍ، كاملة السيادة على ارض محررة؛ وبالتالي تكون الحكومة المؤقتة أكثر قوة ومصداقية، وتستند الى وجود وسيطرة منظمة التحرير على جزء محرر من أرض الوطن» (الخولي، **مصدر سبق ذكره**).

وبانتظار ما سوف يتضح مستقبلاً، ومع استمرار الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، فان م.ت.ف. كما قال ياسر عرفات، «بعثت برسائل الى الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، والى دول اوروبا الغربية، والى دول عدم الانحياز، والدول الاسلامية، والدول العربية ، تتعلق بمسألة تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى». وأوضح عرفات «ان مسألة تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى تقتضي موافقة كافة الفصائل الفلسطينية الممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني، ومصادقة المجلس على برنامج سياسي يتعلق بهذه المسألة» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٦٨٣، ٢١/١/١٩٨٨، ص ٩).

أحمد شاهين

حدثان يتجاذبان المؤتمر الدولي
«الحجارة» والتحرك الأميركي

من الصعوبة بمكان اصدار احكام نهائية على ما تعجّ به ساحة الشرق الاوسط ، بعد الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، من مبادرات ومقترحات دولية للسلام. الا ان محاولتنا، هنا، لا بد ان تسعى الى ضرورة الوصول الى استنتاجات (أو على الاقل، الى تحديد ملامح) عن حقبة سريعة التحول، معقدة الدلالات.

ومن الخطأ، فعلاً، الاعتقاد بأن ذلك غير صحيح، بالنسبة الى رصد وقائع من وزن ما يجري داخل الارض المحتلة.

لا بد من الاقرار، بادىء ذي بدء، ان عقدين من الاستقرار النسبي في أوضاع المنطقة توشك ان تطوى صفحتها. بل لنتجاسر ونقول ان ميزان القوى الدولي، الذي سمح، ولا شك، خلال العقدين المنصرمين، بنشوء اقطاب اقليمية، هو، اليوم، ونحن نخط هذه الاسطر، في تبدل عميق، وربما جذري. أما السمات الدولية الجوهرية لهذا التبدل، فيمكن لنا ايجازها بالآتي:

أولاً: ان المبادرات الاميركية التي حملها مبعوثون اميركيون رسميون الى بعض عواصم المنطقة، هي مبادرات لم تعلن بصفة رسمية، أو على شكل مشروع متكامل البنود والخطوات؛ بل حرص المسؤولون الاميركيون على ان يضفوا عليها قدراً من السرية والضبابية، وان يقدموها الى الاطراف المعنية بالنزاع على شكل اكسير، هو مزيج من الافكار والمقترحات القابلة للنقاش، والأخذ والرد، على أمل ان تؤدي تلك المباحثات التي تجرى بطريقة نصف سرية ونصف علنية في التوصل الى اتفاق لتحريك عملية السلام، بصورة مرضية، تكفل، في نهاية الأمر، عقد المؤتمر الدولي للسلام، ودخول الاطراف المتنازعة في مفاوضات مباشرة، بعد ان تكون الاوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة قد هدأت؛ وبعد ان تكون اسرائيل استعادت بعضاً من توازنها المفقود في الداخل والخارج. ويبدو ان سرعة التحرك الدبلوماسي الاميركي التي كانت مفاجئة للبعض، ان دلّت على شيء فعلى ان واشنطن استطاعت، عبر سفيرها في تل ـ أبيب، توماس بيكرينغ، وقنصلها العام في القدس، موريس درايبر، ان تستوعب أهمية الاحداث، وتحاول التكيّف مع الوضع الجديد.

ثانياً: تعامل الاتحاد السوفياتي مع الانتفاضة الفلسطينية كبديل لحرب عربية ـ اسرائيلية؛ فهي، من جهة، زادت في سخونة الوضع في المنطقة؛ وهي، من جهة أخرى، أتاحت، مرحلياً على الاقل، امكانيات سوفياتية أوسع في المنطقة، نتيجة انصباب الانتقادات الفلسطينية والعربية على واشنطن. وضمن هذين الحدين، يقع الاستخدام السوفياتي الامثل لورقة الانتفاضة، التي باتت بمثابة الرئة التي تتنفس منها موسكو، سواء في المنظمة الدولية (عبر مبادرتها بالدعوة الى عقد المؤتمر الدولي)؛ أو بزيادة فقدان واشنطن لمصداقيتها في المنطقة.

ثالثاً: أياً كان عمق العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، فان احداً لا يستطيع ان ينفي حقيقة ان لكلا الطرفين مصالح مستقلة في الشرق الاوسط، بل ومتناقضة في كثير من الاحيان. واستناداً الى تقويم المرحلة الحالية، يمكن القول ان هناك تقدماً ملحوظاً في الموقف الاوروبي، من زاوية انه خلق، ودعم، مناخاً سياسياً أفضل مما كان سائداً، حتى يومنا هذا، بما يسمى بـ «السياسة المتوازنة للجماعة الاوروبية في الشرق الاوسط». ففي عملية البحث عن الجسور ما بين واشنطن وتل ـ أبيب، وما بين موسكو والمطالب العربية،

وبين معالجة الانتفاضة الفلسطينية ومعالجة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، تكشف القارة القديمة عن ابجديات دبلوماسية، لا يمكن تعديها بمجرد نسيانها . ففي مراحل هامة من تاريخها، كان انتماؤها الى هذه المنطقة من العالم عنصراً شديد التأثير في مسارها السياسي، ان لم يكن، بالفعل، العنصر الاشد تأثيراً.

ازاء هذه القوى الدولية الثلاث، تطبق القاعدة بشكل مطلق : ان دورها محدد، سواء في الحرب ام في التفاوض، وبالتالي، في التعامل مع احد الخيارين. كما ان هذا التورط العميق لهذه القوى، وان كان ضمنياً، يضعها في قلب سيرورة مركزية في تقريره كما في تجنّبه؛ فمصالحها والنزاع في المنطقة امتزجا تماماً.

واشنطن: الحل «الانتقالي»

ثمة من يقول، ان هدف التحرك الاميركي الاخير هو العمل بحيث تنتهج جارات اسرائيل خيارات هذه الاخيرة، في كل الميادين الممكنة والى أبعد حد ممكن (**نيويورك تايمز**، ٥/٢/١٩٨٨). ان مثل هذا الوضع يضمن لواشنطن موقعاً منحازاً الى جانب اسرائيل، ويتيح، بدوره، فرض تسوية تضعها الولايات المتحدة، ويتيح، أيضاً، محاربة أي نفوذ سوفياتي محتمل في المنطقة. ونشير، من جانبنا كذلك، الى ان مثل هذا الوضع، لعلى قدر من الاهمية بالنسبة الى واشنطن، بحيث انها لا تملك الا ان تحث الخطى، لأن الانتفاضة الفلسطينية زادت في تعقد التنافسات القديمة، وأضفت أهمية مستجدة على مجمل المنطقة. فليس بالامر الغريب ان تجد واشنطن نفسها مجبرة، طوال هذه الاحداث، وفي مناسبات عدة، على شرح، وتبرير، ما لا يخفى على أحد: تلويح بفرصة للسلام منظورة.

هكذا، يوحي التحرك الاميركي الجديد وكأن هناك، بالفعل، شيئاً جديداً: تحركات لمبعوثين بارزين في العواصم العربية والاجنبية؛ اقاويل متناثرة هنا وهناك؛ تكتّم حول أمر غير مرئي؛ تحليلات وتنبؤات صحافية عديدة. اما المضمون، فلا يبدو ان شيئاً جديداً قد طرأ.

وعلى كل حال، فان علينا ان نميّز بين ثلاث فئات من الدلالات في هذا التحرك؛ لبعضها دلالة ايجابية، وللاخرى دلالة سلبية، وليس للبعض الثالث دلالات محددة. ولعل أولى الدلالات الايجابية هي ان هذه التطورات باتت تنم عن ادراك واشنطن، ان جمود الوضع على ما هو عليه ليس في مصلحتها، علاوة على اعلان رفضها لاستمرار سياسة الامر الواقع الاسرائيلية، وتكثيف اتصالاتها بمعظم الاطراف المعنية بمشكلة النزاع العربي ـ الاسرائيلي. أما أوجه السلب، فهي تنطلق من كون مجمل هذه التطورات لا تعكس تبدلاً جوهرياً في الموقف الاميركي من القضية الفلسطينية؛ كما أنها تعني القليل للغاية من الناحية العملية؛ اضف الى ذلك عدم تحديد الادارة الاميركية لتصورها لحقوق الشعب الفلسطيني، أو المساهمة في طرح افكار جديدة ومحددة لتحريك عملية السلام، من خلال مبادرة عادلة وشاملة، فضلاً عن غياب أي بوادر لضغط اميركي محتمل على اسرائيل، لحملها على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

هذه الحسابات المهدئة لخواطر الاطراف في المنطقة بدت غير مناسبة، بعد دخول الانتفاضة الفلسطينية شهرها الثالث . وفي هذا الاطار، كان من المنتظر ان ترتدي تصريحات مندوب الولايات المتحدة الدائم لدى المنظمة الدولية، فرنون وولترز، عن احتمال حصول الفلسطينيين على دولة خاصة بهم، أهمية كبرى. وبالفعل، ففي ندوة لكبار رجال الاعمال، أقيمت في سويسرا، قال وولترز: «ان تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي لا يمكن ان تتم، الا اذا قدم الجانبان تنازلات... على اسرائيل ان تعطي شيئاً، وعلى الفلسطينيين [من جهتهم] ان يعطوا شيئاً» (**النهار**، بيروت، ١/٢/١٩٨٨). وهذا الكلام يعني ان باب الحوار مع كل الاطراف مفتوح برسم التطورات، الا انه يشيع، من خلال شموليته الشكلية، بأن في الامكان تحقيق فعل ما، وهذا هو ما دفع الكثيرين الى الاعتقاد، للوهلة الاولى، بأن وولترز يرن الجرس بأن «الوقت قد أزف» للعمل بروحية المبدأ «خذ وطالب»، غير ان الضباب سرعان ما انقشع، حين أكد انه متردد في تحديد خطة، «لأن مثل هذه الخطة يجب ان تتضمن بنوداً تؤكد حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها، اضافة الى اعطاء الفلسطينيين حقاً في ان يكونوا ممثلين، في شكل ما، وربما في دولة خاصة

بهم» (**المصدر نفسه**).

ليست تصريحات وولترز سوى مثل معبّر عما يمكن ان يكونه التحرك الاميركي الجديد. بيد ان الحكومة الاميركية، من جهتها، رأت وجوب التوصل الى «اتفاق ذي طابع انتقالي» في الضفة الغربية وقطاع غزة، قبل مباشرة البحث في مسألة المؤتمر الدولي» (**انترناشيونال هيرالد تريبون**، ١٩٨٨/٢/٢). وكيما يتحقق ذلك الاتفاق، يرى وزير الخارجية، جورج شولتس، في تصريح له لشبكة أي.بي.سي. الى اجراء مناقشات مكثفة مع الاطراف الاساسيين، اسرائيل والاردن ومصر، والى درجة أقل مع الزعماء الفلسطينيين، مشيراً الى ان المسألة «الاجرائية» تسيطر حالياً على النقاش الدائر في شأن الشرق الاوسط، وما اذا كان ينبغي اجراء مفاوضات مباشرة أو عقد مؤتمر دولي. وقال، ان «مثل هذا النقاش لن يؤدي الى نتيجة، لأنه لا يستند الى اساس»، وان من الضروري، اولاً، وقبل أي شيء آخر، مناقشة «ما يجب عمله على وجه السرعة، لمعالجة الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة» (**المصدر نفسه**).

ولمّا أظهر هذا «النقاش» عدم فعاليته (ان لم يكن عدم جدواه)، تناقلت الصحافة ما قاله مصدر اميركي مسؤول من ان ادارة ريغان قررت «ان تستأنف جهود السلام قبل ضياع الفرصة، ولمنع استمرار تدهور الموقف في الارض المحتلة؛ وذلك بازالة العقبات التي تحول دون التفاوض والتوصل الى اتفاق حول الوضع النهائي لمستقبل هذه المناطق» (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٨/٢/٥). وذكر، أيضاً، ان الادارة الاميركية تريد التوفيق بين جميع المواقف، حيث ان اسرائيل تريد اقامة حكم ذاتي فلسطيني يسمح بتهدئة الاوضاع، بينما يريد الاردن مفاوضات في أقرب وقت ممكن، في اطار دولي للسلام مع انسحاب اسرائيلي من الاراضي التي احتلتها العام ١٩٦٧ (**المصدر نفسه**).

غير ان هذا الانعطاف لم يمنع واشنطن من الاعلان، في بادىء الامر، عن انها لا تملك مبادرة جديدة، على الاقل في العلن، لكي لا تغامر برصيدها في مبادرة مصيرها الرفض. ونذكر، هنا، ان معلومات أفادت بأن الادارة الاميركية كانت أسمعت الرئيس المصري، حسني مبارك، خلال زيارته الاخيرة الى واشنطن، كلاماً مفاده ان الادارة ليست لديها ما تبذله، أو تضيفه، على مواقفها المعلنة من القضية الفلسطينية، لاسيما في ما يتعلق بمسألة التفاوض حول الاراضي المحتلة في العام ١٩٦٧ (**الحوادث**، لندن، ١٩٨٨/٢/١٢).

لكن هذه الملاحظات لا تنفي ان تكون لدى واشنطن حزمة افكار مترابطة، يمكن وصفها، دونما مبالغة، بالمبادرة، مستوحاة، في الدرجة الاولى، من افكار وبنود اتفاقيتي كامب ديفيد، ومنسجمة، تماماً، مع «الاستعدادات» الاسرائيلية. وقوام تلك المبادرة مرحلتان: الاولى، تتضمن الامور الاساسية التالية:

١ ـ التوصل الى اتفاق مؤقت، مرحلي، حول الضفة الغربية وقطاع غزة، يجمد الانتفاضة الفلسطينية، ويؤدي الى انتخاب هيئة، أو سلطة، فلسطينية لتنفيذ «حكم ذاتي» أو «ادارة ذاتية للفلسطينيين في تلك المناطق»، وهي ادارة تتيح لهم تيسير شؤونهم الحياتية وامورهم المعيشية بأنفسهم، حسب نصوص معاهدة كامب ديفيد، وبالاخص النص الاسرائيلي، الذي تقدم به مناحيم بيغن.

٢ ـ يتم التوصل الى هذا الاتفاق من طريق مفاوضات غير مباشرة تتم عبر الوسيط الاميركي، وتشارك فيها شخصيات اردنية وفلسطينية ومصرية واسرائيلية. ويجب ان تكون الشخصيات الفلسطينية من الضفة والقطاع، و«مقبولة» اسرائيلياً، فيما يتم استبعاد م.ت.ف. من هذه المفاوضات.

٣ ـ تختار الادارة الاميركية هذا «الوسيط» الاميركي، بعد موافقة الاطراف المعنية، مبدئياً، على فكرة الاتفاق المرحلي المؤقت. وهذا «الوسيط» يمكن ان يكون ريتشارد مورفي «مستعرب» وزارة الخارجية الاميركية، ثم جورج شولتس نفسه في مرحلة تالية. وفي هذا المجال، اقترحت أوساط سياسية اميركية على ادارة ريغان تكليف هنري كيسنجر، أو سايروس فانس، وزيري الخارجية الاسبقين، للتفرغ لملف الضفة والقطاع، والقيام بدور «الوسيط» الاميركي، من الآن حتى نهاية عهد ريغان.

٤ ـ يتم، في اطار هذا الاتفاق المؤقت، تجميد

بناء أية مستوطنات اسرائيلية جديدة، وخفض الوجود العسكري الاسرائيلي أيضاً، بشكل ملموس، في الارض المحتلة، ولكن لا يجرى تفكيك أي من المستوطنات الاسرائيلية خلال هذه المرحلة.

٥ ـ يمكن التوصل الى هذا الاتفاق المؤقت وتنفيذه خلال فترة ستة شهور، ابتداء من لحظة موافقة الاطراف المعنية، مبدئياً، على التفاوض من أجل هذا الاتفاق (**واشنطن بوست**، ١٠ و ١٢/٢/١٩٨٨؛ و **نيويورك تايمز**، ١٢/٢/١٩٨٨).

أما المرحلة الثانية؛ التي تدشنها المبادرة الاميركية، فتقع في شهر كانون الاول (ديسمبر) المقبل، أي بعد الانتخابات الاميركية والاسرائيلية، وتهدف الى:

١ ـ التوصل، أولاً وقبل أي شيء آخر، الى تفاهم مبدئي خطي اردني ـ اسرائيلي، على بدء مفاوضات سريعة، بمشاركة شخصيات فلسطينية «مقبولة»، للتوصل الى صيغة حل مؤقت حول الضفة والقطاع.

٢ ـ بعد التوصل الى هذا التفاهم المبدئي الاردني ـ الاسرائيلي، يعقد في جنيف مؤتمر دولي احتفالي وشكلي (الصورة الاميركية ـ الاسرائيلية للمؤتمر الدولي)، يستمر لبضع ساعات، وتشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، الى جانب مصر وسوريا والاردن واسرائيل والسكرتير العام للامم المتحدة بيريز دي كويلار. ويتوج هذا المؤتمر الشكلي بدء مفاوضات أردنية ـ اسرائيلية ـ فلسطينية مباشرة، للتوصل الى صيغة اتفاق مؤقت حول مصير الضفة والقطاع.

٣ ـ لا تشارك م.ت.ف. في المحادثات الاردنية ـ الاسرائيلية ـ الفلسطينية، التي تهدف الى التفاهم على صيغة نظام مؤقت للارض المحتلة، يتيح للفلسطينيين، في تلك المناطق، ادارة شؤونهم الذاتية لفترة من الزمن؛ وفي اطار هذه المحادثات يتم انتخاب سلطة تنفيذية فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، وشباط (فبراير) ١٩٨٩. ويستمر هذا النظام المؤقت لمدة ثلاث سنوات، تسحب خلاله اسرائيل معظم قواتها العسكرية من تلك المناطق، ويوافق الاردن على تولي الاشراف على أمن هذه المناطق خلال تلك المرحلة الانتقالية، ولا يتم تفكيك المستوطنات الاسرائيلية، أيضاً، خلالها.

٤ ـ تبدأ، في نهاية هذا العام، مفاوضات مباشرة عربية ـ اسرائيلية موسّعة، في اطار لجان ثنائية، حول الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، ومصير الجولان والاراضي العربية المحتلة الاخرى، ومختلف جوانب النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**المصدر نفسه**).

واذا كان لا بد من ايجاز هذه الافكار بكلمات، فاننا نقول، انها تقوم على الحفاظ على الوضع القائم؛ هذا الوضع الذي يلائم مصالح واشنطن المهددة، على الرغم من تميّز تلك الافكار، في جانب منها، بالواقعية . ولعل أهم تطور على هذا الصعيد، ذهاب شولتس الى موسكو لمناقشة تلك الافكار مع المسؤولين السوفيات، قبل قيامه بجولة على المنطقة. ومثل هذا السلوك الاميركي لم يحصل منذ شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٧، عند اصدار البيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك، الذي اتفق عليه الجباران عبر وزيري الخارجية آنذاك اندريه غروميكو وسايروس فانس على العمل معاً من أجل التوصل الى تسوية في الشرق الاوسط . وقد استطاعت اسرائيل، في غضون ايام، وبفضل اصرار رئيس حكومتها آنذاك، مناحم بيغن، نسف ذلك البيان.

ولا شك، أيضاً، في أن احد فرقاء كامب ديفيد ساهم جدياً في احراج الادارة الحالية. اذ كتب الرئيس السابق جيمي كارتر، ان أغلب الاسرائيليين بحاجة الى «عمل قوي» من جانب الولايات المتحدة، يمكنه فقط انهاء العنف. وقال ان الانتفاضة الفلسطينية يمكن أن تكون «حافزاً مفيداً» لبدء عملية السلام من جديد في المنطقة، مشيراً الى ان ادارة ريغان اهملت القضية برمّتها. واعتبر قيام واشنطن بمساعي سلام بين اسرائيل والفلسطينيين «لا يمكن ان تنتظر حتى بعد اجراء الانتخابات هذا العام في اسرائيل والولايات المتحدة»، ودعا الى «فتح الاسواق أمام السلع الفلسطينية، وتجميد بناء مستوطنات اسرائيلية جديدة، واجراء انتخابات بلدية، كتحرك أول نحو حكم ذاتي فلسطيني»؛ بل ذهب أبعد من ذلك كثيراً، بقوله: «في الوقت عينه، يجب ان تسير، بسرعة، التحركات باتجاه عقد

مؤتمر سلام دولي يضم اسرائيل وجيرانها العرب والولايات المتحدة والاعضاء الدائمين في مجلس الامن الدولي» (**نيويورك تايمز**، ١٤/٢/١٩٨٨).

وليس هناك ما يعزز كلام الرئيس السابق كارتر بشأن «سرعة التحرك»، سوى تلك السابقة في تاريخ الدبلوماسية الاميركية، بأن تكون السنة الاخيرة من سنوات الرئاسة، على هذا المستوى من الديناميكية والعمل. ولا شك في ان وزراة الخارجية الاميركية، التي اضطرت الى الرد على كمّ هائل من الاسئلة، احتاجت الى قدر كبير من علم الكلام لافهام موقف اميركي، مؤاده معالجة الاوضاع على مرحلتين: مرحلة انتقالية سريعة، لاحتواء التصعيد في الارض المحتلة، عبر مدّ السكان بقدر من الحكم الذاتي من دون شرط المفاوضات المباشرة بين الاسرائيليين والاردنيين والمصريين، مع نوع من المباحثات المباشرة بين بعض فلسطينيي الارض المحتلة، وسلطات الاحتلال، ومع الاستعداد الاميركي للعب دور الدبلوماسية المكوكية ما بين الاطراف المعنية؛ ثم، في المرحلة الثانية، في أواخر هذه السنة، يتمّ بحث في مستقبل الارض المحتلة، ووضعها النهائي، في مفاوضات مباشرة بين الاطراف.

شظايا طروحات قديمة

ليس ما يدعو الى الدهشة القول، ان للتحرك الدبلوماسي الاميركي السريع هدفاً أبعد مدى، ينطلق، في جانب هامّ منه، من الحاجة الملحة الى ملء الفراغ السياسي الذي كشفته الانتفاضة الفلسطينية، وعبّرت عنه بالقوة، قبل ان يتقدم السوفيات الى ملء هذا الفراغ، ويحوّلونه الى «كعب أخيل» اميركي في قمة موسكو المقبلة، يطغى على ما عداه من ملفات اقليمية أخرى، مثل افغانستان وحرب الخليج.

ولعل واشنطن تدرك، قبل غيرها، ان قمة موسكو المقررة في النصف الاول من هذا العام، ما عادت قادرة، بشكل خاص، على تجاهل الحقيقة الشرق أوسطية التي خلقتها الانتفاضة، منذ الثامن من كانون الاول (ديسمبر) الماضي وحتى اليوم. وهنا، يمكن القول ان التحرك الاميركي، هو بمثابة رسالة موجهة الى موسكو، رداً على مبادرة الاخيرة في الامم المتحدة، التي دعت الدول الاعضاء في مجلس الامن الى الاخذ بزمام المبادرة والدعوة الى عقد المؤتمر الدولي عملياً، ما دامت معظم الاطراف المتنازعة مقتنعة، من حيث الاساس، بفكرة المؤتمر.

والواقع ان الاتحاد السوفياتي، وجد فرصة ملائمة لمحاولة التقرب، مجدداً، من المنطقة. والعناصر التي وظّفها الكرملين، هي، الى حد ما، نفسها ما تحاول المبادرة الاميركية تحييدها، أو لجمها، تمهيداً لتوظيفها في صالح تحركها الاخير، من زيارة فيليب حبيب الى جولة جورج شولتس، مروراً بزيارة مورفي. وليس مفاجئاً انتقاد موسكو لهذا التحرك؛ ففي مقالة، نشرتها وكالة نوفوستي طرح سؤال: «في أية ظروف تجيء جولة مورفي؟». وجاء الجواب بشكل غامض للغاية، مشيراً الى ان المحتلين الاسرائيليين المدعومين بـ «الفيتو» الاميركي الجديد في مجلس الامن، يشددون، بقسوة، ارهابهم الدموي الشامل ضد الفلسطينيين العزّل من السلاح. وفي هذا الوضع، حاول مورفي ان يفرض على العرب «الخطة السلمية الجديدة» وهي «الادارة الذاتية للفلسطينيين» في الضفة الغربية وقطاع غزة. وذكرت نوفوستي: «عند فحص هذا المستحدث [الخطة] نجد أنه يتضمن تلاعباً بالالفاظ لاغير؛ فقد استعاضوا عن الحكم الذاتي الاداري، كما كان [ورد] في اتفاقيتي كامب ديفيد سيء الصيت [في النص] بما يسمّى الاجهزة الذاتية الفلسطينية». واستطردت: «اما تنفيذ ذلك، فتقترحه واشنطن على الفلسطينيين الذين يجب الا تكون لهم أية علاقة بـ م.ت.ف. ولكن من المستبعد ان تعقد واشنطن نفسها على ذلك بجدية. والارجح ان الولايات المتحدة تسعى الى مساعدة شريكتها اسرائيل». وتوقعت نوفوستي ان يلجأ مورفي الى اقناع القادة العرب بـ «التأثير» على الفلسطينيين، من أجل ان «يوقفوا، مؤقتاً، تظاهراتهم ضد المحتلين [الاسرائيليين]، وان يعطوا الفرصة، وفي وضع هادىء أكثر، للبحث في ما يسمى الصيغ السياسية للتسوية، وفي ظروف ابقاء الاحتلال الصهيوني». وخلصت الى ان «المبادرة السلمية الجديدة لواشنطن قد طرحت لكسب الوقت» (**النهار**، ١٣/٢/١٩٨٨).

ان الجملة الاخيرة تعني، في رأينا، فقط ان موسكو تبدي قدراً من الشكوك ازاء الجهود

الاميركية المبذولة في هذا الاتجاه، فيما تبدو مبادرتها مربحة في كل الاحوال: فان نجحت أدت، ولا شك، الى ابقاء «النزاع» العربي ـ الاسرائيلي منفصلاً عن باقي النزاعات التي تعجّ بها المنطقة، أو على الاقل، الى «لعب دور أكثر نشاطاً يشمل المشاركة في مفاوضات»، كما ذهب وزير الخارجية السوفياتية، ادوار شيفارنادزه الى القول (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٢). واذا لم تؤد الى نتيجة فعلية، فتكون المبادرة قد ساهمت في زيادة عزلة الولايات المتحدة واسرائيل، أو في زيادة فقدان واشنطن لمصداقيتها في المنطقة. هذا هو الرهان السوفياتي، وهو يأتي في مرحلة تبدو فيها واشنطن شديدة الاهتمام بتقليص حجم خسائرها، ما أمكن ذلك.

سلوك القارة القديمة

ان حضور بلدان السوق الاوروبية المشتركة الدائم في صورة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، قد برز، بوضوح، بعد بيان قمة البندقية (١٩٨٠) والمواقف التي تلته. ولكن المجموعة الاوروبية لا تشكل، مع ذلك، وفق المصطلحات المتداولة، بلدان «الحل والربط». غير انه من الممكن اليوم، ان نصحّح هذا الحكم.

فمن ناحية، أعاد توقيع اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية بين الجبارين بعضاً من «الاطمئنان» الى الجسم الاوروبي، الذي كان يجد في مظلة واشنطن النووية «درعاً» يحتمي خلفه من «شبح الضربة السوفياتية الاولى»؛ مع ما تستوجبه تلك الحماية من «تهميش» القرار الاوروبي المخالف، على طول الخط، لقناعاته ومصالحه في المنطقة، لصالح هيمنة اميركية مطلقة. ان هذا «الاطمئنان» النسبي، ولد شعوراً اوروبياً ببعض الاستقلالية في القرار عن ايديولوجيا الحرب الباردة التي تبنّاها الرئيس رونالد ريغان، منذ وصوله، في العام ١٩٨١، الى سدة الرئاسة. ومن ناحية أخرى، ينبغي ان نرى، بوضوح، ان بلدان السوق المشتركة تساهم، اليوم، مساهمة فعالة، في تنشيط فكرة المؤتمر الدولي للسلام، ومن منطلقات وأهداف مغايرة لفكرة التفرد الاميركي في المنطقة. وبمقدورنا ان نقول، أخيراً، انه لا بد من اعادة النظر حول آفاق الدور الاوروبي، كما عبّرت عن ذلك مبادرة الرئيس المصري، حسني مبارك، وكما تعبر عنه، أيضاً، أشكال التعاطف الرسمي الاوروبي مع انتفاضة الارض المحتلة.

ان الموقف الاوروبي الحالي «الودّي» من الانتفاضة الفلسطينية، يترافق مع محاولة تمتين العلاقة بشؤون المنطقة، كما مع تحفظ واضح تجاه بعض الطروحات الاميركية على ساحة النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ومؤخراً، كشفت مصادر اوروبية ان الادارة الاميركية أبلغت الى حلفائها الاوروبيين الامور الاساسية التالية:

١ ـ تتمنى الادارة الاميركية على دول المجموعة الاوروبية، في اجتماعاتها المقبلة، عدم عرقلة الجهود الدبلوماسية الجديدة، التي بدأتها هذه الادارة، بهدف وضع حد لانتفاضة الارض المحتلة، وتحريك عملية السلام العربية ـ الاسرائيلية؛ كما تتمنى على حلفائها عدم التسبب باحراجات للادارة، في هذه المرحلة.

٢ ـ تتوقع الادارة الاميركية من حلفائها الاوروبيين، بشكل خاص، عدم ممارسة ضغوط عليها، للموافقة على عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط؛ وتتوقع، في المقابل، ان تعلن المجموعة الاوروبية تأييدها للمساعي التي تبذلها واشنطن حالياً، لاقناع الاطراف العربية والاسرائيلية المعنيّة بالموافقة على صيغة اتفاق مؤقت، ومرحلي، حول الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣ ـ تطلب الادارة الاميركية من حلفائها الاوروبيين، بشكل خاص، الامتناع عن اعلان تأييد المجموعة الاوروبية الرسمي للمبادرة السوفياتية الجديدة، الداعية الى بدء مشاورات عاجلة بين الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي، من أجل التفاهم على كيفية عقد مؤتمر سلام دولي حول النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

٤ ـ تتمنى الادارة الاميركية، أيضاً، على المجموعة الاوروبية، ان لا تؤكد، في بيان علني رسمي تصدره في هذه المرحلة، ضرورة اشراك م.ت.ف. في مفاوضات السلام، على اساس ان المساعي الاميركية الحالية تهدف الى بدء مفاوضات اردنية ـ اسرائيلية بمشاركة شخصيات فلسطينية «مقبولة» من الضفة والقطاع، ومن دون مشاركة

م.ت.ف. (**القبس**، الكويت، ١٠/٢/١٩٨٨).

ولكن، هل استجابت دول المجموعة الاوروبية لهذه الشروط الاميركية ؟ يبدو واضحاً من البيان الذي أصدره وزراء خارجية السوق، بعد اجتماعهم في بون، بتاريخ ٨/٢/١٩٨٨، ان دول المجموعة وافقت على بعض تلك الشروط . فقد تجنّب البيان الاشارة الى المبادرة السوفياتية الداعية الى بدء مشاورات بين الخمسة الكبار للتفاهم على عقد مؤتمر دولي للسلام؛ وتجنب التحرك الاميركي الجديد في الشرق الاوسط ، بل اعلن تأييده الضمني لهذا التحرك، حين أكد الترحيب بالجهود الاخيرة المبذولة في الشرق الاوسط ، والهادفة الى اعطاء «قوة دفع جديدة لعملية البحث عن تسوية للنزاع عن طريق التفاوض» (**المصدر نفسه**). وعلى الرغم من عدم الاشارة، في البيان الاوروبي، الى التحرك الاميركي، بشكل خاص، الا ان المسؤولين الاميركيين اعتبروا هذه الفقرة بمثابة تأييد ضمني لجهودهم. وتجنّب الوزراء الاوروبيون، أيضاً، الاشارة، علناً، الى ضرورة اشراك م.ت.ف. في أية جهود سلمية تتعلق بحل النزاع العربي - الاسرائيلي، لكنهم أكدوا ان الحل الوحيد للنزاع يكمن في تسوية سياسية شاملة، وعادلة، ودائمة، وفقاً لما اقترحته دول المجموعة في قمة النبدقية العام ١٩٨٠.

غير اننا نرى، أبعد من ذلك، شيئاً جديراً بالملاحظة، ألا وهو ان الوزراء أكدوا، في بيانهم، مجدداً، مساندتهم الحازمة لعقد مؤتمر دولي للسلام برعاية الامم المتحدة، على اساس ان هذا المؤتمر يعد الاطار المناسب للمفاوضات اللازمة بين الاطراف المعنية مباشرة بالنزاع.

وبعد، فان معطيات السياسة الدولية التي حاولنا تبيانها في هذا العرض، تنطوي على دلالة واضحة على الصدارة التي تحتلها (ولا يمكن الا ان تحتلها) الانتفاضة الفلسطينية، في تحديد مواقف الاطراف الدولية. في هذه القضية، ترى الولايات المتحدة نفسها، بالفعل، بين سندان الخصم السوفياتي ومطرقة الحليف الاوروبي. فكيف يمكن لها الخروج من اسار هذه الضغوط المتناقضة ؟

د. نبيل حيدري

آراء اسرائيلية في الانتفاضة:

م.ت.ف. متفوّقة على اسرائيل ولها السيطرة في المناطق المحتلة

مع دخول الانتفاضة الشعبية في المناطق الفلسطينية المحتلة شهرها الثالث، واثر تحولها الى حالة دائمة تشكل السمة الاساسية للعلاقة بين الاحتلال والسكان، بدأ البعض، من المعلقين وعلماء النفس والباحثين، يحاول استخلاص الدروس والعبر، من جهة، وتلمس الانعكاسات النفسية للانتفاضة على مسلكيات الجنود والمجتمع بشكل عام. فقد أخذ يترسخ الاعتقاد بأن اعادة الهدوء والنظام الى المناطق المحتلة أمر غير ممكن بالوسائل المتبعة، وان المضي فيها سوف يكون له ثمن فادح، ومشكوك في جدواه.

دروس واستنتاجات

بعد فترة اتسمت بها التعليقات الصحفية والسياسية، وكذلك التعقيبات الرسمية، بالتباين في التحليل بالنسبة الى دوافع واسباب الانتفاضة، وقدرتها على الاستمرار، وهل هي فعل اطراف خارجية، أم نتاج تراكمات عمرها من عمر الاحتلال ذاته، أخذت التعليقات الصحفية ذاتها تحاول سبر اغوار هذا الحدث واستخلاص الدروس والاستنتاجات المترتبة عليه، في ضوء تحوّله الى ازمة فعلية لم يعد في الامكان ـ وفقاً لتقدير العديد من المعلقين والسياسيين ـ تجاهلها وتحمّل اعبائها.

الكاتب والمعلق العسكري في صحيفة «هارتس» الاسرائيلية، زئيف شيف، كان أول من انبرى لاستخلاص الدروس والاستنتاجات، عبر سلسلة من المقالات، نشرت على حلقات في الصحيفة ذاتها. وكان العنوان الرئيس الذي اختاره شيف لمقالاته، «حرب المناطق: دروس واستنتاجات»، غنياً في التعبير لناحية تشخيصه وفهمه لما يدور في المناطق المحتلة، منذ التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، وحتى كتابته لتلك المقالات. كذلك شكلت العناوين الفرعية لتلك المقالات «المفاجأة والمسؤولية» و «الهدف العملياتي لـ م.ت.ف.» و «من يحكم المناطق» و «تصفية الزعامة المحلية» و «ورطة الجيش الاسرائيلي»، وأخيراً «حرب استنزاف جديدة»، احاطة شاملة بالموضوع، من ناحية، ومؤشراً الى المنحى العام للدروس والاستنتاجات التي خلص اليها، من ناحية أخرى.

في الاسابيع الاولى للانتفاضة، أشار أكثر من مسؤول اسرائيلي الى ان ما يجري لا يتعدى ما عرفته المناطق المحتلة والعلاقة بين الاحتلال والسكان على امتداد العقدين الاخيرين من محاولات تحريض واثارة على الاخلال «بالنظام والامن»، حيث كانت الامور والاوضاع تعود بعدها الى نصابها، بعد تدخل قوات الامن الاسرائيلية . لكن استمرار الانتفاضة وتصعيد المواجهة مع قوات الاحتلال، على الرغم من اللجوء الى مختلف اساليب القمع، حمل بعض هؤلاء المسؤولين على الاعتراف بأن استمرار الاحداث، واتساع نطاقها، كان بمثابة مفاجأة لهم. بالنسبة الى هذه النقطة، رأى شيف انه «يجب التأكيد، في هذه الفترة، وفي الوقت الذي بدأوا باستخلاص الدروس من الاضطرابات ومن المفاجأة، ان الفشل يعتبر، أولاً وقبل كل شيء، فشل القادة؛ فشل اولئك المسؤولين عن اجهزة الاستخبارات المختلفة والهيئات المسؤولة عن النشاط في المناطق [المحتلة]، وعن الاتصالات مع الفلسطينيين» (**هآرتس**، ٥/٢/١٩٨٨).

ويعتقد شيف بأن السبب في المفاجأة ناجم عن «ان القادة والكثير من الخبراء المرتبطين بهم قد فقدوا وضوح الرؤية في ما يتعلق بما يحدث بيننا وبين العرب، وبخاصة بيننا وبين الفلسطينيين. انهم كثيراً ما يعتمدون على معلومات تفسد وتشوش تقديرهم للامور، ويجدون صعوبة في التخلص من الشعارات القديمة بخصوص النزاع الاسرائيلي - الفلسطيني» (**المصدر نفسه**).

ورأى شيف ان التحدث عن المفاجأة لا يهدف الا الى اتخاذها «ذريعة للفشل»، على الرغم من تذمّر بعض المسؤولين (رابين) من تشبيه البعض للمفاجأة في احداث المناطق المحتلة بالمفاجأة في حرب تشرين الاول (اكتوبر) العام ١٩٧٣ . واذا كانت المقارنة لا تجوز - على حد تعبير رابين - فان شيف رأى ان «المفاجأة الاخيرة مذهلة أكثر»، لأنه اذا كانت اسرائيل «لم تنجح في العام ١٩٧٣ في فهم وادراك ما كان يحدث في القاهرة ودمشق، فانها لم تنجح، في العام ١٩٨٧، في ملاحظة ما يجري في بيتها». واذا كانت القيادة « لم تنجح في تحليل خطوة عسكرية واحدة قام بها العرب، فانها فشلت، في العام ١٩٨٧، في فهم مغزى مسار متواصل. لقد برهنت على عماها، بايمانها ان الامور سوف تستمر على هذا النحو» (**المصدر نفسه**).

وخلص شيف الى القول، انه «في حقيقة الامر، لم تكن هناك مفاجأة، بل تجاهل متعمّد». وشبه الوضع، مقتبساً ما قالته شخصية عسكرية في احدى الجلسات التي عقدت للبحث في الاوضاع، بانه «اشبه بمن يضع ابريقاً خالياً من الماء على النار، ويتعجب - بعد ذلك - عندما يطير الغطاء محدثاً دوياً كبيراً» (**المصدر نفسه**).

لكن قادة اسرائيل - على حد تعبير شيف - لم يكتفوا بالتحدث عن المفاجأة كذريعة للفشل، بل بدأوا يطورون نظرية تبرير فشلهم، عبر اعتبار ما يجري في المناطق المحتلة، دليلاً على فشل نظرية الكفاح المسلح التي ترفع لواءها منظمة التحرير الفلسطينية، وعبر القول ان ما يجري هو تعبير عن يأس الفلسطينيين من المنظمة والدول العربية، «أي ان الفشل هو فشل الآخرين وليس فشل اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ٧/٢/١٩٨٨).

واذا كانت م.ت.ف. - على حد قول مبتكري نظرية التبرير - «لم تدع الى الانتفاضة»، و «فوجئت هي الاخرى بالتطورات... وأنها لا تتحكم، بعد، في قادة الانتفاضة في المناطق المختلفة... واذا كان صحيحاً ان الكفاح المسلح الذي يخوضه الفلسطينيون، قد توقف، وان تعاملنا مع الارهاب أصبح أكثر سهولة»؛ اذا كان كل ذلك صحيحاً - كما قال شيف - فانه «يجب الا ننسى ان هذه، أولاً وقبل كل شيء، انتفاضة ضد اسرائيل وضد الاحتلال، وليست ضد م.ت.ف.». وأوضح ان الادعاء الخاص بالكفاح المسلح هو ادعاء فج، وذلك لأن «الفلسطينيين عرفوا كيف ينتقلون الى شكل جديد من الكفاح، وتبني طريقة لم يتوفر لدينا، بعد، رد عليها، وهذا هو نجاح الفلسطينيين... حيث اننا لم نلاحظ سلفاً - وهنا يبرز فشلنا - ان الطرف الآخر سوف ينتقل الى طريقة جديدة تصبح فيها قوتنا العسكرية محدودة الاستخدام. لم تتوقع الاستخبارات العسكرية ذلك، ولا منسق النشاطات في المناطق [المحتلة]، ولا جهاز الامن العام... ولذلك، من الافضل لنا الا نبحث عن اخطائنا عند الآخرين» (**المصدر نفسه**).

بعد ذلك، عدد شيف الانجازات التي حققتها م.ت.ف. على أكثر من صعيد، كونها «قد فهمت وأدركت - بشكل اسرع من اسرائيل - ان الامر هو صراع سياسي واعلامي، وليس صراعاً مع دبابات. فبعد فترة افول سياسي متواصل، نجحت م.ت.ف. في الانتقال الى المبادرة السياسية، ونجح سكان المناطق [المحتلة] والمنظمة في اعادة القضية الفلسطينية لتصبح أحد الموضوعات الاولى على جدول الاعمال السياسي، ليس فقط في الامم المتحدة، التي تعتبر منذ وقت طويل، ' ساحة ' عربية» (**المصدر نفسه**).

أول هذه الانجازات - وفقاً لشيف - «في المجال الدعائي والاعلامي، حيث تتفوق م.ت.ف. على اسرائيل . فقد نجحت في تجنيد وفود كثيرة من بلدان مختلفة للسفر الى المناطق [المحتلة] لتقصي الاوضاع هناك؛ وغالباً ما ضمّت تلك الوفود شخصيات يهودية - وهذا انجاز هام - حيث كانت تلك الوفود تعود حاملة انطباعات وتقارير قاسية عن الوضع في تلك المناطق. أضف الى ذلك الحملة الدعائية التي باشرت م.ت.ف. بتنظيمها بشأن ' سفينة العودة '

(' الخروج الفلسطيني ')، تلك الحملة التي «يريد الفلسطينيون بواسطتها عرض الاسرائيليين وكأنهم المحتلون البريطانيون... الذين يطردون المساكين العائدين الى وطنهم». وهناك انجاز هام آخر، حققته المنظمة عقب الانتفاضة، وهو «الهاب حماس عرب اسرائيل، وتعميق الاحساس بالانتماء الى الهوية الفلسطينية في اوساطهم وزيادة دعمهم لاخوانهم في المناطق». ويضاف الى ذلك كله، النجاح الذي حققه الفلسطينيون، لناحية ارباك الدول العربية، حيث «اختفى مؤيدو الاردن في المناطق [المحتلة] وراء الكواليس، وضعفوا تماماً» (**المصدر نفسه**).

وخلص شيف الى ان «هدف م.ت.ف. على الصعيد العملياتي المباشر من الانتفاضة، هو خلق وضع جديد يفقد فيه الجيش الاسرائيلي السلطة في المناطق [المحتلة] أو في اجزاء من الاراضي. ولا يهم المنظمة ان يستخدم الجيش الاسرائيلي قوته [لمنع ذلك] ملحقاً خسائر جسيمة في صفوف السكان، لأن الامر سوف يعزز دعواها وغرضها بالمطالبة بوضع مراقبين، أو قوة دولية، في المناطق [المحتلة] لحماية الفلسطينيين من الجيش الاسرائيلي». ولتحقيق ذلك، سوف تعمل المنظمة على «ابقاء نار الانتفاضة متأججة. ولن تتراجع عن ذلك، حتى لو بدأت مفاوضات سياسية، كي لا يجني الاردن ثمار الانتفاضة في مرحلة لاحقة» (**المصدر نفسه**).

في مقالة أخرى، وتحت عنوان «من يحكم المناطق ؟» خلص شيف الى استنتاج مفاده انه «من الواضح ان السلطة من الناحية العسكرية، لا تزال في ايدي الجيش الاسرائيلي»، بحكم كونه لا يزال يملك القوة للوصول الى أي مكان يريده. لكن هذه السيطرة هي عسكرية ـ جغرافية، وهذا ليس كل شيء. «فمن الناحية الداخلية، أي في المراكز السكانية بمختلف انواعها، فالمسألة تختلف. فمنظمة ' فتح ' أو ما اعتدنا ان نسميه باسم م.ت.ف. لها اليد الطولى، من ناحية السيطرة على هذه الاماكن. فالجيش الاسرائيلي لا يستطيع التواجد في كل مكان طول الوقت، وفي اللحظة التي ترحل فيها القوات، تنتقل السيطرة الى الطرف الآخر» (**المصدر نفسه**، ٨/٢/١٩٨٨).

بعد ذلك، تطرق شيف الى «ورطة الجيش الاسرائيلي» في المناطق [المحتلة]. فالجيش الاسرائيلي ـ على حد تعبيره ـ «ينجرف، للمرة الثانية، خلال ست سنوات، ليصبح موضع خلاف عام بشأن مسألة: كيف يجب على القيادة السياسية ان تستخدم قوة اسرائيل العسكرية ؟ وما الذي عليها ان تنتظره من الجيش ؟ وهذا موضوع يثير الانقسام في صفوف الشعب». والسبب في ذلك، في مفهوم شيف، ينبع، أولاً وقبل كل شيء، من ان المراتب السياسية، في جانب منها، تتوقع من الجيش الاسرائيلي حلاً لمشاكل لا يمكن حلها بطرق عسكرية. واذا استمر الوضع، فمن شأن الجيش الاسرائيلي ان ينزلق، في النهاية، الى استخدام اساليب خطيرة فعلاً. أضف الى ذلك ان انجرار الجيش الى استخدام اساليب الضرب وغيرها لقمع الانتفاضة، وتحوّل ما يسمى بـ «الحالات الشاذة» في ممارسة تلك الاساليب الى نهج متبع، قد يؤدي، أيضاً، الى تزايد «الاحساس باننا مقبلون على درجة أخرى من استخدام القوة. ويمكن ان نصل اليها، سواء أكان ذلك لأن قوات من الجيش الاسرائيلي، أو مدنيين اسرائيليين سوف يتعرضون الى ضائقة صعبة في المنطقة، أو لأنه قد يحصل خرق، على نطاق واسع، لأمر حظر التجول، أو لأن بعض المستوطنين قد يجر الطرفين الى مواجهة. وربما أيضاً، لأن فلسطينيين قد يستخدمون، الى جانب الحجارة وزجاجات المولوتوف، اسلحة وذخيرة حية، الامر الذي سوف يعطي للجيش المبرر لاستخدام سلاحه على نطاق واسع» (**المصدر نفسه**، ١١/٢/١٩٨٨).

بنبنستي: دخلنا حرباً أهلية

من ناحية أخرى، كانت الاوضاع في المناطق المحتلة، لناحية تشخيصها، واحتمالات تطورها، والامكانات المتاحة للخروج من المأزق الذي وصلت اليه الامور، موضع حوار مطول اجراه الصحفي اوري نير مع النائب الاسبق لرئيس بلدية القدس رئيس «مشروع الضفة الغربية وقطاع غزة»، د. ميرون بنبنستي.

بدأ الحوار بقوله: «انني اشعر كأنني راصد للاحوال الجوية. كمن توقع العاصفة؛ ومع ذلك، وعلى غرار الجميع، امسك به الطوفان دون مظلة» (**المصدر نفسه**، ١٩/٢/١٩٨٨). وانتقل

بنبنستي الى تشخيص ما يحدث، فأشار الى ان «كل ما يحصل الآن هو تأزيم لمسار كان قائماً. انه بمثابة اعلان رسمي للحرب الاهلية التي كانت دائرة تحت السطح... فقد دخلنا في حرب اهلية تتميز ببدائيتها وبعدم القدرة على انهائها بجرة قلم. وبشكل تناقضي، فالاحاديث عن حل سياسي تؤدي فقط الى ابعاد فرصة وامكان ايجاد حل؛ لأنه، في هذه اللحظة، لا يبدو أي حل سياسي في الافق. فكل الاحاديث عن ذلك هي مجرد هراء» (**المصدر نفسه**).

ولكن، على الرغم من ذلك، فانه يرى بصيص نور في نهاية النفق. وبصيص النور هذا في يد الحكومة «التي يتوجب عليها، أولاً، الاعتراف بالواقع القائم، ثم التخلي عن الاقوال الكبيرة للمدى الطويل، لصالح فحص الامكانات القابلة للتطبيق على المدى الفوري. يجب اتخاذ خطوات تعيد الثقة الى الفلسطينيين الذين يعيشون هنا، لأنه يتوجب علينا، وعليهم أيضاً، ان نخرج من هذا الوضع بشرف». اما بصيص النور هذا، على حد تعبيره، لتغيير الاوضاع، فيتمثل في وثيقة النقاط الاربع عشرة*، التي وضعها حنا سنيوره و د. سري نسيبة وآخرون. فـ «المطالب المطروحة في هذه الوثيقة هي نموذج دقيق للامور التي يمكن المساومة عليها. يمكن الاستجابة لبعض الامور على الاقل، ولا داعي لعمل ذلك بواسطة التوقيع على وثيقة، أياً كانت. هنا لا يدور الحديث عن اقامة دولة فلسطينية أو ما يشبه ذلك، ولا عن أي تسوية سياسية. وكل ما هنالك، هو ان امامنا مجموعة فلسطينية تقترح نفسها كقيادة، وتقدم الينا لائحة بمطالب ليست غير قابلة للقبول. هذه هي الفرصة الماثلة، الآن، من أجل تقوية جسد المريض، حتى يصبح في الامكان، عندما يحين الوقت، جلبه الى غرفة العمليات الجراحية» (**المصدر نفسه**).

وختم بنبنستي تشخيصه للاوضاع بـ «ان مسار تورطنا في المناطق كان طويلاً. ويجب ان ندرك، أيضاً، ان مسار حلحلة هذا التورط سوف يكون طويلاً. هنا، امامنا، طرف خيط، بداية معينة. ولكن يبدو ان القطار قد فاتنا في هذا الشأن، وسوف نندم على ذلك» (**المصدر نفسه**).

وعقّب الصحفي أوري نير على اقتراح بنبنستي: «ولكن من المحتمل ان د. بنبنستي نفسه قد بقي وراء القطار. فالوضع الجديد في المناطق، خلق، أيضاً، زعامة جديدة، سرية. وفي هذه الزعامة، تلك، ' اللجنة الوطنية الموحدة ' المجهولة، التي تبلور انماط ' الانتفاضة ' لسكان المناطق، قد ادارت ظهرها، أيضاً، لحنا سنيوره ورفاقه. ففي أحد البيانات الذي صدر عن فرع اللجنة في رام الله، قبل اسبوع، وُجّه نقد شديد الى السنيوره وزميله فايز أبو رحمة ' اللذان ارتكبا الخيانة، مرة تلو الاخرى في الماضي، وواصلا ذلك، عندما توجها الى عاصمة الامبريالية الاميركية... للتحدث باسم شعب لم يخولهما هذا الحق ' ؛ وهكذا، يبدو ان الزعامة التي يقترح بنبنستي التحاور معها ليست الزعامة الحقيقية للانتفاضة» (**المصدر نفسه**).

انعكاسات نفسية ومسلكية

مع استمرار الانتفاضة، تصاعدت عملية القمع الاسرائيلي في سباق عبثي مع الوقت لقمعها. واصبحت المواجهة اليومية بين السكان وقوات الاحتلال بمثابة حقل تجارب لأساليب القمع المختلفة. ومع الوقت، بدأ يتضح جانب آخر من جوانب هذه الحرب التي «بدأت قبل حوالى الشهرين كأعمال شغب عفوية على نطاق واسع، وتحولت، منذ فترة وجيزة، الى حرب عصابات شعبية»

*هذه الوثيقة تمت صياغتها من جانب مجموعة من الشخصيات الفلسطينية المؤيدة لـ م.ت.ف. وجهات وصفت نفسها كـ «مؤسسات وطنية فلسطينية». ونشرت بنود هذه الوثيقة في ١٩٨٨/١/١٤، وكان يفترض ان تكون بمثابة قائمة بشروط، اذا لم تستجب حكومة اسرائيل لها، فسوف يصار الى تصعيد الانتفاضة في المناطق المحتلة، والارتقاء بها الى انماط العصيان الشعبي، الذي يتضمن مقاطعة السلع الاسرائيلية، وعدم دفع الضرائب. وتطرقت المطالب التي تضمنتها الوثيقة في الاساس، الى تطبيق معاهدة جنيف الرابعة على المناطق المحتلة، والى الغاء انظمة الدفاع الانتدابية لحالة الطوارىء، والى اطلاق سراح المعتقلين، والغاء أوامر الطرد، وتجميد الاستيطان، وايقاف جباية الضريبة على القيمة المضافة في المناطق المحتلة، واجراء انتخابات للمجالس البلدية ومنح رخص للبناء (**هارتس**، ١٩٨٨/٢/١٩).

(**ملحق يديعوت احرونوت**، ١٢/٢/١٩٨٨)

وهذا الجانب يتعلق بمسلكيات الجنود وبالآثار والندوب النفسية التي تتركها هذه الحرب في نفوس الجنود. وعلى الصعيد المسلكي، لوحظ عدم تقيد من جانب الجنود والضباط بالتعليمات العسكرية، تمثل في اطلاق البعض منهم لغرائزهم خلال تنفيذه للتعليمات، وفي تحفظ البعض الآخر من تصرفات زملائه (**هآرتس**، ١٩/٢/١٩٨٨).

ومع تزايد الكشف عما درج المسؤولون الاسرائيليون على اعتباره مجرد «تصرفات شاذة»، ناجمة عن «ضعف الانضباط» بين الجنود، جراء الاحداث وتطورها السريع، ذهب البعض الى القول «ان قدرة الجيش الاسرائيلي على الصمود لفترة طويلة في حرب العصابات الشعبية التي فرضت عليه، سوف تحدد، الى حد كبير، بواسطة ثورة الجنود وقادتهم على مواجهة حالات الضغط والاضرار النفسية الناجمة عن استمرار الخدمة في المناطق [المحتلة]» (**ملحق يديعوت احرونوت**، ١٢/٢/١٩٨٨).

ولهذا الغرض، قام، مؤخراً، قسم العلوم المسلكية في شعبة الطاقة البشرية في الاركان العامة، باجراء بحث ميداني، بشأن التأثير النفسي للخدمة في المناطق المحتلة على الجنود والضباط. وهذا البحث، وما اسفر عنه، يفترض ان يشكل القاعدة الموضوعية لتقويم الوضع في هذا المجال. وكان طاقم من علماء النفس في الخدمة العسكرية، قام باجراء مقابلات مع مئات القادة والجنود في الاسابيع الاخيرة. وبعد انتهاء الطاقم من عمله، قدم استنتاجاته وتوصياته الى رئيس شعبة الطاقة البشرية، اللواء متان فيلنائي، والى رئيس الاركان، الجنرال دان شومرون.

ولكن لاسباب غير واضحة ـ على حد تعبير الصحفي رون بن يشاي ـ فضلت رئاسة الاركان ابقاء الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها البحث قيد السرية، لكن علماء نفس آخرين، من العسكريين المتقاعدين، وعلى رأسهم كبير علماء النفس الاسبق للجيش، مساعد العميد (احتياط) رؤوفين غال، ساعدوا في ان نشخص، بشكل جيد، الاستنتاجات التي توصل اليها ذلك البحث:

«ان جنود الجيش الاسرائيلي في المناطق يعيشون وضعاً يبرّر ويضفي الشرعية على استخدام العنف من جانبهم. انهم يتعرضون للهجمات. ومع ان الاسلحة النارية لم تستخدم في تلك الهجمات، الاّ انهم يرشقون بالحجارة ويشتمون ويهانون. والاحباط النابع من ذلك يجعل استخدام العنف من جانبهم امراً منسجماً مع السياق العام، وطبيعياً تقريباً» (**المصدر نفسه**).

وشرح علماء النفس هذه النقطة، فاشاروا الى ان علم النفس قد اثبت ان هناك أثراً متراكماً ومعدياً للعنف. واشار هؤلاء، أيضاً، الى تجربة قامت بها احدى كليات علم النفس لفحص شبكة العلاقات بين مجموعتين من الطلاب، كلّفت احداهما بتمثيل دور السجان والاخرى دور المساجين، وكانت نتيجتها اضطرار المشرفين الى ايقاف التجربة بعد يوم واحد. والسبب ان الذين مثلوا دور السجان اصبحوا اكثر وحشية واكثر عنفاً، الى حد لم يعد في الامكان السيطرة عليهم (**المصدر نفسه**).

وخلص هؤلاء الى ان تلك التجربة تثبت انه في اللحظة التي تعطى فيها الصلاحية لاستخدام القوة والعنف الى اشخاص غير عنيفين، يصل هؤلاء في ممارستهم لتلك الصلاحية الى اقصى حالات التطرف والى فقدان السيطرة على انفسهم خلال فترة قصيرة جداً (**المصدر نفسه**).

وعقّب كبير العلماء الاسبق للجيش على ممارسة الجنود للعنف في المناطق المحتلة، بالقول: «وانطباعي هو ان العنف والمسلكية العدوانية للجنود الاسرائيليين لا يزالان، حتى هذه اللحظة، تحت السيطرة، وان القادة نجحوا في كبحهما وابقائهما ضمن الحدود التي وضعها الجهاز العسكري لنفسه. لكن الخطر، على المدى القصير، هو ان يستخدم الجنود هذه الشرعية من اجل استخدام العنف أيضاً دون سبب مبرر، وان يفعلوا ذلك دون حساب؛ وهذا وضع خطير» (**المصدر نفسه**).

واتفق كبير العلماء الاسبق للجيش مع ما ذهب اليه البحث من ان الوضع الحالي هو وضع محتمل، ويفترض ان الضرر النفسي اللاحق بالجنود، على المدى القصير، ليس خطيراً ويمكن اصلاحه.

«ولكن اذا طالت الخدمة في المناطق [المحتلة] لفترة اطول، فسوف تحصل اضرار مسلكية ونفسية خطيرة، سواء أكان ذلك بالنسبة الى الجنود كأفراد، أو للجيش كتنظيم عسكري.

«ان الضرورة في استخدام العنف ضد سكان مدنيين على امتداد فترة طويلة سوف تقود الى نوعين اساسيين من ردود الفعل النفسية . ففي أحد جوانب شبكة ردود الفعل، يبدو عارض انعدام الحساسية وانعدام القدرة على التمييز بين العنف المبرر في ظروف استخدامه، وبين العنف من اجل العنف، ودون سبب كاف، أو بين استخدام قدر معقول من القوة وبين ممارسة الضرب دون أي معيار». ويطلق علماء النفس على هذا الوضع من انعدام الحساسية والتمييز مصطلح «الانغلاق النفسي». والمظهر الرئيس له هو استخدام العنف، كرد فعل على كل وضع وكل مشكلة. اما الجانب الآخر من شبكة ردود الفعل، فيتميز بالبلبلة والصراع الداخلي، وانعدام الدوافع والاضطراب، التي تقود جميعها الى كوابيس. وما يحدث هذين النوعين من ردود الفعل، هو ما يسمى بالمصطلحات النفسية بـ «التنافر» بين ما تربى الانسان عليه وبين القيم التي تلقاها وآمن بها، من ناحية، وبين ما يفرض عليه تنفيذه. فالجندي أو القائد يكون اسيراً وممزقاً بين الالتزام بالمعايير والقيم الشخصية وبين الالتزام بالجيش واوامره (**المصدر نفسه**).

وتطرق علماء نفس آخرون الى ضرر نفسي سوف يلحق بالجنود، على المدى الطويل، اذا اتضح لهم، بعد فترة طويلة من الخدمة في المناطق المحتلة، ان جهدهم المبذول لم يكن له أي معنى: «اذا لم يدرك السياسيون أي ضرر يلحق بالجندي الذي يتضح له ان التضحية التي قدمها ذهبت عبثاً، فقد يواجه هؤلاء مفاجآت غير سارة في المستقبل في هذا المجال» (**المصدر نفسه**).

وأكد كبير العلماء الاسبق للجيش على ان «الانغلاق النفسي الذي سوف يتطور لدى جزء من الجنود، وكذلك مظاهر انعدام الارتياح والبلبلة والكآبة التي سوف تتطور لدى جزء آخر سوف يتسببان في ظواهر خطيرة من انعدام الانضباط يتوجب على الجيش والدولة، على حد سواء، ان يشعرا بالقلق ازاءهما. فالجندي الذي يصاب بـ ' الانغلاق النفسي ' سوف يرد بعنف على كل ظاهرة على الارض، وعلى كل ما يتحرك في الشارع، دون تمييز بين المذنب والبريء. أما اولئك الذين سوف تتطور لديهم عوارض الكآبة والبلبلة، فسوف ينجرّون، على المدى الطويل، الى حالات رفض الاستجابة للاوامر، بداعي الضمير» (**المصدر نفسه**).

كذلك، فان التطرف السياسي نحو اليمين واليسار، الملاحظ الآن في أوساط الجنود في المناطق المحتلة، هو بمثابة تعبير عن المواجهة النفسية لدى قيامهم بواجبهم: «فاولئك الجنود الذين طوروا مظاهر بلبلة وانعدام ارتياح وكآبة، هم نفسهم الذين تطرفوا نحو اليسار، من ناحية سياسية. وهم اولئك الذين يفتشون عن سبب، لكي لا يفعلوا ما يفعلونه. فهم، على سبيل المثال، يدعون الآخرين يمارسون الضرب، بينما يكتفون هم بمهام التغطية والحماية.

«اما اولئك الذين طوروا لديهم حالة ' الانغلاق النفسي ' ، فهم الذين تطرفوا يميناً، لأنهم يفتشون عن اسباب لتبرير استخدام العنف دون تمييز» (**المصدر نفسه**).

لكن مظاهر استخدام العنف لن تقتصر ـ على حد تعبير علماء النفس ـ على استخدامه في المناطق المحتلة. فـ «الندوب النفسية الناجمة عن المواجهة في المناطق سوف يحملها معه الكثير من الشبان في الجيش الى الحياة المدنية. والابحاث التي اجريت بعد حرب يوم الغفران وحرب لبنان، اثبتت ان هناك تزايداً في الجريمة من جانب الشبان، بعد الحروب. وهذا ما سوف يحصل الآن، عندما يتحرر الشبان من الخدمة. فعندما تحصل على شرعية من الاطار العسكري لاستخدام العنف والضرب، فبالتأكيد يمكن ان تنتقل هذه الشرعية الى الحياة المدنية، في شكل تزايد الميل الى استخدام العنف» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

انتقال منظّم الى العصيان

تواصلت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بقوة، ودخلت شهرها الثالث، دون ان تفقد زخمها، الذي تميزت به على امتداد الشهرين السابقين. واضطر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الى «التخلي» عن توصيفات الارهاب واعمال الشغب التي وسمت معظم تصريحاته في الفترة السابقة، ووصف ما يجري في الضفة والقطاع بأنه «حرب شعبية يشترك فيها الاطفال والمسنون والنساء». واعترف بأنه «لا يمكن السيطرة على مليون ونصف مليون فلسطيني في المناطق [المحتلة]» (**الاتحاد**، حيفا، ٢٣/٢/١٩٨٨). غير ان رابين لم يتراجع عن سياسته المتبعة في المناطق المحتلة، فأكد، من جهة، مسؤوليته عن تكسير العظام، وكرّر، من جهة أخرى، اصراره على مواصلة سياسة «القبضة الحديدية»، وتصعيدها (**المصدر نفسه**).

ووسط عمليات القمع، واطلاق الرصاص على المواطنين، الذي نتج عنه سقوط المزيد من الشهداء، ومحصارة المخيمات، بطريقة تبادلية، من قبل سلطات الاحتلال والجيش الاسرائيلي، تابعت «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة» تطويرها لاشكال التصدي، لاعطاء الانتفاضة زخماً أكبر، ودفعها نحو التواصل، فدخلت مرحلة مجابهة الضغوطات الاقتصادية والحياتية اليومية للمواطنين في الضفة والقطاع، الذين ابدوا تجاوباً ملموساً مع الخطوات والنداءات التي وجهتها هذه القيادة. وهو ما جعل الشهر الثالث للانتفاضة يسجل بداية مرحلة من السباق القاسي، والمضني، بين القيادة الوطنية المحلية وجماهير الضفة والقطاع، من جهة، وسلطات الاحتلال، التي تعمل بكل قوتها، لجعل السكان، في المنطقتين، يدفعون ثمناً اقتصادياً ـ اجتماعياً ـ حياتياً، تعتقد بأن من شأنه التأثير في الزخم الحالي للانتفاضة، وحيث يسعى كل طرف الى تسجيل عدد أكبر من النقاط لصالحه، وهو ما يبدو ان قوى الانتفاضة، كسبت فيه، حتى الآن، أكثر من جولة. فقد أكدت قدرتها على تسيير اعمال الاضرابات في المناطق المحتلة، بصورة منظمة، وفرضت تراجعات ملموسة على صعيد البلديات والمجالس القروية المعيّنة، فأجبرت العديد من رؤسائها واعضاء مجالسها على الاستقالة.

في اطار هذا الصراع، لفت نظر المراقبين دخول المستوطنين اليهود، في مناطق الضفة والقطاع، ساحة المجابهة، لمساندة الجيش الاسرائيلي في عملياته القمعية والدموية. وتتوهم اوساط هؤلاء المستوطنين بأن «تفاقم الاضطرابات، الى درجة نشوب حرب اهلية، سوف يؤدي الى طرد سكان عرب، أو هروبهم، وأنهم [المستوطنون] يستطيعون المساهمة في ذلك، وعمل أشياء لا يستطيع الجيش الاسرائيلي السماح [لافراده بالقيام] بها» (زئيف شيف، «من الذي يحكم في المناطق» **الملف**، نيقوسيا، العدد ١١/٤٧، شباط ـ فبراير ١٩٨٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٨/٢/١٩٨٨).

حرب تجويع

منذ الشهر الثاني للانتفاضة، تابعت قوات الاحتلال الاسرائيلي حصارها لعدد كبير من مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي تقوم بذلك، بصورة دورية؛ فما ان ترفع حصارها عن احد هذه المخيمات، حتى تفرضه على مخيم آخر. وبهذا تضع، بصورة شبه دائمة، «حوالى ٢٥٠ ـ ٤٠٠ ألف فلسطيني... تحت حصار اقتصادي، عسكري، يهدف ـ حسب رأي قوات الأمن [الاسرائيلية] ـ الى تغيير اتجاه الاضرابات [المتواصلة]، والى خلق ضغوط داخلية بين السكان الفلسطينيين ضد منظمي أعمال خرق النظام» (**المصدر نفسه**).

ويتركز ضغط سلطات الاحتلال على المخيمات «التي تستوطن فيها الاضرابات لمنع [الاغذية] من دخولها». من ذلك، على سبيل المثال، دوس جنود اسرائيليين كميات من الخبز والخضروات باقدامهم، بعد ان صادروها من نساء كسرن حظر التجول المفروض على مخيم النصيرات بحثاً عن الطعام، عند اطراف المخيم (روبرت روزنبرغ، «الفلسطينيون صامدون أمام سياسات البطش والتجويع»، **القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٢/١؛ نقلاً عن **يو. اس. نيوز**، بدون ذكر تاريخ نشر).

على الصعيد ذاته، أكد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان قوات الامن الاسرائيلية «لن تسمح [بادخال] أية معونة من السلع تأتي من الخارج، من طريق دول أو منظمات» (شيف، **مصدر سبق ذكره**). وفي ما يتعلق بمساعدات م.ت.ف. الى المناطق المحتلة، فقد تحركت اسرائيل لمنع ادخالها الى هذه المناطق. ووفقاً لما ذكره منسق نشاطات الحكومة الاسرائيلية، في المناطق المحتلة، شموئيل غورين، للصحافيين، فقد اتخذت الحكومة الاسرائيلية خطوات عدة في هذا الاتجاه، فأحدثت تغييرات ادارية، شملت، من ضمن ما شملته، اجراءات المرور على جسور نهر الاردن؛ كما تمّ تحديد تحويلات العملة التي تتم من هذا الطريق، وسمح لسائقي شاحنات النقل بادخال مبلغ ٢٠٠ دينار اردني (٩٠٠ شيكل)، وكان هؤلاء يدخلون، سابقاً، مبالغ غير محددة. وقال غورين مستدركاً: «لا نستطيع منع تدفق الاموال [الى المناطق المحتلة] تماماً، غير أننا نستطيع ان نجعل ذلك صعباً» (جويل غرينبرغ، «غورين: تحرك لمنع امدادات م.ت.ف. المالية الى المناطق»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٢/١٥).

في مواجهة ذلك، تحركت القيادة الوطنية للانتفاضة واصدرت بياناً، يعتبر الاكثر نضجاً من بين ما اصدرته سابقاً من بيانات؛ اذ يشير الى تطور فعلي كبير في اسلوب عمل هذه القيادة. فقد دعا البيان الرقم ٩، الذي وزع في المناطق المحتلة، الى مقاطعة البضائع الاسرائيلية التي يتوفر لها بديل محلي، أو التي يمكن الاستغناء عنها. وحسب البيان، قررت قيادة الانتفاضة الابقاء على الترتيب المعمول به منذ مدة، ويقضي بفتح المحال التجارية من ساعتين الى ثلاث ساعات يومياً، وحسب ظروف كل منطقة؛ والزام المعامل والمصانع المحلية بالتقيد بالاضرابات الشاملة فقط، والسماح لها بالعمل بقية الايام الاخرى، وبكامل طاقاتها، لتحقيق أوسع مقاطعة للبضائع الاسرائيلية. ودعا البيان الى تشكيل صناديق تبرعات مالية وعينية، باشراف اللجان الوطنية والشعبية في الاحياء. وحذر المواطنين من طلب أية مساعدات من غير اللجان، ودعاهم الى الاقتصاد في النفقات، وعدم الاسراف، ومد يد العون الى المحتاجين (**القبس**، ١٩٨٨/٣/٢).

تجار وطنيون

أدت هذه التطورات وسواها، الى انتقال الغالبية العظمى من التجار في مدن الضفة والقطاع، وخصوصاً اصحاب المحال التجارية في مدينة القدس، الى صفوف المضربين، والمشاركة، بدرجات مختلفة، في دعم الانتفاضة والتجاوب مع نداءات قيادتها. فقد أخذ هؤلاء التجار، الذين كانوا قبل عامين، يجلسون بين صفوف المتفرجين على الصراع السياسي، يعرضون، بكل فخر، الصناديق المملوءة بالاقفال المحطمة التي يحتفظون بها، والتي كانت قوات الاحتلال حطمتها في محاولة لكسر الاضرابات. وقال صاحب محل في مدينة رام الله: «في البداية، كان بعضنا شديد الانفعال، وربما كان [هذا البعض] سيفتح محله لولا وجود الشباب الذين يعززون الاضراب. اما الآن، فقد اختلف كل شيء، واصبح الناس أكثر اتحاداً من الماضي». وقال آخر: «لقد انتظرنا عشرين عاماً كنا نعتقد [خلالها] ان بمقدورنا احلال السلام والتعايش مع الاسرائيليين؛ الآن [وقد] دخلنا العام ١٩٨٨، قررنا انه لن يساعدنا احد، ونحن الآن على استعداد لأن نخسر كل شيء» (ماري كولفن، «تجار رام الله متضامنون مع الانتفاضة حتى النهاية»، **القبس**، ١٩٨٨/٢/٢؛ نقلاً عن **صنداي تايمز**، بدون ذكر تاريخ نشر). وذهب تاجر، يملك محلاً في المدينة ذاتها، الى حد القول: «فلتذهب لقمة العيش الى الجحيم، عندما يكون مستقبل شعب بأكمله موضوعاً على كفتي ميزان» (أوري نير، «بداية جديدة في المناطق»، «الملف» **مصدر سبق ذكره**؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١/٢٧).

غير ان هذه المواقف المتقدمة لبعض التجار

واصحاب المحلات، لا تخفي محاذير ومخاوف وترددات اظهرها آخرون، ينتمون الى هذا القطاع الاقتصادي الهام. فقد قال رجال أعمال، ينشطون في الحقل التجاري: «ان الاضراب... في المناطق [المحتلة] وطول أمده، أمر ' لا سابق له ' ، ويهدد بافلاس تجار كثيرين، ويسبب ضرراً خطيراً لاقتصاد المناطق [المحتلة]. ووصفوا الوضع [الحالي] ' بالجمود التجاري والاقتصادي ' ». واشاروا الى ان النشاط، في هذا المجال، يقتصر على شراء المواد الغذائية. وأوضحوا ان هناك نقصاً في عدد من هذه المواد الاساسية، الى جانب ظهور حالات مجاعة، وسوق سوداء (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/١/١).

اما في مدينة القدس، التي اصبحت منقسمة تماماً بين شرقية وغربية، فتبدو الامور، من الناحية الاقتصادية، اكثر تعقيداً، نظراً الى النشاط التجاري اليهودي في الشطر الغربي من المدينة، وتداخل المصالح، في بعض الحالات، ما بين المستوردين اليهود وبعض التجار العرب في المنطقة الشرقية. فقد أدى غلق المحال التجارية العربية في المدينة (تفتح يومياً لمدة ثلاث ساعات تنفيذاً لنداء بثته القيادة الوطنية للانتفاضة) الى «ارتفاع مبيعات التجار اليهود، في القدس الغربية، بنسبة ١٥ بالمئة». ويعود نصف الزيادة، هذه، الى مشتريات اليهود، الذين اعتادوا، سابقاً، التسوق من الشطر الشرقي للمدينة، أيام الآحاد، وانتقلوا الى التسوق من شطرها الغربي. أما النصف الآخر للزيادة، فيعود الى مشتريات المواطنين العرب ممن هم بحاجة الى اغذية وملابس وبضائع أخرى، بدأوا يحصلون عليها من المحال التجارية اليهودية (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٢/٥).

ويسود في مدينة القدس، منذ مدة، قلق متزايد بسبب التطورات الحاصلة فيها؛ فقد احرقت محال بعض التجار بسبب كسرهم للاضراب، وتلقى آخرون مكالمات هاتفية تهددهم بعدم ارتكاب الغلطة عينها. وقد حمل بقية التجار العبء الاكبر للاضرابات، ونتائج توقف حركة البيع والشراء في المدينة. وتراكمت بعض الديون، وبدأ بعض الجهات يعيد «الشيكات» الى اصحابها. وقد وصف مستشار رئيس بلدية القدس الغربية للشؤون العربية، امير حيشن، الوضع بأنه خطير للغاية، وقال: «ان الاضراب لم يؤثر على التجار العرب [وحدهم]، بل، كذلك، على التجار الممولين من القدس الغربية وسائر انحاء اسرائيل». واذا استمر الوضع الحالي، فان ذلك يعزز من احتمالات «حدوث انهيار تجاري في القدس الشرقية». من جهة أخرى، حاولت المصارف التجارية في القدس اخفاء قلقها بسبب هذه التطورات، الا ان موقف بنك اسرائيل كان على خلاف ذلك؛ فقد اظهر قلقاً متزايداً. وقال الناطق بلسان المصرف: «انه اذا استمر تدهور الاوضاع، واقتنع البنك بأن ثمة ازمة تلوح في الافق، فانه لن يكون هناك مفر من اتخاذ اجراءات طارئة لمواجهة الوضع» (**المصدر نفسه**).

تأثيرات أخرى

الى ذلك، تركت الانتفاضة اثارها المباشرة في الاقتصاد الاسرائيلي . ففي مجال الزراعة، أفادت بيانات المكتب المركزي للاحصاء، في اسرائيل، بأن نسبة كبيرة من بين عمال البيارات ومصانع تعبئة الفواكه، الذين يشكلون ١٧,٦ بالمئة من القوة الاسرائيلية العاملة في المجال الزراعي، لم تذهب الى اعمالها، منذ بداية الاحداث (محمد الصواف، «آثار مرحلية للانتفاضة الشعبية»، الملف، **مصدر سبق ذكره**). وحتى اليوم «ما زال برتقال يافا، كبير الحجم، والشعبي جداً في اوروبا، دون قطاف؛ كما تعفنت اصناف الخضروات في الحقول. وشلت مصانع النسيج الاسرائيلية، التي تعتمد، بالكامل، على العمالة العربية». وذكرت مصادر شركة «غريكسكو»، ذراع الحكومة الاسرائيلية للصادرات الزراعية، ان الابطاء في تسليم المنتجات، كلفها حوالى ٦٠٠ ألف دولار، حتى الآن. وقال مدير مصنع تعبئة الفاكهة، في «هيليل كوريب»، ان ثمانية فقط من بين العمال الغزيين الستين العاملين لديه، حضروا الى العمل، وانه بات يستخدم اطفال المدارس، ويجوب البلاد بحثاً عن عمال. اما في قطاع الفنادق، فقد أُلغي أكثر من ٣٠ بالمئة من الحجوزات التي تمت في وقت سابق. ويعود ذلك الى مخاوف السياح من حالة العنف السائدة. وتقدر اوساط هذا القطاع، انه اذا ما استمرت الاضرابات الحالية، في المناطق المحتلة، قائمة حتى عيد الفصح، في الربيع، فسوف تتضرر الفنادق الى حد كبير (**القبس**،

١٩٨٨/٢/١؛ نقلاً عن **يو. اس. نيوز** بدون ذكر تاريخ النشر).

أما في قطاع البناء، فقد تسبب اضراب العمال العرب في شل عدد كبير من مشروعات البناء في اسرائيل، واصاب المقاولين الاسرائيليين بالارتباك. ومن المعروف، انه، وخلافاً لفروع العمل الاخرى، يمثّل العمال العرب، في قطاع البناء، الغالبية العظمى. ويبلغ عددهم، طبقاً لبيانات وزارة البناء والاسكان الاسرائيلية (حتى منتصف العام ١٩٨٧) ٤٦٥٠٠ عامل، مما يجعل فروع البناء مرتبطة، تماماً، بهؤلاء العمال، بحيث يشل امتناعهم عن الذهاب الى العمل معظم المشاريع في هذه الفروع (الصواف، **مصدر سبق ذكره**).

على الرغم من هذه التقديرات، تختلف المصادر الاسرائيلية، في استخلاصها للنتائج المباشرة للانتفاضة وكذلك البعيدة منها، على الوضع الاقتصادي العام في اسرائيل. ففيما يعتبر ميخائيل بار ـ زوهر ان من شأن توقف عشرات آلاف العمال العرب عن العمل في اسرائيل ان يخلق أزمة خطيرة، في المرحلة الاولى منه، يمكن التغلب عليها باعادة عدد ولو بسيط، من اليهود الى العمل،«قبل ان نكون مضطرين الى استيراد عمال أجانب من الخارج»، فان مصادر أخرى توزع الاضرار الاقتصادية على طرفي الصراع، فتقول: «انه ضرر هائل، يبلغ ـ حسب بعض التقديرات ـ ٤٠ الى ٥٠ مليون دولار»، وان نهايته غير معروفة («الملف»، **مصدر سبق ذكره**؛ نقلاً عن، **يديعوت احرونوت**، ١١ و١٣/١/١٩٨٨).

غير ان مصادر أخرى تذهب الى ما هو أبعد من ذلك، فتثير المخاوف لدى سكان المناطق المحتلة، جراء استمرار الاضرابات والتظاهرات، التي من شأنها أن «تجعل انقطاع العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والمناطق المحتلة، يلحق ضرراً بسكان هذه المناطق، أكثر مما يلحق بالاسرائيليين». لكنها استدركت: «ان السكان العرب ينظرون الى هذه القضية من منظار سياسي، وليس استناداً الى أسس اقتصادية» (**القبس**، ١٩٨٨/٢/١؛ نقلاً عن **يو. اس. نيوز**. بدون ذكر تاريخ النشر). وهو ما يجعل مخاوف الاسرائيليين من تنظيم سكان الضفة والقطاع حرب استنزاف اقتصادية، طويلة الامد، ذات فعالية وتأثير كبيرين، أمراً حقيقياً.

«حرب المستوطنين»

بعد «انتظار» استغرق الشهر الاول من عمر الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، دخل المستوطنون اليهود، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ساحة الصراع، لدعم اجراءات الجيش الاسرائيلي القمعية ضد سكان هاتين المنطقتين. وشمل هذا التدخل عمليات اطلاق رصاص وقتل مواطنين عرباً، وخطف بعضهم، وتحطيم نوافذ البيوت والسيارات. وتعززت حملتهم بحملات تحريض واسعة قامت بها مؤسسات ولجان وافراد، من بين المستوطنين، وكذلك مسؤولون حكوميون، وفي مقدمهم رئيس الحكومة، اسحق شامير.

فقد دعا شامير، الذي قام بزرع شجرة زيتون في مستوطنة «نيلي»، المستوطنين الى ان يكونوا أقوياء. وشجع على اقامة مستوطنات جديدة، معلناً للحاضرين رفضه مقترحات الرئيس المصري، حسني مبارك، «بتجميد بناء المستوطنات مدة ستة شهور لتسهيل المفاوضات» وقال: انه «لن يكون هناك تجميد في مراكز الاسكان الجديدة في جميع انحاء البلاد». ووعد شامير قادة المستوطنة المسلحة التابعة لحركة غوش ايمونيم، التي تدعى «أماناً»، والذين كانوا من بين الحاضرين، بفتح الامكانات أمام انشاء مستوطنة جديدة بصورة عاجلة (جويل غرينبرغ «شامير يدعو المستوطنين الى ان ' يكونوا أقوياء ' والفلسطينيين ' الى الهدوء' ، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٢/٤).

وصرح مسؤول الاستيطان، في حركة غوش ايمونيم، اوري اريئيل بـ «ان العرب سوف يواجهون أشخاصاً ' يعرفون كيف يستعملون السلاح، بحيث يجد هؤلاء العرب أنفسهم في القبر ' ». وقال: «اننا ننظر الى الحالة الراهنة [في المناطق المحتلة] كحالة حرب؛ واذا اقدم العرب على الوصول الى مستوطناتنا، فسوف يكون مصيرهم شبيهاً بمصير زملائهم في ليماسول» (اشارة الى العملية الارهابية التي قام بها جهاز الموساد الاسرائيلي، وراح ضحيتها ثلاثة ضباط فلسطينيين) (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٢/١٨).

بدأ المستوطنون، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٤، حملتهم بالقيام بجولة «أمنية» على الطريق بين

مدينة الخليل ومستوطنة غوش عتسيون. وشملت الجولة أعمال الدوريات، وتفتيش السيارات، والتجول بسيارات خاصة يستخدمها متطوعون من سكان مستوطنة كريات اربع كانوا يحملون اسلحة (**البيادر السياسي**، القدس، العدد ٢٨٨، ١٣/٢/١٩٨٨؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، بدون ذكر تاريخ نشر).

وأعلن «مجلس اللجنة التنفيذية من أجل الامن في الشوارع»، ومقره كريات اربع، ان رجالاً (تابعين له) قاموا بالحاق الضرر بعشرات السيارات العربية، في منطقتي الخليل وحلحول، وتمّ تخريب اطارات هذه السيارات وتحطيم زجاجها. وأعلن المجلس انه قام بالعملية انتقاماً من العرب، وتحذيراً لهم. وهدد بمضاعفة نشاط المستوطنين (**المصدر نفسه**).

على أساس من هذا التحريض، وفي اطاره، بدأ المستوطنون هجمتهم ضد المواطنين في المناطق المحتلة؛ فدخلت مجموعة منهم قرية عنبتا، في قضاء طولكرم، بتاريخ ١/٢/١٩٨٨، في اثناء محصارة الجيش الاسرائيلي لها، وقاموا بتحطيم زجاج سيارات عدة ونوافذ بعض البيوت فيها، قبل أن تأمرهم قوات الجيش الاسرائيلي بمغادرة القرية (جويل غرينبرغ «الحصار والمطر يدفعان اعمال الشغب الى التراجع»، **جيروزاليم بوست**، ٣/٢/١٩٨٨). وبعد اسبوع، اطلق مستوطنون من كدوميم النار على المواطن الفلسطيني عبد البسيط عبد الله (٢٦ سنة) قرب مدينة نابلس، فاصيب بطلقين في رأسه، توفي على اثرهما (**المصدر نفسه**، ٩/٢/١٩٨٨). وفي اليوم عينه (٨/٢/١٩٨٨) هاجم مستوطنون يهود قرية عتيل، قضاء طولكرم، واطلقوا النار على مواطنين تصدوا لهم، فقتل الشاب نبيل عبد اللطيف أبو خليل (١٧ عاماً). وألقت قوات الجيش الاسرائيلي القبض على القتلة؛ غير ان محكمة الصلح، في نتانيا، اطلقت سراحهم، بعد يومين من احتجازهم، بكفالة مالية قدرها خمسة آلاف شيكل، الى حين اصدار الحكم بحقهما (**الاتحاد**، ١١/٢/١٩٨٨).

في هذا الوقت، هاجم مستوطنون قرية جبع، شمال شرق القدس، وقاموا بخطف عرفات احمد توام (٢٠ عاماً)، في اعقاب محاولة مماثلة فشلت في اختطاف الشاب اكرم محمد شارات. وقد لحق أهالي جبع بالمستوطنين، الذين كانت تقلهم سيارة جيب، سرعان ما اختفت عن الانظار. وانتهت عملية الاختطاف بالقاء الخاطفين الشاب في احدى المناطق الجبلية، عند منتصف تلك الليلة (**المصدر نفسه**، ١٥/٢/١٩٨٨).

من جهة أخرى، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان المستوطنين، المقيمين في منطقة نابلس، تظاهروا، بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٨، في الشارع الرئيس في قرية عنبتا، قضاء طولكرم. وأوضحت الاذاعة، ان المستوطنين الذين يقدر عددهم بـ ٧٥٠ شخصاً استخدموا حوالى ٢٠ سيارة، توجهوا بها الى عنبتا، حيث قاموا باستعراض استفزازي امام سكانها، وهو يطلقون ابواق سياراتهم، وقام بعضهم بتحطيم زجاج عدد من السيارات في البلدة (**القدس**، القدس، ٢٣/٢/١٩٨٨).

وكان آخرون قاموا، في وقت سابق، بدخول قرية باقة الشرقية، وقاموا بقطع عدد من الاشجار فيها، واطلقوا النار على بعض بيوتها، واختطفوا طفلاً، لا يزال مصيره مجهولاً. وفي وقت لاحق (٢٢/٢/١٩٨٨)، شارك عدد من المستوطنين قوات الجيش الاسرائيلي اطلاق الرصاص على البيوت في باقة الغربية، فسقطت الفتاة روضة محمد لطفي (١٥ سنة) (**المصدر نفسه**، ٢٥/٢/١٩٨٨).

اقصى حدود الاجرام

مع انكشاف جريمة دفن اربعة مواطنين، من قرية سالم، كان القمع الدموي الاسرائيلي، بشقيه الذي يتولاه المستوطنون والذي يقوم به افراد ومجموعات الجيش، قد بلغ حدوداً اجرامية بشعة. ففي اعقاب صدامات وقعت في قرية سالم، بين سكان البلدة وقوات الجيش الاسرائيلي، اسفرت عن اصابة خمسة مواطنين بجراح، اقتحم الجنود، ومعهم عدد من المستوطنين، عدداً من المنازل، واقتادوا الى خارجها خمسة شبان، لم يلبث الجنود ان اطلقوا سراح احدهم، بسبب اصابته بجروح بالغة. وقد اقتاد جنديان الاربعة الباقين ودفعوا بهم نحو حفرة اقامتها جرافة، أمر سائقها بطمرهم بالتراب. وبعد ان تمّ ذلك، وقف الجنديان فوق رؤوس الشبان، الذين طمرت اجساد ثلاثة منهم بالكامل، بينما ظل رأس الرابع فوق مستوى

التراب. وطلب أحد الجنديين من سائق الجرافة المرور بها فوق الشبان الاربعة، فرفض السائق الأمر، قائلاً: «اذا اردت ان تفعل ذلك، فتعال وافعله بنفسك، [أما] أنا فلن أفعل». وبعد ان غادر الجنود والمستوطنون البلدة، سارع اهالي القرية الى انقاذ الشبان الاربعة الذين كادوا يفارقون الحياة (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٢/١١). وحسب ما اوردته التلفزة الاسرائيلية، فقد أمر قائد المنطقة الوسطى، الجنرال عميرام متسناع، بالتحقيق مع الجنديين المتورطين في الحادث (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/١٥).

وتكررت مثل هذه الحادثة في قطاع غزة. فقد ادخل الى مستشفى «ناصر» في مدينة خان يونس، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٠، الشابان عادل علي مسعود (١٨ عاماً) وصالح موسى حماد (١٧ عاماً)، وهما في حالة خطرة، بعد العثور عليهما مدفونين في رمال شاطىء البحر، وكانا عاريين، وقد غطاهما التراب حتى رقبتيهما (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٢/٢٤).

استقالات متلاحقة

في اعقاب عدد من النداءات التي وجهتها القيادة الوطنية للانتفاضة، وآخرها البيان الرقم ٩ الذي دعا «الى العمل بكل الوسائل لاسقاط اللجان البلدية والقروية المعيّنة، وادوات التقاسم الوظيفي في المخيمات»، قدم عدد من رؤساء واعضاء مجالس بلدية وقروية استقالاتهم من مناصبهم.

في هذا الصدد، ذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٨، ان ثلاثة اعضاء معيّنين في بلديتي رام الله والبيره، قدموا استقالاتهم من مناصبهم «تحت ضغط النشطاء الوطنيين» واعلنوا ذلك في احدى الصحف المحلية، وهم سعيد عطوة جبر، من البيره (اضيف الى اللجنة البلدية فيها قبل ثلاثة شهور)، وعيسى بولص طوطح، وجريس الشامي، وهما من لجنة بلدية رام الله.

وفي وقت لاحق، اعلن نايف عيد موسى استقالته من منصبه في لجنة بلدية البيره. وتزامن ذلك مع اعلان رئيسي رابطتي قرى الخليل وجنين حل رابطتيهما، مبررين ذلك «بخيبة أملهما من السياسة الاسرائيلية». وعلم من مصادر أخرى، ان نائب رئيس المجلس القروي المعيّن في بلدة الرام (شمال القدس)، المدعو بهجت محارب زغل، واثنين آخرين، هما جميل جمال بركات وفليح فلاح، قدموا استقالاتهم من عضوية مجلس البلدية بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٦ . وكان عضوان آخران في مجلس البلدة قدما استقالتيهما في وقت سابق (**القبس**، ١٩٨٨/٣/٢، و **الاتحاد**، ١٢ و ١٩٨٨/٢/١٨).

الى ذلك، وقع حدثان هامان في الضفة الغربية؛ أولهما قيام رجال الأمن والشرطة الاسرائيليين بمصادرة مطبعة عربية تعمل في ضاحية العيسوية، قرب القدس، تعود ملكيتها الى المواطن علي درويش، الذي كان اعتقل قبل عشرة ايام من ذلك، خلال استيلاء قوات الامن الاسرائيلية، على شاحنة نقل كانت تحمل منشورات. وتعتقد مصادر الشرطة الاسرائيلية بأن مطبعة العيسوية تولّت طباعة منشورات عدة، موقعة باسم القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، تمّ توزيعها في المناطق المحتلة (جويل غرينبرغ وآندي كورت، «اغلاق مطبعة في يوم هادىء في المناطق»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٢/١١)؛ أما الثاني، فكان اعدام متعاون مع قوات الاحتلال، من بلدة قباطية. وقد وقع الحادث بعد اقدام محمد عايد على اطلاق الرصاص من مسدسه على متظاهرين، من البلدة، تصدوا لقوات الاحتلال الاسرائيلي، فاصيب الطفل محمد قاسم محمد زيد كميل (سبع سنوات) وتوفي على الفور. وما ان انتشر الخبر، حتى اقتحم متظاهرون منزل عايد وجرّوه الى الخارج، وقاموا بشنقه على أحد الاعمدة القريبة من منزله معلنين انه «متعاون مع الاحتلال وقاتل» (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٢/٢٥).

ربعي المدهون

م.ت.ف: «مشروع شولتس» مرفوض

بسم الله الرحمن الرحيم

«يـريدون أن يطفئوا نور الله، ويأبى الله الا ان يتم نوره، ولو كره الكافرون»

صدق الله العظيم

لقـد رسّخت انتفـاضـة شعبنـا الكبرى، خلال الثـلاثـة اشهـر الاخـيرة من عمرها المجيد والمديد، مجمـوعة من الحقائق التي اصبحت ثوابت للنضال الفلسـطيني، والعـربي. فقـد أكدت هذه الانتفاضة المباركة وحدة شعبنا، أطفالاً ونساءً ورجالاً، وبكل قواه ومنظماته وهيئاته وفئاته، وانخراطه في الثورة الشعبية العارمة التي شملت كل مدن وقرى ومخيمات شعبنا، بل كل شبر من وطننا المحتل، لتصنع مع جماهيرنا في الشتـات هذا التنـاغم الثوري الفاعل والخلّاق. كما عمّقت هذه الانتفـاضـة وحدة قضية شعبنا ووحدة اهـدافـه النضـالية المتمثلة في العودة وتقرير المصير واقـامـة الدولة الوطنـيـة المـسـتقلة، فوق ارضـه الفلسـطينيـة، مجسـدة ذلك من خلال الشعـارات والمـطالب التي رفعتهـا الانتفـاضة وعمّدتها بالدماء الزكية، وانارتها شموع الشهداء داخل وخارج ارضنا المحتلة على طريق التحرير والعودة والانتصار. وأكدت، أيضاً، وحدة تمثيل شعبنا من خلال الالتفاف الشامل والكامل حول منظمة التحرير الفلسطينية، قائدة لكفاح شعبنا، وممثلاً شرعياً وحيداً له، مسقطة بذلك أوهام ورهـانـات اعـداء شعبنا على امكانية تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية، أو خلق بدائل منها.

ولقـد حظي هذا الكفـاح المجيد لشعبنا بأوسع التأييد والدعم من جماهير امتنا العربية، ومن مختلف شعـوب العـالم، وبرزت اسرائيل على حقيقتها، دولة عنصريـة فاشيـة، تحتـرف الارهـاب والقمـع، نهجاً واسلوباً، مما وضعها في موضع الادانة والعزلة من قبل قوى التحـرر والسـلام في العالم، ومن ضمنها قوى السـلام والديمقـراطيـة الاسرائيلية واليهودية، التي عبّرت عن تضامنها مع نضال الشعب الفلسطيني في سبيـل حقـوقـه الوطنيـة، وعن ادانتهـا للجـرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد الجماهير الفلسطينية.

وفي ظل هذه المعطيات والمتغيرات الكبرى، التي احدثتها ثورة شعبنا العارمة، والتي سبّبت قلقاً بالغاً للدوائـر الامبـريـاليـة والصهيونية، جاء تحرك وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، للمنطقة، بهدف اجهاض الانتفاضة ومحاولة السيطرة عليها، واحتواء نتائجها، وانقاذاً لاسرائيل من مأزقها الجديد، حاملاً المشـاريـع والتسويات الجديدة ـ القديمة في قاموس السياسة الاميركية، والتي تنطلق، بشكل اساسي، من انكـار وجـود الشعب الفلسـطيني، ورفض حقـوقـه الوطنيـة، وبخاصة حقه في العودة، وفي تقرير المصير واقـامة دولته الوطنية المستقلة، واصراره على تقسيم شعبنا بين الداخل والخارج، ورفض الاعتراف بمنظمة التحرير والتحدث اليها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

لقـد حاول شولتس فرض خطتـه بكـل انـواع الضغوط على الدول العربية للقبول بها.

ولقـد عبّرت جماهيرنا عن موقفها الرافض لهذا المخطط الاميركي الجديد، ومن خلال مقاطعتها للوزير الامـيركي، أو التعـامـل مع خططه وطروحاته، حيث خرجت، عن بكـرة ابيها، في كل ارضنا المحتلة، تندد بالخـطة الامـيركيـة، وتـطالب، باصرار، بالانسحـاب الاسرائيـلي الكـامل من أرضنا الفلسطينية، ومؤكدة تمسكهـا بحقـوقهـا الوطنية الثابتة ومطالبة بضرورة اعتـراف الادارة الامـيركيـة بهـذه الحقوق الوطنية وبمنظمة التحرير، ممثلاً شرعياً وحيداً لها.

ان منظمة التحرير الفلسطينية لتؤكد، في مواجهة هذه المـؤمـرات، قضيـة شعبنـا ومسـيرتنـا الوطنية النضـاليـة، واستمـرار ثورتها وتضامنها، واستمرار انتفـاضـة جمـاهـيرنـا، واستمـرار مقـاومتنا للعدو الصهيوني المحتل؛ ولكنها، في الوقت عينه، تعلن تمسك شعبنـا بالتسوية العادلة والشاملة، من خلال المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات، الذي تحضره الدول الخمس

دائمة العضوية في مجلس الامن، ومشاركة جميع الاطراف المعنية، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى قدم المساواة مع الأطراف الاخرى؛ وذلك من أجل اقرار وتنفيذ الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا الفلسطيني، وفي مقدمها حقه في العودة وتقرير المصير، واقامة الدولة الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني.

ان هذه الحقوق هي، اليوم وأكثر من أي يوم مضى، ليست موضع مساومة، أو مجادلة؛ وهي من المحرّمات التي لا يسمح بالمساس بها، أو الانتقاص منها، وان تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني، كل الشعب الفلسطيني، هو، اليوم، كما كان دوماً، ليس قابلاً للنقاش أو المساس به.

ان هذه المنجزات، التي حققها شعبنا بتضحياته الغالية، ودماء شهدائه الطاهرة، غير مسموح لأي طرف ان يتلاعب بها، أو يعمل على تبديدها. وفي الوقت الذي تنبّه فيه منظمة التحرير الفلسطينية الى خطر التورط في المخطط الاميركي الجديد، وتحذّر منه؛ فانها تدعو جماهيرها، داخل وطننا المحتل، وخارجه، الى اليقظة والحذر، والى مواصلة نضالها الباسل، مستندة الى اوسع التأييد الذي تحيطها به جماهير امتنا العربية، وتمنحنا اياه كل شعوب العالم وقواها المحبّة للسلام والحرية. فبمواصلة نضالنا الجسور، وبتضحياتنا، وبدعم وتأييد امتنا العربية لنا، وبمساندة اصدقائنا في البلدان الاشتراكية، والاسلامية، والافريقية، ودول عدم الانحياز، والقوى والاحزاب الصديقة في اوروبا الغربية، ومختلف اوساط الرأي العام الدولي، سوف تفرض ارادة شعبنا لانتزاع حقنا في حرية وطننا واستقلاله.

ان منظمة التحرير الفلسطينية سوف تواصل تحركها، على الساحتين، العربية والدولية، من اجل حشد وتوفير كل اسباب الدعم والمساندة لثورة شعبنا الشاملة ضد المحتلين، حتى تحقق النصر النهائي، بعونه تعالى.

بسم الله الرحمن الرحيم

«ان تنصروا الله ينصركم ويثبت اقدامكم»

صدق الله العظيم

ومن هنا، فان منظمة التحرير الفلسطينية عبّرت عن ترحيبها وتأييدها لدعوة الرئيس الشاذلي بن جديد الى عقد قمة عربية طارئة لدعم ومساندة الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في الارض المحتلة. وان موقفنا المبدئي هذا، انما هو تعبير عن رغبتنا الصادقة والحقيقية في السلام؛ السلام القائم على العدل، والمستند الى الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة.

وهذا هو طريق السلام الذي اقرته القمم العربية، والجمعية العامة للامم المتحدة، ونحن ملتزمون به، وندعو كل من يريد السلام الحقيقي الى ان يشاركنا هذا الالتزام.

اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.
تونس، ١٩٨٨/٣/٥

◇
◇ ◇

م.ت.ف. حيّت «مسيرة السلام»:
نتطلع الى سلام نبنيه معاً

ان منظمة التحرير الفلسطينية؛ اذ تحيي أعضاء مسيرة السلام، يهوداً وعرباً؛ هؤلاء الذين عبّروا، بشكل عملي، عن رفضهم للاحتلال، وعن رغبتهم في احلال السلام في فلسطين؛ فانها تحيي، أيضاً، اولئك الجنود الاسرائيليين الذين رفضوا المشاركة في قمع شعبنا، منذ بداية الانتفاضة البطولية في

الاراضي المحتلة.

لقد تابعت م.ت.ف. باهتمام، تلك الاصوات الشجاعة لالآف المواطنين الاسرائيليين الذين عبّروا عن دعمهم لحقّ شعبنا في تقرير مصيره بنفسه. ولقد شكلت تظاهرات الاحتجاج والاستنكار لسياسة «القبضة الحديدية»، والعرائض والمسيرات والتجمعات والمبادرات، وكل أشكال التحرك الذي عبرتم فيه عن التضامن مع شعبنا وقضيته، براعم للتعايش الذي تنشدونه؛ كما أنها دعمت موقف انتفاضة شعبنا، باستخدامه الحجارة في مواجهة بندقية الاحتلال، وهو يعبّر عن ايمان وعزيمة واصرار على بناء دولته الفلسطينية المستقلة، بقيادة ممثله الشرعي الوحيد م.ت.ف.

اننا نتطلع الى السلام، الذي سوف نبنيه معاً، من أجل اعادة الاستقرار لمنطقتنا، في ظل الحرية والكرامة والرفاه للجميع.

تونس، ١٩٨٨/٣/٥

◇
◇ ◇

عرفات: الفلسطينيون جسم واحد

(...)

قبل لحظات من اجراء هذا الحديث، كان «ابو عمار» يرد على هاتف الساعة الواحدة ليلاً، وكان على الطرف الآخر من الخط حسن عبد الرحمن [مدير المكتب الاعلامي الفلسطيني] في واشنطن يخبره ان الولايات المتحدة سوف لن تمنح رئيس البعثة الفلسطينية لدى الامم المتحدة، زهدي الطرزي، اقامة على ارض الولايات المتحدة، بهدف اغلاق مكتب البعثة؛ وكان جواب ياسر عرفات واضحاً:

○ حسناً، ليجرّبوا ذلك. قل للاميركيين انهم اذا كانوا يريدون اغلاق مكتب المنظمة في الامم المتحدة، فان منظمة التحرير ستجد الوسيلة التي تعيد للثورة موقعها في اطار المنظمة الدولية، عبر أي وفد دولة عربية؛ ولكن اذا استخدموا هذا السلاح، فسنعمل، من جهتنا، على طرد اسرائيل من الامم المتحدة؛ والاميركيون يعرفون اننا قادرون على ذلك؛ واذا طردت اسرائيل، فلن تستطيع دخول المنظمة الدولية من جديد، حتى عن طريق اميركا.

● لقد قامت اسرائيل بتفجير «سفينة العودة» في ميناء ليماسول قبل ان تبحر؛ وعلى اثرها صرّحتم بأن «اعلان القاهرة» الذي التزمت به المنظمة بأن تكون عملياتها مقتصرة على داخل الارض المحتلة لا يلزم المنظمة وحدها، بل الطرف الآخر، هل نفهم من هذا التصريح انكم ستردون على اسرائيل عملياً ؟

○ لقد بعثت برسالة الى الرئيس حسني مبارك، قلت فيها ان للصبر حدوداً . وبما ان الرئيس مبارك كان الشاهد على اعلان القاهرة، فقد ابلغته بأن هذا الاعلان لا يلتزم به طرف واحد، هو المنظمة فقط، بل انه يلزم الطرف الآخر أيضاً. اذا لم يلتزم الطرف الآخر، فعلينا ان نعيد الحسابات.

● هل نستطيع القول ان ابحار «سفينة العودة» حاملة المبعدين الفلسطينيين باتجاه ارضهم قد انتهت، واستطاعت اسرائيل افشالها بقصف السفينة في ميناء ليماسول ؟ وهل الغيت الفكرة نهائياً ؟

○ الرحلة باتجاه ارضنا لم تفشل، ولم تلغ نهائياً، بل انها حققت على الاقل سبعين بالمائة من اهدافها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: لقد تمّ التأكيد، في هذه العملية، على امكانية استخدام الفلسطينيين لحق تمنحه اياهم الشرائع الدولية، وهو حق العودة. هذا الحق الذي حاولت الصهيونية العالمية واسرائيل والولايات المتحدة تجاهله طويلاً . لقد عادت ضمائر وذاكرة العالم من جديد

لكي تتذكر هذا الحق وتعيد التفكير بمواقف من يمنعه عن شعبنا.

ثانياً: ان الفلسطينيين، وهذا مهم جداً، مصممون على تحقيق حقوقهم الوطنية من دون انتقاص منها، بما في ذلك حقهم في العودة، مستخدمين كافة الوسائل والسبل.

ثالثاً: عملية تعطيل ابحار «سفينة العودة» من قبل اسرائيل، كشفت للعالم الوجه البشع لاسرائيل والادارة الاميركية التي ساعدتها في الضغط على الشركات التي تعاقدنا معها لفسخ العقود، ولعدم تأجير السفن. كما انها فضحت الارهاب الاسرائيلي، أكثر فأكثر، وذلك من خلال انتهاك سيادة دولة مستقلة هي قبرص، حيث قامت الضفادع البشرية الاسرائيلية بضرب السفينة وهي في المياه الاقليمية القبرصية.

رابعاً: كان للعملية التي قامت بها اسرائيل تأثيرها الايجابي على اهلنا في الداخل؛ وكذلك على المجتمع الاسرائيلي نفسه.

خامساً: لقد ظهر واضحاً، وجلياً، ارتباك القيادة الاسرائيلية أمام الحدث، مما افقدهم اعصابهم، فتصرّفوا بهذه الرعونة.

سادساً: اظهرت عملية «سفينة العودة» مدى التعاطف العالمي، وعلى كافة المستويات، مع الشعب الفلسطيني وحقه في العودة الى ارضه. وقد تجلى هذا التعاطف بالحشد الكبير من الشخصيات العالمية، الدينية والسياسية والنقابية، والصحافية، التي شاركت منظمة التحرير في هذا الحدث، بما في ذلك بيان لجنة ٢٣ في الامم المتحدة.

● استخدمتم تعبيراً له دلالة مهمة، وهو «استخدام كافة الاساليب من اجل العودة». هل تقصدون الاساليب البحرية والبرية، وهل افهم ان «سفينة العودة» سوف تبحر مرة اخرى ؟

○ نعم، بالتأكيد، سنبحر مرة أخرى، سوف نستخدم كافة الاساليب لممارسة حقنا في العودة الى ارضنا؛ واساليبنا كثيرة، وكثيرة جداً.

● متى اذن ستبحر «سفينة العودة» ؟

○ عندما تقرر القيادة الفلسطينية ذلك. ولا يعتقد شامير وبيرس ان نسف السفينة يمكن ان يلغي، أو يعطل، مشروعاً وطنياً فلسطينياً في زمن الحجر الفلسطيني.

● صدر قرار من القيادة الفلسطينية موجه للشعب الفلسطيني في الداخل بمقاطعة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، اثناء زيارته لاسرائيل. فهل هناك مشروع اميركي جديد يحمله شولتس معه، وهو لا يتفق واهداف المنظمة ؟ وهل تقدمت الولايات المتحدة بمشروع محدد النقاط، منذ الانتفاضة حتى الآن ؟

○ أحبّ ان اوضح اننا لا نصدر قرارات من الخارج الى الداخل. اننا نعمل بالتنسيق مع اخواننا داخل الارض المحتلة. ونحن جزء واحد يتحرك ويصدر بعد ذلك الخطط المناسبة لمواجهة الحدث. اما عن المشاريع الاميركية، فحتى الآن، لم يقدم لنا الاميركيون الا مشاريع تكرس عبودية جديدة للشعب الفلسطيني. نحن لدينا ثوابت لا نتنازل عنها أبداً. والذي رفض كامب ديفيد لا يقبل بأقل منها. ان شعبنا استطاع ان يصمد ثلاث سنوات أمام القصف والموت والجوع والعطش، وهذا الشعب، باطفاله ونسائه ورجاله، يواجه، بصدور مفتوحة وبالحجر الفلسطيني، آلة الحرب الاسرائيلية ـ الاميركية. ان شعبنا، بعدما خاض النضالات، لن يقبل بفتات الموائد.

● لقد تمّ لقاء بين كلوفيريوس، نائب القنصل الاميركي في القدس، وعدد من الشخصيات الفلسطينية في الداخل، تمهيداً لجولة شولتس. وقد قدم اقتراحات؛ ما هي طبيعة هذه الاقتراحات ؟

○ فعلاً تمّ هذا اللقاء مع عشر شخصيات فلسطينية، وكان جوهر جوابهم على كل ما طرح ان الشعب الفلسطيني لن يقبل الا بازالة الاحتلال عبر مؤتمر دولي تحضره كل الاطراف، والاعضاء دائمو العضوية في مجلس الامن. لقد اصبح تصورنا للمؤتمر الدولي معروفاً للولايات المتحدة، ولن يقبل شعبنا ان يكون هناك أي متحدث باسمه الا منظمة التحرير الفلسطينية. لقد أكدت الشخصيات الفلسطينية لنائب القنصل الاميركي هذا الامر؛ واخواننا في الداخل ملتزمون بما تمّ الاتفاق عليه، وهو عدم مقابلة جورج شولتس منفردين داخل الارض المحتلة.

● هل يعني هذا انه ليس هناك خلاف في وجهات النظر بين قيادة منظمة التحرير في الخارج ولجان القيادة في الداخل ؟

○ نحن جسم واحد، وشعب واحد، وثورة واحدة، وقيادة واحدة، وقرار واحد، ومصير واحد، وتصميم واحد في وجه الاحتلال الاسرائيلي؛

والجماهير التي تواجه العدو الاسرائيلي اليوم في الداخل هي نفسها التي واجهت العدو الصهيوني خلال حصار بيروت، وهي نفسها التي قاومت وصمدت في صبرا وشاتيلا رغم ثلاث سنوات حصار واربع مذابح ومجازر. نحن فخورون بهذه الوحدة في اوساط جماهير شعبنا في كل مكان.

● لو طلب شولتس اللقاء معكم، فماذا تقول له الآن، وفي هذه الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية ؟

○ ببساطة شديدة، سأطلب اليه ان تحترم بلاده قرارات الامم المتحدة الخاصة بالشعب الفلسطيني، وبشكل خاص: حقه في تقرير مصيره، حقه في العودة الى أرضه، حقه في ان تكون له دولته الفلسطينية المستقلة.

وسأقول له: ان شعبنا لن ينسى، أبداً، عدم مصداقية الوعود الاميركية التي قدمها فيليب حبيب لنا في بيروت سنة ١٩٨٢، حيث كانت النتائج المجازر التي تعرض لها المدنيون في مخيمي صبرا وشاتيلا. سوف اقول له: ان شعبنا لن ينسى ذلك أبداً. وبالتأكيد سأذكره ببدهية لا تريد الادارة الاميركية ادراكها، وهي : انه من دون الاقرار بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، لا يمكن ان يكون هناك أي تقدم أو سلام في المنطقة.

● ما هي ملامح المشروع أو الاقتراحات التي قدمها كلوفيريوس للشخصيات الفلسطينية داخل الارض المحتلة ؟

○ هي المشاريع ذاتها التي نشرت في الصحافة: ايقاف الانتفاضة، ثم اجراء انتخابات مجلس تشريعي للضفة والقطاع خلال ستة اشهر، مع تشكيل دوريات امنية اسرائيلية ـ اردنية مشتركة. وبعد ستة اشهر، تبدأ المفاوضات من أجل حل. ولكن لم يحدد كيفية هذا الحل . لقد سألته الشخصيات الفلسطينية عن المؤتمر الدولي، فتحدث عن مؤتمر دولي شكلي، ليس اكثر من جلسة افتتاح احتفالية، ثم الانفضاض. وكذلك سألوه عن حق تقرير المصير، فأجاب: لا تضيعوا وقتكم في الحديث عن حق تقرير المصير (وهنا اشتد غضب أبو عمار)، وواصل: انهم يعتبرون حق تقرير المصير اضاعة وقت، ويريدون مؤتمراً دولياً شكلياً ليس له حق الفيتو أو املاء الحلول، ويبعدوننا كمنظمة ويتحدثون عن وفد اردني ـ فلسطيني مشترك يمكن ان تساهم المنظمة في تسمية من ترغب داخل اطار هذا الوفد.

● النقطة الاخيرة فيها تقدم ضئيل في الموقف الاميركي...

○ لا، غير صحيح. في سنة ١٩٧٧ قدم لنا افضل من ذلك بكثير . في سنة ١٩٧٧ عرضوا علينا ان يتمّ التفاوض مع اسرائيل من خلال وفد عربي مشترك تمثل فيه المنظمة، وقد جاء ذلك بشكل واضح في بيان مصري ـ اميركي. وفي عام ١٩٧٧، رفع العلم الفلسطيني لمدة اربع وعشرين ساعة فوق فندق «مينا هاوس» في القاهرة، وكان للمنظمة الحق بأن تحضر بوفد مستقل، ولكنني لم اقبل بذلك. ما رفض في الماضي لن اقبل به اليوم. لن اقبل، أبداً، بأي مشروع حل يفرض علينا اللاءات الاميركية والاسرائيلية، اللاءات الاميركية اصبحت معروفة: لا للمنظمة؛ لا لحق تقرير المصير؛ لا للدولة المستقلة؛ لا لوفد مستقل.

● لو طلبوا، علناً، ان تعترف المنظمة بالقرار ٢٤٢ اليوم وما يترتب على ذلك من نتائج، أي الاعتراف باسرائيل، هل تقبل ؟

○ بالنسبة الى قرارات الامم المتحدة، نحن لدينا مجلس وطني له برنامجه المحدد، وقد قلنا بأننا على استعداد للاعتراف بجميع قرارات الامم المتحدة، بما في ذلك القراران ٢٤٢ و ٣٣٨. ونحن نعترف ونقر بالشرعية الدولية، لأننا نعتبرها كلاً لا يتجزأ. ولكن اسرائيل والولايات المتحدة [تريدان] ان نقبل بقرار واحد من قرارات الامم المتحدة و [ترفضان] قراراً آخر، تماماً كما فعلوا هم حين قبلوا بالبند الثاني من هذا القرار ١٨١ ورفضوا البند الاول الذي يذكر الدولة الفلسطينية.

● لماذا، في رأيك، ترفض اسرائيل الاعتراف بالمنظمة كممثل للشعب الذي يواجهها بالحجارة منادياً باسم «منظمة التحرير» ؟

○ لقد أفسدت الولايات المتحدة طفلها المدلل.

● لقد تصاعدت الممارسات الاسرائيلية في الارض المحتلة، وما زال المتظاهرون يواجهونها بالحجارة . اذا ازدادت حدة الهجمة الاسرائيلية، هل ستغيرون اسلوب المواجهة [؟] هل سيتم اللجوء الى السلاح ؟

○ الطغمة العسكرية الاسرائيلية مصممة على تصعيد الجرائم ضد شعبنا وجماهيرنا بكل الاساليب القمعية. وقد استخدموا، حتى الآن، اسلحة، بعضها محرم استخدامها دولياً، مثل «الماستر غاز»

والذخيرة الحية، في وجه العزل، وضد الاطفال والنساء؛ كما اعطوا الاوامر بأن تكسر الايدي والارجل والعظام لردع المتظاهرين وتشويههم. ان استخدام الغاز أدى الى اجهاض العديد من النساء الفلسطينيات. هذه الاساليب البشعة لم تلجأ اليها حتى النازية. واتساءل: هل هناك قرار اسرائيلي ـ اميركي بالقضاء على جيل كامل من ابناء شعبنا [؟] انها مذبحة بكل معنى الكلمة. اما عن تغيير اسلوب المواجهة، فان الحديث عنه متعلق بتطور الوضع.

● هناك من يشبّه هذه المرحلة بأنها قريبة من المرحلة التي عاشها الشعب الجزائري قبل مباحثات ايفيان، ما هو رأيكم بذلك [؟] هل انت متفائل، أم متشائم ؟

○ الطغمة العسكرية الاسرائيلية مصممة على تصعيد جرائمها بكل الاساليب . وبالرغم من ذلك، فانا اعتقد ان هذه المرحلة الفلسطينية تشبه، الى حد بعيد، المرحلة التي قال فيها الشعب الجزائري ان ممثلنا الوحيد هو جبهة التحرير. اليوم، يقول الشعب الفلسطيني للعالم، وللعدو، ان منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلنا الشرعي والوحيد. ان الثورات لا تتطابق كلياً، ولكنها تتشابه في كثير من المنعطفات التاريخية.

[نقلاً عن **التضامن**، لندن، ٥/٣/١٩٨٨]

◇
◇ ◇

خليل الوزير (أبو جهاد):
التنسيق العربي ضئيل

● اتخذ مجلس الامن الدولي ثلاثة قرارات، في غضون اسابيع قليلة، تدين، كلها، الممارسة الاسرائيلية في الاراضي المحتلة. كذلك قدم الامين العام للامم المتحدة تقريره عن الانتفاضة، في ضوء زيارة مساعده [ماراك] غولدينغ للاراضي المحتلة. كيف تنظرون الى التحرك الفلسطيني والدور العربي من أجل اعطاء فاعلية للموقف الدولي ؟

○ قبل الانتفاضة، كان هناك من يعتقد بأنه يمكن وضع ملفّ القضية الفلسطينية في مرحلة «التجميد السياسي»، أو المراوحة في حالة اللاحل. وقد قطعت الانتفاضة الطريق على كل هذه المحاولات، واعادت، من جديد، فرض قضيتنا الفلسطينية، بقوة، على المجتمع الدولي، الذي ما يزال يتحمّل، حتى الآن، جزءاً كبيراً من المسؤولية التاريخية عن مأساة شعبنا.

وكانت رسالة الانتفاضة الى المجتمع الدولي، ممثلاً في الرأي العام العالمي وفي هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن، تطالبه بأن يكون منحازاً الى المبادىء والقيم التي أرسيت على اساسها العلاقات الدولية بين الشعوب، وفي [مقدمها] حق الشعوب في الاستقلال والتحرر، وتقرير مصيرها.

من جهتنا، نحن نؤمن بأن العمل الدبلوماسي وحده لا يمكن ان ينتزع لشعبنا موقعه على الخارطة السياسية للمجتمع الدولي؛ فمنطق الثورة هو الذي حملنا الى منصّة الامم المتحدة [العام] ١٩٧٤؛ وهو الذي فرضنا كمراقب يتمتع باعتراف أكثر من ١٢٠ دولة. ومنطق الانتفاضة، والاستمرار بالثورة، هو الذي يمنح قضيتنا العادلة شرعية القوة التي تستند الى الارادة الموحّدة للشعب والجماهير.

وفي تقديرنا، ان القرارات الاخيرة التي اتخذها مجلس الامن هي، بلا شك، تقدم ايجابي في الموقف الدولي تجاه قضية شعبنا، كقضية وشعب ومعاناة من الاحتلال الاسرائيلي؛ كما ان التقرير الذي قدمة الامين العام للامم المتحدة اثر انتداب مساعده غولدينغ لزيارة فلسطين المحتلة وما عايشه من معاناة الشعب وآماله، يحمل مؤشرات هامة تفرض ضرورة

التعامل المحدّد مع الاحداث الجارية خلال انتفاضة هذا الشعب وما يواجهه من عمليات القمع الوحشي الاسرائيلي، وتفرض الخروج من دائرة المواقف الغامضة، غير المحددة، تجاه حق منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة المستقلة، على قدم المساواة مع جميع الاطراف المعنية في المؤتمر الدولي، حسب النص والمفهوم الذي حددته قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة، والاتجاه، رأساً، الى مطالب الشعب الفلسطيني الثائر، حيث لم تعد قضية لاجئين أو زيادة المساعدات الانسانية لشعبنا تحت الاحتلال، لأن الجماهير، منذ انطلاقة الثورة، مزّقت بطاقة اللاجئين للاعاشة، بمعنى التمسك، بكل قوتها، بهويتها الوطنية والنضالية.

وبرهنت الانتفاضة للعالم [على] ان قضية شعبنا هي، بالأساس، قضية سياسية، وليست قضية انسانية لتحسين ظروف المعيشة تحت حراب الاحتلال. وعلى هذا الاساس، فانه لا يكفي ما دعا اليه الامين العام للامم المتحدة في تقريره لاستصدار نداء من مجلس الامن الدولي لتقوم اسرائيل بتطبيق اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ لحماية المدنيين؛ اذ لا بد من قرار تجاه انهاء الاحتلال الاسرائيلي، والاستجابة لمطالب الجماهير في انتفاضتها، وضرورة توفير الحماية الدولية والاشراف الدولي، على طريق الانسحاب الكامل، وضمان حق هذا الشعب بتقرير مصيره واقامة دولته المستقلة.

في تقديرنا، ان بصمات الانتفاضة والمناخ الذي تشيعه الآن، عربياً ودولياً، تخلق امكانات متاحة لتطوير وتفعيل الموقف الدولي الراهن في الاتجاه الايجابي؛ وعلى امتنا العربية ان تكرس، الآن، ما يمكن من طاقة وجهد للاستفادة من هذه الظروف التي خلقتها الانتفاضة الباسلة لشعبنا في فلسطين المحتلة.

• في نصوص القرارات المذكورة حديث عن ارض فلسطينية محتلة وشعب فلسطيني، وهي عبارات لم تستخدم ضدها الولايات المتحدة «الفيتو» في مجلس الامن. فهل يعني ذلك ان ثمة ظروفاً دولية قابلة لتطوير القرار ٢٤٢ بالنسبة الى الموضوع الفلسطيني ؟ وكيف يمكن التعامل مع هذه السابقة الاميركية ؟

○ ليس هناك من موقف سياسي مطلق لأي قوة دولية، ولو كانت قوى عظمى ومهيمنة وجبارة؛ ذلك ان كثيراً من المؤثرات يمكن ان تفرض نفسها على حسابات تلك القوة. والمهم هو النضال المستمر للتأثير [في] المواقف بالنسبة الى تأثير الانتفاضة، بما حملته من زخم تحرك شعب بأكمله، معبراً عن رفض الاحتلال ومواجهته، فندرك نتائجه حتى على الادارة الاميركية التي يتابع العالم موقفها المتعنت ضد الحقوق الوطنية الفلسطينية وما تحمله من سياسة «اللاءات» ازاء منظمة التحرير وحق تقرير المصير واقامة الدولة.

ونحن لا نزرع أية أوهام بصدد الموقف الاميركي وعلاقاته التحالفية مع اسرائيل واستمرار محاولاته للتستر على الجرائم الاسرائيلية والتهرب من مواجهة الحقيقة بالنسبة لهذا الشعب. لكن عبرة التاريخ واضحة في هذا المجال: مهما كان الموقف الاميركي متصلباً في فيتنام الى حد الوصول الى حافة استخدام السلاح النووي، الا ان النتائج التي حصدها شعب فيتنام، بنضاله، بدّلت الموقف الاميركي.

ونحن، في عملنا الثوري، لا تحكمنا المواقف العدمية، ولا تقودنا عقلية التردد والوساوس؛ بل نحن نناضل كشعب، بلا أدنى حد من الاوهام، من اجل تطوير الموقف الدولي دائماً، وتصويبه في الاتجاه الايجابي، من دون ان نقدم تنازلات أو مساومة. نحن نقدّم دماءنا، وتضحياتنا، وعذابات شعبنا، وما يعانيه من ويلات وآلام على يد الاحتلال الاسرائيلي، وهي، وحدها، التي تفرض على الادارة الاميركية، وعلى غيرها، تطوير مواقفها.

وفي تقديرنا، ان الموقف الاميركي الراهن ما [زال]، في جوهره، معادياً لشعبنا وقضيتنا، ولقد فشلت كل المحاولات التي رمت فيها الادارة الاميركية بكل ثقلها داخل الوطن المحتل وخارجه، لتجاوز منظمة التحرير وخلق البدائل ودعم الاحتلال. الا اننا نعتقد بأن موقف المجتمع الدولي، وما يلاحظ من تطور [على] الساحة الدولية تجاه التضامن مع حقوق شعبنا سيفرض نفسه؛ وان كانت الادارة الاميركية لن تسلم، بسهولة، بحقوق شعبنا، الا اننا نثق بأنه على امتنا العربية ان تنطلق من الايمان بقدراتها، والثقة بأنه علينا عدم تكييف انفسنا وامورنا مع ما تريده الادارة الاميركية، بل كيف يمكن ان تفرض امتنا ارادتها؛ فالموقف الاميركي ليس قدراً لا يرد.

• القيادات في منظمة التحرير في اجتماعات مستمرة لمناقشة الوضع السياسي الناتج عن الانتفاضة. فالى ماذا توصلت هذه الاجتماعات، لا سيما في اطار المجلس

المركزي، سواء بالنسبة الى التحرك المقبل [او] بالنسبة الى فكرة الحكومة الفلسطينية في المنفى ؟

○ يمكن القول ان القيادة الفلسطينية في حالة انعقاد دائمة، سواء كان ذلك في اطار اللجنة المركزية لحركة «فتح» أو على كافة المستويات القيادية الاخرى لمنظمة التحرير الفلسطينية، بدءاً باللجنة التنفيذية وصولًا الى بقية مؤسساتها.

والعنوان الرئيسي لكل تلك الاجتماعات يمكن ان يتلخص في العمل على دعم وتطوير الانتفاضة الباسلة في الارض المحتلة. وقد جرى اجتماع المجلس المركزي في هذا السياق، حيث تمّ عرض ومناقشة التقارير المتخصصة حول كافة جوانب وقضايا الانتفاضة، وصدر بيان المجلس المركزي متضمناً للموقف السياسي العام؛ ومن الطبيعي ان لا يتم الآن الكشف عن التكتيكات الخاصة التي اعتمدناها في القيادة الفلسطينية لتحقيق المهام التي حددناها لدعم وتطوير الانتفاضة وحمايتها، سياسياً وعسكرياً ومادياً واعلامياً، بكل الطرق والوسائل والاساليب والامكانيات.

وكان قرارنا، في كل ذلك، نابعاً من ضرورة توفير كل الركائز والمقوّمات الاساسية للمحافظة على زخم الانتفاضة وتكريس وحدة الموقف والتحرك الميداني والسياسي التي كان لها الدور الاكبر في احباط كل المحاولات المعادية التي استهدفت شق وحدة الصف الوطني، أو الفصل بين الداخل والخارج، أو الترويج للمنافسة المختلفة بين القوى السياسية الوطنية في الارض المحتلة.

ولم يكن الاجتهاد في طرح فكرة الحكومة الفلسطينية في المنفى يعني اننا بصدد ظروف ناضجة لاتخاذ قرار نهائي بشأن هذه الفكرة القديمة - الجديدة؛ وربما جرى تضخيم اعلامي لما طرح، بهدف خدمة الاهداف المعادية للانتفاضة ولشعبنا، اعتماداً على توقع ردود فعل متشنّجة ومتطرفة من البعض، هنا أو هناك؛ لكن الاجتماعات القيادية الفلسطينية وضعت كل المسائل في حجمها الطبيعي، وكرّست الاولوية لشعار دعم وتطوير الانتفاضة وحمايتها، وتكثيف الجهد السياسي، جنباً الى جنب مع الحفاظ على زخم الانتفاضة وتصاعدها، لاختصار معاناة شعبنا، وتقريب ساعة الوصول الى محطة الاستقلال والتحرر الوطني الفلسطيني الكامل.

● في صدد التحرك الفلسطيني، هل هناك تنسيق مع العواصم العربية، أو الجامعة العربية [؟] وكيف تنظرون الى مضمون تنسيق فاعل في هذا المجال في المواجهة مع الاحتلال أو في الاتصالات الدولية ؟

○ نحن، في تحركنا الفلسطيني، ركزنا على ضرورة توفير أوسع دعم عربي عملي مساند وداعم للانتفاضة على كل المستويات. واعتبرنا ان روحية الانتفاضة قادرة على استنهاض الوضع العربي القومي، واستعادة الحالة التاريخية المتقدمة التي عاشتها امتنا العربية في مواجهاتها مع الاستعمار والغزو الاجنبي.

وفي تقديرنا، ان الالتفاف حول الانتفاضة ودعمها من شأنه ان يحمي امتنا كلها من الغرق في متاهات ومشاكل الاقتتال الداخلي. فما [زال] الهم الفلسطيني هو خبز امتنا اليومي وشاغلها كلها من اقصاها الى اقصاها، وهو نقطة الجمع والضم والتوحّد التي تجمع عليها امتنا كلها.

ونحن ندرك ان هذه الحقائق كانت، بالتأكيد، وراء موقف الجماهير العربية التي تضامنت مع الانتفاضة وخرجت بعفويتها الى الشارع، أو التي منعت من الخروج الى الشارع العربي، لتعبّر، بدورها، عن تضامنها مع الانتفاضة الفلسطينية، وتطالب بموقعها في المشاركة مع جماهيرنا في معركة التحرير. هذه الجماهير، نحن نعتبرها رصيدنا وذخيرتنا العربية الاساسية.

من جهة أخرى، سعينا، في الثورة الفلسطينية، و [لا] نزال، الى أوسع تنسيق مع العواصم العربية، مستلهمين، في كل ذلك، روحية شعبنا في الانتفاضة الذي يتعالى على كل الجراح، واعتبرنا ان هناك فرصة مؤاتية لاغلاق الملفات القديمة، وتجسير المسافات التي باعدت فيما بيننا، بصرف النظر، الآن، عن تحديد المسؤولية والدوافع التي اوصلتنا الى هذه الحالة.

ورغم الجهود المخلصة والمكثفة التي بذلناها في هذا الاتجاه، الا ان مستوى التنسيق العربي لم يتجاوز، حتى الآن، حدود الاجتماع الذي ضم وزراء الخارجية العرب في اطار الجامعة العربية.

وعلى الرغم من اهمية هذا الاجتماع، فان مستوى التنسيق [لا] يزال أقل بكثير من طموحات شعبنا وجماهيرنا.

نحن [لا] نزال نطمح الى مستوى ارقى

من التنسيق السياسي؛ نطمح الى الدعم العسكري والمادي والاعلامي العربي المساند للانتفاضة. لقد طالبنا و [لا] نزال، بالتنسيق؛ لكننا لم نطلب من أحد ان يقدم، نيابة عن شعبنا، مبادرات سياسية جديدة. فهذه الانتفاضة ليست قاصراً حتى يدّعي البعض الوصاية عليها؛ والانتفاضة ليست يتيمة حتى يزعم البعض ان نسبها يعود الى نظامه أو طائفته.

ان رسالة الانتفاضة الفلسطينية واضحة الى امتنا العربية. وعلى الذين خذلوا الجماهير في عام ١٩٨٢ ان يستفيدوا، الآن، من الفرصة الجديدة السانحة التي خلفتها انتفاضة شعبنا في الارض المحتلة، لأنها ربما كانت الفرصة الاخيرة أمامهم.

• الدعاية الاسرائيلية تركز على دور لاطراف دينية، لا سيما في غزة. فما هي حقيقة دور التيار الديني في الانتفاضة ؟

○ لقد حاولت الاجهزة المعادية ووسائل الاعلام الصهيوني التركيز وكأن الانتفاضة من صنع التيار الديني، لا سيما في قطاع غزة، بهدفين: أولهما، محاولة تسليط الاضواء على صراعات بين صفوف الشعب الفلسطيني، لأسباب ايديولوجية؛ ثانيهما، بهدف استفزاز جهات اوروبية وخارجية واثارة لمخاوفها حتى تصمت على اجراءات العدو الانتقامية في فلسطين وضد شعبها.

والحقيقة، ان الانتفاضة الجماهيرية في فلسطين قد جاءت نتيجة جهود متواصلة، ولسنوات طويلة من معاناة الشعب وعذاباته، تلك التي تمس كل ابناء الشعب، وسنوات طويلة من النضال المتواصل، عبر العمل المنظّم الهادىء والجاد، في أكثر من اطار وعلى كل الاصعدة الجماهيرية. وكمحصلة تراكمية، تدفقت هذه الانتفاضة بقيادة تلك القوى المنظمة والملتزمة بالثورة الفلسطينية وقيادتها الشرعية والتاريخية منظمة التحرير، وبمشاركة كل فئات الشعب، بكل اتجاهاتها وتياراتها.

ان نضالنا في هذه المرحلة، مرحلة التحرر الوطني والكفاح من أجل الحرية والاستقلال، يفرض التعامل مع معادلة «الكل الوطني»؛ فكل من يناضل ضد الاحتلال يصبّ، بطريقة مباشرة، في خانة هذه المعادلة، أياً كان الانتماء العقائدي، أو الطبقي، أو خلافه.

وجميع شرائح أهلنا في فلسطين، من التجار حتى الطلبة، رجالاً ونساءً واطفالاً، شيوخاً وشباناً وفتيات، كلهم يشاركون في ملحمة تواصل لهذا الجهاد الوطني. وفي هذه الانتفاضة، لم يتخل اي قادر عن المشاركة. وبرز التمايز في العطاء والمواجهة. وحينما نراجع قوائم الشهداء ومئات الجرحى وآلاف المعتقلين، نرى هذا الالتحام الوطني الجماهيري الفلسطيني، من أجل انهاء الاحتلال وتحقيق أهداف الشعب المعلنة.

فلسطين هي الارض المقدسة، أرض الديانات السماوية الثلاث، ارض المهد والقيامة، وارض الاسراء والمعراج، ارض المسجد الاقصى وفيه الصخرة وكنيسة البشارة وحائط البراق؛ وهذا ما يحفز شعبنا كله للجهاد وللنضال الاكثر شراسة، لضرب الاحتلال، من اجل تحرير الوطن والمقدسات. وبروح الايمان بحقنا المقدس، وارادة التحدي لكيان العدو المحتل، انصهرت جهود ابناء الوطن الواحد؛ بكل اتجاهاتهم وعقائدهم، بكل منظماتهم ومؤسساتهم، في بوتقة المواجهة للعدوان الصهيوني الوحشي، الذي لم يرحم طفلاً، أو اماً، أو شيخاً، أو رجلاً؛ وهذا ما أزعج العدو وأربكه، فلم يجد سوى بث السموم؛ اما منظمة التحرير، وهي التي تمثل كل الشعب، فكل القوى الوطنية والتيارات الاسلامية والاتجاهات العقائدية تدرك الهجمة التي تريد من خلال التعرض لها طعن نضال هذا الشعب وثمرة جهاده ونضاله الطويل.

• وقائع المواجهة اظهرت تنسيقاً وتخطيطاً في التصدي لقوات الاحتلال، وفي [اجلاء] المصابين، وفي السيطرة على نقاط انطلاق التظاهرات. ما هي الظروف التي اوجدت مثل هذا التنسيق ؟ وهل من دور تنظيمي مباشر لمنظمة التحرير في ذلك؟ وكيف جرت ترجمة هذا الدور ؟

○ الانتفاضة، باحداثها وتطوراتها، تحمل كل يوم جديداً على كافة الاصعدة، سواء كان ذلك على صعيد تعزيز اطارها التنظيمي، [أو] لجانها الفرعية، أو وحدات العمل الوطني المشترك وتكتيك المواجهة والتصدي لقوات الاحتلال في المخيمات أو المدن والقرى، او عبر عمليات وتظاهر ومواجهة محاولات القمع، تلك التي تبرزها دائماً بيانات القيادة الوطنية المركزية، أو الفرعية، والتي تحمل تعليمات تتلاءم وخطوات وممارسات جيش الاحتلال، مواجهة أو تحدياً.

لم يأت ذلك من فراغ ؛ فكما ذكرنا، لتراكم البناء التنظيمي دوره، وتلك الاطر الجماهيرية والتطوعية والمؤسسات التي انتشرت في صفوف الجماهير على

كل مستوى مهني أو اجتماعي، كلها لها دورها الفاعل، وهي التي تمسك بالزمام؛ وهي كلها ليست النبت الغريب، كما يحاول البعض ان يشير [اليه]، بل ولدت في رحم النضال والثورة ورعتها الام الحنون التي اعطت لهذا الوليد طاقتها، وعواطفها، ورعايتها، وقلبها، منظمة التحرير، التي تعرف الجماهير موقعها، وتفهم رسالتها؛ لذلك يأتي التفافهم حولها أمراً طبيعياً، مهما حاول آخرون التشكيك؛ فالواقع ينطق بالحقيقة.

وحين رفعت القيادات الوطنية ولجان العمل القيادي الوطني الموحد في الداخل المطالب بنقاطها [الاربع عشرة] كان واضحاً سقفها السياسي، وواضحة اهدافها السياسية، تلك التي تنادي بالتأكيد على اهداف المنظمة وحقوق شعبنا الوطنية في المستوى الذي ترفع فيه القضايا المطلبية الواقعية، بدءاً بوقف العمل بقوانين الطوارىء الانتدابية الى وقف استباحة الاماكن المقدسة.

● الشروط التي رفعتها الشخصيات الفلسطينية تضمنت تحذيراً علنياً من ان الاوضاع لن تهدأ، ما لم تتم الاستجابة للمطالب المرفوعة. فالى أي مدى يمكن الذهاب في توقع استجابة اسرائيلية ؟ وما هي الظروف التي يمكن توفيرها لفرض مثل هذه الاستجابة ؟

○ بالطبع، لا نتوقع ان تسلم سلطات الاحتلال بهذه المطالب الآن، بل نتوقع المزيد من اجراءات القمع والارهاب والعقاب الجماعي. هذه الاجراءات لن ترهب شعبنا، ولن تثنيه عن متابعة نضالاته، وتصعيد انتفاضته؛ فساعد الانتفاضة يقوى ويشتد في اتون المواجهة وفي بوتقة الصراع الذي سيؤدي، حتماً، الى اجتذاب المزيد من الاصدقاء والحلفاء لقضية شعبنا، ومن جهة أخرى الى المزيد من الاستنزاف والانقسام والارباك في صفوف سلطات الاحتلال، حتى يرغم، في النهاية، على التسليم بمطالب الانتفاضة، وبرنامجها السياسي.

[نقلاً عن **اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٨/٢/١]

◇
◇ ◇

«وثيقة حاريش» بشأن مسلكية جنود الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة

[نص الرسالة التي بعث بها المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية، يوسف حاريش، الى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، حول تصرفات جنود الجيش الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة]

وصل الى مكتبي، في الآونة الاخيرة، عدد كبير من الشكاوى حول اعمال التنكيل بسكان غزة ومناطق [الضفة الغربية]. استوضحت، فوجدت ان عدد الشكاوى حول الاضرار، كنتيجة لاستخدام القوة من جانب الجنود [الاسرائيليين] يثير الشك، وان وصف هذه الاضرار كاعمال شاذة لا يعبّر، ابداً، عن حقيقة الواقع. كلي ثقة في ان الشكاوى سوف يتم توضيحها، كلاً على حدة، وعلى نحو موضوعي، من جانب السلطات؛ وانها سوف تعالج كما ينبغي. وقبل البدء في فحص وتدقيق كل شكوى على حدة، أرى لزاماً علينا التطرق الى مجمل الشكاوى، والى الظاهرة، ككل؛ بأبعادها الشمولية، وذلك بهدف الحؤول، قدر المستطاع، دون القيام بأعمال غير قانونية، لكي لا تخرج تلك الاعمال من اطار الاعمال الشاذة وتصل الى مستوى ظاهرة واقعية؛ وكذلك من أجل ازالة أي عقبة وعدم وضوح رؤية من جانب الجندي تجاه انظمة عمله في اثناء تنفيذه أمراً ما. وهذا ليس فقط لأن مسألة قانونية الاوامر طرحت على نحو ملأ عالمنا

بالضجيج، بل لأنني اجد لزاماً علينا تقديم الرأي بشأن ضرورة العمل، بالقدر المستطاع، من أجل ايضاح، وصقل، وازالة أي شك تجاه الممنوع والمسموح بشأن استخدام القوة من جانب الجنود. ان المصلحة العليا لجهاز الامن هي ان تضمن، بشكل واضح لا يقبل التأويل، موضوع الانضباط والالتزام بأوامر الجيش؛ وكذلك تخفيف العبء النفسي الثقيل الجاثم، تلقائياً، على جنودنا، الذين يقاتلون في هذه الحرب القاسية، التي هي حربنا.

لقد بعث اليّ نائب المستشار القضائي لجهاز الامن، بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٠، شرحاً مفصلاً لقواعد استخدام القوة التي ينبغي على الجيش اتباعها. وكما يبدو لي، لقد بلورت أمور من جانب المدعي العام العسكري الرئيس، وهي مقبولة من جانبي بكاملها، واسسها السماح بما تتطلبه الضرورة لاستخدام القوة لتفريق التظاهرات واعتقال المشتبه بهم الذين يقاومون اعتقالهم؛ غير ان استخدام القوة ينبغي ان يكون بمقاييس معقولة من أجل انجاز الهدف الذي من اجله تستخدم الوسيلة؛ ويجب التوقف عن استخدام القوة، عندما يتم انجاز الهدف. عندما ينجز تفريق تظاهرة أو القاء القبض على متظاهر أو متهم، فان القاعدة، عندئذٍ، هي عدم استخدام القوة كاجراء عقابي، مثل التنكيل، والتحقير أو الازدراء. ومن هنا، تنبع ضرورة عدم استخدام القوة، دون حاجة، تجاه الممتلكات.

ان هذه القواعد هي قواعد اساسية واضحة ومتعارف عليها بين الامم الحضارية خلال الحرب والسلم. وهي تأخذ في الاعتبار ضرورة المحافظة على النظام والامن وضغوطات الظروف؛ ومع هذا، فهي تحافظ على المستوى الاساسي الحيوي لضمان نقاء معسكرنا. ان الخروج على هذه القواعد يتعارض مع القانون، والسماح باستخدام القوة خلافاً لها، أمر غير قانوني تماماً.

ان الاعمال المتطرفة الشاذة لا تستوجب توجيهاً للحؤول دونها: الرد الفوري غير القابل للتأويل تجاه منفذيها، هو الرد المتوجب تجاههما، وبطبيعة الحال الرأي العام يستنكرها . ان ضرورة التعقل والايضاح هي ، بالتحديد، في مجال النشاطات التي ترافق تأدية المهمة ـ وهنا، أيضاً، واجبها الدفاع عن جنودنا . وكما هو من الواجب تسليحهم بعتاد قتالي، كذلك من الواجب تسليحهم بتوجيهات قتالية وبقواعدها. هذه وتلك، القصد منها المحافظة على سلامتهم وصالحهم.

الامر الذي يتبيّن مما جاء اعلاه، هو ان على وزير الدفاع توجيه الجهات المسؤولة عن هذا الامر في جهاز الامن، لكي تنشر عبر القادة العسكريين في المراتب كافة القواعد الملائمة لاستخدام القوة على غرار القواعد التي بلورت من جانب المدعي العام العسكري.

وفي ضوء حقيقة ان الامر يدور حول قوات كبيرة من الجيش، بينها وحدات غير مدربة على الاحتكاك مع السكان المدنيين، وفي ضوء الاشكالات المرتبطة بهذا الامر، اعتقد بأن من المناسب تسليح الجنود بتوجيهات خطية، وواضحة، بشأن مسألة استخدام القوة، على غرار توجيهات فتح النيران التي تعطى الى كل جندي في المنطقة عبر رسالة مكتوبة.

في ضوء الشكاوى التي قدمت في الآونة الاخيرة، من المفيد العودة الى ايضاح ان الاضرار بممتلكات المواطنين ممنوع، منعاً باتاً. ان هذا النشاط أفضل بما لا يقاس من ضرورة التحقيق بعد وقوع الحادث ومحاكمة الجنود الذين يشذون عن القاعدة.

مع الاحترام.

يوسف حاريش
المستشار القضائي للحكومة

[نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٢٣]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١/١٩٨٨ الى ١٥/٢/١٩٨٨

١٦/١/١٩٨٨

• التقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بالرئيس المصري، حسني مبارك، قبل مغادرة الأخير بغداد. وقد بحثا، خلال اجتماعهما، في الانتفاضة الفلسطينية واجراءات القمع الاسرائيلية والتحرك المصري (**الأهرام**، القاهرة، ١٧/١/١٩٨٧).

• تواصلت التظاهرات والاشتباكات بين المتظاهرين وجنود الاحتلال الاسرائيلي، في أنحاء عدة في الارض المحتلة. واستمر فرض حظر التجول في ١٧ مخيماً في قطاع غزة والضفة الغربية. وقد اعتقلت سلطات الاحتلال عدداً آخر من المواطنين، بينهم ثلاثة من مسؤولي الاتجاه الاسلامي في غزة وعضوان آخران. وأفادت الانباء باصابات جديدة، في أكثر من مكان، لحقت بالجنود الاسرائيليين وبالمتظاهرين. في غضون ذلك، اضطر مساعد الأمين العام للامم المتحدة، ماراك غولدينغ، الى ان يقطع زيارته لمخيم بلاطة عندما أطلق الجنود الاسرائيليون عيارات مطاطية وقنابل مسيلة للدموع باتجاهه، مستهدفة شباناً من المخيم كانوا بالقرب منه (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٧/١/١٩٨٨). واستمر الاضراب التجاري في الضفة الغربية، وسيّرت تظاهرة هادئة امام القنصلية الاميركية في القدس، شارك فيها حوالى ٤٠ اميركياً مقيمين في المناطق المحتلة، احتجاجاً على سياسة الدعم العسكري الاميركي لاسرائيل. ورفع المتظاهرون لافتات مثل: «يا أميركا، توقفي عن تمويل الاحتلال الاسرائيلي»، و «اميركا تستطيع وضع حد لهذا»، و «اوقفوا الطرد»، و «الفلسطينيون يتظاهرون من أجل الحرية» (**هآرتس**، ١٧/١/١٩٨٨).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، ان من يؤمن بأن مشكلة المناطق المحتلة تتطلب حلاً سياسياً، عليه القول، أيضاً: «انني، عندما افرض النظام، يتوجب عليّ، مع ذلك، البدء في مسار سياسي. لقد مرّ علينا أكثر من شهر في هذه الفوضى، ولم نجلس، بعد، لنقول ما نريد» (**عل همشمار**، ١٧/١/١٩٨٨). بدوره، قال وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، للخريجين الجدد في كلية طب الاسنان، ان «الحل الواقعي الوحيد هو اقامة دولة فلسطينية في الاردن. ان لاسرائيل كافة الحقوق على أرض ـ اسرائيل، وان كانت هناك حقوق للعرب ايضاً... وخلال السنوات الثلاث الاخيرة، ارتفعت موجة التحريض ضد اسرائيل، ومصدرها داخل الدولة. ان طعنات السكاكين والقاء الزجاجات الحارقة لم تكن صدفة، بل مبادرة من الذراع السياسية لـ م.ت.ف. وتنتمي الى هذه الذراع منظمات الشبيبة، والصحافة، والاتحادات المهنية وغيرها. وهؤلاء هم الذين راحوا يتحدثون، مؤخراً، عن قيادة سياسية جديدة. يجب ان يعرفوا ان هذه القيادة هي نفسها القيادة السياسية لـ م.ت.ف. والجهاد الاسلامي» (**المصدر نفسه**).

• أُطلقت صواريخ كاتيوشا من على الاراضي اللبنانية، باتجاه اصبع الجليل. ولم يتسبب انفجارها بأية أضرار أو اصابات (**هآرتس**، ١٧/١/١٩٨٨).

• تناولت المباحثات التي يجريها الملك الاردني حسين، في العقبة، مع ضيفه الرئيس المصري، حسني مبارك، تطورات الوضع في الارض المحتلة، في ضوء الانتفاضة. وقد نوه الملك حسين، في حديث للصحافة عقب انتهاء المباحثات، بانتفاضة الارض المحتلة وما تثيره من اهتمام دولي كبير (**الرأي**، عمان، ١٧/١/١٩٨٨).

• الغى الرئيس الليبي معمر القذافي زيارة كان من المقرر ان يقوم بها الى تونس. وقد ذكر من اسباب الالغاء اعلان تونس اعتزامها اعادة علاقاتها مع مصر (**الشرق الاوسط**، ١٧/١/١٩٨٨).

١٧/١/١٩٨٨

• دخلت انتفاضة الارض المحتلة اسبوعها

السادس. وقد وقعت عدة هجمات واشتباكات بين المتظاهرين وجنود الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. واستشهدت سيدة في قلقيلية وطفلان في غزة، فيما اصيب جنديان اسرائيليان بجراح (**الرأي**، ١٨/١/١٩٨٨). في غضون ذلك، واصلت سلطات الاحتلال منع دخول المواد التموينية الى المخيمات المحاصرة (**القبس**، الكويت، ١٨/١/١٩٨٨). وقد اتهم مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام أبو شريف، الحكومة الاسرائيلية بشن حرب تجويع وابادة ضد المدنيين الفلسطينيين في الارض المحتلة، ثم قال: «ان ثورتنا ستستمر. ونحن على يقين من أن انتفاضة الشعب ستنتصر»، منوهاً بأن الشعب الفلسطيني «لن يسمح لأحد بأن يجني ثمار تضحياته» (**المصدر نفسه**). وفي اسرائيل، ذكر ان هدوءاً نسبياً ساد في المناطق المحتلة؛ وعزي ذلك الى اسباب، منها ابقاء معظم السكان اللاجئين في قطاع غزة تحت نظام منع التجول، الذي شمل جميع مخيمات القطاع، باستثناء مخيم واحد. وفي المقابل، رفع أمس حظر التجول في الضفة الغربية عن المخيمات والقرى والمدن، باستثناء بلدة سلفيت، شمال الضفة. وتبذل الادارة المدنية الاسرائيلية في الضفة الغربية جهوداً كبيرة لكسر الاضراب التجاري المتواصل، والذي لا يزال مستمراً في معظم مدن المنطقة (**هآرتس**، ١٨/١/١٩٨٨).

• أصدرت محكمة العدل العليا الاسرائيلية امراً مؤقتاً يمنع طرد أربعة من سكان قطاع غزة الى حين الانتهاء من النظر في استئنافهم. وكان القائد العسكري للمنطقة الجنوبية، اللواء اسحق مردخاي، اصدر أمراً بابعادهم في نهاية الشهر المنصرم، بتهمة الاشتراك في نشاطات معادية للاحتلال (**هآرتس**، ١٨/١/١٩٨٨).

• قال رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، اللواء (احتياط) اهارون ياريف، ان «على اسرائيل ان تبدأ في مسار سياسي، طالما انها ما زالت مسيطرة على الاحداث. حالياً، ليست هناك وحدة بين الدول العربية، وهذا في صالحنا. لكننا اذا لم نحاول حل المشكلة الفلسطينية، وواصلنا المحافظة على الوضع القائم، فسوف نتسبب في تشكيل حالة من ائتلاف عسكري عربي، قد يقوم بمبادرة عسكرية ضدنا» (**عل همشمار**، ١٨/١/١٩٨٨).

• قررت وزارة العدل الاميركية الغاء أمر اعتقال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمد عباس «أبو العباس». وكان أمر كهذا أُصدر، منذ حوالى عامين، بتهمة تورطه في تدبير اختطاف السفينة الايطالية أكيلي لاورو، في العام ١٩٨٥. وقد الغي الأمر، لأن ليس لدى المسؤولين دلائل تبرر تقديم «أبو العباس» الى المحاكمة (**الاهرام**، القاهرة، ١٨/١/١٩٨٨).

• قال وزير الاعلام السوري، محمد سلمان، ان اسرائيل قد تشن عدواناً على سوريا لتخرج نفسها من المأزق الذي اغرقتها فيه العمليات الاخيرة للمقاومة الفلسطينية والانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة (**البعث**، دمشق، ١٨/١/١٩٨٨).

• وصف رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، مبادرته الجديدة بانهاء الحرب ضد المخيمات وفك الحصار العسكري عنها بأنها «هجوم ايجابي وواجب علينا ازاء ما تشهده الاراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة». وحثّ بري الجميع على العمل لتصحيح العلاقات بين اللبنانيين والفلسطينيين، وقال ان الفرصة متاحة «لطيّ هذه الصفحة الوسخة والمؤلمة التي يسمونها حرب المخيمات» (**السفير**، بيروت، ١٨/١/١٩٨٨).

• استناداً الى مصدر دبلوماسي رفيع، طلبت اسرائيل من اسبانيا، رسمياً، التوسط من أجل ايجاد مخرج للازمة الناجمة عن انتفاضة الارض المحتلة. وبضمن ذلك التوسط بين اسرائيل والاردن وقبول استضافة اجتماع يعقد بين الملك الاردني حسين ووزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس. وأعربت اسرائيل عن عدم معارضتها لمشاركة شخصيات فلسطينية من الاراضي المحتلة في هذا الاجتماع. وقد اجابت الحكومة الاسبانية بأنها تشك في أن الاجواء الراهنة توفر الفرصة لوساطة كهذه (**القبس**، ١٨/١/١٩٨٨).

١٨/١/١٩٨٨

• في حديث ادلى به لوكالة أنباء الشرق الاوسط المصرية، أشاد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بالرئيس حسني مبارك، وبدوره، وأعرب عن سعادته باجتماعه بالرئيس المصري في بغداد؛ وأوضح ان الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة وضرورة الاستفادة من نتائجها كانا الموضوع الرئيس في محادثاته معه (**الاهرام**، ١٩/١/١٩٨٨). في غضون ذلك، بدأ وفد فلسطيني، وصل القاهرة ليلة

أمس، محادثاته مع المسؤولين المصريين. ووصف رئيس الوفد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (أبو مازن)، هذه المحادثات بأنها استمرار للتشاور بين المنظمة ومصر. وقد التقى الوفد مع كل من نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ووكيل الوزارة مدير مكتب رئيس الجمهورية، د. أسامة الباز (**الرأي**، ١٩/١/١٩٨٨).

• استمرت المصادمات والاشتباكات بين المتظاهرين الفلسطينيين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ كما استمر الاضراب العام، على الرغم من محاولات سلطات الاحتلال كسر حدته، وتوسيعها حملات المداهمة والاعتقالات (**الرأي**، ١٩/١/١٩٨٨). وقد دعت الهيئات العاملة تحت اشراف م.ت.ف. في المناطق المحتلة المواطنين الفلسطينيين الى تصعيد كفاحهم، ووزّعت منشورات في الضفة الغربية بهذا المعنى، موقعة من قبل «المؤسسات الوطنية». وتدعو تلك المنشورات الى الامتناع عن الذهاب الى العمل في اسرائيل، وعدم شراء أية منتجات اسرائيلية، ومنع شركات النقل الفلسطينية من تجاوز «الخط الأخضر»، ورفع علم فلسطين على المباني العامة في الضفة الغربية وغزة (**دافار**، ١٩/١/١٩٨٨). في غضون ذلك، تلقى جنود الجيش الاسرائيلي، الذين يقومون بمهام بوليسية في المناطق المحتلة، تعليمات باستخدام القوة لاحباط الاعمال المناهضة للاحتلال هناك. وأوضح ضابط كبير في الضفة الغربية، انه، بعدما اتضح ان العيارات المطاطية وقنابل الغاز لا تروّع المتظاهرين، تقرر اتباع اسلوب «القبضات القوية»، وهو استخدام الجنود، بجماعات كبيرة، لمهاجمة بؤر التظاهرات واستخدام الضرب (**المصدر نفسه**).

• أحدث تنديد البابا يوحنا بولس الثاني لهجوم الجنود الاسرائيليين على المصلين في المسجد الأقصى، في القدس، رد فعل قوياً في اسرائيل، تبلور في معركة اعلامية عنيفة. وكان البابا اعلن، في اثناء زيارة له لمقر رابطة الصحافة الأجنبية في روما، انه «ليس مقبولاً، تحت أي ظرف من الظروف، ان يهاجم الناس وهم يصلون». وقال البابا، في هذه المناسبة: «ان الفاتيكان يؤيد حق اليهود في وطن بقدر ما يؤيد الحق ذاته للفلسطينيين» (**الشرق الاوسط**، ١٩/١/١٩٨٨).

• زار الاردن مبعوث أميركي رفيع المستوى، والتقى مع الملك حسين، لتسليمه رسالة من الرئيس رونالد ريغان. ويحمل المبعوث مجموعة من الأفكار الاميركية حول الأوضاع في المنطقة، وخصوصاً ما يتعلق بتحريك جهود التسوية، من اجل عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط (**القبس**، ١٩/١/١٩٨٨).

• استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشروع في مجلس الأمن يندد باسرائيل، بسبب أعمال القصف المتكررة على لبنان، وبسبب أعمال ونشاطات أخرى ضد السكان المدنيين (**هآرتس**، ١٩/١/١٩٨٨).

• حذف البرلمان الاوروبي نقطة توقيع النواب بالأحرف الاولى على اتفاق التعاون بين السوق الاوروبية المشتركة واسرائيل من جدول أعماله التي بدأت اليوم في ستراسبورغ. تمّ ذلك بتأثير المواقف التي تدين اجراءات القمع الاسرائيلية في الارض المحتلة (**القبس**، ١٩/١/١٩٨٨).

١٩/١/١٩٨٨

• وصل الى أثينا، فجأة، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. واجتمع فور وصوله برئيس وزراء اليونان، اندرياس باباندريو. وقد اعلن عرفات انه «لا شيء يمكن ان يوقف الانتفاضة الشعبية قبل ان ينتهي الاحتلال». وقال باباندريو انه لا بديل من اقامة دولة فلسطينية. وكان عرفات صرح، قبل مغادرته بغداد الى أثينا، بأنه يسعى الى الحصول على رأي محكمة العدل الدولية في شأن وضع الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل، تمهيداً لطلب حماية الامم المتحدة لسكان هذه الأراضي (**النهار**، بيروت، ٢٠/١/١٩٨٨).

• تواصلت، لليوم الثالث والاربعين، نشاطات الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة. وشمل الاضراب العام جميع مرافق الحياة في مدن وقرى ومخيمات قطاع غزة والضفة الغربية. ودارت اشتباكات عنيفة في القدس، ونابلس، والخليل، ورام الله، وغزة، وفي عدد كبير من القرى والمخيمات، بين المتظاهرين وجنود الاحتلال، فيما استمرت اجراءات حصار المخيمات ومنع وصول الأغذية اليها (**الرأي**، ٢٠/١/١٩٨٨). وقد منع الجيش الاسرائيلي دخول قافلة من الشاحنات المحمّلة بالمواد الغذائية، مرسلة من فلسطينيي الارض المحتلة العام ١٩٤٨، الى مخيمات اللاجئين في قطاع غزة. كما قام جنود الجيش الاسرائيلي بفتح المتاجر العربية في رام الله بالقوة، وذلك خلال زيارة وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق

رابين، للمنطقة (**دافار**، ٢٠/١/١٩٨٨). وقال رابين، خلال تحدثه مع عدد من المراسلين في اثناء جولته: «ان مسألة معالجة الاضرابات التجارية في المناطق المحتلة، تأتي في المرتبة الثانية من سلم أولويات جهاز الأمن». وعلى حد قوله، فان «التعليمات الصادرة الى قوات الامن، بالنسبة الى الأولوية الاولى، تتمثل في الحؤول دون قيام تظاهرات عنيفة، من خلال استخدام القوة وأعمال الضرب، والامتناع ـ الى أقصى حد ممكن ـ عن استخدام الذخيرة الحية» (**هآرتس**، ٢٠/١/١٩٨٨).

• قال عضو الكنيست، يائير تسبان (مبام)، في الكنيست: «انه اذا اعترفت م.ت.ف. باسرائيل وأوقفت ' الارهاب '، فمن الواجب على الحكومة ان تعتبرها شريكاً في المفاوضات. وينبغي على الحكومة ان تعلن هذا الموقف من اليوم». وأضاف: «ان الصيغة القائلة بعدم التفاوض حتى يتحقق الهدوء هي صيغة قديمة» (**هآرتس**، ٢٠/١/١٩٨٨).

• قال عضو الكنيست، توفيق زياد (راكح)، خلال التصويت على اقتراح محمد ميعاري بحجب الثقة عن الحكومة: «ان خمساً وثلاثين سيدة قد اجهضن بسبب الغاز المسيل للدموع؛ وان ما يزيد على خمسمئة شخص قد كسرت أيديهم أو أرجلهم؛ ولكن، على الرغم من ذلك، اثبت الشعب في المناطق المحتلة انه أقوى، بكثير، من أدوات الحديد والنار الخاصة بقوات الاحتلال». وقال، أيضاً، ان الانتفاضة في المناطق المحتلة احدثت هزة في الرأي العام العالمي، وفي اسرائيل كذلك (**هآرتس**، ٢٠/١/١٩٨٨).

• لقى سبعة من عناصر دورية مشتركة، من جيش لبنان الجنوبي والجيش الاسرائيلي، مصرعهم ودمرت دبابة وسيارة جيب للدورية، وذلك اثر انفجار عبوات ناسفة زرعها رجال المقاومة في طريق، في منطقة جزين، في جنوب لبنان (**البعث**، ٢٠/١/١٩٨٨).

• تواصلت، في بيروت، الاجتماعات والتحركات للبحث في التفاصيل المتعلقة بانهاء الحرب ضد المخيمات. وفي غضون ذلك، اطلقت «أمل» سراح ثلاثة موقوفين فلسطينيين لديها وسلّمتهم لقيادة «جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية» في بيروت (**السفير**، ٢٠/١/١٩٨٨).

• عقد وفد م.ت.ف. الذي يزور القاهرة اجتماعاً مع وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد. وصرح عضو الوفد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني، بأنه تم، في الاجتماع، استعراض التطورات الأخيرة على الساحة الفلسطينية بعد الانتفاضة الشاملة للشعب الفلسطيني التي أكدت رفضها للاحتلال (**السفير**، ٢٠/١/١٩٨٨).

• أوفد وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، مبعوثاً خاصاً الى باريس، لمحاولة اقناع المسؤولين الفرنسيين بدعم خطته الهادفة الى ايجاد تسوية سلمية للوضع المتفجر في الارض المحتلة. وأجرى بيرس اتصالات بشأن خطته هذه، مع مسؤولين أميركيين وبريطانيين، ومع جهات غربية أخرى (**القبس**، ٢٠/١/١٩٨٨).

• سمح الاتحاد السوفياتي لوفد من المسؤولين الاسرائيليين بزيارة موسكو؛ الا ان موعد الزيارة لم يحدد، بعد. وقال متحدث باسم وزارة الخارجية السوفياتية ان الوفد سوف يطلع على عمل قسم رعاية المصالح الاسرائيلية في السفارة الهولندية. وشدد الناطق على ان السماح بالزيارة لا يعني تحولاً في الموقف السوفياتي ازاء اسرائيل (**النهار**، ٢٠/١/١٩٨٨).

• قال مستشار وزير الخارجية الاسرائيلية، نمرود نوفيك، في ختام المحادثات التي اجراها في هلسنكي مع المسؤول عن الاهتمام بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي في وزارة الخارجية السوفياتية، غناي ناراسوف، والتي استغرقت ثماني ساعات: «ان الاتحاد السوفياتي يعتزم القيام بدور نشط في تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، ويعتقد بوجوب العمل، بسرعة كبيرة، لمحاولة دفع المسيرة السياسية قدماً» (**هآرتس**، ٢٠/١/١٩٨٨).

٢٠/١/١٩٨٨

• فيما اعتبر رداً فلسطينياً على تهديدات وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، باستخدام مزيد من القوة لايقاف الانتفاضة الفلسطينية، صعّد سكان الارض المحتلة انشطتهم المناهضة للاحتلال. وقد شملت التظاهرات والاشتباكات مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وعدداً كبيراً من مخيماتهما وقراهما. وفي مناطق الـ ١٩٤٨، نفذت المدارس العربية اضراباً عاماً وشاملاً، تعبيراً عن الاستنكار لاجراءات القمع الاسرائيلية (**القبس**، ٢١/١/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية

وزير الخارجية، شمعون بيرس، في جلسة الحكومة: «انه اذا كان في الامكان التوصل الى مؤتمر دولي لا يفرض شيئاً ولا يلغي اتفاقيات، وتبدأ فيه مفاوضات مباشرة، فان صلاحيات مثل هذا المؤتمر تعتبر أهم من الدول الكبرى التي سوف تشترك فيه». وقال بيرس، أيضاً: «ان من الواجب، الآن، انتظار رد الاردن. واذا اتضح أنه لا يوافق على تسوية مرحلية على غرار الحكم الذاتي، وانه طرحت على بساط البحث تنازلات اقليمية، فسوف يكون من الضروري اجراء انتخابات حتى يتخذ الشعب قراره». وأضاف: «ان الاميركيين لن يخرجوا عن مشروع ريغان». وأكد بيرس، مثل شامير، ان الادارة الاميركية لن تفاجىء اسرائيل بمبادرات غير منسقة (**عل همشمار**، ٢١/١/١٩٨٨). وقال بيرس، في المؤتمر التحضيري للانتخابات العامة، الذي عقده حزب العمل في مركز الاجتماعات في تل ـ أبيب، ان «الحكومة الحالية تقترب من نهايتها؛ وان الوقت قد حان لتوديع الجمود السياسي». وقال، أيضاً: «ان من يقول بعدم وجود شيء مُلحّ، ومن ينادي باستئناف الاستيطان، ومن يؤكد للعرب انه لن يتخلى عن أي شبر من الارض، ومن يتطلع الى الضم، ومن يتجاهل السكان ويقترح عليهم حكماً ذاتياً دون مياه ودون أرض، انما يقود اسرائيل، عمداً، الى فقدان احتمال السلام في المنطقة كلها» (**هآرتس**، ٢١/١/١٩٨٨).

• قال قائد المنطقة الجنوبية الاسرائيلي، اللواء اسحق مردخاي: «ان سكان قطاع غزة يتلقون توجيهات وتعليمات من اذاعتي مونت ـ كارلو وبغداد». وعلى حد قوله، فـ «اننا لم نصل، بعد، الى الهدوء في قطاع غزة». وأعرب مردخاي عن اعتقاده بأنه سوف تقع محاولات محلية معادية للاحتلال، وبأن نجاح تلك المحاولات يرتبط بمدى استعداد الجيش الاسرائيلي، عدداً وعدة، وبقدرته على الوصول الى أي مكان على جناح السرعة. وأشار قائد المنطقة الجنوبية الى ان أحد أسباب استئناف الأعمال المناهضة للاحتلال، في مطلع هذا الشهر، هو قرار طرد المحرضين. ومع ذلك، فانه لا يرفض عقوبة الطرد، بل يدعو الى وجوب استخدامها، في كل مرة تظهر فيها الحاجة الى طرد زعماء (**هآرتس**، ٢١/١/١٩٨٨).

• أعلنت م.ت.ف. ان وحدة مؤلفة من ثلاثة فدائيين اشتبكت مع قوة اسرائيلية، على مدى أربع ساعات، قرب مستوطنة كريات شمونه، شمال فلسطين، وأوقعت خسائر جسيمة بين الجنود الاسرائيليين. وقد استشهد الفدائيون الثلاثة، وهم الملازم الأول هشام أسعد ومحمد المعتراوي وحسن محمد محو (**القبس**، ٢١/١/١٩٨٨). وذكرت المصادر الاسرائيلية ان احد جنود القوة اصيب اصابة بالغة في رأسه (**هآرتس**، ٢١/١/١٩٨٨).

• قالت مصادر فلسطينية، في بيروت، ان الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين «أمل» والمنظمات الفلسطينية، برعاية سوريا، والقاضي برفع الحصار عن المخيمات، ليس مرتبطاً بموضوع الحوار بين م.ت.ف. وسوريا. وأضافت المصادر، انه لم يطرأ أي جديد بارز في موضوع هذا الحوار؛ اذ ما زال في اطار الرسائل والبحث، ليس أكثر (**الشرق الاوسط**، ٢١/١/١٩٨٨).

• دانت الرابطة الدولية للصحافة، ومقرها في بروكسل، انتهاك السلطات الاسرائيلية لحرية الصحافة واعتقالها للصحافيين الفلسطينيين. وتبنّت الرابطة عريضة بهذا الشأن، تضم تواقيع ٣٠٠ صحافي، ووزعتها على قادة دول السوق الاوروبية المشتركة ومختلف المؤسسات الاوروبية والحكومة الاسرائيلية (**القبس**، ٢١/١/١٩٨٨).

• نشر، في القاهرة، ان الرئيس المصري، حسني مبارك، سوف يطرح بنود مبادرة جديدة عندما يزور الولايات المتحدة، بعد خمسة أيام. وتشمل هذه البنود مبادىء أساسية لتحريك عملية السلام في الشرق الاوسط، ودعوة مؤتمر دولي لانهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والمشاركة في الجهود المبذولة لانهاء الحرب بين ايران والعراق (**الاهرام**، ٢١/١/١٩٨٨).

• أنهى رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، زيارة رسمية لدمشق استغرقت بضع ساعات. وقد قابل الرفاعي الرئيس السوري، حافظ الاسد، وسلّمه رسالة من الملك حسين تتعلق بآخر التطورات في المنطقة، وخصوصاً احتمال تحرك دولي، في المرحلة المقبلة، بشأن حل القضية الفلسطينية. وقد ركزت الرسالة على ضرورة ازالة الجفاء بين سوريا والعراق (**القبس**، ٢١/١/١٩٨٨). وفي دمشق، ذكر ان الحديث بين الاسد والرفاعي تناول، أيضاً، انتفاضة الارض المحتلة (**البعث**، ٢١/١/١٩٨٨).

• ذكرت مصادر دبلوماسية ان الرئيس المصري، حسني مبارك، خلال لقاءاته الاخيرة مع قادة دول مجلس التعاون الخليجي ومع رئيس اللجنة

التنفيذية لـ م.ت.ف. قد أكد ان لا عودة الى مباحثات الحكم الذاتي، التي سبق ان توقفت بين مصر واسرائيل؛ كما انه لا يقبل بأي حلول جزئية لمشكلة الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ٢١/١/١٩٨٨).

٢١/١/١٩٨٨

• أكدت النشاطات المناهضة للاحتلال في الارض المحتلة استمرار الانتفاضة بزخمها المألوف؛ وقد عمّت التظاهرات مختلف المدن والقرى والمخيمات (**الرأي**، ٢٢/١/١٩٨٨). وفي لندن، صرح رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، بأن الانتفاضة غيّرت موازين القوى في المنطقة، وعمّقت الشرخ الحاصل داخل المجتمع الاستيطاني الصهيوني نفسه (**الشرق الاوسط**، ٢٢/١/١٩٨٨).

• اصيب خمسة شبان من سكان قرية قباطية، قضاء جنين، بكسور في أجزاء مختلفة من أجسامهم، جراء تعرضهم للضرب على يد جنود من الجيش الاسرائيلي. وقد أعلنت عناصر عسكرية ان القوّة التي كانت تقوم بدوريات في منطقة القرية قد تعرضت للرشق بالحجارة، وهجم الجنود على المتظاهرين، وضربوهم بالهراوات، وحطموا عظامهم (**عل همشمار**، ٢٢/١/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال جولته على قطاع غزة، ان حكومة اسرائيل سوف تكون مستعدة لأن تشرك في مفاوضات السلام تمثيلاً فلسطينياً حقيقياً من المناطق المحتلة، لا يكون ممثلاً لـ م.ت.ف. (**عل همشمار**، ٢٢/١/١٩٨٨). ودعا رابين عرب اسرائيل الى «عدم الانقياد وراء أعمال التحريض من قبل عناصر متطرفة يعتبر هدفها سياسياً وليس انسانياً، وتريد استمرار اشعال النيران في المناطق المحتلة» (**المصدر نفسه**).

• صرح الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، بأن م.ت.ف. هي التي تقود العمل الفلسطيني في الداخل، وفي الخارج. وحذّر حبش من طعم اسرائيلي، عبر الاردن ومصر، ووصف اقتراح تشكيل حكومة منفى فلسطينية بأنه عودة الى الأوهام (**السفير**، ٢٢/١/١٩٨٨).

• أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، في القاهرة، انه سوف يعلن مبادرة جديدة حول القضية الفلسطينية في وقت قريب. وقال مبارك: «ان انتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة هي بمثابة دق ناقوس الخطر لكل الأطراف الفلسطينية والاسرائيلية والعربية والعالم كله، وهي تفرض علينا، جميعاً، ان نتحرك ونوقف سياسة اللاءات» (**الاهرام**، ٢٢/١/١٩٨٨).

• دان البرلمان الاوروبي، في جلسته العامة، انتهاك اسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني وخرقها اتفاقية جنيف العام ١٩٤٩، وحمّل الحكم العسكري المفروض على الأرض المحتلة مسؤولية القمع. وأكد البرلمان الاوروبي تمسكه بعقد مؤتمر دولي للسلام يضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير (**القبس**، ٢٢/١/١٩٨٨).

• اقترح وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، ان يجتمع مجلس الأمن الدولي، على مستوى وزراء الخارجية، للبحث في عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في ضوء الانتفاضة الشعبية الفلسطينية. وقال شيفاردنادزه، في اقتراحه الذي سلّم الى الأمين العام للامم المتحدة، ان على المجلس «ان يقوم، على الفور، باجراء عملي لعقد وتحريك آلية المؤتمر... الذي يجب ان يهدف، على أساس الجهود المتعددة، الى ايجاد توازن معقول للمصالح بين جميع الفرقاء المعنيين وضمان السلام والأمن الدائمين في المنطقة» (**السفير**، ٢٢/١/١٩٨٨).

• قال الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في رسالة وجهها الى الملك المغربي الحسن الثاني ان «الولايات المتحدة أعربت عن اقتناعها بأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يجب ان تكون موضع بحث في اطار أي اتفاق يتعلق بالوضع النهائي للأراضي المحتلة؛ كما يجب ان تكون هناك مشاركة فلسطينية في كل مرحلة من مراحل المفاوضات السلمية» ا(**النهار**، ٢٢/١/١٩٨٨).

٢٢/١/١٩٨٨

• كان اليوم يوم الشهداء في الارض المحتلة. وقد خرج آلاف المتظاهرين، بعد صلاة الجمعة، للتعبير عن عزمهم على مواصلة الصمود في وجه قوات الاحتلال. وقد فرضت سلطات الاحتلال طوقاً حول المسجد الاقصى في القدس، قبيل الصلاة، فيما مارست ضغوطاً على خطباء المساجد لمنعهم من التطرق الى

الانتفاضة. وفي غضون ذلك، تواصلت المصادمات والتظاهرات والاشتباكات والاضراب العام في معظم المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، واعتقلت السلطات دفعة جديدة من المواطنين (**الرأي**، ٢٣/١/١٩٨٨).

• أعلن البيت الابيض الاميركي ان انتفاضة الارض المحتلة خلقت وضعاً ملحّاً للسعي الى ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط. وذكر ناطق باسم البيت الابيض ان رئيس وزراء اسرائيل، اسحق شامير، سوف يقوم بزيارة عمل رسمية الى واشنطن في ١٦ آذار (مارس) المقبل (**الشرق الاوسط**، ٢٣/١/١٩٨٨).

• بعد ان رفعت حركة «أمل» حصارها عن مخيمي برج البراجنة وشاتيلا، في بيروت، تمركزت قوات من الجيش السوري في النقاط التي أخلتها «أمل» (**الشرق الاوسط**، ٢٣/١/١٩٨٨).

• أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، مبادرة جديدة لحل القضية الفلسطينية، تدعو الى ايقاف أعمال العنف في الأراضي المحتلة لمدة ستة شهور، وتلتزم الاطراف المعنية، خلالها، بتنفيذ خطوات عدة محددة. وذكر مبارك، في حديث لصحيفة «واشنطن بوست»، ان الخطوات المقترحة تتضمن ايقاف عمليات الاستيطان الاسرائيلي، واحترام الحقوق السياسية والحريات الأساسية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. ودعا مبارك الى ضمان سلامة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، بواسطة آليات دولية مناسبة، فيما تلتزم الأطراف المعنية بالتحرك نحو عقد مؤتمر دولي للسلام (**الاهرام**، ٢٣/١/١٩٨٨).

٢٣/١/١٩٨٨

• اتفق رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع رئيس الحكومة اليونانية، اندرياس باباندريو، خلال زيارة عرفات المفاجئة لأثينا، على كل التفاصيل المتعلقة بـ «سفينة العودة». وتستهدف العملية اعادة عدد كبير من المواطنين الفلسطينيين الذين ابعدتهم اسرائيل عن المناطق المحتلة الى وطنهم (**القبس**، ٢٤/١/١٩٨٨).

• بحضور رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بدأ في تونس الاجتماع الطارىء لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، المخصص للبحث في تطورات الوضع في الأرض المحتلة والانتفاضة التي تشهدها (**الرأي**، ٢٤/١/١٩٨٨).

• فيما استمرت نشاطات الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة وتواصلت اشتباكات المواطنين العنيفة والدامية مع قوات الاحتلال في أكثر من مكان، شهدت مدينة الناصرة تظاهرة، اشترك فيها عشرة آلاف شخص، للتعبير عن التضامن مع الانتفاضة. وفي منطقة الجولان السورية المحتلة، نفّذ المواطنون العرب، للغرض ذاته، اضراباً عاماً، وأقاموا المسيرات (**الرأي**، ٢٤/١/١٩٨٨). وقد ردّد المتظاهرون الهتافات المنددة باسرائيل، ووزعت منشورات تدعو الرئيس السوري، حافظ الاسد، الى تحرير الجولان، كي يعود سكانه الى احضان سوريا (**عل همشمار**، ٢٤/١/١٩٨٨).

• رفضت اسرائيل تقرير السكرتير العام للامم المتحدة حول الوضع في المناطق المحتلة، ولم تقبل توصيته الأساسية بشأن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وأكدت عناصر سياسية، في نهاية هذا الاسبوع، موقف اسرائيل الرافض، بشدة، قرار مجلس الأمن الرقم ٦٠٥، الذي أوفد على اثره مساعد سكرتير الأمم المتحدة لاعداد تقرير عن الوضع في المناطق المحتلة (**دافار**، ٢٤/١/١٩٨٨).

• وصل جمهور بلغ عشرات آلاف الاشخاص الى ميدان «ملوك اسرائيل»، في تل ـ أبيب، للمشاركة في التظاهرة التي قامت بها حركة «السلام الآن»، احتجاجاً على سياسة حكومة اسرائيل في المناطق المحتلة، وللدعوة الى بدء مفاوضات للتوصل الى حل للوضع. وتعتبر تلك أكبر تظاهرة تجرى في اسرائيل، احتجاجاً على ما يحدث في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ٢٤/١/١٩٨٨).

• أعلن عضو الكنيست، عبدالوهاب دراوشه، في التظاهرة التي سيّرت في الناصرة، قراره بالاستقالة من حزب العمل، وتشكيل كتلة وحيدة في الكنيست. وقال دراوشه، في اعلان مقتضب: «انني اعلن، من هنا، من الناصرة، للجمهور العربي، واليهودي، قراري بالاستقالة من حزب العمل، حزب رابين. وانني ادعو كل أعضاء الحزب العرب الى اعادة بطاقات عضويتهم الى رابين» (**عل همشمار**، ٢٤/١/١٩٨٨).

• عقد اجتماع بين شخصيات اسرائيلية وفلسطينية في منزل عضو الكنيست اليعيزر غرانوت، في كيبوتس شوفال. وقد تركز الحديث، بصفة

خاصة، على الوضع في المناطق المحتلة، وعلى دلالاته بالنسبة الى احتمال الحل السياسي للنزاع العربي - الاسرائيلي. وقد اشترك في اللقاء، د. سري نسيبة وحنا سنيوره وفايز ابو رحمة من الجانب الفلسطيني، واليعيزر غرانوت (سكرتير عام حزب مبام) وعضو الكنيست، بنيامين بن - اليعيزر، وحاييم شاؤول، والصحفي زئيف شيف، من الجانب الاسرائيلي (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٢٤).

• رفض البرلمان الاوروبي التصديق على الاتفاقية الموقعة بين اسرائيل والسوق الاوروبية المشتركة، وقرر حذف بند الاتفاقية من جدول أعمال اجتماعاته، حتى تتوقف اسرائيل عن ممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة (**الأهرام**، ١٩٨٨/١/٢٤).

١٩٨٨/١/٢٤

• استمرت نشاطات الانتفاضة في الارض المحتلة لليوم السابع والاربعين، فعمّت مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد استشهد مواطنان، واصيب عدد آخر بجراح، خلال المصادمات الدامية مع الجنود الاسرائيليين؛ وفرضت سلطات الاحتلال حظر التجول على عدد آخر من القرى والمدن والمخيمات (**الرأي**، ١٩٨٨/١/٢٥).

• توفي الجندي الاسرائيلي الذي اصيب في رأسه في اشتباك مع الفدائيين فجر ١٩٨٨/١/٢١، متأثراً بجراحه، بعد ان فشلت جهود الأطباء في انقاذه (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٢٥).

• تضمّن التقرير الذي أعده عضوا الكنيست يوسي ساريد ودادي تسوكير (راتس) شهادات مريرة عما يحدث في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، ونقداً لاذعاً لسياسة وزير الدفاع الاسرائيلي. وقد تم اعداد التقرير، استناداً الى المشاهدات التي أجراها النائبان في غزة، في الاسبوع الماضي، والشهادات التي جمعاها خلال جولتهما على القطاع (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٢٥).

• عين، مؤخراً، ثلاثة ضباط، يحمل كل منهم رتبة عميد، للاشراف على نشاط الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة. وينبع قرار رفع مستوى القيادة في المناطق المحتلة من دروس الأسابيع الماضية التي شهدت اعمالاً مناهضة للاحتلال، ومن التعزيز الضخم لقوات الجيش في المناطق المحتلة. وقد تم تقسيم الضفة الغربية الى ثلاث مناطق: القسم الشمالي (قضاء نابلس) عُين فيه قائد برتبة عميد؛ وفي قضاء الخليل، أيضاً، عُين قائد برتبة عميد؛ بينما عُين قائد الضفة الغربية، وهو برتبة عقيد، قائداً لـ «قضاء بنيامين». وفي قطاع غزة، عُين ضابط برتبة عميد قائداً لقوات الجيش الاسرائيلي هناك. وتجدر الاشارة الى انه توجد في الضفة الغربية وقطاع غزة عشرات السرايا من الجيش الاسرائيلي (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٢٥).

• وصف عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، الانتفاضة الفلسطينية بأنها تعبير صادق، يشمل الفلسطينيين في الداخل والخارج، عن اليأس من أية حلول عربية أو دولية. وأكد خلف ان الانتفاضة بداية لمرحلة جديدة، من حيث هي ثورة في داخل الوطن العربي. وأكد خلف، أيضاً، ان م.ت.ف. هي الثورة وهي قيادتها (**السفير**، ١٩٨٨/١/٢٥).

• اختتم مجلس جامعة الدول العربية الذي عقد على مستوى الوزراء، من أجل دعم الانتفاضة الفلسطينية، اجتماعاته، في تونس، واتخذ قراراً يحيي فيه الانتفاضة، ويجدد العزم على استمرار دعمه المادي والمعنوي لها (**القبس**، ١٩٨٨/١/٢٥).

• اقيمت في مبنى مجمّع النقابات المهنية، في عمان، ندوة للتضامن مع الانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة. وقد شارك في الندوة بعض المبعدين من الارض المحتلة وعدد كبير من النقابيين وغيرهم من المواطنين (**الرأي**، ١٩٨٨/١/٢٥).

• انهى وزير خارجية المانيا الاتحادية، هانس ديتريش غينشر، زيارة لاسرائيل استغرقت ٢٤ ساعة، قابل خلالها مسؤولين اسرائيليين وشخصيات فلسطينية من الاراضي المحتلة. وصرح غينشر بأن بلاده ودول السوق الاوروبية تؤيد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**النهار**، ١٩٨٨/١/٢٥).

١٩٨٨/١/٢٥

• لليوم الخمسين، تواصلت نشاطات الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، وذلك في مواجهة تصعيد السلطات الاسرائيلية لاجراءات القمع، واستمرارها في فرض حظر التجول على المدن والقرى والمخيمات (**الرأي**، ١٩٨٨/١/٢٦). وقد استمر الاضراب التجاري في معظم المدن الكبرى. واصيب أحد

سكان رام الله بنيران جنود الجيش الاسرائيلي في وسط المدينة؛ كما أصيب شاب آخر بعيارات مطاطية. ولا يزال سكان رام الله وضواحيها يشتكون من المعاملة الوحشية للجنود (**هآرتس**، ٢٦/١/١٩٨٨).

• بدأ الرئيس المصري، حسني مبارك، جولة يزور خلالها خمس دول اوروبية والولايات المتحدة والمغرب. ويركز مبارك، خلال جولته، على حث الدول الاوروبية على التحرك نحو المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، وحل المشكلة الفلسطينية، في ضوء المبادرة التي أعلنها مؤخراً. وفي بداية الجولة، حيث زار مبارك المانيا الاتحادية لمدة أربع ساعات، أعلن المستشار هيلموت كول ترحيبه بزيارة الرئيس المصري (**الأهرام**، ٢٦/١/١٩٨٨). على صعيد آخر، تعمّق الخلاف السياسي في القدس عقب مبادرة الرئيس مبارك وجولته على العواصم الغربية. فقد رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، اقتراحات الرئيس المصري؛ وفي المقابل، بارك بيرس المبادرة المصرية (**هآرتس**، ٢٦/١/١٩٨٨). وقال بيرس، في معرض رده على المقترحات، انه يعتبرها خطوة في الاتجاه الصحيح. وأضاف، ان دعوة مبارك لايقاف الاعمال المناهضة للاحتلال في المناطق المحتلة ايجابية للغاية. وفي ما يتعلق بايقاف الاستيطان لمدة ستة شهور، قال بيرس: «انني افترض ان مبارك يتفق معي على ان هذا الموضوع ليس مطروحاً على بساط البحث في السنوات الأخيرة». وأكد انه يؤيد المفاوضات المباشرة، وان المؤتمر الدولي سوف يقود الى هذا الهدف (**المصدر نفسه**). في حين قال شامير، انه يرفض فكرة المؤتمر الدولي ويعتبرها النقيض تماماً للمفاوضات المباشرة. وعلى حد قوله، لا ينبغي «ان نتوقع ان يؤدي المؤتمر الدولي الى تقريب السلام؛ واسرائيل لا تستطيع انتظار الخلاص منه». وأكد شامير ان المؤتمر الدولي، الذي تؤيده الدول العربية، يحمل في طياته اخطاراً على دولة اسرائيل. وقال: «من المحظور علينا السير باتجاه الفخ»، مضيفاً ان «من حقنا ان نرفض تلك المقترحات، وان نطرح مقترحات أخرى للتفاوض» (**المصدر نفسه**).

٢٦/١/١٩٨٨

• قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في لقاء له مع الصحافيين، في تونس، انه لم يبلغ بمقترحات الرئيس المصري، حسني مبارك، في واشنطن، رسمياً؛ وانه طلب تزويده بمعلومات رسمية عنها، وبعد وصول المعلومات ودراستها سوف يتحدد الموقف الفلسطيني منها. وذكر عرفات ان العراق والكويت، وحدهما، دفعا ٣,٥ ملايين دولار لدعم الانتفاضة الفلسطينية، وذلك من طريق «اونروا». وأعلن عرفات ان م.ت.ف. فتحت حساباً خاصاً، في تونس، لجمع مساعدات الدول العربية لدعم الانتفاضة، الا ان ما من دولة عربية قد موّلت هذا الصندوق، حتى الآن (**القبس**، ٢٧/١/١٩٨٨).

• دخلت الانتفاضة الفلسطينية اسبوعها الثامن، وعمّت التظاهرات والصدامات مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وفيما تلقت قوات الاحتلال تعزيزات لم يسبق لها مثيل، من المتوقع ان تقدم السلطات الاسرائيلية على ابعاد خمسة فلسطينيين جدد من المتهمين بتوجيه نشاط الانتفاضة (**الرأي**، ٢٧/١/١٩٨٨).

• ذكر الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، في رده على الحاخام الكسندر شيندلر، أحد زعماء اليهود الاميركيين، الذي أعرب عن احتجاجه، بشدة، على سياسة الضرب التي ينتهجها الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة: «انني اشمئز من التفكير في ان شبابنا يضطر الى استخدام القوة ضد العرب». وقال هرتسوغ، في الرسالة المطولة التي بعث بها الى الحاخام شيندلر: «استطيع ان اتعهد لك انه لن يكون هناك ضرب عشوائي؛ واذا كانت وقعت تجاوزات، فقد علمت انه تم اتخاذ اجراءات لضمان عدم تكرار ذلك» (**هآرتس**، ٢٧/١/١٩٨٨). وقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال زيارته للجدار الملطخ بدماء السكان العرب في وسط رام الله، الذين احضرهم جنود الجيش الاسرائيلي الى الجدار وانهالوا عليهم بالضرب: «أعلم انه كانت هناك تجاوزات في استخدام القوة في المناطق المحتلة؛ ونحن نهتم بكل هذه التجاوزات». وأضاف رابين: «ان التجاوزات تحدث، نظراً الى وجود آلاف من الجنود في المناطق المحتلة» (**المصدر نفسه**). وقال رابين لاعضاء لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست: «ان مهمة المحافظة على النظام في المناطق المحتلة سوف تسند، في بعضها، الى أفراد الاحتياط». وزعم ان مخيمات اللاجئين لم تشهد مظاهر مجاعة، وان سكانها ليسوا في حاجة الى مواد غذائية. وانكر رابين، بشدة، انه قال بوجوب تحطيم عظام العرب (**عل همشمار**، ٢٧/١/١٩٨٨).

• قال نائب رئيس الاركان الاسرائيلية، اللواء ايهود براك، خلال لقائه مع مئات تلاميذ الصف الثاني عشر من مدرسة كتسنلسون في كفار سابا: «ان عدد الجنود الذين يخدمون في المناطق المحتلة قد زيد بمقدار اربعة اضعاف. كما تتم، الآن، تعبئة كثيرين من أفراد الاحتياط، وهو الأمر الذي أضرّ بتدريبات الجنود النظاميين». وأضاف براك: «ان الجيش الاسرائيلي لن يتردد اذا طلب منه فرض النظام وفرض حظر تجول طويل الأمد على منطقة كاملة من عشرات ومئات آلاف الاشخاص؛ واننا لن ندخر جهداً في سبيل تهدئة المناطق [المحتلة]، بما في ذلك استخدام أعمال الضرب» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٢٧).

• أكد وزير الداخلية الاردنية، رجائي الدجاني، ان السلطات الاردنية اعتقلت، قبل شهر، ٢٣ من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. والتهمة الموجهة الى المعتقلين تتصل بعزمهم تنظيم تظاهرات في الاردن لدعم الانتفاضة الفلسطينية (**النهار**، ١٩٨٨/١/٢٧).

• قام الملك الاردني حسين بزيارة سريعة الى بغداد، حيث استقبله الرئيس العراقي صدام حسين، ثم عاد في اليوم عينه الى عمان. وقد استعرض الزعيمان العربيان الاوضاع على الساحة العربية، وحيا الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة (**الرأي**، ١٩٨٨/١/٢٧).

• في سياق جولته الراهنة، غادر الرئيس المصري، حسني مبارك، لندن، بعدما حصل من رئيسة حكومتها، مارغريت تاتشر، على تأييد لمبادرته الاخيرة. وقد وصل مبارك الى واشنطن، المحطة الثالثة في هذه الجولة (**النهار**، ١٩٨٨/١/٢٧).

• في رسالة خطية الى الكونغرس الاميركي، مرفقة بخطابه السنوي عن حالة الاتحاد، دعا الرئيس الاميركي رونالد ريغان الى تسوية شرق أوسطية تضمن أمن اسرائيل وتعترف بالحقوق المشروعة للفلسطينيين. وأكد ريغان انه سوف يواصل السياسة التي انتهجها في منطقة الخليج (**النهار**، ١٩٨٨/١/٢٧).

• دان زعماء ابرز المنظمات اليهودية ـ الاميركية سياسة الضرب بالهراوات التي تتبعها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ازاء المتظاهرين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصفوا هذه السياسة بأنها غير انسانية وتنتهك كل مبادىء احترام الانسان وحقوقه الأولية (**الأهرام**، ١٩٨٨/١/٢٧).

١٩٨٨/١/٢٧

• دخلت الانتفاضة الفلسطينية يومها الحادي والخمسين وحصلت تظاهرات ومصادمات وأعمال رشق حجارة في نابلس والخليل وغزة ورام الله وغيرها. وأفادت الانباء بأن عدد المواطنين العرب، ممن اصيبوا خلال الانتفاضة وما زالوا يتلقون علاجات للكسور والرضوض، قد بلغ ٤٢٠ شخصاً (**الرأي**، ١٩٨٨/١/٢٨).

• وصف الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، احداث الارض المحتلة بأنها تؤكد «ان استمرار فرض الأمر الواقع أمر غير مقبول، ولا بد من أن نعطي للفلسطينيين ما يبرر شعورهم واحساسهم بالأمل، وليس احساسهم باليأس». وقال ريغان، في حديث ادلى به لجريدة «الاهرام»، ان اسرائيل مطالبة بحماية حقوق الانسان؛ وعبّر عن قلقه ازاء ما تتعرض له حقوق الانسان في الارض المحتلة (**الأهرام**، ١٩٨٨/١/٢٨). ووصف المؤتمر اليهودي الاميركي، أكبر منظمات اليهود في الولايات المتحدة، السياسة الاسرائيلية التي تقوم على أساس ضرب الفلسطينيين بأنها «مرعبة ومقززة». وذكر بيان اذاعه المدير التنفيذي للمؤتمر ان اسرائيل تجاوزت الحدود التي لا يتخطاها أي مجتمع متحضر. وطالب اسرائيل بأن توقف هذا وتدينه (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٢٨).

• أوضحت م.ت.ف. ان لقاء اثنين من شخصيات الارض المحتلة مع وزير الخارجية الاميركية، أمس، نظم بموافقة المنظمة، وانها تعتبرهما الجسر مع الادارة الاميركية، يتحدثان بلسان المنظمة ولا يتخذان مواقف غير مواقفهما، ومهمتهما هي نقل الأفكار بين الطرفين (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/١/٢٨).

• أشارت تقديرات عناصر أمنية الى ان القرار المبدئي بطرد عدد آخر من سكان المناطق المحتلة سوف يرجأ على الصعيد العملي، وذلك بسبب المخاوف المبنية على نتائج المحاولة السابقة؛ اذ ان اعلان الطرد يمكن ان يثير، مجدداً، المناطق الهادئة نسبياً (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٢٨).

• قالت عضو الكنيست، شولاميت الوني، في الاجتماع الطارىء لمنظمات التعايش اليهودي ـ

العربي، الذي نظمه الصندوق الجديد لاسرائيل: «ان لسكان المناطق المحتلة الحق في العصيان ضد الدوائر الاستعمارية؛ وحقهم هذا مكرس وثابت في ميثاق الأمم المتحدة». وقالت، أيضاً: «ان القانون في الضفة الغربية هو قانون استعماري، وان النظام هو الهراوة المرفوعة». وأضافت الوني: «ان كل البشر ولدوا احراراً. ولذا، ليس من حق اسرائيل سلب الفلسطينيين حق تقرير المصير» (**عل همشمار**، ٢٨/١/١٩٨٨).

• وصل الى عمان عضوا اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس وعبدالله حوراني، لاجراء مباحثات مع الحكومة الاردنية. وفي المساء، عقدا اجتماعاً مع الجانب الاردني برئاسة رئيس الوزراء زيد الرفاعي. وانضم الى الاجتماع عضوا اللجنة التنفيذية عبدالرحيم أحمد وعبدالرزاق اليحيى (**الرأي**، ٢٨/١/١٩٨٨).

• بحث الرئيس المصري، حسني مبارك، مع الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في واشنطن، في قضايا الشرق الاوسط وفي المبادرة الأخيرة التي أعلنها الرئيس المصري (**الاهرام**، ٢٨/١/١٩٨٨).

١٩٨٨/١/٢٨

• في سياق الانتفاضة الفلسطينية المستمرة، اندلعت التظاهرات الجماهيرية في مدن وقرى ومخيمات الارض المحتلة كافة. وشهدت الضفة الغربية، وكذلك قطاع غزة، مصادمات مع قوات الاحتلال ووقوع مزيد من الشهداء واعتقال المزيد من المواطنين (**الرأي**، ٢٩/١/١٩٨٨). وفي نابلس، قام متظاهرون عرب برشق وزير الشرطة الاسرائيلية، حاييم بار ـ ليف، بالحجارة، خلال زيارته للمدينة (**عل همشمار**، ٢٩/١/١٩٨٨). وأعلن المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي عن مقتل ٣٤ فلسطينياً بنيران قوات الجيش الاسرائيلي؛ ٢٣ في غزة و ١١ في الضفة الغربية، وعن وفاة اثنين في ظروف غامضة. وقد أفادت وكالة غوث اللاجئين (اونروا) بـ ٣٩ حالة وفاة، في حين أشارت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) الى ٤٠ حالة. وطبقاً لما أعلنه المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي، فقد اعتقل ١٧٥٤ فلسطينياً، حوكم منهم ٤٣٥، ولا يزال الآخرون في انتظار المحاكمة (**المصدر نفسه**).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، في مقابلة مع اذاعة الجيش الاسرائيلي: «اذا كان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، قد بعث حنا سنيوره، الذي يعتبر رجل م.ت.ف. لاجراء محادثات حول مستقبل الضفة الغربية، فانه بذلك يجري مفاوضات عبر م.ت.ف.». وأضاف وايزمان: «أقول منذ شهور انني مستعد للتحدث مع م.ت.ف. اذا اعترفت بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، بينما بعث رئيس الحكومة حنا سنيوره المؤيد للمنظمة، دون ان يعلن الاخير انه يعترف بالقرارين. وذلك لا يعنيني، فتلك مشكلته مع اريئيل شارون وآخرين» (**عل همشمار**، ٢٩/١/١٩٨٨).

• أعلن عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الأب ايليا خوري، ان «سفينة العودة» التي سوف تقل المبعدين الفلسطينيين عن أرضهم منذ ١٩٦٧ على وشك ان تبدأ رحلتها من احد الموانىء الاوروبية الى ميناء حيفا (**الشرق الاوسط**، ٢٩/١/١٩٨٨).

• فيما استؤنفت المحادثات بين وفد م.ت.ف. الذي يزور عمان برئاسة عضو اللجنة التنفيذية، محمود عباس، والوفد الاردني، برئاسة رئيس الوزراء، زيد الرفاعي، اعلن الملك حسين، في حديث تلفزيوني اذاعي، ان الفرصة مهيأة، الآن، لاستئناف الحوار بين الجانبين. وقد كرر الملك الافصاح عن قناعته بضرورة اشتراك م.ت.ف. في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط؛ كما كرر قناعته، أيضاً، بأن على المنظمة ان تعترف بقراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨ وتنبذ العنف (**الرأي**، ٢٩/١/١٩٨٨).

• فيما تتواصل زيارة الرئيس المصري، حسني مبارك، للولايات المتحدة، بدأ مجلس الأمن الدولي جولة جديدة من المناقشات حول الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وقد تحدث مندوب م.ت.ف. في جلسة عقدها المجلس اليوم؛ كما تحدث مندوب مصر، الذي حذر اسرائيل من اضاعة فرصة السلام (**الاهرام**، ٢٩/١/١٩٨٨).

• في مقابلة صحفية مطولة، وصف الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمه، الانتفاضة الفلسطينية بأنها أكدت ان فلسطين هي جوهر الصراع في المنطقة. وقال حواتمه ان الانتفاضة توفر فرصة تاريخية لتصحيح العلاقات الفلسطينية مع سوريا والحركة الوطنية اللبنانية. وأضاف حواتمه انه لا بد من استكمال ما بدىء به في الجزائر لتعزيز وحدة م.ت.ف. وتصحيح بناها التنظيمية (**السفير**، ٢٩/١/١٩٨٨).

١٩٨٨/١/٢٩

• شهد اليوم، الجمعة، تصعيداً للانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة. وقد اخترقت تظاهرات عارمة، انطلقت من المسجد الاقصى، طوق الحصار الاسرائيلي المفروض حول المسجد بمئات الآليات والدبابات. وفي الوقت عينه، استمرت المصادمات والاشتباكات في معظم المدن والقرى والمخيمات؛ كما استمر الاضراب التجاري في كل المناطق. وفي غضون ذلك، شنت قوات الاحتلال حملة مداهمات واعتقالات شملت مئات المواطنين والمنازل (**الرأي**، ١٩٨٨/١/٣٠).

• عقد الجانبان، الفلسطيني برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس، والاردني، برئاسة رئيس الوزراء، زيد الرفاعي، في عمان، اجتماعاً ثالثاً. واستعرض الجانبان مسائل النزاع العربي - الاسرائيلي، وبحثا في كيفية تحقيق التسوية العادلة الشاملة لهذا النزاع (**الرأي**، ١٩٨٨/١/٣٠). وقد اختتمت مباحثات الجانبين في ساعة متأخرة مساء، ووصف عباس أجواء المباحثات بأنها كانت ايجابية وصريحة (**القبس**، ١٩٨٨/١/٣٠).

• انهى الرئيسان، المصري حسني مبارك والاميركي رونالد ريغان، مباحثاتهما بالاتفاق على اطار عمل مشترك لعملية السلام وايقاف الممارسات الاسرائيلية في الارض المحتلة. وفي لقاء في وزارة الخارجية الاميركية مع جورج شولتس، تم وضع هذا الاطار، وتحديد الدور الذي تقوم به مصر والولايات المتحدة، معاً، لايقاف أعمال العنف والقهر في الضفة الغربية وقطاع غزة، والدور الذي سوف يلعبه البلدان، كل على حده، للتعجيل بانهاء مباحثات السلام (**الاهرام**، ١٩٨٨/١/٣٠).

• أبلغ الرئيس المصري، حسني مبارك، الى السفراء العرب الذين التقاهم أمس، في واشنطن، ان الادارة الاميركية أوفدت فيليب حبيب للاجتماع بالملك حسين في عمان. وقال ان حبيب يحمل افكاراً أميركية جديدة (**النهار**، ١٩٨٨/١/٣٠).

• استقبل الرئيس السوفياتي، اندريه غروميكو، وزير الخارجية السعودية، الأمير سعود الفيصل، وتسلم منه رسالة من الملك فهد. وقد تناولت الرسالة، وكذلك المحادثات، تطورات الأوضاع في منطقة الشرق الاوسط، والقضايا ذات الاهتمام المشترك، والوضع في منطقة الخليج. واجتمع الامير سعود مع وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، حيث بحثا في تطورات الحرب العراقية - الايرانية، والانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة، والمسائل الدولية الراهنة (**السفير**، ١٩٨٨/١/٣٠).

• جدد مجلس الأمن الدولي، بالاجماع، لقوات الطوارىء الدولية العاملة في جنوب لبنان، لستة شهور جديدة، تنتهي في ٣١ تموز (يوليو) المقبل (**السفير**، ١٩٨٨/١/٣٠).

١٩٨٨/١/٣٠

• حققت انتفاضة الارض المحتلة اندفاعة جديدة في مواجهة قوات الاحتلال، التي استخدمت الذخيرة الحية في مواجهة المواطنين. وقد اصيب، جراء ذلك، ٥٢ مواطناً بجراح، خلال المصادمات العنيفة التي عمت الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (**الرأي**، ١٩٨٨/١/٣١).

• دعا عضو الكنيست، ماتي بيليد (القائمة التقدمية)، جنود الجيش الاسرائيلي، من الاحتياط والنظاميين، الذين يخدمون في المناطق المحتلة الى رفض الأوامر التي تقضي بضرب السكان وتحطيم عظامهم. وقال بيليد في بيانه: «انه ليس من حق الجنود، فحسب، بل من واجبهم، أيضاً، رفض هذه الأوامر غير الاخلاقية وغير القانونية أيضاً» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٣١).

• اتخذ مجلس الاتحاد البرلماني العربي، الذي اختتم اجتماعاته في دمشق، قراراً يؤكد ان قضية فلسطين هي قضية العرب المركزية وجوهر الصراع العربي - الاسرائيلي. ووجه المجلس تحية الى انتفاضة الارض المحتلة، وحثّ على دعمها وادانة الدعوات الهادفة الى ايقافها (**البعث**، ١٩٨٨/١/٣١).

١٩٨٨/١/٣١

• أصدرت «القيادة الموحّدة للانتفاضة» في الارض المحتلة بيانات عدة، دعت الى تصعيد المواجهة مع الاحتلال، بالتنسيق مع اللجان الشعبية ولجان التجار، والعمل على استمرار الاضراب التجاري، مع فتح المحلات لمدة محدودة، مراعاة للمصلحة العامة. وشهدت مدن القدس ونابلس والخليل وبيت ساحور وجنين ورفح وسواها اشتباكات ومصادمات مع

قوات الاحتلال. وقد سقط عشرات الجرحى من المواطنين، واصيب عدد من الجنود الاسرائيليين (**الرأي**، ١/٢/١٩٨٨).

• قال الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، في جلسة الحكومة، انه اذا كان هناك اقتراح حكم ذاتي يوافق عليه الاميركيون والاردن وكل الأطراف المعنية، فانه سوف يصوت لصالحه، حتى دون ان يعرف ما هي التسوية الدائمة التي سوف تتقرر في ضوئه (**عل همشمار**، ١/٢/١٩٨٨). وقال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلية، اريئيل شارون، في الجلسة ذاتها: «ان مشروع الحكم الذاتي ينطوي على أخطار عديدة. في الامكان ان يكون ذلك المشروع وجيهاً اذا اتخذت اسرائيل سلسلة من الاجراءات التي من شأنها الغاء تلك الاخطار». ومن أجل ذلك، دعا شارون الى اقامة استيطان ضخم، ومكثف، في الضفة الغربية، وتحدث عن كتل قوية من الاستيطان، وذلك لأن مشروع الحكم الذاتي لا يستهدف تسليم مناطق، وانما منح السكان حكماً ذاتياً، مع الاحتفاظ بشؤون الأمن، والخارجية، في يد اسرائيل (**المصدر نفسه**). وقال رئيس الادارة المدنية السابق، العيمد (احتياط) افرايم سنيه، خلال اجتماعه مع أعضاء اللجنة السياسية التابعة للجيل الشاب في حزب العمل: «ان الحديث عن الحكم الذاتي اليوم هو بمثابة مناورة، وان من يقول بـ 'حكم ذاتي' ينبغي ان يحدد، على الفور، أي حكم ذاتي، وما هي المرحلة المقبلة، ومتى تبدأ، ومع من ننهي هذا الموضوع ؟». وقال سنيه: «ان الوقت الذي كان من الممكن فيه انهاء هذا الموضوع دون سكان المناطق المحتلة قد انتهى». وعلى حد قوله، فان كل من يريد التحدث، اليوم، عن أي مشروع، ينبغي ان يدرك وجوب ان يكون قبالته شريك اردني، وفلسطيني. وأكد ان مصطلح «حكم ذاتي» هو «مصطلح محروق» بين الفلسطينيين؛ حتى وان اسموا ذلك «ادارة ذاتية» في اللغة العربية، فلا خلاف بين المصطلحين (**المصدر نفسه**).

• عاد المستشار السياسي لوزير الخارجية الاسرائيلية، د. نمرود نوفيك، من الولايات المتحدة، وقدم الى شمعون بيرس تقريراً عن مبادرة السلام الأميركية. وتقترح الولايات المتحدة صفقة تتضمن ثلاثة عناصر: تسوية مرحلية (تعتمد على مشروع الحكم الذاتي)، وافتتاح دولي في مرحلة مناسبة؛ ومفاوضات حول تسوية دائمة (تعتمد على مشروع ريغان)، يتم البدء بها قبيل نهاية هذا العام (**عل همشمار**، ١/٢/١٩٨٨).

• وصل الملك الاردني حسين، تصحبه عقيلته، الى روما، في زيارة رسمية، مفتتحاً جولة يعتزم خلالها زيارة عدد آخر من البلدان الاوروبية. وعقد الملك اجتماعاً مع وزير الخارجية الايطالية، جوليو اندريوتي، حيث تناولا بالبحث تطورات الأوضاع في المنطقة، والقضايا العربية الراهنة، والجهود المبذولة لدفع عجلة السلام في الشرق الاوسط (**الرأي**، ١/٢/١٩٨٨).

١/٢/١٩٨٨

• تصاعدت الانتفاضة الفلسطينية في مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة التي شهدت اضراباً شاملاً. وقد تصدى المواطنون، ببسالة، لقوات الاحتلال الاسرائيلي، التي استخدمت الاسلحة الرشاشة وقنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، وقتلت شابين في طولكرم وجرحت العشرات في مناطق أخرى. وتضمّنت الانشطة المناهضة للاحتلال مشاركة طلابية واسعة وامتناع العمال عن التوجه الى اماكن عملهم داخل ما يسمى بالشريط الاخضر (**الرأي**، ٢/٢/١٩٨٨). في غضون ذلك، قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، انه لا يوجد تحول في سياسة اسرائيل تجاه المناطق المحتلة، وان السؤال هو: من سيتعب اولاً ؟ وقال: «ليس هناك ما يدعو الى ان تشعر قوات الأمن بالتعب تجاه راشقي الحجارة». وأضاف رابين، ان المقصود، عملياً، ليس عصياناً مدنياً، بل تصرفاً عنيفاً من جانب «عناصر في السكان العرب تحصل على تأييد وتعاطف من غالبية السكان». وتابع: «منذ الانتقال من سياسة اطلاق النيران الى سياسة الضرب، لم يقتل فلسطيني واحد؛ كما لم تُحطّم جمجمة أي واحد منهم؛ وان الجيش الاسرائيلي يتصرف طبقاً للقانون، لكن، على الهامش، هناك تجاوزات سوف يتم بحثها» (**هآرتس**، ٢/٢/١٩٨٨).

• كشف رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة مع صحيفة «هآرتس»، عن انه قرر ان يبادر باستئناف الاتصالات من اجل تطبيق الحكم الذاتي، عقب الحديث الصحافي، الذي ادلى به الرئيس المصري الى صحيفة كويتية. وقال شامير: «لقد انتهزت حديث مبارك، وتوجهت، مرة أخرى، الى مصر باقتراح لاستئناف المسيرة، وتوجهت، أيضاً، الى أطراف

اخرى بالقول: ان الوقت الطويل، الذي انقضى منذ ايقاف المحادثات، قد اثبت ان الحكم الذاتي هو الحل الواقعي الوحيد لتقريبنا من السلام» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٢).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، لصحيفة «هآرتس»: «ان المبادرة السياسية الجديدة، التي يدور الحديث حولها، ليست مشروعاً يتعلق بشامير، وانما هي مبادرة أميركية. انني ابارك حقيقة ان الولايات المتحدة قد اتخذت مبادرة بنشاط كبير، وانه من الواضح للعرب، الآن، ان لا مناص من التوصل الى تسوية القضايا، من طريق التوصل الى حل سياسي». وأضاف بيرس: «ثمة انطباع بأننا نواجه منعطفاً ايجابياً في مسيرة السلام، وانني راضٍ عن حقيقة عودتنا الى نشاط سريع في هذا الصدد، بعد التوقف الذي لا لزوم له في المسيرة» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٢).

• عقدت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية في سوريا اجتماعاً برئاسة الرئيس السوري، حافظ الاسد، استعرضت، خلاله، الوضع الدولي والتطورات الراهنة على الساحة العربية. وحيّت القيادة، باكبار، الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، ووصفتها بأنها عبّرت «عن رفض جماهيرنا للاحتلال ولسياسة المساومة على الارض والحقوق». وقررت القيادة تنفيذ يوم عمل طوعياً يخصّص ريعه لدعم الانتفاضة (**البعث**، ١٩٨٨/٢/٢).

• أعلن مجلس الوزراء السعودي وقوف المملكة العربية السعودية الى جانب الانتفاضة الفلسطينية المعبّرة عن حقوق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه وتقرير مصيره. وأعرب المجلس عن بالغ ألمه، واسيتائه، واستنكاره الشديد، للممارسات القمعية الاسرائيلية التي يتعرض لها أبناء الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة. وطالب المجلس المحافل والمنظمات الدولية بسرعة التدخل لحقن دماء أبناء الشعب الفلسطيني، ووضع حد لهذه الاعمال العدوانية الاسرائيلية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٢/٢).

• بعد اجتماعه لمدة ساعتين مع الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، في قصر الاليزيه، في باريس، قال الرئيس المصري، حسني مبارك، انه اعلن مبادرته كي يتحرك الرأي العام العالمي. وأشار مبارك الى الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة؛ كما أشار الى وجود العنف والقتل والدماء والاحقاد، وحثّ زعماء العالم على التحرك لحل القضية قبل ضياع الفرصة، «لأن لو تركت الانتفاضة مستمرة دون تحرك منا جميعاً يمنحهم الأمل، فاعلموا انها ستتطور الى الاسوأ، ولا يمكن، أبداً، التنبؤ بالنتائج التي ستسفر عنها» (**الاهرام**، ١٩٨٨/٢/٢).

• التقى الملك الاردني حسين، فيما يقوم بزيارة رسمية لايطاليا، بقداسة البابا يوحنا بولس الثاني، وذلك بعد لقائه مع الرئيس الايطالي، فرانسيسكو كوسيغا. وعبّر الملك للبابا عن تقديره لمواقفه ازاء أزمة الشرق الاوسط، وتباحث معه في تكثيف الجهود لوضع حد لمعاناة سكان الارض المحتلة وايقاف العقاب الجماعي الذي تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضدهم (**الرأي**، ١٩٨٨/٢/٢). في غضون ذلك، استقبل الملك، في روما، وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، الذي نقل الى الملك الاردني رسالة شفوية من الرئيس المصري حسني مبارك (**المصدر نفسه**).

• أكدت مصادر دبلوماسية اميركية ان ادارة الرئيس رونالد ريغان تدرس، جدياً، امكان القيام بتحرك سلمي في الشرق الاوسط ، يستند الى أساس دعم مبادرة الرئيس المصري، حسني مبارك، بمبادرة سرية اقترحها رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير (**القبس**، ١٩٨٨/٢/٢).

• استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يدعو اسرائيل الى تطبيق معاهدة جنيف في المناطق المحتلة والقدس. وقال المندوب الاميركي في الامم المتحدة، هربرت اوكان، في معرض تبريره استخدام الفيتو: «ان القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ هما الأساس لارساء السلام في الشرق الاوسط ، وان مجلس الامن قد اجتمع مرات عديدة لاتخاذ قرارات غير سليمة» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٢).

١٩٨٨/٢/٢

• فيما تستمر الانتفاضة الفلسطينية وتتصاعد الانشطة المناهضة للاحتلال، شددت سلطات الاحتلال اجراءاتها القمعية في الارض المحتلة، محاولة، بذلك، وضع حد لهذه الانتفاضة التي دخلت يومها السابع والخمسين. وفي سياق هذا التشديد، أغلقت السلطات جميع المدارس والجامعات،

واقتحم مستوطنون اسرائيليون بلدة عنبتا واختطفوا اطفالاً منها (**القبس**، ٣/٢/١٩٨٨).

• سُجّل انخفاض طفيف في عدد العمليات الفدائية داخل حدود الخط الاخضر في العام ١٩٨٧. فقد بلغ عددها ١٥٨ عملية (منها ٥٠ في القدس)، مقارنة بـ ١٧٥ عملية في العام ١٩٨٦. وفي المقابل، ارتفع عدد العمليات الفدائية في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٨٧، ارتفاعاً كبيراً. فقد ازداد عدد تلك العمليات على ٨٢٦ في العام ١٩٨٧، في كل من اسرائيل والمناطق المحتلة (**هآرتس**، ٣/٢/١٩٨٨).

• عقد ضباط الجيش الاسرائيلي في قطاع غزة مؤتمراً صحافياً في مخيم جباليا للاجئين، كشفوا فيه عن قصة تعرض شيخ من المخيم (٧٥ سنة) للضرب، حيث تم ايواؤه في مستشفى الشفاء في غزة. وكان الشيخ ذكر ان جنوداً من الجيش الاسرائيلي انهالوا عليه بالضرب المبرح. واعترف ضباط برتب عقيد ومقدم وملازم أول بأن الجنود ضربوا الشيخ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك إلا بعد ان هاجمهم (**هآرتس**، ٣/٢/١٩٨٨).

• بدأ الرئيس المصري، حسني مبارك، زيارة للمغرب تستغرق ثلاثة أيام، يبحث، خلالها، مع الملك المغربي، الحسن الثاني، الوضع في الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية والمبادرة المصرية وتطورات حرب الخليج. في غضون ذلك، وصل الملك الاردني، حسين، الى باريس في اطار جولته الاوروبية، وانضم اليه رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي (**الشرق الاوسط**، ٣/٢/١٩٨٨).

• منعت الولايات المتحدة مجلس الأمن من اصدار قرار يدين انتهكات اسرائيل لحقوق الانسان الخاصة بالشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. فقد استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار، الذي وافق عليه الاعضاء الآخرون كافة، والذي يدين اسرائيل ويؤكد الحاجة الملحة والعاجلة الى التوصل الى تسوية شاملة، وعادلة، ودائمة، للصراع العربي ـ الاسرائيلي تحت اشراف الأمم المتحدة (**الأهرام**، ٣/٢/١٩٨٨).

• أعدت الحكومة الأميركية مقترحات وبدائل عدة تقوم على أساس الربط بين الاجراءات المؤقتة التي يجب اتخاذها، فوراً، في الارض المحتلة، وبين الشكل النهائي للاتفاق الذي يمكن التوصل اليه لحل المشكلة الفلسطينية، بالاضافة الى بحث في مسألة عقد المؤتمر الدولي للسلام. ولهذه الغاية، قامت الحكومة الاميركية باستطلاع مواقف الأطراف المعنية (**الاهرام**، ٣/٢/١٩٨٨). وعن الاتصالات الاميركية بعدد من هذه الاطراف، قال وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، انها قد اثبتت وجود «رغبة بالقاء نظرة جديدة على ما يمكن انجازه لتحريك عملية السلام». وأضاف شولتس ان مساعده ريتشارد مورفي ربما قام بزيارة سريعة للمنطقة، لتطوير بعض الافكار التي تمخضت عنها الاتصالات (**السفير**، ٣/٢/١٩٨٨).

• توجه وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، بطلب الى نظيره اليوناني لمنع ابحار السفينة اليونانية التي يريد المبعدون الفلسطينيون ومؤيدوهم الابحار بها الى اسرائيل. وأوضح بيرس انه ليس من المعقول ان توافق حكومة اليونان على مثل هذا العمل. ولم يصل، بعد، رد من اليونان على هذا الطلب، حيث تنشغل وزارة الخارجية اليونانية، حالياً، بالمصالحة مع تركيا (**هآرتس**، ٣/٢/١٩٨٨).

٣/٢/١٩٨٨

• دخلت الانتفاضة الفلسطينية في ا لارض المحتلة يومها الثامن والخمسين، وتواصلت النشاطات المناهضة للاحتلال في كل مكان، فيما استمر الاضراب العام. وقد حيّت م.ت.ف. في بيان اصدرته لهذا الغرض، انتفاضة التجار وموقفهم الوطني الملتزم. وحدّد البيان للتجار فترة تمتد من الساعة الثانية الى الخامسة، بعد الظهر، لفتح محالّهم، حتى يحصل المواطنون على المواد الغذائية الضرورية (**وفا**، تونس، ٣/٢/١٩٨٨).

• ذكر ناطق عسكري باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية، ان مجموعة شهداء عنبتا، العاملة في الوطن المحتل، فجّرت عبوات ناسفة موقوتة داخل مركز للمخابرات الاسرائيلية في مدينة نهاريا. وقد أدى الانفجار الى اصابة عدد غير محدد من الأفراد، وتحطيم معظم محتويات المركز. أما أفراد المجموعة، فقد نجحوا في مغادرة منطقة العملية (**وفا**، ٣/٢/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال زيارته لمستوطنة نيلي، القريبة من رام الله: «لا يوجد، ولن يوجد، أي تجميد في بناء المستوطنات اليهودية الجديدة في كل اجزاء أرض ـ اسرائيل، بما

في ذلك [الضفة الغربية] وقطاع غزة والجولان». وقال شامير، أيضاً، ان ما يقترحه على المستوطنين في الضفة الغربية هو ان يكونوا أقوياء، وما يقترحه على الفلسطينيين هو ان يكونوا هادئين. وحول الوضع في المناطق المحتلة، قال شامير: «ان هذا الوضع يثير قلقنا؛ ولا ينبغي له ان يستمر؛ ومن الواجب ايجاد وسائل لايقافه؛ واننا لن نحقق ذلك من طريق المحادثات التي سوف نجريها، او تلك التي نجريها الآن» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٤).

• اعلن متحدث باسم الحكومة اليونانية ان بلاده لا تستطيع منع ابحار سفينة المبعدين (سفينة العودة) الفلسطينيين الى اسرائيل. وكان المتحدث يرد بذلك على الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية الاسرائيلية الى نظيره اليوناني (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٤).

• استقبل الامين العام المساعد لحزب البعث، في سوريا، عبدالله الاحمر، رئيس جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، خالد الفاهوم، وعضو قيادة الجبهة، عبدالمحسن أبو ميزر، ودار الحديث، خلال اللقاء، حول التطورات على الساحتين، العربية والدولية، والانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة ومتطلبات دعمها واستمرارها (**البعث**، ١٩٨٨/٢/٤).

• في لقائه مع ممثلي الاحزاب المغربية، قال الرئيس المصري، حسني مبارك: «ان الشعب الفلسطيني عبّر عن ارادته وحقه في الحياة والحرية؛ وهذا من بين المعطيات التي يجب ان يأخذها بعين الاعتبار كل المسؤولين، على مستوى الدول العظمى وعلى مستوى دول اوروبا وداخل اسرائيل» (**الاهرام**، ١٩٨٨/٢/٤).

١٩٨٨/٢/٤

• دخلت الانتفاضة الفلسطينية يومها التاسع والخمسين واستمرت الانشطة المناهضة للاحتلال على أشدها. في غضون ذلك، أكد بيان وزّع داخل الارض المحتلة تمسك جماهير الشعب الفلسطيني بمنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً وحيداً له وقائداً لنضاله. ودعا البيان رؤساء مجالس البلديات المعيّنين الى الاستقالة؛ كما دعا الى مقاطعة المنتوجات الاسرائيلية والامتناع عن دفع الضرائب (**وفا**، ١٩٨٨/٢/٤).

• أنهت اللجنة المركزية لـ «فتح» ومجلسها الثوري سلسلة اجتماعات كرّست للبحث في تصعيد الانتفاضة في فلسطين المحتلة. وسجّلت اللجنة والمجلس اعتزازهما بالانتفاضة وحييا الوحدة الوطنية الفلسطينية المجسدة على أرض الواقع، وحثّا على تحقيق مزيد من التكامل لتصعيد الانتفاضة (**وفا**، ١٩٨٨/٢/٤).

• قتل جنديان اسرائيليان واصيب ثالث بجروح في اشتباك مع مجموعة فدائيين من «فتح» وقع قرب كيبوتس يفتاح (**النهار**، ١٩٨٨/٢/٥). وذكر رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، ان هدف الفدائيين كان يتمثل في الوصول الى مستوطنة معيّنة ومهاجمة السكان وأخذ رهائن منهم، وتقديم مطالب مختلفة مقابل اطلاق سراحهم (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٥).

• اثر اللقاء بين الملك الاردني حسين والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، جدد بيان أصدره قصر الاليزيه تأكيد تأييد فرنسا عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**البعث**، ١٩٨٨/٢/٥).

• دان ممثلو دول عديدة أعمال اسرائيل في المناطق المحتلة في اطار مناقشات لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة، والتي نظمت في جنيف. وقد انضم الى ادانة اسرائيل ممثلو الصين وفرنسا والاتحاد السوفياتي وبريطانيا (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/٥).

١٩٨٨/٢/٥

• في سياق جهودها لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية المستمرة، فرضت سلطات الاحتلال نظام منع التجول على ١٦ مدينة وقرية ومخيماً. وقد دفع العدو بتعزيزات عسكرية اضافية، تحسباً لمواجهة التظاهرات التي انطلقت من المساجد، بعد صلاة الجمعة (**وفا**، ١٩٨٨/٢/٥).

• قال مسؤول في م.ت.ف. انه تم تحديد موعد جديد لرحلة «سفينة العودة» التي تحمل مبعدين الى فلسطين (**الرأي**، ١٩٨٨/٢/٦).

• وصف رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، في حديث صحافي، مقترحات الحكم الذاتي الاميركية، بأنها تهدف الى تمييع الانتفاضة الشعبية في الارض المحتلة. وقال الرفاعي ان المبعوث الاميركي، فيليب حبيب، لم يحمل، في اثناء زيارته الاخيرة

لعمان، تفاصيل ما وصف بالمبادرة الاميركية الجديدة لاحياء عملية السلام في الشرق الاوسط. وبيّن الرفاعي ان فكرة الادارة الذاتية تلتقي مع خطة الحكم الذاتي التي كانت جزءاً من اتفاقيتي كامب؛ وأضاف ان الاردن رفض هاتين الاتفاقيتين ويعتبرهما قد دفنتا تماماً. وأكد الرفاعي رفض الاردن أي تحرك لا يهدف الى ضمان حقوق الشعب الفلسطيني وانسحاب اسرئيل من الاراضي العربية المحتلة (**الرأي**، ١٩٨٨/٢/٦). من جهته، قال الرئيس المصري، حسني مبارك، في روما، ان موضوع الحكم الذاتي مضى عليه الزمن (**الأهرام**، ١٩٨٨/٢/٦).

• اجتمع المبعوث الاميركي، ريتشارد مورفي، في لندن، مع وزير الخارجية البريطانية، جيفري هاو، وشرح له تفاصيل المبادرة الاميركية الخاصة بالشرق الاوسط، وطلب تأييد بريطانيا لها. وفيما بدأ مورفي جولة مكوكية جديدة على الشرق الاوسط، قالت مصادر في العاصمة الاردنية ان التحرك الاميركي الجديد سوف يكون بداية لعدة جولات مكوكية يقوم بها مورفي وغيره من المبعوثين، تمهيداً لزيارة يقوم بها وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس. وذكرت هذه المصادر ان جولة مورفي تهدف الى اقناع اطراف عربية، بينها سوريا والسعودية، بأهمية عدم معارضة خطة السلام الاميركية (**الرأي**، ١٩٨٨/٢/٦).

١٩٨٨/٢/٦

• دخلت الانتفاضة الفلسطينية في ا لارض المحتلة شهرها الثالث، وتصاعدت أنشطتها، فيما صعّدت سلطات الاحتلال اجراءاتها القمعية. وقد عززت سلطات الاحتلال قواتها العسكرية في الضفة الغربية والقطاع، واستنفرت قوى المستوطنين الاسرائيليين العنصريين، فقاموا بمهاجمة المدارس والنساء والمنازل ودور العبادة. وقد جددت القيادة الموحّدة للانتفاضة الدعوة الى الاضراب العام (**الرأي**، ١٩٨٨/٢/٧). وقد قتلت، في مخيم العروب، شمال الخليل، سيدة عربية برصاص جنود الجيش الاسرائيلي، خلال الأعمال المناهضة للاحتلال التي وقعت في المخيم، واشترك فيها مئات السكان؛ في حين اصيب جندي اسرائيلي اصابة طفيفة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/٧).

• أُلقيت زجاجة حارقة على قاعدة عسكرية اسرائيلية في وسط مدينة يافا. ويعتبر ذلك حادثاً نادراً، من ناحية الوسيلة المستخدمة ومكان الحادث. وقد اعتقلت الشرطة مواطناً عربياً (٢١ سنة) من يافا (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٧).

• نظّمت «اللجنة العامة لمناهضة الاحتلال في المناطق المحتلة» وجماعات من اليسار تظاهرة طلابية في مدينة حيفا. وتعتبر هذه أول تظاهرة من نوعها في حيفا منذ سنوات عديدة. وحمل المتظاهرون لافتات، ورددوا شعارات، تدين السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة (**دافار**، ١٩٨٨/٢/٧).

• عقدت الاحزاب والقوى الوطنية اللبنانية اجتماعاً لوضع اللمسات الاخيرة على اعلان الهيئة الوطنية اللبنانية لدعم انتفاضة الوطن المحتل. ومن المتوقع ان تضم هذه الهيئة شخصيات سياسية وطنية مستقلة وعدداً من النواب، بالاضافة الى الاحزاب والمنظمات السياسية (**البعث**، ١٩٨٨/٢/٧).

• أعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها ازاء الانباء التي تلقتها عن تعذيب الفلسطينيين في المناطق المحتلة، بما في ذلك ضربهم في مواقع حساسة في الجسد. وانتقدت المنظمة أعمال الضرب والقتل التي تمارسها اسرائيل ضد الفلسطينيين (**هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٧).

• أجرى مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، الذي يزور دمشق محادثات مع وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، تناولت مجمل القضايا الراهنة في المنطقة، وما يتصل منها بمشاريع السلام المطروحة والوضع في لبنان. وبعد المحادثات، التي استغرقت خمس ساعات، قال مورفي للصحافيين: «لقد بحثنا افكاراً جديدة حول مسيرة السلام». في غضون ذلك، انتقدت الاذاعة السورية السياسة الاميركية وقالت، في تعليق لها، ان الحكومة الاميركية بحاجة الى اعلان موقف سياسي واضح، لا الى مناورات او ارسال المبعوثين الاميركيين (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٢/٧).

• أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، عقب عودته الى مصر، من جولة زار خلالها الولايات المتحدة والمغرب وعدداً من الدول الاوروبية، ان الاتصالات الجارية، الآن، تدور حول عقد المؤتمر الدولي الذي تم الاتفاق عليه بالفعل. وقال مبارك: «ان التركيز، في الوقت الراهن، سيكون على ايجاد حل نهائي للقضية، وهو ما تجري المساعي بشأنه

الآن» (**الأهرام**، ٧/٢/١٩٨٨).

١٩٨٨/٢/٧

• سقط سبعة شهداء وأصيب مئات بجراح من المواطنين الفلسطينيين في الارض المحتلة، فيما تصاعدت الانتفاضة. وقد امتدت أنشطة الانتفاضة، فشملت مدن الضفة الغربية وقطاع غزة، وقراهما ومخيماتهما (**الرأي**، ٨/٢/١٩٨٨).

• قال رئيس قيادة الأسلحة الميدانية الاسرائيلية، اللواء اوري ساغي، في معرض رده على اسئلة مراسلين عسكريين حول تأثير الاحداث في المناطق المحتلة على الجيش الاسرائيلي: «ان خطة عمل الجيش الاسرائيلي للسنة المقبلة لم يتم الانتهاء منها بعد. لكن يمكن افتراض انه سوف يكون هناك زيادة في حجم القوات العاملة في المناطق المحتلة، فضلاً عن اعداد القوة للحرب». وقال ساغي، أيضاً: «انني لا استطيع التنبؤ بما سوف يكون، فذلك أمر حساس وغير سهل. فالجيش الاسرائيلي لا يختار المهام المنوطة به، وانما يفعل حسبما يُطلب منه» (**عل همشمار**، ٨/٢/١٩٨٨).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون: «ان عمليات مثل الاعتداء على السيارات العربية [من جانب المستوطنين اليهود] تؤدي الى زيادة حالة الغليان، وتضع صعوبات أمام قوات الأمن» (**عل همشمار**، ٨/٢/١٩٨٨).

• استقبل الرئيس السوري، حافظ الاسد، المبعوث الاميركي، ريتشارد مورفي، وتسلّم منه رسالة وجهها اليه الرئيس الاميركي، رونالد ريغان. وقد دار الحديث حول التطورات الراهنة في المنطقة وجوانبها المختلفة وانعكاسات انتفاضة الشعب الفلسطيني، اقليمياً وعالمياً (**البعث**، ٨/٢/١٩٨٨).

• قال السفير السوفياتي في القاهرة ان موسكو تجري اتصالات مع أعضاء مجلس الأمن الدولي حول تمهيد الطريق لعقد المؤتمر الدولي لاحلال السلام في الشرق الاوسط. وذكر السفير، عقب لقاء عقده مع وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، ان انتفاضة الارض المحتلة تظهر الحاجة الى التحرك الى امام، وبسرعة، وحل المشكلة (**القبس**، ٨/٢/١٩٨٨).

• وصل الملك الاردني حسين، ومعه عقيلته، الى بون، في سياق جولته الاوروبية. وقد تباحث الملك مع وزير الخارجية الالماني الاتحادي، هانز ديتريش غينشر. واستعرض الجانبان العلاقات الثنائية، والجهود المبذولة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، والحرب الايرانية ـ العراقية (**الرأي**، ٨/٢/١٩٨٨).

• استقبل ولي عهد الاردن، الأمير حسن، نائب رئيس مجلس الدولة البلغاري، بيتر تاتنشيف، وتسلم منه رسالة موجهة الى الملك حسين من الرئيس البلغاري تتضمن دعوة للملك الى زيارة بلغاريا. وقد أكد الضيف البلغاري دعم بلاده لعقد المؤتمر الدولي للسلام (**الرأي**، ٨/٢/١٩٨٨).

١٩٨٨/٢/٨

• في جلسة مشتركة عقدتها اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ولجنة الطوارىء المنبثقة منها، لمتابعة شؤون الانتفاضة الفلسطينية، قلد رئيس اللجنة، ياسر عرفات، د. كريس يانو وسام نجمة فلسطين، وهو أعلى وسام فلسطيني، وذلك تقديراً لخدماته التي قدمها الى أبناء الشعب الفلسطيني طوال فترة حصار مخيم شاتيلا، التي استمرت ثلاث سنوات (**وفا**، ٨/٢/١٩٨٨).

• واصل المواطنون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين انتفاضتهم ضد الاحتلال. وقد سقط، خلال المواجهات مع قوات الاحتلال، شهيدان جديدان، هما عبدالباسط عبدالله (٢٥ سنة)، من كفرقدوم، قرب نابلس، واياد محمد عقل، من مخيم البريج في قطاع غزة. وشهدت مدن وقرى ومخيمات الارض المحتلة تظاهرات صاخبة تحدت الحصارات العسكرية وحظر التجول المفروض عليها. ووقعت اعنف الاشتباكات، خصوصاً في القدس والخليل وغزة وخان يونس، حيث رشق المتظاهرون جنود جيش الاحتلال وآلياتهم بالحجارة والزجاجات الحارقة وأقاموا الحواجز على الطرق وعند المداخل واشعلوا اطارات السيارات. كما عمّ الاضراب الشامل انحاء الارض المحتلة (**الرأي**، ٩/٢/١٩٨٨). وقد أكدت م.ت.ف. ان السبيل الوحيد لانهاء الانتفاضة في الارض المحتلة هو انهاء الاحتلال الاسرائيلي. وقال متحدث باسم المنظمة، في تونس، ان انسحاب اسرائيل ينبغي ان تتبعه وصاية للامم المتحدة حتى يمكن للفلسطينيين ان يقرروا مصيرهم (**الرأي**، ٩/٢/١٩٨٨). على صعيد آخر، نفى بيان

لناطق فلسطيني مزاعم روّجها وزير خارجية اسرائيل، شمعون بيرس، أشارت الى ان م.ت.ف. أبدت استعدادها للدخول في مفاوضات مع الكيان الصهيوني (**وفا**، ٨/٢/١٩٨٨).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، خلال زيارته لمرج ابن عامر، كضيف على مجلس غلبواع الاقليمي: «ان اسرائيل تجد صعوبة في ايجاد حل للمتظاهرين المسلحين بالحجارة، بسبب الضوابط الاخلاقية التي اخذتها على عاتقها». وأكد بيرس ان الجيش الاسرائيلي لا يملك حلاً عسكرياً لراشقي الحجارة. وأضاف، ان «الاردن من شأنه، في مقابل ذلك، ان يعالج تلك الاوضاع بأساليب خاصة به أكثر فعالية وجدوى» (**هآرتس**، ٩/٢/١٩٨٨).

• دعا عضو الكنيست، يوسي ساريد، رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات الى الصعود على ظهر سفينة المبعدين، والوصول الى اسرائيل، والتحدث حول حل النزاع الدموي بين الشعبين. وقال ساريد: «ان فكرة السفينة هي، دون شك، فكرة ناضجة جداً ومثيرة، وسوف تجعل الفلسطينيين يحظون بنقاط تفوق لصالحهم. وان من يطرد اشخاصاً من وطنهم وبيت آبائهم، لا بد ان يدرك انه سوف يجدهم، بمرور الايام، عائدين على وجه الماء» (**دافار**، ٩/٢/١٩٨٨). وقال عضو الكنيست، امنون لين، انه لا ينبغي النظر الى سفينة المبعدين على انها خدعة اعلامية لمرة واحدة، وانما هي خطوة في اجراءات مخطط لها جيداً من قبل م.ت.ف. تهدف الى تقويض قوة اسرائيل من الداخل، واثارة الرأي العام العالمي لتأييد القضية الفلسطينية (**دافار**، ٩/٢/١٩٨٨).

• قال الملك الاردني حسين، الذي يزور بون، عاصمة المانيا الاتحادية، ان الاخفاق في حل مشاكل منطقة الشرق الاوسط، بشكل عادل واستناداً الى التقاليد الدولية المرعية، سوف يزيد في التوتر مع ازدياد خطر الانفجار الذي لا يمكن السيطرة عليه (**الرأي**، ٩/٢/١٩٨٨). وفي عمان، صرح وزير الاعلام الاردني، د. هاني الخصاونة، بأن الاردن يرحّب بأي تحرك او مبادرة لحل القضية الفلسطينية، حين يكون الهدف الحقيقي التوجه نحو عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، على أساس الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة وتطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يتضمنان، وفق قول الوزير، معالجة القضية الفلسطينية من جوانبها كافة (**المصدر نفسه**). في غضون ذلك، بدأ وزراء خارجية دول السوق الاوروبية المشتركة اجتماعاتهم في بون، بحضور الملك الاردني حسين، لمناقشة الاوضاع في الارض العربية المحتلة. وذكرت مصادر مسؤولة، في العاصمة الالمانية الاتحادية، ان هذا المجلس الوزاري سوف يبحث في سبل اعطاء دفعة جديدة لجهود السلام في الشرق الاوسط واحتمالات عقد المؤتمر الدولي للسلام (**الاهرام**، ٩/٢/١٩٨٨).

• بدأ المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي مباحثات، خلف أبواب مغلقة، مع المسؤولين السعوديين، بعد اخفاقه في اقناع سوريا بتغيير موقفها من قضية السلام. وكان مورفي أمضى ثلاثة أيام في مباحثات في دمشق. وقال مسؤولون في دمشق، اثر ذلك، ان سوريا ابلغت الى مورفي انه يتوجب على اسرائيل الانسحاب من الاراضي المحتلة (**القبس**، ٩/٢/١٩٨٨). وفي موسكو، وصفت صحيفة «برافدا» المبادرة الاميركية الجديدة بأنها تستهدف كبح التقدم في ايجاد حل لمشكلة الشرق الاوسط. وذكرت الصحيفة ان واشنطن تحاول انتزاع زمام المبادرة واطالة الوقت، ليس الا. وأضافت «برافدا» ان زيارة الرئيس المصري حسني مبارك، الى واشنطن اظهرت، من جديد، ان الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الاميركية عاجزة عن التأثير في الموقف الاميركي ازاء قضية التسوية السلمية لمشكلة الشرق الاوسط (**البعث**، ٩/٢/١٩٨٨).

١٩٨٨/٢/٩

• تواصلت الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة لليوم الرابع من شهرها الثالث، دون ان تفقد زخمها واندفاعها. وقد سقط في المواجهات الشعبية مع جنود الاحتلال الاسرائيلي شهيدان جديدان، هما نبيل عبداللطيف ابو خليل (١٦ سنة)، من عتيل، شمال طولكرم، وخضر فؤاد طرزي (٣٢ سنة)؛ واصيب بجراح ٣٦ مواطناً (**الرأي**، ١٠/٢/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، خلال جولته على قطاع غزة وجنوب الضفة الغربية، انه يعتقد بأن أكثر من ٩٠ بالمئة من حوادث العنف التي وقعت في المنطقة، خلال الأيام الاخيرة، قد نبعت من استغلال عناصر متطرفة شائعة وصول مستوطنين الى المنطقة، حيث حرّضت السكان على الخروج الى الشوارع. وأعرب رابين عن اعتقاده بأن

أهمية السياسة التي رسمها لتحقيق الهدوء في المناطق المحتلة لا تزال قائمة، على الرغم من ان النتيجة لم تتحقق بعد (**هآرتس**، ١٠/٢/١٩٨٨).

• غادر عمان، الى اثينا، ١٠٥ ممن ابعدتهم السلطات الاسرائيلية من الارض المحتلة، اضافة الى ٢١ شخصية أردنية. ويرأس هؤلاء رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، الذي يرأس «لجنة سفينة العودة». وصرح مصدر فلسطيني، في اثينا، بأن السفينة سوف تبحر اليوم في طريقها من اثينا الى ميناء حيفا (**القبس**، ١٠/٢/١٩٨٨). وفي اسرائيل، قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في الاحتفال بالذكرى السنوية الرابعة والاربعين لسفينة المهاجرين اليهودية «اغوز»، التي غرقت في البحر المتوسط سنة ١٩٦١، وهي في طريقها الى اسرائيل: «ان ارسال سفينة المطرودين، من اليونان الى شواطىء اسرائيل هو بمثابة عمل معادٍ يشكل خطراً على دولة اسرائيل» (**عل همشمار**، ١٠/٢/١٩٨٨). ودان القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، شمعون بيرس، حكومة اليونان، التي سهّلت الاعداد لرحلة «سفينة العودة»؛ ووصف عملها بأنه خسيس (**المصدر نفسه**). وأعلن وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان السفينة لن يُسمح لها بالوصول الى شواطىء اسرائيل. وقال رابين، خلال جولته على قطاع غزة: «انه لا ينبغي تمكين السفينة من الوصول الى شواطىء اسرائيل، وان الدولة تعتزم عدم السماح للفدائيين بتنفيذ مؤامرتهم» (**المصدر نفسه**). وقال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون: «ان ما يثير قلقي هو تبرع اشخاص مختلفين في اسرائيل، يعتزمون الصعود الى السفينة لاستقبال الفدائيين. فاما ان مساً من الجنون قد اصابهم، واما انهم يريدون، عمداً، الانتحار» (**المصدر نفسه**).

• أعرب السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، عن اسفه لتصاعد أعمال العنف في الاراضي المحتلة، وأكد، في بيان له، انه يجب على اسرائيل ان تدرك ان مشكلة الارض المحتلة لن تحلّ، أبداً، بالقمع؛ وطالب اسرائيل بوجوب الالتزام باحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب (**الاهرام**، ١٠/٢/١٩٨٨).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي، سفير بلجيكا لدى تونس، وبحث معه في آخر تطورات الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة. وفي الاجتماع، حث القدومي دول المجموعة الاوروبية، على اتخاذ اجراءات عملية لانهاء الاحتلال وتقديم الحماية والمعونة الدوليتين للشعب الفلسطيني، واستنكار اجراءات اسرائيل القمعية (**وفا**، ٩/٢/١٩٨٨).

• في اجتماع مجلس الوزراء، برئاسته، شرح الرئيس المصري، حسني مبارك، نتائج جولته الاخيرة والمبادرة التي طرحها من اجل تحريك العمل لحل القضية الفلسطينية. وأوضح مبارك ان مصر فتحت ابوابها لتحريك القضية ودقت نواقيس الخطر للمجتمع الدولي الذي اصبح، بقياداته ومؤسساته، في حركة وتفاعل نشيطين، ومهيأ لتحرك عربي وفلسطيني يخدم القضية وانتفاضة الارض المحتلة (**الاهرام**، ١٠/٢/١٩٨٨).

• عاقب البرلمان الاوروبي اسرائيل بسبب ممارساتها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة. وقرر، للمرة الثانية على التوالي في غضون شهر واحد، عدم المصادقة على اتفاق التعاون الاوروبي ـ الاسرائيلي (**القبس**، ١٠/٢/١٩٨٨). في غضون ذلك، ذكرت مصادر اوروبية مطلعة ان الولايات المتحدة الاميركية طلبت من الدول الاوروبية الغربية عدم الضغط عليها لحملها على الموافقة على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط؛ كما طلبت من هذه الدول الامتناع عن تأييد المبادرة السوفياتية الجديدة بهذا الشأن (**المصدر نفسه**).

• في سياق الجولة التي يقوم بها على الشرق الاوسط، زار المبعوث الاميركي، ريتشارد مورفي، القاهرة لمدة ساعات قليلة، واجتمع مع الرئيس المصري، حسني مبارك، ومع وزير الخارجية، د. عصمت عبدالمجيد. وقد ناشد مورفي، في تصريح له، جميع الاطراف المعنية في الشرق الاوسط التحرك من اجل تحقيق السلام الشامل بين العرب واسرائيل (**الشرق الاوسط**، ١٠/٢/١٩٨٨). بعد هذه الزيارة، وصل مورفي الى اسرائيل، حيث التقى مع رئيس حكومتها، اسحق شامير (**السفير**، ١٠/٢/١٩٨٨). واجتمع مورفي مع شامير طيلة ما يزيد على الساعتين. وقد طرح شامير اسئلة ايضاحية عديدة حول الحكم الذاتي، والعلاقة بينه وبين التسوية النهائية، وماهية المفاوضات المباشرة، والمشتركين، والجدول الزمني للمباحثات، وغيرها من المواضيع. وأعلن مورفي انه سوف يعود، الآن، الى الولايات المتحدة، حيث يقدم

تقريراً الى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الذي سوف يرد قريباً على اسئلة رئيس الحكومة (**عل همشمار**، ١٠/٢/١٩٨٨). وقد اوضح شامير لمورفي رفضه أي خروج على مبادىء اتفاقية كامب ديفيد وعلى جدولها الزمني، في كل ما يتعلق بمفاوضات الحكم الذاتي؛ بينما أوضح له مورفي ان الملك حسين يرفض أي تسوية ترتكز على كامب ديفيد. وأعرب شامير عن رفضه مبادرة شولتس، التي تعتمد على افتتاح دولي وتقليص فترة التسوية المرحلية من خمس سنوات الى ثلاث سنوات، وبدء محادثات حول التسوية الدائمة في غضون هذا العام. وادعى شامير بأنه، بالنظر الى تعاظم النشاطات المناهضة للاحتلال في المناطق المحتلة، توجد أهمية كبيرة، بالذات، للحكم الذاتي، كفترة اختبار، قبل التسوية الدائمة (**هآرتس**، ١٠/٢/١٩٨٨). وقال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، انه اقترح على شامير عقد اجتماع مشترك مع مورفي، بيد ان شامير رفض هذا الاقتراح. وتعهد بيرس بذل قصارى جهده حتى لا تتبخر المبادرة الاميركية الجديدة، وان كان لا يوافق على كل بنودها (**عل همشمار**، ١٠/٢/١٩٨٨).

• سلم وزير الخارجية السعودية، الامير سعود الفيصل، الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، رسالتين من الملك فهد تتعلقان بالحرب الايرانية ـ العراقية والانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة (**النهار**، ١٠/٢/١٩٨٨).

١٠/٢/١٩٨٨

• عرض رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، خطة للسلام في الشرق الاوسط تتضمن الانسحاب من الاراضي المحتلة، وتنظيم انتخابات حرة تحت اشراف دولي، وعقد مؤتمر دولي بمشاركة المنظمة. وتتضمن الخطة وضع الارض المحتلة تحت رقابة مؤقتة لقوات الامم المتحدة الى حين اجراء الانتخابات (**الرأي**، ١١/٢/١٩٨٨). وأكد عرفات ان م.ت.ف. سوف تكون هي المنتصرة في هذه الانتخابات، لأنها تحظى بالتأييد المطلق والكامل من الاغلبية الساحقة للشعب الفلسطيني (**القبس**، ١١/٢/١٩٨٨).

• مع استمرار الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، اتسعت دائرة المصادمات والاشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي، فشملت معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة. وأعلن عن سقوط شهيد جديد، هو عماد حملاوي (٢٠ سنة)، في غزة (**الرأي**، ١١/٢/١٩٨٨).

• اعلن متحدث باسم م.ت.ف. في تونس، رفض المنظمة لمشروع المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي. وقال المتحدث ان م.ت.ف. سوف تقاوم هذه المشروع (**الشرق الاوسط**، ١١/٢/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في مقابلة مع صحيفة «دافار» الاسرائيلية انه يؤيد اجراء انتخابات للادارة الذاتية الفلسطينية، في اطار المبادرة الاميركية؛ وأضاف، انه من أجل تحريك المسيرة السياسية، سوف يكون مستعداً أيضاً، لتأييد «جدول زمني مقلص» للفترة الانتقالية. وأكد رابين انه لا يقصد انتخابات للسلطات المحلية في المناطق المحتلة؛ موضحاً انه اجتمع مع مساعد وزير الخارجية الاميركي، ريتشارد مورفي، وانه من الخطأ تجاهل الفلسطينيين سكان المناطق المحتلة (**دافار**، ١١/٢/١٩٨٨).

• اصدر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، تعليماته الى جهاز الامن وجهاز القضاء العسكري بالبدء في انشاء مرتبة قضائية للاستئناف في المحاكم العسكرية في المناطق المحتلة. وقد اتخذ رابين هذا القرار بعد دراسة توصيات محكمة العدل العليا في هذا الصدد، وقرر تبنّيها (**عل همشمار**، ١١/٢/١٩٨٨).

• أعلن ممثل م.ت.ف. في اليونان، فؤاد البيطار، ان تأخر ابحار «سفينة العودة» حتى يومنا هذا كان لأسباب أمنية وفنية، بما في ذلك تأخر بعض الشخصيات (**الشرق الاوسط**، ١١/٢/١٩٨٨).

١١/٢/١٩٨٨

• بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة الى الرئيس النيجيري، ابراهيم بابا نجيدا، حول آخر التطورات داخل الارض المحتلة والقضية الفلسطينية. وقام بنقل الرسالة مستشار عرفات للشؤون الافريقية. وقد أكد الرئيس النيجيري موقف بلاده الثابت الى جانب نضال الشعب الفلسطيني لاستعادة كامل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف (**وفا**، ١١/٢/١٩٨٨).

• شهدت الارض المحتلة، في اليوم الخامس والستين للانتفاضة الفلسطينية مواجهات جديدة

بين المواطنين، من جهة، وجنود الاحتلال وعصابات المستوطنين الاسرائيليين، من جهة أخرى، وذلك على الرغم من حظر التجول الذي يسود في مناطق عدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد امتدت الانتفاضة الى منطقة المثلث المحتلة في العام ١٩٤٨، حيث اندلعت تظاهرات جماهيرية في بلدة الطيبة، رفع المواطنون الفلسطينيون، خلالها، علم فلسطين، ورددوا هتافات تندد بالقمع الاسرائيلي. وقد اندفعت قوات حرس الحدود الاسرائيلية الى البلدة واطلقت النيران وقنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين. ورداً على ذلك، احرق أهالي الطيبة ثلاث سيارات اسرائيلية وحطموا سيارة للمستوطنين (**الرأي**، ١٢/٢/١٩٨٨). في غضون ذلك، أكدت القيادة الموحدة للانتفاضة، في بيان وزع في كل انحاء الارض المحتلة، الرفض القاطع لطريق كامب ديفيد، وطالبت بتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وايقاف الاجراءات الاسرائيلية القمعية، وعقد المؤتمر الدولي للسلام باشراف الامم المتحدة. كما أكدت، في البيان ذاته، مواصلة العمل الكفاحي حتى استعادة الحقوق الوطنية والقومية الثابتة للشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**).

• اعتقلت شرطة منطقة الشارون عشرة من سكان المثلث المتهمين بمناهضة الاحتلال. وكان شبان قاموا بتحطيم زجاج باص صغير، كما رشقوا الحجارة باتجاه جرافة، في اثناء محاولتها ازالة حاجز حجارة (**عل همشمار**، ١٢/٢/١٩٨٨).

• أُلقي القبض على خلية للفدائيين دخلت الى اسرائيل من طريق الحدود مع مصر. وتضم الخلية التابعة لـ «فتح» ثلاثة أشخاص. وكان هدفها القيام بعملية مساومة في احدى المستوطنات الجنوبية. وقد ألقي القبض على أعضاء الخلية، بعد معركة قصيرة في النقب. وهذا هو الحادث الأول، منذ سنوات، الذي يحصل عبر «حدود السلام» مع مصر (**عل همشمار**، ١٢/٢/١٩٨٨).

• «لا نناضل من أجل الحقوق الوطنية للفلسطينيين. هم يقومون بذلك بأنفسهم. نحن قلقون على دولة اسرائيل». هذا ما قاله حوالى ١٥٠ طالباً ومحاضراً في معهد وايزمان للبحوث، تظاهروا عند مدخل المعهد في رحوفوت، احتجاجاً على سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة. كما نظّمت تظاهرة مماثلة في حيفا، اشترك فيها عشرات من اليهود والعرب؛ وكانت هذه التظاهرة بمثابة اعداد للتظاهرة الكبرى المعدّ لانطلاقها قريباً (**عل همشمار**، ١٢/٢/١٩٨٨).

• أكدت مصادر م.ت.ف. ان «سفينة العودة» سوف تبحر خلال الساعات المقبلة، على الرغم من كل الضغوط التي تمارسها اسرائيل لمنع ابحارها. وأوضح متحدث باسم المنظمة ان اسرائيل تخوض حرباً، سرية وعلنية، لمنع السفينة من الابحار، وانها لجأت الى تهديد حياة أصحاب السفن اليونانيين وقباطنتها وعائلاتهم (**القبس**، ١٢/٢/١٩٨٨).

• غادر المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي منطقة الشرق الاوسط، بعد جولته الاخيرة عليها، عائداً الى واشنطن. واجتمع، فور عودته، بوزير الخارجية، جورج شولتس، الذي قد يقوم، هو نفسه، بزيارة للمنطقة، بعد انهاء زيارته المقررة لموسكو في ٢١/٢/١٩٨٨. وسوف يناقش شولتس، في موسكو، المقترحات الاميركية (**السفير**، ١٢/٢/١٩٨٨).

• أعلن متحدث باسم الامم المتحدة ان الحكومة الاميركية سوف تؤجل اعلان قرارها المتعلق بغلق ممثلية م.ت.ف. لدى المنظمة الدولية حتى الاسبوع المقبل. وسوف يقدم السكرتير العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، تقريراً الى الجمعية العامة بهذا الشأن (**الشرق الاوسط**، ١٢/٢/١٩٨٨). وكان الكونغرس الاميركي أقر، في كانون الاول (ديسمبر) الماضي، قانوناً يقضي بغلق جميع مكاتب م.ت.ف. في الولايات المتحدة، ويحظر على الاميركيين تبنّي وجهات نظر المنظمة، او تلقي اموالاً منها (**المصدر نفسه**).

• التقى الملك الاردني حسين، في فيينا، مع المستشار النمساوي فرانتس فرانيتسكي، وأجرى معه محادثات تركزت على الاوضاع في المنطقة العربية، خصوصاً الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة (**النهار**، ١٢/٢/١٩٨٨).

١٢/٢/١٩٨٨

• فيما تستمر انتفاضة الارض المحتلة، قدم الشعب الفلسطيني خمسة شهداء جدداً سقطوا برصاص قوات الاحتلال: ثلاثة في نابلس، وواحد في طولكرم، والخامس في الخليل. كما اصيب برصاص الاحتلال عشرات المواطنين. وذكر بعض وكالات الانباء ان عدداً من الطائرات الاسرائيلية كان يطلق النار على المتظاهرين من الجو، بعد خروج المصلين من المساجد (**الرأي**، ١٣/٢/١٩٨٨).

• دفنت قوات الاحتلال الاسرائيلي أربعة فلسطينيين أحياء في قرية سالم قرب نابلس، ولكن أهالي القرية تمكنوا من اخراجهم وهم أحياء، وان كانوا فاقدي الوعي، بعد رحيل القوة الاسرائيلية التي دفنتهم (**السفير**، ١٣/٢/١٩٨٨).

• علم المحرر السياسي لـ «الاهرام» ان اسرائيل تجري انشطة نووية عديدة في القارة القطبية الجنوبية (انتاركتيكا) بالتعاون مع فرنسا والنرويج وجنوب افريقيا، وأنها تحتفظ بوجود عسكري في هذه المنطقة. وقد أجرت اسرائيل ثلاثة تفجيرات نووية، أولها أجري في العام ١٩٧٩، والآخران في العام ١٩٨٦، وتم رصد التجارب الثلاث بواسطة وسائل الاستطلاع الاميركية والسوفياتية (**الاهرام**، ١٣/٢/١٩٨٨).

• تجاهلت قمة بروكسل لرؤساء حكومات ودول السوق الاوروبية المشتركة ازمة الشرق الاوسط، وغضّت النظر عن جرائم اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وفتحت المجال واسعاً للخطة الاميركية الاسرائيلية التي تهدف الى اجهاض الثورة الفلسطينية. وقد برّرت مصادر القمة هذا التجاهل بجسامة القضايا الاوروبية الداخلية (**القبس**، ١٣/٢/١٩٨٨).

• اصدرت محكمة ايطالية حكماً غيابياً بالسجن المؤبد على صبري البنا «أبو نضال» زعيم «فتح - المجلس الثوري»، وعلى احد مساعديه، عقب ادانتهما في قضية الهجوم الفدائي الذي نفّذ في مطار فيوميتشينو الايطالي، في العام ١٩٨٥، وتسبب في مقتل ١٦ شخصاً (**النهار**، ١٣/٢/١٩٨٨).

١٣/٢/١٩٨٨

• تتواصل انتفاضة الارض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وقد انفجر الوضع، على أشده، خصوصاً في نابلس، في أعقاب الحداد الرسمي على شهداء الانتفاضة الذين سقطوا يوم أمس، حين قام جنود الاحتلال الاسرائيلي بعمليات استفزازية في المدينة، أدت الى اندلاع تظاهرات ومصادمات عنيفة في القرى والمخيمات المجاورة. واطلق جنود الاحتلال النار على المتظاهرين، واستخدموا عيارات نارية من نوع حارق ومتفجر، وأدى ذلك الى استشهاد الشاب باسل الحيطان، واصابة عدد كبير من المواطنين (**الرأي**، ١٤/٢/١٩٨٨).

• هاجم عضو الكنيست يئير تسبان (مبام)، في الاجتماع الذي نظمته حركة «السلام الآن» الاسرائيلية، في القدس، وزير الدفاع، اسحق رابين، على سياسته في المناطق المحتلة، موضحاً ان «الصوت صوت شامير وشارون، والأيدي أيدي رابين». وقال: «انت يا اسحق رابين تدمر، في هذه الايام، مصادر القوة عند الجيش الاسرائيلي». ودعا تسبان الجنود الى عدم تنفيذ الاوامر غير القانونية بضرب الاولاد، بقسوة، لتسليم زملائهم (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٢/١٩٨٨).

• بدت م.ت.ف. مصمّمة على مواجهة ضغوط اسرائيل المنصبة لمنع «سفينة العودة» من الابحار باتجاه حيفا. وقد أعلنت المنظمة ان السفينة سوف تنطلق يوم غد (**الرأي**، ١٤/٢/١٩٨٨).

• بعث عضو الكنيست، دادي تسوكر (راتس)، برسالة الى وزير الدفاع، اسحق رابين، يطالبه فيها بتشكيل شعبة عمليات في الجيش الاسرائيلي، وظيفتها المحافظة على حقوق الانسان في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٤/٢/١٩٨٨).

• أعلنت المصادر الاميركية ان الاعلان عن ايفاد وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، الى الشرق الاوسط، في أواخر الشهر الحالي، يشير الى ان الولايات المتحدة قررت الالقاء بثقلها في جهود السلام، من أجل احراز تقدم (**الأهرام**، ١٤/٢/١٩٨٨).

١٤/٢/١٩٨٨

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الأمين العام المساعد للامم المتحدة ماراك غولدينغ. وأجري، في اللقاء، استعراض انتفاضة الارض المحتلة، وممارسات اسرائيل الارهابية، وسياسة القبضة الحديدية التي تتبعها ضد الشعب الفلسطيني. وأكد عرفات ان الشعب الفلسطيني سوف يستمر في نضاله العادل والمشروع من اجل تحقيق السلام، باسترجاع حقوقه الوطنية الثابتة، مؤكداً، كذلك، مسؤولية الامم المتحدة في توفير الحماية للشعب الفلسطيني (**وفا**، ١٤/٢/١٩٨٨). على صعيد آخر، تلقى عرفات رسالة من الرئيس الكوبي، فيديل كاسترو، وفيها تأكيد دعم كوبا غير المحدود لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

• تميّزت الانتفاضة المتواصلة في الارض المحتلة،

اليوم، بالامتداد الى هضبة الجولان السورية المحتلة، حيث وقعت مصادمات واشتباكات دامية. كما تميّزت احداث اليوم بحرق عدد كبير من السيارات والباصات الاسرائيلية، واستمرار الاضراب الشعبي والتجاري في العديد من المدن والقرى (**الرأي**، ١٥/٢/١٩٨٨).

• أعلنت م.ت.ف. عن استشهاد ثلاثة كوادر عسكرية قيادية في «فتح»، جراء انفجار السيارة التي كانت تقلهم في مدينة ليماسول القبرصية. والشهداء الثلاثة هم مروان كيالي ومحمد باسم التميمي (حمدي) ومحمد حسن البحيص (ابو حسن قاسم) (**القبس**، ١٥/٢/١٩٨٨). واتهم متحدث باسم المنظمة عملاء اسرائيل بتفجير السيارة (**النهار**، ١٥/٢/١٩٨٨).

• اعتقل جنديان اسرائيليان بتهمة دفن أربعة شبان عرب في قرية سالم، بالقرب من نابلس، وهم احياء. وعلم ان ممثل الصليب الاحمر قام بزيارة القرية وأجرى تحقيقاً في القضية. وقال مصطفى عبدالمجيد، احد الاربعة الذين دفنوا احياء، ان النقيب تشارلي، من الادارة المدنية، كان مع الجنود (**يديعوت احرونوت**، ١٥/٢/١٩٨٨).

• طلب الوزير الاسرائيلي يوسف شابيرا من زميله وزير الدفاع ان يغلق، لمدة نصف سنة، كل محل تجاري يرفض صاحبه فتحه، ويمنع كل عربي اشترك احد افراد عائلته في نشاطات مناهضة للسلطات المحتلة من العمل داخل الخط الاخضر (**معاريف**، ١٥/٢/١٩٨٨).

• أكد مصدر فلسطيني، في اثينا، ان م.ت.ف. استطاعت التغلّب على الضغوطات التي مارستها اسرائيل والصهيونية لمنع ابحار «سفينة العودة». وقال المصدر ان السفينة سوف تبحر اليوم، متوجهة الى حيفا، وعلى متنها ١٣٠ مبعداً و ٢٠٠ صحافي و ٢٠٠ شخصية عالمية، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الدولي الخاص بعودة المبعدين الفلسطينيين الى وطنهم (**القبس**، ١٥/٢/١٩٨٨).

• تركزت محادثات الرئيس السوري، حافظ الاسد، مع رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي، الذي وصل الى دمشق، أمس، في زيارة سريعة، على قضيتين اساسيتين: قضية الشرق الاوسط والتحركات التي تشهدها المنطقة بشأنها؛ والعلاقات السورية ـ العراقية. وقد حمل الرفاعي الى الاسد رسالة من الملك حسين، شرح الملك فيها موقفه الذي ابلغه الى الادارة الاميركية، وهو رفض التسويات الجانبية والمنفردة للقضية الفلسطينية، بما في ذلك التلويح الاميركي بتطبيق الحكم الذاتي في الارض المحتلة (**الشرق الاوسط**، ١٥/٢/١٩٨٨).

١٥/٢/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي يزور الكويت، مع ولي العهد الكويتي رئيس الوزراء، الشيخ سعد العبدالله الصباح، وتناول البحث، في الاجتماع، آخر تطورات الوضع داخل الوطن المحتل، وخصوصاً الانتفاضة، وكذلك الموقف الدولي الخاص بالقضية الفلسطينية وبحماية الشعب الفلسطيني الموجود تحت سلطة الاحتلال (**وفا**، ١٥/٢/١٩٨٨).

• واصل المواطنون الفلسطينيون انتفاضتهم ضد الاحتلال الاسرائيلي وخرجوا في تظاهرات في أنحاء مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، متحدين تهديدات السلطات الاسرائيلية باتخاذ مزيد من الاجراءات القمعية. وقد حمل المواطنون في مدن الضفة والقطاع نعوشاً رمزية ملفوفة بعلم فلسطين، وردّدوا شعارات تندد بالعدو الاسرائيلي وتطالب باجلاء قواته، واشتبكوا مع الجنود الاسرائيليين بالحجارة والقضبان الحديدية، بينما رد الجنود باطلاق الأعيرة النارية والقنابل المسيلة للدموع (**القبس**، ١٦/٢/١٩٨٨).

• استطاعت أجهزة المخابرات الاسرائيلية ان تفجر عبوة ناسفة في سفينة «سول فرين»، في ميناء ليماسول، في قبرص، وهي السفينة التي تم اعدادها لنقل المبعدين الفلسطينيين ومرافقيهم من الصحافيين والشخصيات العالمية، الى حيفا. وقد اصيبت السفينة باضرار منعتها من الابحار في الوقت المحدد. وبهذا تأجلت، مرة أخرى، رحلة «سفينة العودة» (**القبس**، ١٦/٢/١٩٨٨).

• قال وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، غاد يعقوبي: «ان علينا ان نكون مستعدين لاجراء مفاوضات مع ممثلية فلسطينية تعترف باسرائيل وتكون مستعدة للوصول الى اتفاق سلام»، واضاف، انه «لو كان المعراخ في السلطة لكنا، الآن، في ذروة مفاوضات سياسية». ووصف يعقوبي معارضة الليكود لصيغة «اراض مقابل سلام» بأنها تعني

تنكراً لاتفاقيتي كامب ديفيد، ومحاولة لافشال المسار السياسي (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٢/١٩٨٨).

• قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، انه يرفض اقتراح وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، بشأن المناطق المحتلة. وتطرق شارون، في اثناء جولة على مصانع الكيبوتسات الاقليمية في منطقة النقب، الى الوضع في المناطق المحتلة، فقال: «نحن نقترب مما يسمى حالة طوارىء. اليوم لا يسخرون مني لأنني حذرت من الوضع الجديد الذي نتج والذي يلزم باتخاذ سبل جديدة» (**يديعوت احرونوت**، ١٦/٢/١٩٨٨). على الصعيد ذاته، قال وزير الدفاع، اسحق رابين، انه يؤيد مبدأ «سلام مقابل أرض»، لكنه يرفض، بشكل قاطع، «سلاماً مقابل الارض كلها»؛ وأضاف انه يؤيد سلاماً بدون اقتلاع مستوطنات (**معاريف**، ١٦/٢/١٩٨٨).

• قال الرئيس المصري، حسني مبارك، في تصريحات للصحافيين شرح فيها دوافعه الى تقديم مبادرته: «ان استمرار استخدام العنف ضد المواطنين في الارض المحتلة الذين يشعرون بالظلم سوف يفاقم الاخطار. ولذلك، فنحن نقول انه لا بد من ان نمضي في اتجاه الحل السريع، ولا ننتظر لأن تتطور الانتفاضة الى ما هو اسوأ في الداخل، وفي الخارج» (**الاهرام**، ١٦/٢/١٩٨٨). وكان مبارك استقبل رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، الذي وصل الى القاهرة في زيارة تستغرق يوماً واحداً. وقد نقل الرفاعي الى مبارك رسالة من الملك حسين؛ كما نقل رد مبارك عليها. وأعلن الرفاعي: «اننا نصر على عقد مؤتمر دولي للسلام بدعوة من السكرتير العام للامم المتحدة، وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بالاضافة الى جميع أطراف النزاع، بما فيها م.ت.ف. للتوصل الى سلام دائم وعادل وشامل». وقال الرفاعي ان انتفاضة الارض المحتلة سوف تستمر الى ان تزول الاسباب التي دفعت اليها. وذكر ان الانتفاضة غيّرت الكثير من المعادلات السياسية، ودفعت الى المزيد من الاهتمام بضرورة ايجاد حل عادل يضمن انهاء الاحتلال (**المصدر نفسه**، ١٦/٢/١٩٨٨).

• نددت لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان، في جنيف، بالجرائم التي ترتكبها اسرائيل في الاراضي المحتلة. وقد تم التصويت على قرار بهذا الشأن بأغلبية كبيرة، بينما امتنعت الولايات المتحدة الاميركية واليابان ودول اوروبية غربية عن التصويت (**البعث**، ١٦/٢/١٩٨٨).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

• Schachter, Ken; "Strangers in the Promised Land", *The Jerusalem Post,* 30/1/1988, pp. 13 - 14.

• Maoz, Shlomo and Avi Temkin; "It's Better to be an Ashkenazi", *The Jerusalem Post,* 6/2/1988, p. 17.

○ الاحزاب والتكتلات

• «الانتفاضة تتحدى شامير داخل حزبه»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٤، العدد ١٩٤، ١٩٨٨/١/٢٥، ص ١٠ ـ ١١.

• «انسحاب النائب دراوشة؛ الصوت العربي سيحسم الانتخابات التشريعية القادمة»، **البيادر السياسي** (القدس)، السنة ٧، العدد ٢٨٧، ١٩٨٨/٢/٦، ص ٤٤.

• جاد، عماد؛ «رؤى وسياسات الاحزاب الصهيونية تجاه العرب في فلسطين المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ٢٧.

• الجعفري، وليد (مُعد)؛ «صليبا خميس: تجربتي في ' راكح ' »، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٨٨ ـ ٩٧.

• السعدي، خليل؛ «خلافات داخل الليكود والمعراخ [جرّاء الانتفاضة الفلسطينية ـ تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١١٩ ـ ١٢٣.

• عنباري، بنحاس؛ «استقالة عوزي برعام بداية المعركة ضد اسحق رابين»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٥، ١٩٨٨/١/٢٣، ص ٤٨.

• Black, Ian; "Cracks in Israeli Coalition", *The Guardian Weekly,* 24/1/1988, p. 8.

• Wallfish, Asher; "In the Unity Coalition, Indecision Rules", *The Jerusalem Post,* 30/1/1988, p. 3.

○ الاستيطان والمستوطنات

• Black, Ian; "Zionist Demand New Settlements", *The Guardian Weekly,* 17/1/1988, p. 1.

• Friedman, Robert J.; "Jewish Zealots Plan 'Redemption' of Arab Jerusalem", *The Guardian Weekly,* 24/1/1988, p. 19.

• Rabinovich, Abraham; "Clouds over Samaria", *The Jerusalem Post,* 30/1/1988, p. 9.

○ الاقتصاد

• Landau, Pinhas and Asher Wallfish; "Nissim Wins Victory on State Budget", *The Jerusalem Post,* 16/1/1988, p. 5.

• Landau, Pinhas; "The Budget at a Glance", *The Jerusalem Post,* 16/1/1988, p. 5.

○ بيانات وتصريحات

• «[نص العريضة التي وقعها ٦٠٠ محاضر اسرائيلي والتي تدين الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة]»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٢٤٩، ١٩٨٨/٢/١٤، ص ٢٦؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٢/٥.

• هيس، أريه؛ «اقتراح لمذكرة تفاهم بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٨، ١٩٨٨/٢/١٣، ص ٤٧.

• وايزمان، عيزر؛ «نص مقترحات [وايزمان]»، **صوت البلاد** (نيقوسيا)، السنة ٤، العدد ١٤٦،

١٩٨٨/٢/٢، ص ٤٣.

○ السياسة والحكومة

• Burston, Bradley; "The Unrest and the Voter", *The Jerusalem Post,* 16/1/1988, p. 3.

• Goell, Yosef; "The Unpredictable Floaters", *The Jerusalem Post,* 13/2/1988, p. 7.

• Shapiro, Allan E.; "Rabin and the National Interest", *The Jerusalem Post,* 6/2/1988, p. 9.

○ الشؤون العسكرية

• ربيع، محمد عبدالعزيز؛ «قدرات اسرائيل العسكرية والسياسية؛ المعنى والمتطلبات»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٥٦ ـ ٦٦.

• Katzenell, Jack; "Minorities in the IDF [Israel Defense Forces]", *Israel Defense Forces Journal,* Vol. IV, No. 3, Fall 1987, pp. 44 - 46.

• Krivine, David; "Where the Public can Join the Deffence Debate", *The Jerusalem Post,* 23/1/1988, p. 12.

• "The Artillery Corps - 1948 to the Present", *Israel Defense Forces Journal,* Vol. IV, No. 3, Fall 1987, pp. 17 - 20.

○ العلاقات الخارجية

• ناصر، نديم؛ «احتدام الخلاف بين الفاتيكان واسرائيل»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤١٧، ١٩٨٨/٢/٣، ص ١٦ ـ ١٩.

• Blitzer, Wolf; "U.S. Aid Package Trapped in 'Bureaucratic Nightmare' ", *The Jerusalem Post,* 16/1/1988, p. 6.

• Johnstone, Diana; "Germany's Greens and Israel; The Theme is too Much", *MERIP: Middle East Report,* Vol. 17, No. 149, November/December 1987, pp. 44 - 45.

• McGrory, Mary; "Reticence in Face of the Jewish Lobby", *The Guardian Weekly,* 17/1/1988, pp. 17 - 18.

• Shalev, Menachem; "Shamir 'Initiative' to Mend Bleak Image", *The Jerusalem Post,* 16/1/1988, pp. 1 - 2.

•—.— ; Soviets Asked to Admit Israeli Consular Group", *The Jerusalem Post,* 16/1/1988, p. 6.

•—.— ; Soviets Say O.k. to Visit by Israeli Diplomats", *The Jerusalem Post,* 30/1/1988, pp. 1 - 2.

العالم العربي

• ابو النصر، عبدالكريم؛ «قرار مصري ـ عربي بالغاء كامب ديفيد»، **المستقبل** (باريس)، السنة ١١، العدد ٥٧٠، ١٩٨٨/١/٢٣، ص ١٤ ـ ١٦.

• «الشخصيات الوطنية المصرية في استفتاء لـ ' الهدف ' : سحب السفير المصري أقل المطلوب، ومبادرة مبارك تكاد تكون مشروع روجرز جديداً»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٨٩٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ٢٨ ـ ٣١.

• عليوه، السيد؛ «البعد السياسي للتوازن الاستراتيجي بين مصر واسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٤٤ ـ ٥٥.

• المختار، صلاح؛ «جولة مبارك الخليجية أثارت المخاوف في اسرائيل وايران»، **التضامن** (لندن)، السنة ٥، العدد ٢٥٢، ١٩٨٨/٢/٦، ص ٢٥ ـ ٢٦.

• «[مقتطفات من بيان المجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب حول الانتفاضة الفلسطينية]»، **الصخرة** (الكويت)، السنة ٤، العدد ١٧٨، ١٩٨٨/١/٢٦، ص ١٨ ـ ٢٠.

• «[نص نداء ٢٣٠ من المحامين في الاردن:] نطالب بفتح الحدود أمام المناضلين لقتال العدو الصهيوني»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٨، ١٩٨٨/١/٢٦، ص ٢١.

فلسطين

○ الاقتصاد

• الاسطل، عواد؛ «السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة»،

شؤون فلسطينية، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٤٣.

• البحر، وفاء؛ «اقتصاد المناطق المحتلة؛ انفصال تدريجي»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٥، ٢٣/١/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٣٠.

• حماد، عبدالقادر؛ «الانتاج الاقتصادي في الضفة الغربية»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٦، ٣٠/١/١٩٨٨، ص ٥٨.

• موسى، ابراهيم؛ «مشكلة المياه في حي الشجاعية [بغزة]»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٦، ٣٠/١/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

• Litani, Yehuda; "Arabs in Labour Squeeze", *The Jerusalem Post*, 30/1/1988, p. 8.

○ الجمعيات والمؤسسات

• البحر، وفاء؛ «الجمعية العربية للمعاقين حركياً بالقدس؛ مسيرة... أهداف وطموحات»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٧، ٦/٢/١٩٨٨، ص ٥١ ـ ٥٣.

• حبيه، مي محمود؛ «قراءة تحليلية وموضوعية لمذكرة؛ جامعة القدس المفتوحة ضرورة وطنية»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٧، ٦/٢/١٩٨٨، ص ٣١ ـ ٣٣.

• المدني، رشاد؛ «القضاء والمحامون الفلسطينيون في قطاع غزة، ١٩٢٠ ـ ١٩٨٨»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٧، ٦/٢/١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٣٠.

الفلسطينيون

○ الاضرابات والتظاهرات

• ابو شنب، حسين؛ «الانتفاضة الشعبية؛ محطات ومهمات»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٧، ٩/٢/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

• بيلي، كلينتون؛ «الفلسطينيون على مفترق الطرق»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٨، ص ٢٠؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، ٨/٢/١٩٨٨.

• جبور، سمير (مُعد)؛ «الانتفاضة الشعبية وعوامل التأثير على الرأي العام الاسرائيلي»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٣ ـ ٣٠.

• حيدري، نبيل؛ «اسلوب جديد أميركي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٨ ـ ١١٢.

• خالد، أسامة؛ «الانتفاضة تتعاظم رغم الاجراءات الصهيونية القمعية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٧، ٣١/١/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٨.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «الانتفاضة...: كل الجهود لازالة الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٦، ٢٤/١/١٩٨٨، ص ٦ ـ ١٠.

• «الرأي العام العربي والانتفاضة الفلسطينية»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٤، العدد ١٩٥، ١/٢/١٩٨٨، ص ٨ ـ ٩.

• شاهين، أحمد؛ «دعم عربي للانتفاضة ومبادرة مصرية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٠٤ ـ ١٠٧.

• شبيب، سميح؛ «الانتفاضة: واقع متميّز [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٨ ـ ١٠٣.

• شيف، زئيف؛ «حرب المناطق؛ دروس واستنتاجات (١) المفاجئة والمسؤولية»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٤، العدد ١١/٤٧، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٧٩ ـ ٩٨٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٥/٢/١٩٨٨.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «حرب المناطق؛ دروس واستنتاجات (٢) الهدف العملياتي لمنظمة التحرير الفلسطينية»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ١١/٤٧، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٨١ ـ ٩٨٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٧/٢/١٩٨٨.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «حرب المناطق؛ دروس واستنتاجات (٣) من الذي يحكم المناطق [المحتلة] ؟»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ١١/٤٧، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٨١ ـ ٩٨٢؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٨/٢/١٩٨٨.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «حرب المناطق؛ دروس واستنتاجات (٤) تصفية الزعامة المحلية»، **الملف**،

المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٨٥ ـ ٩٨٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٠/٢/١٩٨٨.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «حرب المناطق؛ دروس واستنتاجات (٥) ورطة الجيش الاسرائيلي»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٨٧ ـ ٩٨٨؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١١/٢/١٩٨٨.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «حرب المناطق؛ دروس واستنتاجات (٦) حرب استنزاف جديدة»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٨٩ ـ ٩٩٠؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٢/٢/١٩٨٨

• الصواف، محمد؛ «آثار مرحلية للانتفاضة الشعبية [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٧/١١، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٩٩١ ـ ١٠٠٤.

• عايد، خالد (مُعد)؛ «انتفاضة فلسطين المحتلة؛ الخلفية والخصائص»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ١٣.

• عبدالحميد، مهند؛ «لليوم السابع والخمسين؛ الانتفاضة الشاملة تتواصل وتتعاظم»، **الحرية**، العدد ٢٤٨، ٧/٢/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ٢٠.

• عبدالرحمن، نصري؛ «قراءة في شعارات وأهداف الانتفاضة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٨، ٧/٢/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٥.

• العبدالله، هاني؛ «عجز الاسرائيليين يعمّق قلقهم: الانتفاضة ليست موجة عابرة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٧٥ ـ ٨٠.

• عبدالهادي، ماجد؛ «الحجارة في مواجهة الرصاص، والغلبة للحق والارادة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٩، ١٤/٢/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٧.

• «القرارات الختامية [لمجلس الجامعة العربية حول الانتفاضة الفلسطينية]»، **اليوم السابع**، العدد ١٩٥، ١/٢/١٩٨٨، ص ١٣.

• «قرار الجامعة العربية بدعم الانتفاضة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٤٣ ـ ١٤٥.

• «لهذه الأسباب قامت انتفاضة الضفة الغربية»، **المستقبل**، السنة ١١، العدد ٥٧٠، ٢٣/١/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ٢١.

• ليطاني، يهودا؛ «الفلسطينيون نجحوا في اعادة تقسيم القدس»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٨، ص ٢٤؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، ٨/٢/١٩٨٨.

• محمد، نعمان؛ «الاسبوع السادس للثورة الشعبية...؛ تصميم لا يلين على دحر الاحتلال»، **الحرية**، العدد ٢٤٦، ٢٤/١/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ٢١.

• المدهون، ربعي؛ «[الانتفاضة؛] المرحلة الثانية توحيد القوى»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٢٤ ـ ١٣١.

• مصطفى، أبو علي؛ «حذار من محاولات خنق الانتفاضة سياسياً»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٨، ٧/٢/١٩٨٨، ص ٤ ـ ٨.

• مصطفى، مازن؛ «شمس الانتفاضة تسطع على الغرب؛ منطقا الحجر والتوازن الدولي يتجاذبان التسوية»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٦٣١، ٥/٢/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢٢.

• ملحم، هشام؛ «واشنطن تعمل لمحاصرة الانتفاضة بالدعوة لتدابير ' مؤقتة ' في الاراضي المحتلة»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٦، ٨/٢/١٩٨٨، ص ٨ ـ ٩.

• الميلي، محمد؛ «الانتفاضة الفلسطينية ولغة الاستعمار الواحدة»، **اليوم السابع**، العدد ١٩٥، ١/٢/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• نصار، سليم؛ «اسرائيل تعود الى قرار التقسيم»، **المستقبل**، السنة ١١، العدد ٥٧١، ٣٠/١/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٤.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «المأزق الاسرائيلي»، **المستقبل**، السنة ١١، العدد ٥٧١، ٦/٢/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٥.

• هنية، أكرم؛ «عن الانتفاضة ودفاعاً عنها ومن أجلها»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٦، ٨/٢/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٣.

• ي. ص.؛ «الانتفاضة المقاتلة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١١٣ ـ ١١٨.

• Black, Ian; "The Jews have gone Mad", *The Guardian Weekly*, 31/1/1988, p. 1.

• ـــ ، ـــ ; "The Uprising against Israel", *The Guardian Weekly,* 17/1/1988, p. 8.

• Beaugé, Florence; "Quelque Part enterritoire Occupé: Journées Calmes á Naplouse", *Le Monde diplomatique,* No. 407, Fevrier 1988, pp. 6 - 7.

• Frankel, Glenn; "The Fight for Control of the Gaza Strip", *The Guardian Weekly,* 17/1/1988, pp. 17 - 18.

• Goodman, Hirsh; "The Army Meets a New Palestinian", *The Jerusalem Post,* 23/1/1988, p. 7.

• "Israel Goes to War with Itself", *Newsweek,* 15/2/1988, p. 38.

• "Israel's Television War", *The Economist,* Vol. 306, No. 7536, 6/2/1988, pp. 57 - 58.

• Kapiliouk, Ammon; "Le Cri étouffé Palestiniens", *Le Monde diplomatique,* No. 406, Janvier 1988, pp. 1 and 28.

• Kuttab, Daoud; "The Palestinians' Unified Command", *Middle East International,* No. 318, 6/2/1988, pp. 10 - 11.

• Litani, Yehuda; "A new Phase in an Old War", *The Jerusalem Post,* 16/1/1988, p. 3.

• ـــ ، ـــ ; "How the Protests are Organized", *The Jerusalem Post,* 13/2/1988, p. 3.

• Randal, Jonathan C. and Glenn Frankel; "Israeli Jews and Arabs Protest Iran Fist Policy", *The Guardian Weekly,* 31/1/1988, p. 17.

• Randal, Jonathan C.; "Tear Gas Used by Israeli Police in Mosque Demonstration", *The Guardian Weekly,* 24/1/1988, p. 17.

• Shalev, Menachem; "Exasperation in Jerusalem over Media Reports of Unrest", *The Jerusalem Post,* 23/1/1988, pp. 1 - 2.

• Serrill, Micael S.; "Beatings in Place of Bullets", *Time,* 1/2/1988, p. 10.

○ بيانات وتصريحات

• القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «[مقتطفات من النداء الرقم ٢، بتاريخ ١٠/١/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٤٧، ٣١/١/١٩٨٨، ص ٣٨ ـ ٣٩.

• ـــ ، ـــ ؛ «[نص النداء الرقم ٣، بتاريخ ١٧/١/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٤٦، ٢٤/١/١٩٨٨، ص ١٧.

• ـــ ، ـــ ؛ «[نص النداء الرقم ٤ بتاريخ ٢١/١/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٤٧، ٣١/١/١٩٨٨، ص ٢٣.

• ـــ ، ـــ ؛ «[نص النداء الرقم ٥ بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٤٨، ٢٧/١/١٩٨٨، ص ٤٤ ـ ٤٥.

• ـــ ، ـــ ؛ «[نص النداء الرقم ٦ بتاريخ ٣/٢/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٤٩، ١٤/٢/١٩٨٨، ص ٣٧ ـ ٣٨.

• ـــ ، ـــ ؛ «بطاقة شرف للتضامن العالمي مع يوم الانتفاضة الفلسطينية الكبرى [بتاريخ ٤/٢/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٤٩، ١٤/٢/١٩٨٨، ص ٣٩.

• ـــ ، ـــ ؛ «بطاقة شرف للتضامن العربي مع يوم الانتفاضة الفلسطينية الكبرى [بتاريخ ٣/٢/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٤٩، ١٤/٢/١٩٨٨، ص ٣٩ ـ ٤٠.

• ـــ ، ـــ ؛ «بيان الى سكان قرية العيساوية بالقدس [بتاريخ ٢/٢/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٤٩، ١٤/٢/١٩٨٨، ص ٣٨ ـ ٣٩.

• ـــ ، ـــ ؛ «بيان الحركة الوطنية في منطقة بيت لحم [مقتطفات]»، **الحرية**، العدد ٢٤٩، ١٤/٢/١٩٨٨، ص ٣٩ ـ ٤٠.

• ـــ ، ـــ ؛ «بيان القيادة الموحّدة ـ اللجان الضاربة؛ نداء خاص [بتاريخ ٤/٢/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٤٩، ١٤/٢/١٩٨٨، ص ٣٨.

• ـــ ، ـــ ؛ «[مقتطفات من برقية القيادة الوطنية الموحّدة الى السكرتير العام للامم المتحدة، بتاريخ ١٧/١/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٤٦، ٢٤/١/١٩٨٨، ص ٢٦.

• ـــ ، ـــ ؛ «[مقتطفات من المنشور الأول للقيادة الموحّدة للانتفاضة في قطاع غزة، بتاريخ ٢٩/١/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٤٨، ٧/٢/١٩٨٨، ص ٤٥.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «[مقتطفات من نداء القوى الوطنية الفلسطينية في الارض المحتلة، بتاريخ ١٩٨٨/١/٨]»، **الحرية**، العدد ٢٤٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ٣٩ ـ ٤٠.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «نداء من القيادة الموحّدة لتجار منطقتي القدس ورام الله»، **الحرية**، العدد ٢٤٨، ١٩٨٨/٢/٧، ص ٤٥.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «نداء من اللجان الشعبية الوطنية في قطاع غزة [بتاريخ ١٩٨٨/١/١٦]»، **الحرية**، العدد ٢٤٦، ١٩٨٨/١/٢٤، ص ١٤.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «[نص بيان القوى الوطنية في الاراضي المحتلة: عملية التخلص من الغاز سهلة]»، **الحرية**، العدد ٢٤٨، ١٩٨٨/٢/٧، ص ٤٦.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «[نص بيان القيادة خلال الشهر الثاني للانتفاضة]»، **الحرية**، العدد ٢٤٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ٤٠ ـ ٤١.

• «ادباء وكتّاب الارض المحتلة: الانتفاضة مستمرة ولا سلام إلا بالدولة المستقلة»، **الحرية**، العدد ٢٤٦، ١٩٨٨/١/٢٤، ص ٤٧.

• «الشخصيات الوطنية والنقابية في الداخل؛ ردود الفعل العربية ليست بمستوى الانتفاضة والتضحيات والدماء التي يقدمها شعبنا»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٦، ١٩٨٨/١/٢٤، ص ١٨ ـ ٢٠.

• «الشخصيات الوطنية والنقابية في الداخل: نطالب بموقف عربي موحّد بمستوى الانتفاضة؛ التنسيق بين سوريا والمنظمة مطلب ملحّ وضروري»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ١٢ ـ ١٣.

• «[مقتطفات من بيان الجماهير المنتفضة في مدينة قلقيلية، بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩]»، **الحرية**، العدد ٢٤٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ٤٣ ـ ٤٤.

• «[مقتطفات من بيان القوى الوطنية في رام الله، بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣]»، **الحرية**، العدد ٢٤٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ٤٤.

• «[مقتطفات من بيان القوى الوطنية في قطاع غزة، بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣]»، **الحرية**، العدد ٢٤٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ٤٣.

• «[مقتطفات من بيان مشترك لاتحاد لجان العمل في الاراضي المحتلة]»، **الحرية**، العدد ٢٤٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ٤٤.

• «[مقتطفات من نداء ممثلي الهيئات والمؤسسات والفعاليات وأهالي المعتقلين في الضفة والقطاع، بتاريخ ١٩٨٨/١/١٠]»، **الحرية**، العدد ٢٤٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ٤٣.

• «نص بيان المؤسسات الوطنية في قطاع غزة [الذي سُلّم الى وزير الخارجية في حكومة الظل البريطاني جيرالد كوفمان]»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ١٤٩، ١٩٨٨/١/٦، ص ٩.

• «[نص برقية الشيخ سعدالدين العلمي، رئيس الهيئة الاسلامية العليا بالقدس، الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة]»، **الحرية**، العدد ٢٤٦، ١٩٨٨/١/٢٤، ص ٢٨.

• «[نص برقية قطاعات التعليم في الارض المحتلة الى السكرتير العام للامم المتحدة، بتاريخ ١٩٨٨/١/٣١]»، **الحرية**، العدد ٢٤٨، ١٩٨٨/٢/٧، ص ٤٦.

• «[نص رسالة سميحة خليل رئيسة ' جمعية انعاش الاسرة ' في البيره الى الامهات الاسرائيليات]»، **الحرية**، العدد ٢٤٩، ١٩٨٨/٢/١٤، ص ٤١ ـ ٤٢.

• «[نص مذكرة الشخصيات والمؤسسات في الارض المحتلة الى وزراء الخارجية العرب»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٩، ١٩٨٨/١/١٢، ص ٢٥ ـ ٢٧.

• «[نص نداء الفعاليات الاكاديمية في الجامعات الفلسطينية الى الاكاديميين والمثقفين في العالم]»، **الحرية**، العدد ٢٤٩، ١٩٨٨/٢/١٤، ص ٤٠ ـ ٤١.

(انظر، أيضاً، م.ت.ف. ـ بيانات وتصريحات).

○ فلسطين

• الشروف، عبدالهادي؛ «في مجرى الانتفاضة الشعبية الباسلة؛ أدوات كفاح متعددة وأهداف سياسية واقعية»، **الحرية**، العدد ٢٤٦، ١٩٨٨/١/٢٤، ص ١٢ ـ ١٤.

○ لبنان

• «رفع الحصار عن المخيمات؛ الحسابات الآنية لا تلغي أهمية الخطوة»، **اليوم السابع**، السنة

٤، العدد ٦٥، ٨/١٢/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ١٩.

• «فرحة الحرية تملأ وجوه الخارجين من الحصار، والانتفاضة الشعبية في الوطن المحتل حديث الجميع»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٧، ٣١/١/١٩٨٨، ص ١٩ ـ ٢١.

• نصار، سامي؛ «مخيم شاتيلا؛ تاريخ طويل من المعاناة»، **الحرية**، العدد ٢٤٨، ٧/٢/١٩٨٨، ص ٤٦ ـ ٤٨.

• Muir, Jim; "The End of the 'Camp David' ?", *Middle East International,* No. 317, 23/1/1988, pp. 10 - 11.

القضية الفلسطينية

• ابو خليل، الياس؛ «مواقف مؤتمرات القمة العربية من قضية فلسطين والصراع العربي ـ الصهيوني (٦)»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٩، ٢/٢/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٤.

• ابو النصر، عبدالكريم؛ «روسيا تتحرك، اميركا تتهرب، والمؤتمر الدولي مؤجل»، **المستقبل**، السنة ١١، العدد ٥٧١، ٣٠/١/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٨.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «الملك حسين والسلام الاميركي الجديد»، **المستقبل**، السنة ١١، العدد ٥٧٣، ١٣/٢/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٦.

• «تقرير دي كويلار حول الاوضاع في الاراضي العربية المحتلة: اعتراف بالعقبات وفشل في طرح الحلول»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٥١، ٣٠/١/١٩٨٨، ص ١٣.

• عبدالرحمن، فارس؛ «الندوة الدولية الثامنة عشرة في هافانا حول قضية فلسطين»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٦، العدد ٦٨٥، ٤/٢/١٩٨٨، ص ٣٥.

• «[نص] تقرير دي كويلار الى مجلس الأمن حول الأوضاع في الأراضي المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٣٢ ـ ١٤٣؛ نقلاً عن **مجلس الأمن ـ الامم المتحدة**، نيويورك، ٢١/١/١٩٨٨.

• «نص رسالة شيفاردنادزه الى دي كويلار»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٦، ١١/٢/١٩٨٨، ص ١٥؛ نقلاً عن **نوفوستي**، ٢٢/١/١٩٨٨.

• «[نص مشروع القرار الذي ناقشه مجلس الامن الدولي واستخدمت ضده الولايات المتحدة حق النقض ' الفيتو ' بتاريخ ١/٢/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٦، ٤/٢/١٩٨٨، ص ٩؛ نقلاً عن **وفا**، بلا تاريخ نشر.

• «[النص الرسمي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٠٨ (١٩٨٨)]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٦، ١١/٢/١٩٨٨، ص ١٩.

• Abu Lughod, Ibrahim; "L'opinion Publique américaine et la question Palestinienne", *Revue d'études Palestiniennes,* No. 26, Hiver 1988, pp. 51 - 61.

• Auerbach, Yehudit and Hemda Ben - Yehuda; "Attitudes towards an Existence Conflict; Begin and Dayan on the Palestinian Issue", *International Interaction,* Vol. 13, No. 4, 1987, pp. 323 - 351.

• Ball, George; "Palestinian State on West Bank the only Viable Option", *The Guardian Weekly,* 31/1/1988, p. 10.

• Harkabi, Yehoshafat; "A Policy for the Moment of Truth", *The Jerusalem Post,* 13/1/1988, pp. 9 - 10.

• Kegian, Jules; "The United Nations; The Four Resolutions", *Middle East International,* No. 317, 23/1/1988, pp. 8 - 10.

• Maoz, Shlomo; "Mideast Miracle ?", *The Jerusalem Post,* 23/1/1988, p. 3.

• Musallam, Sami; "L'Europe et la Paix au Proch - Orient", *Revue d'études Palestiniennes,* No. 26, Hiver 1988, pp. 31 - 49.

• Shalev, Menachem and Wolf Blitzer; "Peace Moves Follow Violence in Areas", *The Jerusalem Post,* 30/1/1988, pp. 1 - 2.

• Shalev, Menachem; "U.S. Pushing to Get Mideast Talks Going", *The Jerusalem Post,* 6/2/1988, pp. 1 - 2.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات

• خوري، ايليا (عضو اللجنة التنفيذية

لـ م.ت.ف.)؛ «سنيوره أبلغ الى شولتس موقف م.ت.ف. ستبحر سفينة العودة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٥، ١٩٨٨/٢/٤، ص ٨.

• رأفت، صالح؛ «[ترحيب حنا سنيوره بمبادرة مبارك لا يعبّر عن القيادة الوطنية الموحّدة]»، **الحرية**، العدد ٢٤٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ٧.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «زيارة سنيوره وأبو رحمه [لواشنطن] خروج على الاجماع الوطني»، **الحرية**، العدد ٢٤٨، ١٩٨٨/٢/٧، ص ١٠.

• «[الرد الرسمي لـ م.ت.ف. على أقوال رابين وادعاءاته بعدم وجود علاقة بين م.ت.ف. والانتفاضة الفلسطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٤، ١٩٨٨/١/٢٨، ص ٩.

• عباس، محمود (ابو مازن)؛ «تجاوزنا الماضي [في علاقاتنا الاردنية ـ الفلسطينية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٦، ١٩٨٨/٢/١١، ص ٨.

• عبد ربه، ياسر؛ «[مقتطفات من كلمته في اجتماع الأمانة الدائمة لمؤتمر الشعب العربي في الجزائر]»، **الحرية**، العدد ٢٤٩، ١٩٨٨/٢/١٤، ص ١٩ ـ ٢٠.

• القدومي، فاروق (ابو اللطف)؛ «عقدنا على مواصلة الكفاح؛ الفيتو الاميركي تصعيد للتوتر»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٠، ١٩٨٨/٢/٩، ص ١٥.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «واشنطن تعمل لانتشال اسرائيل [تعقيب على استخدام الادارة الاميركية ' الفيتو ' ضد مشروع قرار ناقشه مجلس الامن يطالب بحماية المواطنين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٦، ١٩٨٨/٢/١١، ص ٧.

• مصطفى، ابو علي؛ «الألاعيب الاميركية والصهيونية لن تنطلي على انتفاضة شعبنا»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ٧.

• الوزير، خليل (أبو جهاد)؛ «نائب القائد العام يعلن عن اجراءات دفاعية داخل المخيمات المحاصرة في الوطن المحتل [بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٠]»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٥، ١٩٨٨/١/١٩، ص ٣١.

▷ الاتحاد العام لعمال فلسطين

• «مقتطفات من كلمة الامين العام للاتحاد في المهرجان التضامني مع الانتفاضة الفلسطينية، في الجماهيرية الليبية، بتاريخ ١٩٨٨/١/١٧]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٨، ١٩٨٨/١/٢٦، ص ٢٠.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

• «دعوة مجلس الأمن الى ارسال مراقبين دوليين للاراضي الفلسطينية المحتلة»، **الحرية**، العدد ٢٤٥، ١٩٨٨/١/٢٣، ص ١٨.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

• «الانتفاضة الشعبية ستواصل شق طريقها نحو الحرية والاستقلال [بيان صادر عن المكتب السياسي للجبهة]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٥، ١٩٨٨/١/١٧، ص ٤ ـ ٦.

• «الانتفاضة المتصاعدة أثبتت ان شعبنا أقوى من كافة الأساليب القمعية [بيان المكتب السياسي للجبهة، بتاريخ ١٩٨٨/٢/٨]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٩، ١٩٨٨/٢/١٤، ص ٤ ـ ٦.

• «بيان صادر عن اللقاء بين قيادتي الجبهة الشعبية والحزب الشيوعي اللبناني»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٦، ١٩٨٨/١/٢٤، ص ٢١.

• «الجبهة... تحذر من التعامل مع المشاريع السياسية لاجهاض الانتفاضة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٨، ١٩٨٨/٢/٧، ص ٢٨.

• «حذار من الاختراق السياسي وكل الجهود لتطوير الانتفاضة [بيان سياسي صادر عن اجتماعات اللجنة المركزية للجبهة الشعبية]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ٤ ـ ٦.

• «حملة الاعتقالات في الاردن محاولة لاجهاض التحركات الجماهيرية لدعم الانتفاضة [تصريح الناطق باسم المكتب السياسي للجبهة الشعبية]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ٧.

• «المكتب السياسي: دعوة مبارك محاولة مكشوفة لاجهاض الانتفاضة»، **الهدف**، السنة ١٩،

العدد ٨٩٧، ١٩٨٨/١/٣١، ص ٧.

• «[رسالة حبش] الى جماهير الشعب الفلسطيني والامة العربية بمناسبة ذكرى انطلاقة الثورة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٥، ١٩٨٨/١/١٧، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• «[رسالة حبش] الى جماهير الارض المحتلة بمناسبة مرور شهرين على اندلاع الانتفاضة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٩، ١٩٨٨/٢/١٤، ص ٧.

▷ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

• «[بيان اللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة ' فتح ' :] حذار المشاريع المشبوهة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد الخاص ٦٨٦، ١٩٨٨/٢/١١، ص ٦ ـ ٧.

▷ الحزب الشيوعي الفلسطيني

• «الانتفاضة قبرت الى الابد نهج ' كامب ديفيد ' وسدت الباب نهائياً الى ' اتفاق عمان ' [بيان]»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، العدد ٦٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٢.

• «انسحاب قوات الاحتلال مطلب ملحّ [بيان الحزب، بتاريخ ١٩٨٨/١/١٤]»، **صوت الوطن**، العدد ٦٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٢.

• «[تصريح ناطق باسم الحزب حول مبادرة الرئيس المصري، حسني مبارك]»، **صوت الوطن**، العدد ٦٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٧.

• «مداخلة حزبنا في المجلس المركزي الفلسطيني»، **صوت الوطن**، العدد ٦٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٣.

• «[نص رسالة اللجنة المركزية للحزب الى الاحزاب الشيوعية والعمالية العالمية الشقيقة حول الاوضاع في الارض المحتلة]»، **صوت الوطن**، العدد ٦٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١.

• «[نص مذكرة اللجنة المركزية للحزب الى أكثر من ١٧٠ حزباً شيوعياً وعمالياً ولمنظمات وقوى ديمقراطية ولحركات سلام عالمية]»، **صوت الوطن**، العدد ٦٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٨.

▷ عرفات، ياسر (أبو عمار)

• «رفضت عرضاً اسرائيلياً بالهدنة [مقتطفات من كلمته في الملتقى الشعري لتحية الانتفاضة ولذكرى معين بسيسو، بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٤]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٥، ١٩٨٨/٢/٤، ص ٦.

• «[كلمته الى البرلمانيين العرب:] الحقيقة الفلسطينية تعلن بداية ميلاد الدولة المستقلة»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٠، ١٩٨٨/٢/٩، ص ٤ ـ ٧.

• «[كلمته في الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب:] ما يحدث داخل الارض المحتلة ليس يأساً... انما هو أعلى درجات الاجتهاد»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٩، ١٩٨٨/٢/٢، ص ٢ ـ ٥.

• «[كلمته في المؤتمر الرابع لرابطة الاحزاب الاشتراكية الافريقية:] تفجّر الغضب في ربوع وطننا وانطلق شعبنا بجميع اتجاهاته وتياراته»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٠، ١٩٨٨/٢/٩، ص ٨ ـ ١١.

• «نداء الى القادة العرب وزعماء الدول الاسلامية: هبّوا كي نحمي مقدساتنا»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٤، ١٩٨٨/١/٢٨، ص ٦.

▷ اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

• «[بيان اللجنة حول استخدام الادارة الاميركية لحق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار المقدم من دول عدم الانحياز الى مجلس الامن حول تقرير الامين العام للامم المتحدة بشأن الانتفاضة الفلسطينية»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٧، ١٩٨٨/٢/٩، ص ١٣.

• «[بيان اللجنة بضرورة ان يتكفل الشعب الفلسطيني بنفسه بتعزيز مقومات الصمود]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٦، ١٩٨٨/٢/١١، ص ٦ ـ ٧.

• «بيان من اللجنة... الى الشعب الفلسطيني: تحركات مشبوهة، عربية ودولية، لاجهاض الانتفاضة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٦، ١٩٨٨/٢/١١، ص ٤ ـ ٥.

• «[تصريح ناطق رسمي باسم اللجنة حول

ترحيب م.ت.ف. بالقرار الصادر عن مجلس الامن الدولي]»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٥، ١٩/١/١٩٨٨، ص ٣٠.

• «[مقتطفات من بيان اللجنة لاعتبار يوم السابع من شباط (فبراير) يوماً قومياً عربياً، بتاريخ ٤/٢/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٦، ١١/٢/١٩٨٨، ص ١٢.

• «نداء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الى الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة [بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٧]»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٥، ١٩/١/١٩٨٨، ص ٣١.

(انظر، أيضاً، الفلسطينيون ـ بيانات وتصريحات).

○ العلاقات الخارجية

• ابو النصر، عبدالكريم؛ «كيف حاول ميتران فتح حوار بين ريغان ومنظمة التحرير»، **المستقبل**، السنة ١١، العدد ٥٧٢، ٦/٢/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• «المحادثات الاردنية ـ الفلسطينية؛ نحو صفحة جديدة في علاقات الطرفين»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٧، ٨/٢/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٦.

• Andoni, Lamis; "Jordan and the PLO; Changing Tactics", *Middle East International*, No. 318, 6/2/1988, pp. 12 - 13.

○ العمليات الفدائية

• شاهين، خليل؛ «الوطن المحتل خلال النصف الثاني من العام ١٩٨٧؛ المقاومة المنظمة وتصعيد الكفاح المسلح عنوان حقبة جديدة في النضال ضد الاحتلال»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٨، ٧/٢/١٩٨٨، ص ٢٩ ـ ٣٢ ـ ١٧.

• «على هامش الانتفاضة المباركة؛ ٦٧ عملية فدائية في أقل من شهر واحد»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٥، ١٩/١/١٩٨٨، ص ٣٩.

• «١١٩ عملية توقع في صفوف العدو أكثر من ستة قتلى و ٣١ اصابة [خلال كانون الثاني (يناير) الماضي]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٩، ١٤/٢/١٩٨٨، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• «مصرع جنديين اسرائيليين واصابة ثالث في عملية فدائية جريئة في الجليل»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٨٠، ٩/٢/١٩٨٨، ص ٣.

• ي. ص.؛ «الانتفاضة المقاتلة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١١٣ ـ ١١٨.

• Rudge, David; "Three PLO Infiltrators Shot Dead in North", *The Jerusalem Post*, 30/1/1988, p. 5.

المقابلات

• ابو شماله، اسماعيل (ممثل م.ت.ف. في بلغاريا)؛ «اعتبارات كثيرة تقف خلف العلاقات الفلسطينية ـ البلغارية القوية»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٦، ٢/٢/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ١٩.

• أعضاء في المجلس المركزي لمنظمة التحرير؛ «[حكومة المنفى]: الفكرة للمستقبل، ولا مجال لها الآن»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٥٠، ٢٣/١/١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٢٩.

• أومارو، ايدي (أمين عام منظمة الوحدة الافريقية)؛ «الظروف، حالياً، أفضل لعودة التعاون العربي ـ الافريقي»، **الحوادث**، العدد ١٦٣٢، ١٢/٢/١٩٨٨، ص ٣٦ ـ ٣٧.

• اوينز، وين (عضو الكونغرس الاميركي)؛ «الانتفاضة لن تتوقف قبل الوصول الى حل»، **المجلة**، العدد ٤١٨، ١٠/٢/١٩٨٨، ص ١١.

• بابا يوانو، إزكياس (الامين العام لحزب شغيلة قبرص)؛ «ندعم بثبات النضال البطولي للشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف.»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١١، العدد ١٩٦، ١/٢/١٩٨٨، ص ٣٨ ـ ٣٩.

• بارنابي، فرانك؛ «اسرائيل تنتج أسلحة هيدورجينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٦٧ ـ ٧٤.

• برانسي، صالح؛ «حققنا مرحلة نشر الوعي التراثي بالداخل»، **الافق** (نيقوسيا)، السنة ٧، العدد ١٨٣، ١١/٢/١٩٨٨، ص ٤٢ ـ ٤٦.

• بليشينكو، ايغور؛ «اسرائيل لا تعترف بالقوانين»، **الافق**، السنة ٧، العدد ١٨١،

١٩٨٨/١/١٨، ص ٢٧.

• بورات، يهوشواع (من دائرة الدراسات الاسلامية والشرق الاوسط في الجامعة العبرية في القدس)؛ «السلاح الذي سيهزم الجيش الاسرائيلي»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٣٧ ـ ٣٩؛ نقلاً عن **ملحق دافار**، ص ١٤ ـ ١٥.

• بيرزاده، شريف الدين؛ «التحرك لفضح الاحتلال والدعم السريع للانتفاضة»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٣، ١٩٨٨/١/١٨، ص ١٦.

• الترك، فؤاد؛ «لا يعنينا من القرار ٢٤٢ إلا الوجود الفلسطيني ومستقبله»، **الحوادث**، العدد ١٦٣٢، ١٩٨٨/٢/١٢، ص ١٨ ـ ١٩.

• حبش، جورج؛ «الانتفاضة شاملة ومنظمة، وفيليب حبيب يتحرك لاجهاضها»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٨٦، ١٩٨٨/٢/٨، ص ١٤ ـ ١٥.

• الحسيني، اسحاق موسى؛ «لست يائساً... لكني زاهد في كل شيء»، **اليوم السابع**، العدد ١٩٥، ١٩٨٨/٢/١، ص ٣٨ ـ ٤٠.

• حواتمه، نايف؛ «الانتفاضة أكدت ان القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع»، **الحرية**، العدد ٢٤٨، ١٩٨٨/٢/٧، ص ١٥ ـ ١٧؛ نقلاً عن **السفير** (بيروت)، ١٩٨٨/٢/٢٩.

• ـــــ، ـــــ؛ «الانتفاضة الشاملة فتحت الطريق نحو الحل العادل»، **الحرية**، العدد ٢٤٦، ١٩٨٨/١/٢٤، ص ١٤ ـ ١٧؛ نقلاً عن **الاذاعة الجزائرية**، ١٩٨٨/١/١٣.

• ـــــ، ـــــ؛ «الانتفاضة منظمة وتنظيماتها مزروعة في الداخل وستتواصل حتى تحقيق كامل أهدافها»، **الحرية**، العدد ٢٤٥، ١٩٨٨/١/١٧، ص ١٠ ـ ١١؛ نقلاً عن **المجاهد** (الجزائر)، ١٩٨٨/١/٦.

• حوراني، عبدالله؛ «لسنا عاجزين عن مواجهة العنف بالعنف»، **الحوادث**، العدد ١٦٣٢، ١٩٨٨/٢/١٢، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• الخصاونة، هاني (وزير الاعلام الاردني)؛ «كامب ديفيد لم تلغ الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٥١، ١٩٨٨/١/٣٠، ص ١٧ ـ ١٩.

• خضر، حسام محمد عبدالرحمن (مُبعد من الارض المحتلة)؛ «منظمة التحرير وراء الانتفاضة، وكل الشعب موحّد في إطارها»، **الحرية**، العدد ٢٤٨، ١٩٨٨/٢/٧، ص ٢٣ ـ ٢٥.

• الخليلي، علي؛ «لن يحكم لبنان رئيس لا يعمل على التحرير من الاحتلال الاسرائيلي»، **الحوادث**، العدد ١٦٣١، ١٩٨٨/٢/٥، ص ١٦ ـ ١٧.

• الرافعي، عبدالمجيد؛ «الاختراق الاسرائيلي للبنان اختراق لكل العرب؛ [الوجود الفلسطيني في لبنان وجود نضالي]»، **الحوادث**، العدد ١٦٣١، ١٩٨٨/٢/٥، ص ١٥.

• رجوب، جبريل محمود محمود (مُبعد من الارض المحتلة)؛ «[كل الفصائل موحدة في الداخل وفي إطار مشترك]»، **الحرية**، العدد ٢٤٨، ١٩٨٨/٢/٧، ص ٢٥.

• الزعنون، سليم (أبو الاديب)؛ «الظروف لم تنضج لاعلان حكومة منفى، وشعبنا سيواصل من انتفاضته الى أخرى»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٥١، ١٩٨٨/١/٣٠، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• زياد، توفيق؛ «الاعتراف بعرب ٤٨ كشعب وقضية»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٤، ١٩٨٨/١/٢٥، ص ١٣ ـ ١٤.

• زيادين، يعقوب (الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني)؛ «الانتفاضة فتحت الآفاق الرحبة أمام الشعوب العربية المقهورة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٩، ١٩٨٨/٢/١٤، ص ١٤ ـ ١٥.

• سعد، مصطفى؛ «كل دعم يصغر أمام ثورة البركان في فلسطين»، **الحرية**، العدد ٢٤٨، ١٩٨٨/٢/٧، ص ٢٨ ـ ٢٩.

• سنيوره، حنا؛ «لا عودة الى ما قبل الانتفاضة»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٤، ١٩٨٨/١/٢٥، ص ١٤ ـ ١٥.

• ـــــ، ـــــ؛ «نريد جعل الاحتلال مكلفاً لاسرائيل اقتصادياً وسياسياً»، **المجلة**، العدد ٤١٧، ١٩٨٨/٢/٣، ص ١١.

• شبيلات، ليث (نائب في البرلمان الاردني)؛ «على

الحكومة [الاردنية] ان تطلق الأيدي للدعم والاسناد»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٩، ١٤/٢/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٦.

• شلش، صبحي (استاذ علم السموم في جامعة الجزائر)؛ «اسرائيل تواجه الانتفاضة بالحرب الكيماوية»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٦، ٢/٢/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

• صباح، ميشيل؛ «توجيهات البابا لي: العمل من أجل سلام قائم على العدل»، **الحوادث**، العدد ١٦٢٩، ٢٢/١/١٩٨٨، ص ٣٠.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «في أية مرحلة زمنية أو حل سياسي يجب ان يحترم الطابع السماوي لمدينة القدس»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٧، ٦/٢/١٩٨٨، ص ١٧.

• الطرزي، زهدي؛ «مواقف جديدة في مجلس الأمن ينبغي تطويرها»، **الحرية**، العدد ١٤٨، ٧/٢/١٩٨٨، ص ٣٥.

• عباس، محمود (ابو مازن)؛ «١٩٨٨ عام حكومة المنفى الفلسطينية»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٥٠، ٢٣/١/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• عبد ربه، ياسر؛ «الحكومة الفلسطينية مع الاستقلال الوطني»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٤، ٢٥/١/١٩٨٨، ص ١٢.

• عبدالرحمن، أسعد؛ «الترجمة العملية لقرارات المجلس المركزي للمنظمة كفيل بافشال المخططات المعادية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٩، ١٤/٢/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• عبدالرحمن، حسن؛ «[غلق مكتب الاعلام الفلسطيني هو موقف سياسي امريكي تجاه م.ت.ف.]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٦، ١١/٢/١٩٨٨، ص ٤٠ ـ ٤٢.

• عبدالشافي، حيدر، «ما يجري في المناطق المحتلة يثبت ان الحل الوحيد في نيل الحقوق الوطنية الفلسطينية»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٥، ١٩/١/١٩٨٨، ص ٤٠ ـ ٤١؛ نقلاً عن **الشرارة** (القدس)، بلا تاريخ نشر.

• عرفات، ياسر (ابو عمار)؛ «الانتفاضة في مرحلتها الثانية وتليها مراحل»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٦، ١١/٢/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٥؛ نقلاً عن **اذاعة مونت كارلو**، ٥/٢/١٩٨٨.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «حكومة المنفى تدرسها لجان مختصة والقرار فيها للمجلس الوطني الفلسطيني»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٣، ١٨/١/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٣.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «[نعم سنفاوض الاسرائيليين؛ لماذا لا تكون القدس مقسمة كبرلين ؟]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٣، ٢١/١/١٩٨٨، ص ٣٣ ـ ٢٤؛ نقلاً عن **نوفيل اوبسرفاتور**، ١/١/١٩٨٨.

• علاء (قائد عسكري فلسطيني في جنوب لبنان)؛ «هزمنا عقيدة الصهيونيين بنظرية ' المقاتل سيد المعركة ' »، **طريق الانتصار**، السنة ١١ ، العدد ١٩٦، ١/٢/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣٣.

• غالوا، بيار؛ «اسرائيل عاجزة عن تعليب الفلسطينيين»، **الافق**، العدد ١٨٣، ١١/٢/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• غوشة، سمير؛ «المهمة المركزية إدامة الانتفاضة»، **نضال الشعب** (دمشق)، العدد ٤٨٥، ١٣/٢/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١٢؛ نقلاً عن **صباح الخير** (بيروت)، ٦/٢/١٩٨٨.

• الفرا، محمد؛ «أزمة الخليج مستمرة، والدولي مؤجل، والشرق والغرب يهتمان فقط بمصالحهما»، **الحوادث**، العدد ١٦٢٩، ٢٢/١/١٩٨٨، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• الفرحان، حمد؛ «الانتفاضة كرست شرعية م.ت.ف. أكثر من قمة الرباط»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٩، ١٤/٢/١٩٨٨، ص ١٥.

• القاسم، سميح؛ «[انتفاضة الارض المحتلة:] حجر نووي... متعدد الرؤوس»، **اليوم السابع**، العدد ١٩٥، ١/٢/١٩٨٨، ص ٣٦ ـ ٣٧.

• القدومي، فاروق (أبو اللطف)؛ «[قرارات مجلس الجامعة العربية] ستترجم قريباً»، **اليوم السابع**، العدد ١٩٥، ١/٢/١٩٨٨، ص ١٣.

• القدوة، ناصر (الممثل المناوب لبعثة م.ت.ف. لدى الامم المتحدة)؛ «[التحرك السياسي ضرورة حتمية لترجمة صمود شعبنا في الداخل الى انتصارات سياسية على طريق تحقيق اهدافنا الوطنية]»،

فلسطين الثورة، السنة ١٦، العدد ٦٨٦، ١٩٨٨/٢/١١، ص ١٨ ـ ٢٠.

• ليساريدس، فاسوس (رئيس البرلمان القبرصي)؛ «أدعو الى اجتماع برلماني دولي [للبحث في خروقات الحكومة الاسرائيلية لحقوق المواطنين الفلسطيني بشكل عام]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٣، ١٩٨٨/١/٢١، ص ٣٥.

• مبارك، محمد حسني؛ «اتفقنا على مبدأ البحث عن حل لتحريك القضية»، **الحوادث**، العدد ١٦٣١، ١٩٨٨/٢/٥، ص ٢٣.

• المبعدون الفلسطينيون الاربعة؛ «ثورة الوطن المحتل من ابداع وتنظيم منظمة التحرير الفلسطينية»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٦، ١٩٨٨/١/٢٤، ص ١٤ ـ ١٧.

• مخّول، مكرم خوري (صحافي فلسطيني)؛ «قتلوا طفلاً أمام عيني، فأخذت امه تهتف: بالروح، بالدم، نفديك يا شهيد»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٥، ١٩٨٨/١/١٩، ص ٤٦ ـ ٤٧؛ نقلاً عن **الاتحاد** (حيفا)، بلا تاريخ نشر.

• مصطفى، أبو علي؛ «الانتفاضة ليست يتيمة، ولا عفوية، والحديث عن الحكومة مجرد زوبعة»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٥١، ١٩٨٨/١/٣٠، ص ٢٩.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «نسعى الى اشراف دولي مؤقت»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٤، ١٩٨٨/١/٢٥، ص ١٢ ـ ١٣.

• ملحم، محمد؛ «العرب مطالبون بدعم الانتفاضة»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٥١، ١٩٨٨/١/٣٠، ص ٢٨.

• الوزير، خليل (أبو جهاد)؛ «التنسيق العربي أقل بكثير من طموحات الشعب الفلسطيني»، **اليوم السابع**، العدد ١٩٥، ١٩٨٨/٢/١، ص ١٦ ـ ١٧.

(انظر، أيضاً، م.ت.ف ـ بيانات وتصريحات).

• Reshef, Shamuel (Brig. Gen.); Setting the Pace", *Israel Defense Forces Journal*, Vol. IV, No. 3, Fall 1987, pp. 14 - 16.

• Schiff, Zeev; "The Army's Darkest Hour", *Newsweek*, 8/2/1988, p. 60.

الكتب ـ عروض ومراجعات

• برّ، حبيبة وجابر عساقلة؛ استطلاع حول الطلبة العرب الجدد في الجامعة العبرية (بالعبرية)، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٨، ١٩٨٨/٢/١٣، ص ٥١ ـ ٥٢ (مراجعة أمية الخطيب).

• بن مئير، يهودا؛ اتخاذ القرارات في قضايا الامن القومي؛ وجهة نظر اسرائيلية (بالعبرية)، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٤، ١٩٨٨/١/١٦، ص ٤٩ ـ ٥٠ (مراجعة أمية الخطيب).

• الخازن، يوسف؛ الدولة اليهودية في فلسطين، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٨٩٨، ١٩٨٨/٢/٧، ص ٤٤ ـ ٤٦ (مراجعة أحمد س. نجم).

• سليمان، ميخائيل؛ صورة العرب في عقول الاميركيين، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١٠، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٤٧ ـ ١٤٩ (مراجعة عبدالعليم الأبيض).

• عبدالله، غسان؛ عشرون عاماً من الارهاب الصهيوني، **نضال الشعب**، العدد ٤٨٥، ١٩٨٨/٢/١٣، ص ٤٠.

• غباش، حسني؛ فلسطين؛ حقوق الانسان وحدود المنطق الصهيوني، **اليوم السابع**، العدد ١٩٥، ١٩٨٨/٢/١، ص ٤٥.

• فوزي، فتحي؛ دفاعاً عن الجذور، **نضال الشعب**، العدد ٤٨٥، ١٩٨٨/٢/١٣، ص ٤١.

• لين، يوسف؛ الحركة الكيبوتسية؛ دراسة ومعطيات (بالعبرية)، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٥، ١٩٨٨/١/٢٣، ص ٤٩ ـ ٥٠ (مراجعة أمية الخطيب).

• نقبي، موشي؛ فوق القانون؛ أزمة سيادة القانون في اسرائيل (بالعبرية)، **البيادر السياسي**، السنة٧، العدد ٢٨٦، ١٩٨٨/١/٣٠، ص ٤٨ ـ ٤٩ (مراجعة أمية الخطيب).

• هار إيبن، ألوف؛ ضرورة الاختيار؛ مشاكل استراتيجية في الجيل الثاني لاسرائيل (بالعبرية)، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٧، ١٩٨٨/٢/٦، ص ٤٨ ـ ٥٠ (مراجعة أمية الخطيب).

الكتب

• أحمد، احمد يوسف؛ **الصراعات العربية ـ العربية (١٩٤٥ ـ ١٩٨١)؛ دراسة استطلاعية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧.

• الشريف، كامل؛ **المغامرة الاسرائيلية في افريقيا**، جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ٢٤٥ صفحة.

• Ashkenazi, Michal and Alex Weingrod (Eds); *Ethiopian Jews and Israel,* New Brunswich, N. J.: Transaction Books, 1987.

• Bar - Siman - Tov, Yaacov; *Israel; The Superpowers, and the War in the Middle East,* NewYork: Praeger, 1987, 328 pages.

• Ben - Dor, Gabriel and David B. Dewitt (Eds); *Conflict Management in the Middle East,* Lexington, Mass.: Lexington Books, 1987, 323 pages.

• Cordesman, Anthony; *The Arab - Israeli Military Balance and the Art of Operations: An Analysis of Military Lessons and Trends and Implications for Future Conlficts,* Lanham, M.D.: AEI, 1987, 205 pages.

• Dieckhoff, Alain: *Les Espaces D'lsraël,* Paris: Fondation pour les études de défense nationale, 1987, 214 pages.

• Ellis, Marc H.; *Towards a Jewish Theology of Liberation,* Maryknoll, N.Y.: Orbis Books, 1987.

• Frankel, William (Ed.); *Israel: The First Forty Years,* London: Thames & Hudson, 1987, 200 pages.

• Gilboa, Eytan; *American Public Opinion toward Israel and the Arab - Israeli Conflict,* Lexington, Mass.: Lexington Books, 1987, 367 pages.

• Hunt, Paul; *Justice ? The Military Court System in the Israeli - Occupied Territories,* Ramallah (West Bank): Al Haq/Law in the Service of Man, Gaza Center for Rights and Law, 1987.

• Lawrence, Dian and Kameel Naser; *Children of Palestinian Refugees vs the Israel Military: Personal Accounts of Arrest, Detention, and Torture,* Lafayette: BIP Publications, 1987.

• Avishai, Bernard; *The Tragedy of Zionism - Revolution and Democracy in the Land of Israel,* ***MERIP: Middle East Report,*** Vol. 17, No. 149, November - December 1987, pp. 46 - 47 (Reviewed by Moshé Machover).

• El - Hussini, Mohrez Mahmoud; *Soviet - Egyptian Relations, 1945 - 1985,* ***Middle East Internaitional,*** No. 317, 23/1/1988, p. 22 (Reviewed by Anthony McDermott).

• Evron, Yair; *War and Intervention in Lebanon: The Israel - Syrian Deterrence Dialogue,* ***The Economist,*** Vol. 306, No. 7536, 6/2/1988, p. 84.

• Kirisci, Kemal; *The PLO and World Politics: A Study of the Mobilisation of Support for the Palestinian Cause,* ***Third World Quarterly,*** Vol. 10, No. 1, January 1988, pp. 410 - 414 (Reviewed by Robert Usellis).

• Quandt, William B.; *Camp David; Peacemaking and Politics,*
شؤون فلسطينية، العدد ١٧٩، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ٨١ ـ ٨٧ (مراجعة نبيل حيدري).

• Rokach, Livia; *The Catholic Church and the Question of Palestine,* ***Middle East International,*** No. 317, 23/1/1988, pp. 21 - 22 (Reviewed by J. C. B. Richmond).

• Said, Edward; *Blaming the Victims; Spurious Scholarships and the Palestinian Question,* ***Middle East International,*** No. 317, 23/1/1988, pp. 20 - 21 (Reviewed by Glenn Bowman).

• Shimshi, Elyashiv; *Storm in October,* ***Israel Defense Forces Journal,*** Vol. IV, No. 3, Fall 1987, p. 64.

• Sivan, Eyal; *Aqabat Jaber: Passing Through,* ***MERIP: Middle East Report,*** Vol. 17, No. 149, November - December 1987, pp. 47 - 48 (Reviewed by Miriam Rosen).

• Woodward, Bob; *Vill: The Secret Wars of the CIA, 1981 - 1987,* ***Commentary,*** Vol. 84, No. 6, December 1987, pp. 65 - 69 (Reviewed by Michael Ledeen).

• Zureik, Elia and Fuad Moughrabi; *Public Opinion and the Palestine Question,* ***Middle East International,*** No. 317, 23/1/1988, p. 21 (Reviewed by David McDowall).

Jewish Publication Society and American Jewish Committee, 1987, 507 pages.

• Stockman, Shomron; *Israel, the Middle East and the Great Powers,* New Brunswich, N.J.: Transaction Books, 1987, 384 pages.

• Vidal - Naquet, Pirre; *Les Asassins de la mémoire,* Paris: La Decouverte, 1987.

• Perlmutter, Amos; *The Life and Times of Menachem Begin,* New York: Doubleday, 1987, 444 pages.

• Shamir, Shimon; *The Jews of Egypt: A Mediterranean Society in Modern Times,* Boulder, Col.: Westview Press, 1987.

• Singer, David; *American Jewish Yearbook 1987,* New York and Philadelphia:

صدر عن مركز الابحاث

منظمة التحرير الفلسطينية
جذورها ، تأسيسها ، مساراتها

تأليف

فريق من الباحثين

اشراف وتحرير

د. اسعد عبدالرحمن

٤٠٥ صفحات ١٠ دولارات أو ما يعادلها

شؤون فلسطينية

ترحِّب مجلة شؤون فلسطينية بالمـواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الـدراسـات أو المقـالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضَّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمَّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصـدر فيهـا، وتـواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عنـد الاقتبـاس من مصـدر باحـدى اللغتـين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومـات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.